



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

# الفقه

مؤسسة الفقهاء المسلمين  
الشيعة عهدي الحسيني الشريف الرازي  
تبريز ١٤٠٢

كتاب العبادة



دار العلوم  
بتهران، إيران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١٠	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٨
١٠	اشاره
١٠	اشاره
١٤	كتاب الصلاه
١٤	اشاره
١٦	فصل فيما يجب الاستقبال فيها
١٦	اشاره
٣٠	مسأله ١ كيفيه الاستقبال فى الصلاه قائماً وجالساً
٣٤	مسأله ٢ حرمه الاستقبال حال التخلّى
٣٥	مسأله ٣ المواضع التى يستحب الاستقبال فيه
٣٧	مسأله ٤ الاستقبال حال الجماع و..
٣٨	فصل فى أحكام الخلل فى القبله
٣٨	مسأله ١ الخلل فى القبله عالماً عامداً
٥١	مسأله ٢ الذبح والنحر إلى غير القبله
٥٤	مسأله ٣ وجوب نبش القبر إذا كان الميت على غير القبله
٥٦	فصل فى الستر والساتر
٥٦	اشاره
٦٢	مسأله ١ الشعر الموصول، والقراصل غير الشعر، والحلى
٦٤	مسأله ٢ النظر فى المرآه والماء الصافى مع عدم التلذذ
٦٥	مسأله ٣ الستر الواجب فى حاله الصلاه
٧٩	مسأله ٤ عدم وجوب ستر الزينه من وجه الم أ ره
٨٠	مسأله ٥ وجوب ستر الوجه إذا كان ناظر ينظر بريبه
٨٢	مسأله ٦ وجوب ستر الرقبه وتحت الذقن

- مسأله ٧ ستر الأمه حال الصلاة ..... ٨٣
- مسأله ٨ ستر الصبيه غير البالغه ..... ٩٢
- مسأله ٩ عدم الفرق بين الصلوات الواجبه أو المندوبه ..... ٩٥
- مسأله ١٠ اشتراط ستر العوره فى الطواف ..... ٩٧
- مسأله ١١ انكشاف العوره فى الصلاة ..... ٩٨
- مسأله ١٢ عدم الستر ابتداءً من الكشف فى أثناء الصلاة ..... ١٠٠
- مسأله ١٣ وجوب الستر فى جميع الجوانب ..... ١٠٢
- مسأله ١٤ وجوب الستر عن نفسه ..... ١٠٥
- مسأله ١٥ الثوب المخروق، الانكشاف فى بعض الأحوال ..... ١٠٧
- مسأله ١٦ كيفيه الستر الواجب فى نفسه ..... ١١٠
- فصل فى شرائط لباس المصلى ..... ١١٦
- اشاره ..... ١١٦
- مسأله ١ عدم الفرق فى الغصب بين العين والمنفعه ..... ١٢٧
- مسأله ٢ الصلاة فى الثوب المصبوغ غصبا ..... ١٢٨
- مسأله ٣ جواز الصلاة فى الثوب المغسول بماء مغصوب ..... ١٣٤
- مسأله ٤ صحه الصلاة فيما لو إذن المالك ..... ١٣٦
- مسأله ٥ تحرك المحمول المغصوب فى أثناء الصلاة ..... ١٣٩
- مسأله ٦ الاضرار إلى لبس المغصوب ..... ١٤١
- مسأله ٧ لو جهل أو نسى الغصبيه وتذكر فى الأثناء ..... ١٤٢
- مسأله ٨ استقراض الثوب ونهيه عدم الأداء ..... ١٤٤
- مسأله ٩ عدم كون اللباس من أجزاء الميته ..... ١٤٧
- مسأله ١٠ حكم عدم تذكيه اللحم والشحم والجلد من بلاد الكفار ..... ١٥٣
- مسأله ١١ استصحاب جزء من أجزاء الميته ..... ١٥٦
- مسأله ١٢ عدم وجوب الإعادة إذا صلى فى الميته جهلا ..... ١٥٧
- مسأله ١٣ الصلاة فى أجزاء ما لا يؤكل لحمه ..... ١٥٨
- مسأله ١٤ كون فى اللباس دم البق والبرغوث ..... ١٦٧

- مسأله ١٥ اللباس فيه فضلات الإنسان، عرقه ووسخه - - - - - ١٧٠
- مسأله ١٦ عدم الفرق بين الملبوس أو الجزء أو في الجيب - - - - - ١٧٢
- مسأله ١٧ الصلاة في وبر وجلد الخنزير والثعلب - - - - - ١٧٣
- مسأله ١٨ الصلاة في المشكوك من المأكول وغيره - - - - - ١٨٩
- مسأله ١٩ الصلاة في غير المأكول لحمه جهلاً أو نسياناً - - - - - ١٩٥
- مسأله ٢٠ عدم الفرق بين ما يحرم بالأصالة أو بالعرض - - - - - ١٩٦
- مسأله ٢١ المشكوك من الذهب - - - - - ٢٠٨
- مسأله ٢٢ الصلاة في الذهب جهلاً أو نسياناً - - - - - ٢٠٩
- مسأله ٢٣ عدم كون اللباس من الذهب للرجال - - - - - ٢١٠
- مسأله ٢٤ عدم الفرق بين الظاهر وغيره في اللباس - - - - - ٢١٢
- مسأله ٢٥ عدم البأس بافتراش الذهب - - - - - ٢١٣
- اشاره - - - - - ٢١٣
- عدم كون اللباس من الحرير للرجال - - - - - ٢١٤
- مسأله ٢٦ عدم البأس لغير الملبوس من الحرير - - - - - ٢٣٦
- مسأله ٢٧ عدم جواز جعل البطانه من الحرير - - - - - ٢٣٩
- مسأله ٢٨ الثوب الملقق من الحرير وغيره - - - - - ٢٤١
- مسأله ٢٩ الصلاة في الإبريسم - - - - - ٢٤٢
- مسأله ٣٠ عدم البأس بالحرير إذا كان عصابه للجروح والقروح - - - - - ٢٤٤
- مسأله ٣١ موارد جواز لبس الحرير - - - - - ٢٤٥
- مسأله ٣٢ الصلاة في الحرير جهلاً أو نسياناً - - - - - ٢٤٧
- مسأله ٣٣ الثوب الخليط - - - - - ٢٤٨
- مسأله ٣٤ الثوب الممتزج - - - - - ٢٥٠
- مسأله ٣٥ الشك في الخليط وعدمه - - - - - ٢٥١
- مسأله ٣٦ الشك في الحرير الخالص أو المخلوط - - - - - ٢٥٢
- مسأله ٣٧ الثوب من الإبريسم المقتول بالذهب - - - - - ٢٥٣
- مسأله ٣٨ لبس الحرير للمضطر - - - - - ٢٥٤

- مسألة ٣٩ الاضطرار إلى لبس الممنوع ..... ٢٥٧
- مسألة ٤٠ عدم البأس بلبس الحرير للصبي ..... ٢٥٩
- مسألة ٤١ وجوب تحصيل الساتر للصلاه ..... ٢٦١
- مسألة ٤٢ حرمة لبس اللباس للشهره ..... ٢٦٣
- مسألة ٤٣ صلاه المختار ..... ٢٧١
- مسألة ٤٤ لو وجد ساتراً لإحدى عورتيه ..... ٢٨١
- مسألة ٤٥ صلاه العراه ..... ٢٨٤
- مسألة ٤٦ تأخير الصلاه لتحصيل الساتر ..... ٢٨٨
- مسألة ٤٧ عدم جواز الصلاه فى الحرير، والمغصوب اضطراراً ..... ٢٩٠
- مسألة ٤٨ الاستتار باللحاف والفراش ..... ٢٩٣
- مسألة ٤٩ لبس الثوب الطويل النجس طرفه ..... ٢٩٥
- مسألة ٥٠ فروع متفرقه ..... ٢٩٧
- فصل فيما يكره من اللباس حال الصلاه ..... ٣٠٠
- فصل فيما يستحب من اللباس ..... ٣٤٤
- فصل فى مكان المصلى ..... ٣٦٠
- اشاره ..... ٣٦٠
- مسألة ١ إذا كان المكان مباحاً والفرش مغصوباً ..... ٣٦٧
- مسألة ٢ إذا كان السقف مباحاً والأرض مغصوباً ..... ٣٦٨
- مسألة ٣ إذا كان الأرض مباحاً والسقف مغصوباً ..... ٣٧٠
- مسألة ٤ بطلان الصلاه على الرايه المغصوبه ..... ٣٧٢
- مسألة ٥ المصداقيه فى التصرف ..... ٣٧٣
- مسألة ٦ الصلاه فى السفينه المغصوبه ..... ٣٧٥
- مسألة ٧ الخيط المغصوب واشتغال ذمه الغاصب ..... ٣٧٦
- مسألة ٨ المحبوس فى المكان المغصوب ..... ٣٧٧
- مسألة ٩ لو اعتقد الغصبيه وبان الخلاف ..... ٣٧٩
- مسألة ١٠ صحه صلاه الجاهل بالحكم ..... ٣٨١



- مسأله ١١ الأرض المغصوبه المجهول مالكيها ..... ٣٨٢
- مسأله ١٢ تصرف أحد الشركاء دون إذن الآخر ..... ٣٨٣
- مسأله ١٣ شراء الدار من المال غير المزكى ..... ٣٨٤
- مسأله ١٤ التصرف في مال الميت وعليه حقوق ..... ٣٨٨
- مسأله ١٥ إذا مات وعليه دين مستغرق ..... ٣٩٢
- مسأله ١٦ عدم جواز التصرف في ملك الغير ..... ٣٩٤
- مسأله ١٧ جواز الصلاة في الأراضي المتسعه ..... ٤٠١
- مسأله ١٨ جواز الصلاة في البيوت المنصوص عليها ..... ٤٠٣
- مسأله ١٩ وجوب الخروج على الغاصب ..... ٤٠٥
- مسأله ٢٠ دخول المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً ..... ٤١٠
- مسأله ٢١ لو رجع المالك عن إذنه ..... ٤١٣
- مسأله ٢٢ لو علم بوجود قرائن تدل على عدم إذن المالك أو رجوعه ..... ٤١٨
- مسأله ٢٣ دوران الأمر بين الصلاة حال الخروج في الوقت وغيره ..... ٤١٩
- اشاره ..... ٤١٩
- كون المكان قاراً ..... ٤٢٠
- المحتويات ..... ٤٢٩
- تعريف مركز ..... ٤٣٩

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱



الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الصلاه

الجزء الثانى

دار العلوم

للتحقيق والطباعه والنشر والتوزيع

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ \_ ١٩٨٧ م

مُنقَّحه ومصحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم \_ للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: حاره حريك ، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص.ب ٦٠٨٠ شوران

ص: ٤

كتاب الصلاة

اشاره

كتاب الصلاة

الجزء الثاني

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف خلقه

سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين،

واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين

ص: ٦

إشارة

فصل

فيما يُستقبل له

يجب الاستقبال في مواضع:

أحدها: الصلوات اليومية أداءً وقضاءً

فصل

فيما يستقبل له

{يجب الاستقبال في مواضع:} كما يستحب في مواضع، ويحرم في بعض المواضع، ويكره في مواضع:

{أحدها: الصلوات اليومية} بلا- خلاف ولا- إشكال، و عليه الإجماع، بل الضرورة، ويدل عليه الكتاب، كقوله تعالى: (قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (١) والسنة المتواترة، بل والعقل حيث إن الاتجاه إلى ناحيته واحده أجمع للشمل وأكثر سبباً للألفه والوحده.

{أداءً وقضاءً} كتاباً وسنةً وإجماعاً وعقلاً \_ كما عرفت \_ بل ضرورةً أيضاً، سواء كانت له أو لغيره.

ص:٧



وتوابعها من صلاه الاحتياط للشكوك وقضاء الأجزاء المنسيه، بل وسجدتى السهو، وكذا فيما لو صارت مستحبه بالعارض، كالمعاده جماعه أو احتياطاً، وكذا فى سائر الصلوات الواجبه كالآيات، بل وكذا فى صلاه الأموات، ويشترط فى صلاه النافله فى حال الاستقرار.

{وتوابعها من صلاه الاحتياط للشكوك} لأنها جزء الصلاه على تقدير نقص الصلاه فيلزم أن يأتى بها بحيث تصح على تقدير الجزئيه.

{وقضاء الأجزاء المنسيه} لأنها جزء فى غير محلها، فحالتها حال الكل فى الشرائط والموانع.

{بل وسجدتى السهو} هذا على الأحوط، لما سيأتى فى مبحث الخلل من كونهما مرغمتين ولا- دليل قطعى على وجوب الاستقبال فيهما.

{وكذا فيما لو صارت} اليوميه {مستحبه بالعارض كالمعاده} فإن إعادته الشىء هو الإتيان بذلك الشىء بكل شرائطه وأجزائه، فدليل الشىء شامل لمعادته.

{جماعه} إماماً أو مأموماً.

{أو احتياطاً} إذ لا يتحقق ذلك الشىء الذى يريد الاحتياط فيه إذا لم يتوفر فيه كل الشرائط والأجزاء.

{وكذا فى سائر الصلوات الواجبه كالآيات} لإطلاق الأدله، بل قامت الضروره فى بعضها كالجمعه إذا لم تعد من اليوميه، وكالآيات، وغيرها.

{بل وكذا فى صلاه الأموات} كما تقدمت أدلته فى كاب الطهاره فى باب الأموات.

{ويشترط فى صلاه النافله فى حال الاستقرار} مقابل حاله المشى والركوب

حيث تجوز الصلاة على خلاف القبلة.

ثم إنهم اختلفوا في جواز النافله في حال الاستقرار على غير القبلة، فالمشهور على عدم الجواز، كما نسبه إليهم كاشف اللثام، وذهب جماعه إلى جوازها على غير القبلة منهم الخلاف والمحقق والإرشاد للفاضل والأردبيلي وصاحب الكفايه، واختاره المستند.

استدل للمشهور بأمور:

الأول: الأصل.

الثاني: إنه المعهود من المعصومين (عليهم السلام)، ولو صح غير ذلك لنقل عنهم الإتيان به ولو مره.

الثالث: إنه من ضروريات المذهب حتى أن إنساناً لو صلى على غير القبلة لأنكر عليه الخواص والعوام ورأوه من أشنع المنكرات.

الرابع: إن الشارع صلاها مستقبلاً فيجب التأسى به، لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صلوا كما رأيتموني أصلي». (١)

الخامس: قوله تعالى: (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) (٢).

السادس: جملة من الروايات، كالموثق في قوله (عليه السلام) في قوله تعالى: (أَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) (٣) قال (عليه السلام): «هذه هي القبلة» (٤).

ص: ٩

١- عوالي الثالي: ج ٣ ص ٨٥ ذيل ح ٧٦

٢- سورة البقره: الآيه ١٤٤

٣- سورة الأعراف: الآيه ٢٩

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢١٤ الباب ١ من أبواب القبلة ح ٣

وفى صحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «لا صلاة إلا إلى القبلة»، إلى أن قال: قلت فمن صلى لغير القبلة أو فى يوم غيم لغير الوقت؟ قال (عليه السلام): «يعيد» (١).

وخبر زراره، عن الفرض فى الصلاة؟ قال (عليه السلام): «الطهور والوقت والقبلة» (٢).

وأورد على الكل، أما الأول: «فإن الأصل عدم الشرطية لا الشرطية».

وأما الثانى: فلأن عدم فعلهم (عليهم السلام) لا يدل على الاشتراط، لمواظبتهم على كثير من المستحبات.

وأما الثالث: فلأنه تقليد للمشهور، كيف وهل يخفى الضرورى على مثل الشيخ والمحقق والأردبيلى وأضرابهم.

وأما الرابع: بأن التأسى غير واجب، و«كما رأيتمونى» منصرف إلى الفريضة.

وأما الخامس: فبأنه مخصص بقوله تعالى: (فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ) (٣) كما سيأتى.

وأما السادس: فالموثقه لا دلالة فيها، والصحيح ظاهره الفريضة، بقربنه قوله: «لغير الوقت»، وكذلك ظاهر الخبر لذكر الوقت، هذا لكن بعض الأجوبه لا يخفى ما فيه، فإن الدليل الثانى والثالث والرابع لا غبار عليها، إذ لا يسلم أنهم (عليهم السلام) كانوا ملتزمين بالأفضل دائماً، والضروريه لا تنافى مخالفه بعض الفقهاء اجتهاداً كما التزم بعض بسهو النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وبالصلاه إلى قبر المعصوم وبجواز نكاح الزانى المخلوقه من مائه وغير ذلك.

ص: ١٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٧ الباب ٩ من أبواب القبلة ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٧ الباب ٩ من أبواب القبلة ح ١

٣- سورة البقره: الآيه ١١٥

وكون التأسى غير واجب غير تام، كيف والنص والفتوى دلا عليه. وكثره المستحبات الثابتة بالدليل لا توجب حمل «صلوا كما رأيتموني أصلي» على الاستحباب، لأنها من باب التخصيص، ومنه يظهر عدم تماميه ما أشكل عليه في المستند بقوله بعدم عمومه أولاً، وعدم دلالته إلا على وجوب المتابعه في أفعال الصلاه وأجزائها ثانياً، ولا نسلم أن التوجه إلى جهه أيضاً من الصلاه، ((١)) انتهى.

كما يظهر مما ذكرناه وجه النظر فيما ذكره المستمسك ((٢)) من حصر الدليل في ارتكاز المشرعه، وصحيحه زراره، فإن الدليل غير منحصر فيهما كما عرفت.

وقد أطال جمع من العلماء في دلاله الروايات وعدم دلالتها، لكن القرائن المحتفه بها تمنع عن الاطمينان بالدلاله.

نعم لا إشكال في أن اتحاد الفريضه والنافله في كل باب إلا ما خرج، كما أن بناءهم على ذلك، وذكرنا وجه هذا البناء في غير مورد من هذا الكتاب، يقتضى وجوب الاستقبال، إذ لا دليل يوجب خروج النافله من هذه الكليه، إلا ما استدل به للقول الثانى وهى أمور:

الأول: الأصل، لأن الأصل في كل ما شك في شرطيته وجزئيته العدم، وفيه: إن الأصل مرفوع بالدليل المتقدم.

الثانى: جمله من الروايات:

كصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): «استقبل القبله لوجهك ولا تقلب

ص: ١١

---

١- المستند: ج ١ ص ٢٤٨ س ١٥

٢- المستمسك: ج ٥ ص ٢١٥

وجَهَكَ مِنَ الْقِبْلَةِ فَتَفْسِدُ صَلَاتُكَ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ لِنَبِيِّهِ فِي الْفَرِيضَةِ: (قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (١).

فإن ظاهره اختصاص الحكم في الفريضة، وفيه: إنه من مفهوم اللقب. وروايه قرب الإسناد، عن علي (عليه السلام)، عن الرجل يلتفت في صلاته هل يقطع ذلك صلاته؟ فقال (عليه السلام): «إذا كانت الفريضة والتفت إلى خلفه فقد قطع صلاته فيعيد ما صلى ولا يعتد به، وإن كانت نافله لم يقطع ذلك صلاته، ولكن لا يعود» (٢).

ونحوه ما عن جامع البنزطي، عن الرضا (عليه السلام) (٣).

وفيه: إن عدم إبطال ذلك لا يلزم صحه الصلاة إلى غير القبلة، بل لولا الدليل الخاص لأمكن أن يقال إن ذلك غير ضار حتى بالفريضة، لأنه لا ينافي صدق الاستقبال عرفاً، ويؤيده قوله (عليه السلام): «لا يعود»، إذ لو لم تجب القبلة، لم يكن وجه للنهي عن الإعادة.

وصحيح الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا التفت في صلاة مكتوبة من غير فراغ فأعد الصلاة إذا كان الالتفات فاحشاً» (٤).

وفيه ما تقدم بالإضافة إلى أنه من مفهوم اللقب.

وما رواه العياشي في تفسيره: في الصلاة في السفر في السفينة والمحمل فأتوجه نحوها في كل تكبيره؟ فقال (عليه السلام): «أما النافلة فلا، إنما تكبر في النافلة

ص: ١٢

١- سورة البقرة: الآية ١٤٤. الفقيه: ج ١ ص ١٨٠ الباب ٤٢ في القبلة ح ١٦

٢- قرب الإسناد: ص ٩٦

٣- السرائر: ص ٤٧٧ س ١ \_ المستطرفات

٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٨ الباب ٣ من أبواب قواطع الصلاة ح ٢

على غير القبلة الله أكبر». ثم قال: «كل ذلك قبله للمتفل أينما تولوا فثم وجه الله» (١).

وفيه: إن استثناء السفر في النافلة لا شك فيه، وإنما الكلام في حال الاستقرار، أما الإشكال على دلالة الآية باحتمال أن يراد: بـ «تولوا» السعى والسفر والحركة كما في قوله تعالى: (وَلَوْأ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ) (٢) وقوله: (وَإِذَا تَوَلَّى) (٣) وغيرهما، ففيه: إنه خلاف الظاهر.

و ما رواه حريز، عن الباقر (عليه السلام) في تفسير هذه الآية، قال (عليه السلام): «أنزل الله هذه الآية في التطوع خاصة» (٤)، الحديث.

وفيه: إنه لا بد حمله على حاله السفر بقريته ذيله والتقيد في الرواية السابقة.

وفي ما رواه مجمع البيان بعد ذكر الآية قال: إن هذه الآية عندنا مخصوصه بالنوافل في حال السفر، روى ذلك عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام).

وفي ما رواه النهاية، عن الصادق (عليه السلام) في هذه الآية، قال (عليه السلام): (٥) «هذا في النوافل خاصة في حال السفر» (٦).

وفي روايه الدعائم، عنهم (عليهم السلام) في الآية، قالوا (عليهم السلام): «إنما

ص: ١٣

١- تفسير العياشي: ج ١ ص ٥٦ ح ٨١

٢- سورة الأحقاف: الآية ٢٩

٣- سورة البقرة: الآية ٢٠٥

٤- تفسير العياشي: ج ١ ص ٥٦ ح ٨٠

٥- المجلد الأول: ج ٢ ص ١٧

٦- النهاية: ص ٦٤

نزلت في صلاة النافلة على الدابة حيثما توجهت» (١).

وعلى هذا فلا دليل على خروج النافلة في حال الاستقرار عن إطلاقات إدله القبلة وعن أدله مشاركة النافلة للفريضة، بالإضافة إلى ما عرفت من ضروره والتأسي والمعهوديه فما أفتى به المصنف وغيره هو الأقوى.

{لا في حال المشى أو الركوب} كما هو المشهور، بل بلا خلاف، كما ادعاه جماعه، وعن غير واحد دعوى الإجماع عليه، وفي المستند إجماعاً محققاً ومحكياً مستفيضاً (٢)، خلافاً لما عن العماني والحلي فخصا الجواز بالسفر، وفيه على الراحله، والأول هو الأقوى لتواتر النصوص بذلك:

كصحيح الحلبي، سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن صلاة النافلة على البعير والدابة؟ فقال (عليه السلام): «نعم وحيث كان متوجهاً، وكذلك فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله)» (٣).

والصحيح عن إبراهيم الكرخي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) إنه قال له: إني أقدر أن أتوجه نحو القبلة في المحمل؟ فقال (عليه السلام): هذا الضيق، أما لكم في رسول الله (صلى الله عليه وآله) أسوه» (٤).

وصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بأن يصلى الرجل صلاة الليل في السفر وهو يمشى، ولا بأس إن فاتته صلاة الليل أن يقضيها

ص: ١٤

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٩٧ في ذكر صلاة المسافر

٢- المستند: ج ١ ص ٢٤٨ س ٢٨

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٤٠ الباب ١٥ من أبواب القبلة ح ٦ و ٧

٤- التهذيب: ج ٣ ص ٢٢٩ الباب ٢٣ في الصلاة في السفر ح ٦٥

بالنهار وهو يمشى يتوجه إلى القبلة ثم يمشى ويقرأ، فإذا أراد أن يركع حوله وجهه إلى القبلة وركع وسجد ثم مشى» (١).

وصحيح يعقوب بن شعيب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) \_ إلى أن قال \_ قلت: يصلى وهو يمشى؟ قال (عليه السلام): «نعم يومى إيماءً وليجعل السجود أخفض من الركوع» (٢).

وعن حماد، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى تبوك وكان يصلى على راحلته صلاه الليل حيثما توجهت به ويومى إيماءً» (٣).

وعن أمالى الشيخ، عن ابن عمر قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلى على راحلته حيث توجهت به» (٤).

وعن فيض قال: دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) وأنا أريد أن أسأله عن صلاه الليل فى المحمل؟ قال: فابتدأنى فقال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصلى على راحلته حيث توجهت به» (٥).

وعن حريز قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): أنزل الله هذه الآيه فى التطوع خاصه: فايما تولوا فثم وجه الله إن الله واسع عليم، وصلى رسول الله (صلى الله عليه وآله)

ص: ١٥

- 
- ١- التهذيب: ج ٣ ص ٢٤٤ الباب ١٦ من أبواب القبلة ح ١
  - ٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢٤٤ الباب ١٦ من أبواب القبلة ح ٤
  - ٣- قرب الإسناد: ص ١٠
  - ٤- أمالى الطوسى: ص ٤١١
  - ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٤٣ الباب ١٥ من أبواب القبلة ح ٢٢



عليه وآله) إيماءً على راحلته أينما توجهت به حيث خرج إلى خيبر، وحين رجع من مكة، وجعل الكعبه خلف ظهره»(١١).

إلى غيرها من الروايات الكثيره البالغه زهاء الخمسين، ولا فرق في ذلك بين السفر والحضر والماشي والراكب، لإطلاق جمله من الروايات، ولخصوص جمله أخرى، كصحيح عبد الرجمان بن الحجاج، عن أبي الحسين (عليه السلام) في الرجل يصلى النوافل في الأمصار وهو على دابته، حيث ما وجهت به؟ قال (عليه السلام): «نعم لا بأس»(١٢).

وصحيح حماد، عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) في الرجل يصلى النافله وهو على دابته في الأمصار؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»(١٣).

وروايه الحسن بن المختار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلى وهو يمشى تطوعاً؟ قال (عليه السلام): «نعم»(١٤).

وروايه معاويه بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بأن يصلى الرجل صلاه الليل في السفر وهو يمشى» \_ الحديث.

وروايه يعقوب بن شعيب، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الصلاه في السفر وأنا أمشي؟ قال (عليه السلام): «اوم إيماءً واجعل السجود أخفض من الركوع»(١٥). إلى غيرها من الروايات.

ص: ١٦

١- تفسير العياشي: ج ١ ص ٥٦ ح ٨٠

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢٣٠ الباب ٢٣ في الصلاه في السفر ح ١٠٠

٣- التهذيب: ج ٣ ص ٢٢٩ الباب ٢٣ في الصلاه في السفر ح ٩٨

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٤٥ الباب ١٦ من أبواب القبلة ح ٦

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٤٤ الباب ١٦ من أبواب القبلة ح ٣

أما العماني والحلي فقد استدلا بأصالة عدم الجواز بعد توقيفيه العباده ولم يصححا من الأدله إلا ما دل على الجواز فى السفر على الراحله، مثل ما ورد فى تفسير قوله تعالى: فأينما تولوا فثم وجه الله بأنها خاصه بالسفر.

وصحيحه ابن عمار: «لا بأس بأن يصلى الرجل صلاه الليل فى السفر» الحديث.

وفيه: إن الأصل مرفوع بالدليل، والقيد غالبى لما تقدم من جوازه فى الحضر أيضاً، وفى حاله المشى.

ثم إنه لا يشترط الاستقبال فى التكبير كما عن المشهور، ولا فى الركوع والسجود، بل ادعى الشيخ فى الخلاف الإجماع على ذلك، خلافاً لما عن الحلى من تعيين الاستقبال بالتكبيره، وحكاه عن جماعه أيضاً.

استدل المشهور بإطلاق الأدله، وبخصوص صحيحه الحلبي، عن صلاه النافله على البعير والدابه؟ فقال (عليه السلام): «نعم حيث كنت متوجهاً». قال: فقلت: أستقبل القبله إذا أردت التكبير؟ قال (عليه السلام): «لا، ولكن تكبر حيثما تكون متوجهاً» (١).

وروايه الكرخى: «إنى أقدر على أن أتوجه إلى القبله فى المحمل؟ قال (عليه السلام): «ما هذا الضيق، أما لك برسول الله أسوه». إلى غيرهما.

وبهذه تحمل ما دل على الاشتراط فى التكبيره والركوع والسجود على

ص: ١٧

الاستحباب، مثل صحيح عبد الرحمان بن أبي نجران، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الصلاة بالليل في السفر في المحمل؟ قال (عليه السلام): «إذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصلّ حيث ذهب بعيرك». الحديث (١).

وصحيح معاوية: «فإذا أراد أن يركع حول وجهه إلى القبلة وركع وسجد ثم مشى

كما أن المستحب أن يؤمى للركوع والسجود ويجعل السجود أخفض من الركوع، لما رواه يعقوب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يصلى على راحته؟ قال (عليه السلام): «يؤمى إيماءً يجعل السجود أخفض من الركوع» قلت: يصلى وهو يمشى؟ قال (عليه السلام): «نعم يؤمى إيماءً وليجعل السجود أخفض من الركوع» (٢). ومثله سائر الروايات.

{ولا يجب فيها الاستقرار والاستقبال} لدلاله النص والفتوى على ذلك كما تقدم. كما لا يجب في الإيماء وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه، فإن وضعها على ما لا يصح في حالة الإيماء لم تبطل، إذ لا دليل على ذلك، فالأصل الجواز، ومنه يعلم أنه لو كانت جبهته ملفوفه بقماش ونحوه لم يكن في إيمائه للسجود بأس. نعم إن أراد وضع جبهته على الأرض لزم أن يكون المسجد مما يصح السجود عليه، إذ أدله المقام لا تفي بنفى هذا الشرط، كما أنه يعلم من الأدلة السابقة عدم اشتراط الاستقلال والاعتدال ونحوهما، بل يجوز مع الاعتماد ومع عدم الاعتدال، نائماً أو منكوساً أو متكئاً أو نحو ذلك.

ص: ١٨

١- التهذيب: ج ٣ ص ٢٣٣ الباب ٢٣ في الصلاة في السفر ح ١١٥

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٤٠ باب التطوع في السفر ح ٧

وإن صارت واجبه بالعرض بنذر ونحوه

أما الطهارة وعدم الضحك والبكاء ونحوهما فلا شك في أنها كسائر الصلوات فيها لإطلاق أدلتها.

{وإن صارت واجبه بالعرض بنذر ونحوه} كما هو مقتضى إطلاق غير واحد من الفقهاء، قال في المستمسك: لأن النذر والإجاره ونحوهما لا يصلحان لتشريع أحكام في النافله غير أحكامها الثابته لها لولاها، فإذا كان من أحكامها جواز إيقاعها اختياراً ماشياً، أو راكباً فهو على ذلك بعد النذر (١)، انتهى. وهو كلام تام، ويدل عليه صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليهما السلام): سألته عن رجل جعل الله عليه أن يصلى كذا وكذا، هل يجزيه أن يصلى ذلك على دابته وهو مسافر؟ قال (عليه السلام): «نعم» (٢).

ويؤيده ما ورد من صلاة النبي (صلى الله عليه وآله) صلاة الليل على دابته (٣)، مع أنها كانت مفروضه عليه، خلافاً لمن قال بثبوت حكم الفريضة بعد النذر ونحوه، بل في الجواهر لا خلاف أجده فيه، واستدل لذلك بانصراف النذر بأصالة عدم الوفاء لولا الاستقبال ونحوه، وبإطلاق ما دل على المنع عن ذلك في الفريضة، وفي الكل ما لا يخفى، إذ الكلام في النذر المطلق لا فيما إذا نذر الاستقبال ولو بالانصراف الذي كان مقصوداً للناذر، والأصل لا مجال له بعد الدليل، والإطلاق منصرف بلا إشكال، فما اختاره المصنف وتبعه غير واحد هو الأقوى، وكذلك الظاهر أن الفريضة بالأصالة يجب فيها الاستقرار، وإن صارت مستحبه بالعرض مثل اليوميه للطفل

ص: ١٩

١- المستمسك: ج ٥ ص ٢٢٣

٢- التهذيب: ج ٣ ص ٢٣١ الباب ٢٣ في الصلاة في السفر ح ١٠٥

٣- قرب الإسناد: ص ١٠

والمعاده جماعةً والآيات المعاده والأموات كذلك لانصراف النافله المجاز فيها المشى إلى النافله طبعاً لا عرضاً.

ثم لو بدأ الصلاه ماشياً ثم أراد الاستقرار اختياراً أو اضطر إلى ذلك لزم القبلة وسائر الشرائط لانتفاء موضوع المشى، وقد أفتى بذلك المنتهى وتبعه المستند، ولو انعكس بأن بدأ الصلاه مستقراً ثم مشى تبدل الحكم، ويجوز كلا الأمرين اختياراً لأن الظاهر من الأدله أن الموضوع اختيارى وإن كان الاستقرار أفضل، وعليه فيجوز تكرار التحول إلى المشى.

ثم الظاهر إن الراكب لا يلزم عليه القعود، بل يجوز أن يصلى ولو نائماً أو منبطحاً أو ما أشبهه، لإطلاق أدله الصلاه فى المحمل والمناطق.

ص: ٢٠

## مسألة ١ كيفية الاستقبال في الصلاة قائماً وجالسا

(مسألة \_ ١): كيفية الاستقبال في الصلاة قائماً أن يكون وجهه ومقاديم بدنه إلى القبلة حتى أصابع رجليه على الأحوط، والمدار على الصدق العرفي، وفي الصلاة جالساً أن يكون رأس ركبتيه إليها مع وجهه وصدره وبطنه، وإن جلس على قدميه لا بد أن يكون وضعهما على وجه يعد مقابلاً لها

(مسألة \_ ١): {كيفية الاستقبال في الصلاة قائماً أن يكون وجهه ومقاديم بدنه { كصدره وفخذه وما أشبه ذلك {إلى القبلة} لأنه المنصرف من الاستقبال.

{حتى أصابع رجليه على الأحوط} استجباً، إذ لا يضر انحراف الرجل عن القبلة بصدق الاستقبال، بل المتعارف عند المتدينين الانحراف إلا عند نادر منهم، فعدم توجيه الروايات الناس إلى ذلك دليل عدم الاشتراط، ومنه يظهر عدم الاشتراط بالنسبة إلى الديدن.

{والمدار على الصدق العرفي} لأن العرف هو المخاطب ففهمه هو المدار.

{وفي الصلاة جالساً أن يكون رأس ركبتيه إليها مع وجهه وصدره وبطنه} الظاهر أنه لا يشترط توجيه رأس الركبتين لحصول الصدق العرفي بدون ذلك، ولذا نفاه المستمسك، ثم الصلاة جالساً لا يلزم فيها أن يكون الجلوس على الرجلين، كما لا يشترط ذلك في التشهد والسلام.

{وإن جلس على قدميه لا بد أن يكون وضعهما على وجه يعد مقابلاً لها} قد عرفت ما فيه، وأن المدار على الصدق العرفي الحاصل بدون ذلك. ولو فرض أن انحراف رأسه لمرض ونحوه، فهل المعيار استقبال الوجه أو الجسد؟ الظاهر الأول، لأنه أهم بنظر العرف الموجه إليه هذا الكلام، فهو يفهم من الدليل بضميمة الارتكاز.

وإن صلى مضطجعا يجب أن يكون كهيئته المدفون، وإن صلى مستلقيا فكهيئته المحتضر.

الثاني: في حال الاحتضار، وقد مر كيفيته.

الثالث: حال الصلاة على الميت، يجب أن يجعل على وجهه يكون رأسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق.

وإن صلى مضطجعا يجب أن يكون كهيئته المدفون { إن كان على اليمين، وعكسه إن كان على اليسار، وذلك لأنه المنصرف عرفاً من النص، وقول السيد الحكيم: العرف يقصر عن إثبات هذه الحدود للاستقبال (1)، لا يخفى ما فيه.

{وإن صلى مستلقياً فكهيئته المحتضر} لأنه المنصرف عرفاً، وعليه فلا يصح أن يوجه وجهه إلى اليمين والشمال.

وإن دار الأمر بين القيام والاستقبال مثلاً، بأن أمكنه الاستقبال نائماً، أما إذا أراد القيام لزمه استدبار القبلة، فالظاهر تقديم الاستقبال لما يستفاد من حديث «لا تعاد» من أهميه الاستقبال.

{الثاني: في حال الاحتضار وقد مر كيفيته} بأن يستلقى على قفاه بحيث لو جلس استقبل.

{الثالث: حال الصلاة على الميت يجب أن يجعل على وجهه يكون رأسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق} مستلقياً على ظهره، وذلك في ما كانت القبلة طرف الجنوب، والمعيار أن يكون رأسه طرف يمين المستقبل، وهل يصح أن

ص: ٢٢

الرابع: وضعه حال الدفن على كيفية مرت.

الخامس: الذبح والنحر، بأن يكون المذبح والمنحر ومقاديم بدن الحيوان إلى القبلة، والأحوط كون الذابح أيضاً مستقبلاً

تكون رجلاه مفتوحتين كثيراً أو مرتفعتين أو ما أشبه؟ الاحتياط في العدم، لأنه خلاف السيره إلا في صورته الاضطرار.

{الرابع: وضعه حال الدفن على كيفية مرت} في باب مراسيم الأموات. ثم كان ينبغي له أن يذكر وجوب القبلة في حال الطواف أيضاً، لأنه نوع من الاستقبال بأن تكون الكعبة على اليسار.

{الخامس: الذبح والنحر} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل الإجماع عليه مستفيض، وفي الجواهر الإجماع بقسميه عليه، للنصوص المتواتره والتي منها قوله (عليه السلام): «استقبل بذبيحتك القبلة»<sup>(١)</sup>.

وسياتى تفصيل الكلام فيه في كتاب الصيد والذباحه إن شاء الله تعالى.

أما قوله: {بأن يكون المذبح والمنحر ومقاديم بدن الحيوان إلى القبلة} فلا يخفى ما فيه بالنسبه إلى النحر، لأن مقاديم بدن الإبل تكون إلى الأرض.

وكيف كان، فالدليل على وجوب استقبال المذبح ومقاديم البدن والمنحر، أنه المنصرف عرفاً من قوله (عليه السلام): «استقبل بذبيحتك»، فإنه لولاه لم يسم استقبالا.

{والأحوط كون الذابح أيضاً مستقبلاً} بل عن جماعه الفتوى به، وذلك

ص: ٢٣

---

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٦٥ الباب ١٤ من أبواب اشتراط استقبال القبلة بالذبيحه ح ١



وإن كان الأقوى عدم وجوبه.

لقوله (عليه السلام): «ويستقبل بها القبلة»<sup>(١)</sup>. حيث إن ظاهره استقبال الذابح والذبيحة، مثل ذهب بزيد، ويؤيده قوله (عليه السلام) في خبر الدعائم: «إذا أردت أن تذبح ذبيحة لا تعذب البهيمة، أحد الشفرة، واستقبل قبله»<sup>(٢)</sup>.

{وإن كان الأقوى عدم وجوبه} للأصل بعد عدم دلالة «بها» على استقبال الذابح، بل هو ظاهر في استقبال الذبيحة، مثل قوله تعالى: (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)<sup>(٣)</sup> فإن الباء تدخل على الآله مثل حرك بالعصى الماء، وضرب الكلب بالحجر وما أشبهه، ويؤيده التعرض في سائر الروايات لاستقبال الذبيحة وأنه لو لم يستقبل بها كان كذا، وحديث الدعائم يحتمل فيه أيضاً ذلك وأنه بتقدير الحذف – كما هو كثير – ويدل عليه أنه بعد أن روى عن الباقر (عليه السلام) ما تقدم، قال: وعنه (عليه السلام) وعن أبي عبد الله (عليه السلام) إنهما قالاً فيمن ذبح لغير القبلة: «إن كان أخطأ أو نسي أو جهل فلا شيء عليه، ويؤكل ذبيحته»<sup>(٤)</sup>. الحديث، مما ظاهره كون الكلام حول الذبيحة.

ثم الظاهر إنه يصح الاستقبال بأن يكون وجه الذبيحة إلى القبلة كيفما اتفقت، سواء كانت مضطجعه إلى الأيمن أو الأيسر، أو كان منكوساً، أو عكسه، للصدق في كل ذلك. وسيأتي الكلام في تفصيل ذلك كله وفي أن الذبح بالماكنه صحيحه إذا كانت لها سائر الشرائط التي منها أن يكون محرك الماكنه مسلماً، وفي أنه يصح أن تكون التسميه من المسجله على احتمال قريب في باب الصيد والذبائح إن شاء الله تعالى.

ص: ٢٤

١- البحار: ج ٦٢ ص ٣١٦ ح ١٣

٢- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٧٤ في ذكر أفعال الذابحين ح ٦٢٥

٣- سورة البقرة: الآية ١٧

٤- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٧٤ في ذكر أفعال الذابحين ح ٦٢٦

## مسأله ٢ حرمة الاستقبال حال التخلي

(مسأله \_ ٢): يحرم الاستقبال حال التخلي بالبول أو الغائط، والأحوط تركه حال الاستبراء والاستنجاء كما مر.

(مسأله \_ ٢): {يحرم الاستقبال حال التخلي بالبول أو الغائط والأحوط تركه حال الاستبراء والاستنجاء كما مر} تفصيل الكلام حول كل ذلك في كتاب الطهارة.

ص: ٢٥

(مسألة ٣ \_ ٣): يستحب الاستقبال في مواضع: حال الدعاء وحال قراءة القرآن، وحال الذكر، وحال التعقيب، وحال المرافعة عند الحاكم

(مسألة ٣ \_ ٣): {يستحب الاستقبال في مواضع} عديده ذكر المصنف منها {حال الدعاء} لما في الصحيح، عن كامل الزيارات لابن قولويه، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) \_ في حديث طويل: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) زار منزل فاطمه فعملت له حريره \_ إلى أن قال \_ «فلما فرغ من غسل يده مسح وجهه ثم نظر إلى على وفاطمه والحسن والحسين عرفنا منه السرور في وجهه، ثم رمق بطرفه نحو السماء ملياً ثم وجهه نحو القبلة وبسط يديه يدعو ثم خر ساجداً» (١)، الحديث.

{وحال قراءة القرآن، وحال الذكر، وحال التعقيب} لكونها الجلسة المندوب إليها مطلقاً، وحال التعقيب بالخصوص لانصراف الأدلة إليه، ولظاهر خبر أمالي الصدوق \_ قدس سره \_ بسنده عن الحرث بن المغيرة النصرى، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «من قال: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» أربعين مره في دبر كل صلاة فريضه قبل أن يثنى رجليه ثم سأل الله أعطى ما سأل» (٢) لمكان، قوله (عليه السلام): «قبل أن يثنى لرجليه».

{وحال المرافعة عند الحاكم} قال في المسالك: «ومنها» أى من آداب القاضى «أن يجلس مستدبر القبلة ليكون وجه الخصوم إذا وقفوا بين يديه مستقبل القبلة، خصوصاً في وقت استحلافهم فتكون مراعاة جانب الاستقبال فيهم أهم من مراعاة جانبه

ص: ٢٦

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٥٨ الباب ٦ من أبواب الدعاء ح ٨

٢- أمالي الصدوق: ص ١٥٤ المجلس الرابع والثلاثون ح ١١

وحال سجده الشكر، وسجده التلاوه بل حال الجلوس مطلقاً.

نظراً إلى عموم المصلحه، وهذا اختيار الأكثر، ومنهم الشيخ في النهايه، وقال في المبسوط يكون متوجهاً إلى القبله لما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «خير المجالس ما استقبل به القبله»<sup>(١)</sup> والقاضى أحق بهذه الفضيله، وتبعه ابن البراج واختار المصنف الأول وهو الأظهر»<sup>(٢)</sup>.

{وحال سجده الشكر} لما مر من صحيح كامل الزيارات فى الاستقبال حال الدعاء. ولروايه مكارم الأخلاق عن إسحاق بن عمار قال: خرجت مع أبى عبد الله (عليه السلام) وهو يحدث نفسه ثم استقبل القبله فسجد طويلاً \_ إلى أن قال \_ قال (عليه السلام): «يا إسحاق ما أنعم الله على عبد بنعمه فشكرها بسجده يحمد الله فيها ففرغ منها حتى يؤمر له بالمزيد من الدارين»<sup>(٣)</sup>.

{وسجده التلاوه، بل حال الجلوس مطلقاً} لقوله (عليه السلام): «خير المجالس ما استقبل به القبله»، وعن الصادق (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) أكثر ما يجلس تجاه القبله»<sup>(٤)</sup>، ويدل على استحباب الاستقبال فى خصوص ما ذكره الماتن تسالم الأصحاب عليه غالباً، وجريان السيره عليه، وغير ذلك.

ص: ٢٧

١- المبسوط: ج ٨ ص ٩٠

٢- المسالك: ج ٢ ص ٣٥٦ السطر ما قبل الأخير

٣- مكارم الأخلاق: ص ٢٦٥ الفصل الثامن فى نواذر السفر

٤- الوسائل: ج ٨ ص ٤٧٥ الباب ٧٦ من أبواب أحكام العشره ح ٢

(مسألة \_ ٤): يكره الاستقبال حال الجماع وحال لبس السراويل، بل كل حال ينافى التعظيم.

(مسألة \_ ٤): {يكره الاستقبال} في موارد ذكر الماتن منها {حال الجماع} لقول الصادق (عليه السلام) \_ في آداب النكاح \_ : «ولا تستقبل القبلة ولا تستدبرها» (١).

{وحال لبس السراويل} لما في الوسائل أنه قال في روايه: «لا تلبسه من قيام ولا مستقبل القبلة ولا إلى الإنسان» (٢) وفي مثله يكفى مثل هذه المرسله.

{بل كل حال ينافى التعظيم} لما ربما يستفاد الكليه من موارد جزئيه، مثل قوله (عليه السلام): «نهى رسول الله عن البزاق في القبلة» (٣).

وعن أبي الحسن الأول (عليه السلام) إنه قال: «إذا ظهر النزوف خلف الكنيف وهو في القبلة يستره بشيء» (٤).

ولما في حديث مشى رسول الله (صلى الله عليه وآله) بابتن طاب في الصلاة ومسح البصاق من حائط القبلة (٥)، ولغير ذلك، وهناك موارد أخرى للمسألتي تطلب من كتب الآداب والسنن، مثل حليه المتقين للمجلسي، ومرآه الكمال للمامقاني، ومكارم الأخلاق للطبرسي \_ قدمهم \_ وغيرها.

ص: ٢٨

١- الفقيه: ج ٣ ص ٢٥٥ الباب ١٢١ في الأوقات التي يكره الجماع فيها ح ٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤١٦ الباب ٦٨ من أبواب أحكام الملابس ح ٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٢ الباب ١٢ من أبواب القبلة ح ٢

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٢ الباب ١٢ من أبواب القبلة ح ١

٥- الفقيه: ج ١ ص ١٨٠ الباب ٤٢ في القبلة ح ٩

فصل

فى أحكام الخلل فى القبلة

(مسألة \_ ١): لو أخل بالاستقبال عالماً عامداً بطلت صلاته مطلقاً

فصل

فى أحكام الخلل فى القبلة

(مسألة \_ ١): {لو أخل بالاستقبال عالماً عامداً بطلت صلاته مطلقاً} سواء كان إلى اليمين أو اليسار أو الخلف أو أقل من تلك، بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً ادعاه غير واحد، ويدل عليه ما دل على اشتراط القبلة، بضميمه أن المشروط عدم عند عدم شرطه، فإن المشروط بلا شرط ليس بامتنال، بالإضافة إلى حديث «لا تعاد»، فإن القبلة من المستثنى، ويدل على البطلان فى بعض صور المسألة ما سيأتى من الروايات والإجماعات، فإنه إذا وجب إعادة الصلاة مع الجهل ونحوه فمع العلم والعمد أولى بالإعادة.

ومما تقدم يظهر أنه لا فرق فى الإخلال المبطل بين الإخلال فى كل الصلاة أو فى بعضها، ولو فى حال عدم العمل الصلاتى، لأن الظاهر من الأدلة اشتراط القبلة والطهور من أول الشروع إلى آخر الختام.

وإن أخل بها جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً

{وإن أخل بها جاهلاً-} للحكم أو الموضوع {أو ناسياً أو غافلاً-} فإن كان إلى ما بين اليمين واليسار صحت صلاته كما هو المشهور المحكى عن الفاضلين وأكثر من تأخر عنهما، وعن المعتمر والمنتهى والتذكرة والتنقيح والروض الإجماع عليه، خلافاً لإطلاق عبارته الناصريات والمقنعه والمبسوط والخلاف ونهايه الأحكام والحلى والديلمى وابن زهره وحمزه، بل عن الخلاف الإجماع عليه، فأطلقوا وجوب الإعادة في الوقت، لكن في البحار جوز رجوع الإطلاق إلى القول الأول وأنه باعتبار ما اشتهر من أن ما بين المشرق والمغرب قبله.

ويدل على المشهور جملة من الروايات:

كصحيح معاوية بن عمار، إنه سأل الصادق (عليه السلام) عن الرجل يقوم في الصلاة ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالاً؟ فقال (عليه السلام): «قد مضت صلاته وما بين المشرق والمغرب قبله»<sup>(١)</sup>.

وخبر الحسين بن علوان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي (عليهم السلام) أنه كان يقول: «من صلى إلى غير القبلة وهو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا إعادته عليه إذا كان فيما بين المشرق والمغرب»<sup>(٢)</sup>.

وصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «لا صلاة إلا إلى القبلة». قال: قلت: أين حد القبلة؟ قال: «ما بين المشرق والمغرب قبله كله»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٣٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٨ الباب ١٠ من أبواب القبلة ح ١

٢- قرب الإسناد: ص ٥٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٨ الباب ١٠ من أبواب القبلة ح ٢

وروايه الرواندى: «من صلى على غير القبلة وكان إلى غير المشرق والمغرب فلا يعيد الصلاه»(١).

بل يؤيده: موثقه الساباطى(٢) الآتيه فى ظهور الانحراف فى أثناء الصلاه، والروايات المتعدده الداله على أن ما بين المشرق والمغرب قبله، حيث إن ظاهرها ما بين اليمين واليسار، وإنما عبر بالمشرق والمغرب حيث إن الغالب فى أفق الروايات اتحاد الأمرين، وإلا فمن المستبعد جداً بل خلاف الإجماع أنه لو كان له إلى المشرق درجه وإلى المغرب بقيه نصف الدور ثم إنحرف إلى المشرق درجه بطلت صلاته، ولو انحرف إلى المغرب مائه وسبعين درجه لم تبطل صلاته، هذا مع الغض عن عدم استقامه ذلك فى الآفاق التى قبلتها نقطه المشرق أو نقطه المغرب.

واستدل للقول الآخر، بإطلاقات الروايات التى تدل على وجوب الإعادة فى الوقت على من صلى إلى غير القبلة.

كصحيح عبد الرحمان، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا صليت وأنت على غير القبلة واستبان لك أنك صليت وأنت على غير القبلة وأنت فى وقت فأعد، وإن فاتك الوقت فلا تعد»(٣).

ونحوه صحيحه يعقوب(٤) وغيرهما مما سيأتى والجمع بين هذه النصوص ممكن بأمرين:

ص: ٣١

١- البحار: ج ٨١ ص ٦٩ ح ٢٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٩ الباب ١٠ من أبواب القبلة ح ٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٩ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٩ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ٢



الأول: حمل النصوص الثانيه على غير ما بين المشرق والمغرب.

الثانى: حمل النصوص الأولى على نفي الإعاده فى خارج الوقت، لكن الجمع العرفى بين الطائفتين يقتضى تقديم روايات المشهور، لأن ظاهر قوله (عليه السلام) فى صحيح معاويه: «ثم ينظر بعد ما يفرغ أنه نظر فى الوقت». خصوصاً بعد تعارف الصلاه أول الوقت وكلمه «بعد ما يفرغ» ظاهره فى أن النظر كان بعد الصلاه مباشره، وكذا فى بقيه النصوص ما يشعر بذلك، هذا مضافاً إلى أن ظاهر قوله (عليه السلام): «ما بين المشرق والقبله» أن فى ذلك خصوصيه، بل لا يبعد دعوى الحكومه للروايات الأولى.

وأما تقديم روايات الإعاده بقاعده الشرطيه، أو روايات عدم الكفايه بقاعده الإجزاء أو أصاله البراءه فلا يخفى ما فيها.

ثم إن الطائفتين من الروايات بالإضافة إلى الإجماع المركب داله على عدم القضاء خارج الوقت، لكن مع ذلك فقد ذهب بعض إلى وجوبه أيضاً لعدم الامتثال الموجب لعدم الإجزاء.

وخبر معمر بن يحيى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبينت القبلة وقد دخل وقت صلاه أخرى؟ قال: «يعيدها قبل أن يصلى هذه التى دخل وقتها» (١).

وزاد فى روايه ثانيه عنه أيضاً قوله (عليه السلام): «إلا أن يخاف فوت التى دخل وقتها» (٢).

ص: ٣٢

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٨ الباب ٩ من أبواب القبلة ح ٥

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٢٩٧ الباب ١٦١ فيمن صلى إلى غير القبلة ح ١٠

أو مخطئاً في اعتقاده أو في ضيق الوقت فإن كان منحرفاً عنها إلى ما بين اليمين واليسار صحت صلاته،

لكن هذه الرواية لا بد من حملها على الاستحباب، بقرينه الروايات السابقة.

ثم الظاهر إنه لا فرق في الحكم بعدم الإعادة فيما كان جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً أو ساهياً، بالحكم أو الموضوع، وذلك لإطلاق بعض الروايات المتقدمة، فالقول باختصاص عدم الإعادة بما إذا لم يكن جاهلاً قاصراً أو مقصراً بدعوى أن «ثم ينظر فيرى» في النص ظاهر في أن الانحراف لم يكن عن جهل بالحكم أو نسيان له، لا وجه له إذ عدم شمول هذا الصحيح لا يمنع من شمول غيره، ومثله ما لو كان مردداً في الشرطيه أو في الجهه، فدخل في الصلاه ثم علم بعدها أنها كانت بين المشرق والمغرب، أما خروج العالم العامد فيدل عليه الإجماع، فتأمل.

ومما تقدم ظهر الوجه في قول المصنف: {أو مخطئاً في اعتقاده} فإن إطلاقات الأدله تشمله أيضاً.

{أو في ضيق الوقت} بأن كان الإخلال ناشياً عن ضيق الوقت، حيث إنه كان جاهلاً بالقبله ولم يكن له وقت لأن يفحص فأتى بالصلاه إلى إحدى الجهات ثم ظهر أنها كانت على خلاف القبلة.

{فإن كان منحرفاً عنها إلى ما بين اليمين واليسار صحت صلاته} فإنه مشمول للروايات السابقة، كما عرفت، وما في جملة من الروايات من التعبير بما بين المشرق والمغرب إنما هو حسب المتعارف عند السائل والإمام (عليه السلام)، حيث إنهم كانوا بحيث تكون القبلة في طرف الجنوب منهم، وإلا فالمعيار نصف الدائره سواء كانت القبلة طرف الجنوب أو الشمال أو الشرق أو الغرب كما هو واضح.

ولو كان في الأثناء مضي ما تقدم واستقام في الباقي،

من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه، لكن الأحوط الإعادة في غير المخطئ في اجتهاده مطلقاً

{ولو كان في الأثناء مضي ما تقدم واستقام في الباقي} بلا إشكال ولا خلاف، بل في المستند عن جماعه دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه ما تقدم بالمناط وجمله من الروايات مما يوجب توسعه القبلة في حديث «لا تعاد».

كموثق عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو في قبل أن يفرغ من صلاته؟ قال (عليه السلام): «إن كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، وإن كان متوجهاً إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحول وجهه إلى القبلة ثم يفتح الصلاة» (١).

وخبر القاسم بن الوليد قال: سألته رجل تبين له وهو في الصلاة أنه على غير القبلة؟ قال (عليه السلام): «يستقبلها إذا ثبت ذلك وإن كان فرغ منها فلا يعيدها» (٢).

فإن ظاهر قوله (عليه السلام): «يستقبلها» استقبال القبلة، لا الصلاة، ثم إن اللازم أن لا يأتي بجزء الصلاة في حال علم أنه منحرف، إذ لو أتى بذلك كان من تعمد عدم القبلة الموجب للبطلان كما تقدم.

{من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه} لإطلاق النص والفتوى.

{لكن الأحوط الإعادة في غير المخطئ في اجتهاده مطلقاً} قالوا لأنه هو القدر المتيقن من النص والفتوى فيكون حديث «لا تعاد» محكماً، لكن لا يخفى أنه لا وجه

ص: ٣٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٩ الباب ١٠ من أبواب القبلة ح ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٨ الباب ١٠ من أبواب القبلة ح ٣

وإن كان منحرفاً إلى اليمين واليسار أو إلى الاستدبار فإن كان مجتهداً مخطئاً أعاد في الوقت دون خارجه

لأخذ بالقدر المتيقن بعد إطلاق النص وتصريح جملة كبيره من الفقهاء، وقد تقدم أن النص في المقام لا يدع مجالاً لحديث «لا تعاد»، لأنه موسع الحديث.

{وإن كان منحرفاً إلى اليمين واليسار أو إلى الاستدبار} بأن كان أكثر من قريب نصف الدائره، بل إلى النصف، أو الأكثر، أو نقطه الخلاف.

{فإن كان مجتهداً مخطئاً أعاد في الوقت دون خارجه} قال في المستند: في المنحرف إلى اليمين واليسار يعيد في الوقت دون خارجه بالإجماع المحقق والمحكى في الناصريات والسرائر والتنقيح والمنتهى والمدارك، وعن الخلاف والمختلف وغيرهما، إلا- أن ظاهر الفاضل في التذكرة والنهائية عدم الجزم بالحكم، واحتمال الإعادة ولو في خارج الوقت وهو شاذ غير قادح في الإجماع(1)، انتهى.

أقول: يدل على الإعادة أدله الشرطيه، وحديث «لا تعاد»، وجملة من الأخبار المتقدمه، لكن بعض الأخبار تدل على عدم الإعادة.

مثل ما رواه إسماعيل بن موسى، عن أبيه، عن جده موسى بن جعفر (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال علي (عليه السلام): «من صلى على غير القبلة فكان إلى المشرق أو المغرب فلا يعيد الصلاة»(2).

وكذا مفهوم مرسله النهائية الآتية، وإطلاق بعض الأخبار المتقدمه، وفي الكل نظر، أما روايه إسماعيل فهي مطلقه كسائر المطلقات يجب تقيدها بخارج الوقت

ص: ٣٥

١- المستند: ج ١ ص ٢٦٩ س ١٣

٢- البحار: ج ٨١ ص ٦٩ ح ٢٦

وأما المرسله فلا مفهوم لها، لأنه من قبيل مفهوم اللقب.

ثم إن الأخبار الداله على الإعادة فى الوقت تدل على عدم الإعادة خارج الوقت أمثال صحاح ابن خالد وابن يقطين والبصرى وموثقات البصرى وزراره وغيرها.

هذا كله فى المنحرف إلى اليمين واليسار، وأما المنحرف إلى أزيد من ذلك، فقد قال فى المستند: «إنه يعيد فى الوقت دون خارجه، وفاقاً للإسكافى، والصدوق، والسيد، والحلى، وابن سعيد، والمحقق، والمنتهى، والتذكرة، والمختلف، والبيان، والدروس، والذكرى، والمدارك، وكشف اللثام، ووالدى (رحمه الله) فى المعتمد، بل معظم المتأخرين إلى أن قال: وخلافاً للشيخين فى المقنعه، والنهايه، والمبسوط، والخلاف، وابن زهره، وحمزه، والديلمى، والحلبى، والقاضى، والإرشاد، والقواعد، وشرحه للكركى، واللمعه، ونسبه فى الروضه وشرحه للخوانسارى إلى المشهور، فقالوا: بوجوب الإعادة فى الخارج أيضاً» (١).

أقول: والأقوى الأول للأخبار المتقدمه المطلقه الشامله لكل أقسام الانحراف وللأصل ولما ادعى من الإجماع على عدم الإعادة فى الوقت، استدلل للثانى بدليل الاشتراط المقتضى لعدم المشروط عند عدم شرطه، وبحديث «لا تعاد»، وبخبر معمر: عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبين له القبلة وقد دخل وقت الصلاه أخرى؟ قال: «يعيدها قبل أن يصلى هذه التى دخل وقتها» (٢).

وبمرسله الناصريات، وقد روى أنه إن كان خطأ يميناً وشمالاً أعاد فى

ص: ٣٦

١- المستند: ج ١ ص ٢٦٩ س ١٧

٢- المستند: ج ١ ص ٢٢٨ الباب ٩ من أبواب المواقيت ح ٥

وإن كان الأحوط الإعادة مطلقاً

الوقت، فإن خرج فلا إعادته، فإن استدبر أعاد على كل حال» (١١)، وبمرسلة النهاية.

وفى روايه: إنه إذا كان صلى إلى استدبار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه إعادته الصلاة (١٢)، وفى الكل ما لا يخفى، لأن الاشتراط مرفوع بالمطلقات المتقدمه، وبهذه المطلقات تقيده روايه «لا تعاد»، وخبر معمر ضعيف سنداً، بالإضافة إلى أنه مطلق بالنسبة إلى المتحرى وغيره فيخصص بصحيحه ابن يقطين المفصله الصريحه فى المتحرى.

وأما مرسلة الناصريات والنهايه فهى ضعيفه سنداً، محتمله لأن يكون مراد السيد والشيخ بها روايه عمار، ويؤيده أن الشيخ فى التهذيب والاستبصار والخلاف استدل بروايه عمار.

لا يقال: أما ضعف السند فلا يضر بعد عمل جماعه من الفقهاء، وأما الاحتمال فلا يبطل الاستدلال.

لأنه يقال: لم يعلم أن عمل الجماعه كان بهذه المرسله، لما يظهر من استدلالاتهم لهذا القول بخبر معمر، وبأدله الشرطيه حتى أن الشيخ نفسه جعل مستند فتوى الاحتياط حيث قال: «هذا هو الأحوط وعليه العمل» (١٣)، وأما الاحتمال فإنه يبطل الاستدلال بعد أن رأينا عدم عمل نفس الراوى مما يظهر وهناً فى الخبر سنداً أو دلالةً عنده

{وإن كان الأحوط الإعادة مطلقاً} لإدله القائل بالإعادته مطلقاً كما تقدمت، وخروجاً من خلاف من أوجب.

ص: ٣٧

١- الجوامع الفقيهيه، كتاب الناصريات: ص ١٩٤ س ٢٩

٢- النهايه: ص ٦٤

٣- المصدر

سيما في صورته الاستدبار، بل لا ينبغي أن يترك في هذه الصورة، وكذا إن كان في الأثناء.

{سيما في صورته الاستدبار، بل لا- ينبغي أن يترك} الاحتياط {في هذه الصورة} لأدله المشهور القائلين بوجوب الأعادة، خصوصاً حديث «لا تعاد» الذي قرن بين القبلة وبين الأربعة الآخر التي لا بد من الإعادة عن فقدها مما يدل على أن القبلة أيضاً كذلك.

{وكذا} إذا التفت في الوقت أعاد إذا كان الانحراف إلى اليمين أو اليسار أو استدبار.

{إن كان في الأثناء} وقد نسب هذا الحكم المستمسك إلى المعروف، لكن في المستند(1) قال: إن بدون التجاوز عن نقطتي المشرق والمغرب لا إعادته على الأصح، وفاقاً للمحكي عن المبسوط مدعياً عليه الإجماع، الى أن قال المستند: ومع التجاوز إلى الاستدبار يقطع ويستقبل بلا خلاف، انتهى.

أقول: أما حكم الانحراف إلى اليمين واليسار فالظاهر عدم الإعادة، ويدل عليه الأصل والإجماع المدعى وإطلاق روايه ابن الوليد: عن رجل تبين له وهو في الصلاة أنه على غير القبلة؟ قال (عليه السلام): «يستقبلها إذا ثبت ذلك»(2)، والإطلاق أو المناط في روايه إسماعيل المتقدمه.

والقائل بالإعادة استدل بدليل الاشتراط وحديث «لا تعاد».

وموثقه الساباطي: في رجل صلى على غير القبلة وهو في الصلاة قبل أن

ص: ٣٨

١- المستند: ج ١ ص ٢٧٠ س ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٨ الباب ١٠ من أبواب القبلة ح ٣

يفرغ من صلاته؟ قال (عليه السلام): «إن كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه إلى القبلة، وإن كان متوجهاً إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحول وجهه إلى القبلة ثم يفتتح الصلاة» (١).

فإن مفهوم الصدر البطلان إذا كان توجهه إلى اليمين واليسار.

ويرد على الأول: إن دليل المختار مخصص له، كما أنه مخصص لحديث «لا تعاد»، أما الموثقه فيرد عليه أن مفهوم الذيل أقوى من مفهوم الصدر، إذ كثيراً ما يعبر عن الشيء وطرفيه بلفظ «ما بينهما» مثلاً قوله تعالى: (يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) (٢) ظاهره كل ما كان محاذياً لليدين وما بينهما، وقوله (صلى الله عليه وآله): «ما بين قبري ومنبري» (٣) ظاهره في القبر والمنبر وما بينهما، إلى غير ذلك، ولو لم يسلم ذلك قلنا بتعارض المفهومين ويتساقطان ويكون حكم اليمين واليسار مسكوتاً عنه.

وأما حكم الاستدبار فقد عرفت دعوى عدم الخلاف في الإعادة فيه، ويدل عليه الموثقه و«لا تعاد» ودليل الاشتراط بعد عدم دافع لها.

ثم إنهم اختلفوا في أنه هل الحكم بالإعادة يشمل ما إذا كانت الصلاة في آخر الوقت بحيث إنه لو قطعها لم يدرك تمام الصلاة داخل الوقت أو لم يدرك ركعه منها في الوقت، أو لا يشمل ذلك، بل يتم في هذه الصورة، إلى أقوال، رابعها التردد في الحكم كما عن الذكرى، وخامسها التخيير مطلقاً، أو في صورته عدم إدراك ركعه من الوقت لو قطعها، والتخيير مطلقاً هو الأقرب إلى النظر لعدم ترجيح

ص: ٣٩

١- الكافي: ج ٣ ص ٢٨٥ باب وقت الصلاة في يوم الغيم ح ٨

٢- سورة البقرة: الآية ٢٥٥

٣- الوسائل: ج ١٠ ص ٢٨٨ الباب ١٨ من أبواب المزار ح ٥



وإن كان جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً فالظاهر وجوب الإعادة في الوقت وخارجه

بعض الأدلة على بعض، فالأصل كفايه كل من الإتمام والاستيناف ولو خارج الوقت حتى في صورته يدرك ثلاث ركعات داخل الوقت مثلاً، والله سبحانه العالم.

{وإن كان جاهلاً- أو ناسياً أو غافلاً- فالظاهر وجوب الإعادة في الوقت وخارجه} ووجهه في المستمسك بقوله: لاختصاص نصوص نفى القضاء بالمجتهد المخطئ في اجتهاده، كما يظهر من ملا حظته ما فيها من ذكر الغيم (١) والسحاب (٢) والعمى (٣)، وقوله (عليه السلام): «فحسبه اجتهاده» (٤)، انتهى.

وعليه فدلليل الاشتراط وعموم «لا تعاد» ونحوهما بضميمة دليل القضاء لمن فاتته فريضه حاكم على وجوب القضاء، لكن الظاهر تبعاً لغير واحد استواء المجتهد وهؤلاء في عدم القضاء خارج الوقت، قال في المستند بعد فتواه بعدم الفرق: لعموم الروايتين، ومراده بهما روايه ابن الوليد والساباطي (٥).

أقول: ويدل عليه بالإطلاق أيضاً جملة آخر من الروايات:

كصحيح عبد الرحمان، عن الصادق (عليه السلام): «إذا صليت وأنت على غير القبلة وأنت في وقت فأعد، وإن فاتك الوقت فلا تعد» (٦). ومثله غيره.

ص: ٤٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٠ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ٤، ٦، ٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٠ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣١ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ٨

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٠ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ٦. المستمسك: ج ٥ ص ٢٣٤

٥- المستند: ج ١ ص ٢٧٠ س ٧

٦- الوسائل: ج ٣ ص ٢٢٩ الباب ١١ من أبواب القبلة ح ١

وقد تبين مما تقدم أن الإخلال \_ على ما ذكره المصنف \_ على ستة أقسام:

لأنه أما عمد أو لا، والثاني إما إلى ما بين اليمين واليسار أو أكثر، والثاني إما إلى اليمين واليسار أو إلى الاستدبار، وما كان إلى ما بين اليمين واليسار، إما يلتفت في الأثناء، أو بعد الفراغ، وما كان أكثر إما في المجتهد المخطئ أو غيره كالناسى والجاهل، والمجتهد المخطئ إما يلتفت في الأثناء أو بعد الصلاة، كما ظهر أحكام الأقسام المذكورة، ومواضع النظر في كلام المصنف.

ص: ٤١

(مسألة ٢ \_ ٢): إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالماً عامداً حرم المذبوح والمنحور، وإن كان ناسياً أو جاهلاً

(مسألة ٢ \_ ٢): {إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالماً عامداً حرم المذبوح والمنحور} بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه الإجماع، ويدل عليه غير واحد من النصوص المذكورة في كتاب الصيد والذبائح.

كصحيحه محمد: عن رجل ذبح ذبيحه فجهل أن يوجهها إلى القبلة؟ قال (عليه السلام): «كُل منها». قلت له: فإن لم يوجهها؟ قال (عليه السلام): «فلا تأكل منها»<sup>(١)</sup>.

وفى روايه أخرى: عن ذبيحه ذبحت لغير القبلة؟ فقال (عليه السلام): «كُل ولا بأس بذلك ما لم يتعمده»<sup>(٢)</sup>. إلى غيرهما من الروايات.

ثم إن الحرمة الوضعيه ظاهره من الروايات، لا- أنه مجرد حرمة تكليفيه، فإن الأوامر والنواهي المتعلقة بالمأكولات ونحوها تفيد ذلك، اللهم إلا- عند من يرى عدم تغاير الأحكام الوضعيه والأحكام التكليفيه، كما أن تعدى الحكم إلى المنحور للمناط والإجماع، فلا يقال إن المذكور في الروايات الذبيحه لا المنحوره.

{وإن كان ناسياً أو جاهلاً} لا يكون حراماً بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه دعوى الإجماع في المستند والجواهر وغيرهما، ويدل عليه بعض الروايات مثل ما تقدم.

ومثل صحيحه الحلبي، عن الذبيحه تذبح لغير القبلة؟ قال (عليه السلام): «لا بأس إذا لم يتعمد»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٤٢

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٦٦ الباب ١٤ من أبواب الذبائح ح ٢

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٦٦ الباب ١٤ من أبواب الذبائح ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٦٦ الباب ١٤ من أبواب الذبائح ح ٣

أو لم يعرف جهه القبلة لا يكون حراماً وكذا لو تعذر استقباله كأن يكون عاصياً، أو واقعاً في بئر أو نحوه مما لا يمكن استقباله، فإنه يذبحه وإن كان إلى غير القبلة.

وروايه الدعائم، عن الباقرين (عليهما السلام) فيمن ذبح لغير القبلة إن كان أخطأ أو نسي أو جهل فلا شيء عليه ويؤكل ذبيحته، وإن تعمد ذلك فقد أساء ولا يجب أن يؤكل ذبيحته تلك إذا تعمد خلاف السنه»(١).

{أو لم يعرف جهه القبلة لا يكون حراماً} نسبه في المستند إلى كثير من الأصحاب، بل عن الأردبيلي نسبه إلى كلام الأصحاب، واستدل له بأميرين:

الأول: روايه الدعائم المتقدمه، وهي مجبوره كما ذكروا فيكفي في الحجيه.

الثاني: صحيحه ابن مسلم المتقدمه، بناءً على أن المراد منها الجهل بجهه القبلة في الفقره الأولى، لكن فيه نظر، بل ظاهرها الجهل بالحكم، في قبال العمد مع العلم في الفقره الثانيه، فاستدلال المستمسك بها تبعاً لغيره، محل نظر.

نعم لا إشكال في أن الاحتياط عدم الذبح إذا لم يكن اضطراراً، فيما إذا لم يعرف جهه القبلة.

{وكذا لو تعذر استقباله كأن يكون عاصياً أو واقعاً في بئر أو نحوه مما لا يمكن استقباله فإنه يذبحه وإن كان إلى غير القبلة} بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه دعاوى الإجماع في كلماتهم. وذلك لجمله من النصوص:

كصحيح الحلبي: في ثور تعاصى فابتدره قوم بأسيافهم وسموا فأتوا علياً

ص: ٤٣

(عليه السلام)، فقال (عليه السلام): «هذه زكاه وحيه ولحمه حلال» (١).

وخبر زراره: عن بعير تودى فى بئر ذبح من قبل ذنبه؟ فقال (عليه السلام): «لا- بأس إذا ذكر اسم الله تعالى عليه» (٢). ومثلهما غيرهما.

ثم لا- يشترط القبلة فى السمك ولا- الجراد ولا- الصيد إذا لم يدركه، أو أدركه ولم يعلم وجه القبلة بلا- إشكال ولا- خلاف، وذلك لإطلاق النص واختصاص أدله القبلة بالمذبوح والمنحور، كما أنه لو اضطر إلى الذبح على غير القبلة لاضطرار أو إكراه لم تحرم، للروايات المتقدمة الدالة على الحرمة بقيد العمدة.

أما ذبائح أهل الخلاف، فإن لم يعلم أنه ذبحها على خلاف القبلة حلت بلا إشكال ولا خلاف، لأدله حليه ذبائحهم، وإن علم أنهم لا- يشترطون القبلة. وإن علم أنه ذبحها على خلاف القبلة فالظاهر الإشكال فيها، لإطلاق أدله الاشتراط الشامل لكل مسلم، كما أن الحكم كذلك فيما علم تلوثهم بالنجاسة - عندنا - أولم يعلم التلوث وإن علم أنهم لا يعترفون بنجاسه بعض النجاسات عندنا.

ص: ٤٤

---

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٦٠ الباب ١٠ من أبواب الذبائح ح ١

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٦١ الباب ١٠ من أبواب الذبائح ح ٦

(مسأله \_ ٣): لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش ولم يوجب هتك حرمة، سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان كما مر سابقاً.

(مسأله \_ ٣): {لو ترك استقبال الميت} المسلم الذى يرى وجوب الاستقبال اجتهاداً أو تقليداً، أما إذا كان مسلم لا يرى الاستقبال كبعض العامه، فالظاهر أنه يشمله دليل الإلزام، إذ لا فرق فى الدليل المذكور بين المكلف منهم وغير المكلف كالصبي والمجنون والميت وغيرهم، لظهور الأدله فى أن حكمهم كحكم المكلفين منهم، كما أن الأمر كذلك بالنسبه إلى أهل الكتاب، إذ معنى إقرارهم على دينهم إقرار جميعهم وإن كان غير مكلف شرعاً عندنا.

ثم فى الميت الواجب استقباله إذا دفن بدون ذلك {وجب نبشه} لاستقباله، لوجوب الاستقبال وعدم الإطلاق لإدله حرمة النبش بحيث يشمل هذه الصوره.

{ما لم يتلاش} لانتفاء موضوع الاستقبال {ولم يوجب هتك حرمة} لأن أدله حرمة الهتك أقوى من أدله وجوب الاستقبال فتقدم عليها.

{سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان كما مر سابقاً} فى مبحث الأموات الكلام فيه مفصلاً، ولو لم يراع القبلة فى الطواف بطل، وفى التخلّى لم يترتب عليه أثر عملى، وفى حال الاحتضار كذلك، وفى الصلاه على الميت بأن لم يراع استقباله بطلت ولزم إعادتها، كل ذلك لمقتضى الأدله المطلقه الشامله لكل صور عدم المراعاة من عمد وجهل ونسيان وغيرها (١).

ص: ٤٥



اعلم أن الستر قسمان: ستر يلزم فى نفسه، وستر مخصوص بحاله الصلاه، فالأول يجب ستر العورتين: القُبُل والدُبُر عن كل مكلف من الرجل والمرأه عن كل أحد من ذكر أو أنثى

{فصل: فى الستر و الساتر} والمقصود هنا ما يرتبط بلباس المصلى وإن ذكر غيره استطراداً.

{اعلم أن الستر قسمان: ستر يلزم فى نفسه} لزوماً بالذات للبرد والحر حيث يجب حفظ الإنسان نفسه عن الضرر الكثير ومنه الستر فى الحرب قبال الأعداء، أو لزوماً لغيره كالستر عن الناظر المحترم.

{وستر مخصوص بحاله الصلاه} وإن لم يكن ضرر ولا ناظر {فالأول يجب ستر العورتين: القُبُل والدبر} بحددهما المتقدم فى أحكام التخلّى {عن كل مكلف من الرجل والمرأه} والخنثى {عن كل أحد من ذكر أو أنثى} أو خنثى.



ولو كان مماثلاً محرماً أو غير محرم، ويحرم على كل منهما أيضاً النظر إلى عوره الآخر، ولا يستثنى من الحكمين إلا الزوج والزوجه، والسيد والأمه إذا لم تكن مزوجه ولا- محلله، بل يجب الستر عن الطفل المميز خصوصاً المراهق، كما أنه يحرم النظر إلى عوره المراهق، بل الأحوط ترك النظر إلى عوره المميز.

{ولو كان مماثلاً محرماً أو غير محرم} كل ذلك لإطلاق الأدله.

{ويحرم على كل منهما أيضاً النظر إلى عوره الآخر} فهنا واجبان على سبيل البدل الستر والغض، وأيهما تحقق يكفى عن الآخر، فإذا ستر لم يكن موضع للغض، وإذا غض لم يكن موقع للستر، لأن الواجب واحد له طرفان.

{ولا- يستثنى من الحكمين إلا- الزوج والزوجه، والسيد والأمه} نصاً وإجماعاً بل ضرورة {إذا لم تكن مزوجه ولا محلله} ولا مشتركة ولا مبعّضه، إلى غير ذلك مما فصل في كتاب النكاح.

{بل يجب الستر عن الطفل المميز} وقد ذكرنا ميزان التميز في بعض المباحث السابقه.

{خصوصاً المراهق} الذى قارب الحلم من غير فرق بين الطفل والطفله.

{كما أنه يحرم النظر إلى عوره المراهق} لإطلاق الأدله {بل الأحوط ترك النظر إلى عوره المميز} لقرب شمول إطلاق الأدله له، بل الظاهر لزوم ترك المراهق النظر إلى عوره الغير فإنه من الأحكام التى يعلم من الشارع إرادتها

ويجب ستر المرأة تمام بدنها عمن عدا الزوج والمحارم إلا الوجه والكفين

حتى عن غير البالغ فيخصص به دليل رفع القلم، وتفصيل الكلام في المجنون والكافر ونحوهما في محله.

{ويجب ستر المرأة تمام بدنها عمن عدا الزوج والمحارم} نصاً وإجماعاً بل ضرورة. {إلا الوجه والكفين} بل والقدمين على خلاف كبير في المسألة المذكور في كتاب النكاح، وحيث إن هناك موضع المسألة وقد تعرضنا لها في هذا الشرح نكتفي به هنا.

ثم لا يخفى إن الإسلام جعل للمرأة أحكاماً خاصة في مختلف أبواب الطهارات والعبادات والحدود والديات والقصاص والقضاء والشهادات والموارث والنكاح والطلاق ونحوها، كما أنه لم يجعل لها أحكاماً خاصة في غالب أبواب المعاملات من البيوع والإجاره والرهن والمضاربه والمزارعه والمساقاه وغيرها، وهذه الأحكام طبقها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة (عليهم السلام) والمسلمون تطبيقاً عملياً، طيله حكم الإسلام، إلا افتراءات شاذة، حتى جاء الغرب وسيطر على بلاد الإسلام وتغيرت وسائل الحياه وإذا بالمرأة المسلمه وقعت بين محذورين إما أن تعتزل الحياه أو تدخل في المنهاج الغربى الموضوع للحياه مما أكثره لا يلائم الإسلام نصاً أو روحاً، والمسلمون لم يقدرُوا أن يجعلوا للمرأة منهاجاً يلائم الإسلام ولا يوجب عزلها عن الحياه بأن يطبقوا الأحكام الإسلاميه على العصر الحاضر، ولذا صارت أغلبيه النساء إلى جانب الغرب فى كل المناهج

وبقيت قلبه نادره جداً إلى جانب العفاف والفضيله، لكنها حرمت عن الحياه، وذلك أيضاً كان على خلاف الإسلام، فمثلاً الغربيون جعلوا المرأة كالرجل في كل الأمور، ولذا انهدمت كل الأحكام الإسلاميه المرتبطه بالمرأه المميزه لها عن الرجل، فقد فتحت المدارس المختلطه أو الشبيهه بها، ابتداءً من الابتدائيه وانهاءً إلى اخذ الدكتوراه وما فوقها من الجامعات الغريبه وهى تخرّج الدكتور والدكتوراه والمهندس والمهندسه والطيار والطياره والمحامى والمحاميه والنائبه والنائبه والوزير والوزيره والرئيس والرئيسه إلى غير ذلك، وكلهم يزاولون نوعاً واحداً من العمل، وهذا الشئ بغض النظر عن حرمة شرعاً وهضم المرأة حقها حيث ألقى عليها تكاليف انتخاب الزوج بنفسها وتحصيل لقمة العيش وإدخالها فى الحياه السياسيه ونحوها مما يوجب لها عنتاً وإرهاقاً، أوجب أكبر قدر من الفساد والانهيال والسقوط، كما هو مذكور فى الكتب المفصله المدونه لهذه الشئون.

وعلى هذا فالواجب على المتدينين أن يهتموا لتطبيق مبادئ الإسلام العامه على الحياه العمليه فى العصر الحاضر، ولا يكون ذلك إلا بإرجاع كل من الرجل والمرأه إلى مكانهما اللائق بهما. مع عدم حرمان المرأه عن مزاوله مختلف شئون الحياه الملائمه لهما، فاللازم أن تنظم المدارس من الابتدائيه إلى الجامعه للمرأة، كما أن اللازم أن تحدد صلاحيات المرأه فى الوظائف ومزاوله الحياه الاجتماعيه على ضوء الأحكام الإسلاميه بحيث ينطبق عليها وعلى الرجال، وقوله سبحانه:

مع عدم التلذذ والريبه، وأما معهما فيجب الستر ويحرم النظر حتى بالنسبه إلى المحارم، وبالنسبه إلى الوجه والكفين. والأحوط سترها عن المحارم من السرّه إلى الركبّه مطلقاً

(لا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) (١) أما بيان الحلال والحرام فقط من دون سنّ المناهج الحيويه لها ولهم فذلك وحده لا ينفع، والله الهادى والموفق.

{مع عدم التلذذ والريبه، وأما معهما فيجب الستر ويحرم النظر حتى بالنسبه إلى المحارم، وبالنسبه إلى الوجه والكفين} وبالنسبه إلى المماثل بلا- إشكال ولا- خلاف، بل دعوى الإجماع فى كلماتهم متواتره، ويدل عليه قوله تعالى: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ) (٢) فإن النظر بتلذذ وريبه خلاف ذلك عرفاً.

وهناك جملة من الروايات الداله على ذلك المذكوره فى كتاب النكاح من هذا الشرح، ثم المراد بهما التلذذ والريبه الشهوانى لا التلذذ الذى يكون فى نظر الوالد إلى ولده كما هو واضح، والريبه ما يرتاب منه وإن لم يتلذذ فعلاً بأن ينظر إليه أو إليها لخيانته مثل نظر الجانى إلى من يريد الجنايه به وإن لم يكن ذا صفة فعلية، فالتلذذ فعلى والريبه مستقبلى، وقد يجتمعان بأن يتلذذ الآن ويريد به بالنسبه إلى المنظور عملاً مستقبلاً من جنس الشهوه.

{والأحوط سترها عن المحارم من السرّه إلى الركبّه مطلقاً} لما سبق فى

ص: ٥١

١- سورة البقره: الآيه ٢٧٩

٢- سورة النور: الآيه ٣٠

كما أن الأحوط ستر الوجه والكفين عن غير المحارم مطلقاً.

باب التخلي من أنه عوره كما ذكره بعض، لكن حيث لم يتم دليله يكون ذلك احتياطاً استجابياً.

{كما أن الأحوط ستر الوجه والكفين عن غير المحارم مطلقاً} ولو بدون تلذذ وريبه، وكذلك الأحوط عدم النظر إليهما، لما يأتي من أدله القائل بالمنع.

ص: ٥٢

(مسأله \_ ۱): الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر، سواء كان من الرجل أو المرأة، وحرمة النظر اليه، وأما القراصل من غير الشعر وكذا الحلى ففى وجوب سترهما وحرمة النظر إليهما مع مستوريه البشره إشكال وان كان أحوط.

(مسأله \_ ۱): {الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر} لأنه زينه لها فيدخل فى قوله تعالى: (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ) (۱) ولذا أفتى بذلك غير واحد، خلافاً لما فى المستمسك من الإشكال فى ذلك، لأن ما ورد من النهى عن النظر إلى الشعر، والأمر بستره ظاهر فى الشعر الأصلي فلا يعم الموصول.

وفيه: إن الدليل المنع عن إبداء الزينه لا ما ذكره، ثم الظاهر أن الشعر إذا كان لامرأة أخرى لم يصح جريان الاستصحاب، لأنه بالقطع خرج عن الموضوع، ولذا لا يحرم النظر إلى شعر المرأة إذا قطعته وألقته فى النفايات، وأما لو أنبتت المرأة الشعر برأسها، كما يتعارف الآن حتى صار جزءاً منها فلا إشكال فى حرمة النظر، لأنه صار جزءاً منها.

{سواء كان من الرجل أو المرأة} أو الحيوان أو مصنوعاً من ماده خارجيه {وحرمة النظر إليه} لما سبق من التلازم بين حرمة النظر وبين وجوب الستر.

{وأما القراصل من غير الشعر، وكذا الحلى ففى وجوب سترهما وحرمة النظر إليهما مع مستوريه البشره إشكال وإن كان أحوط} بل أقرب للآيه المتقدمه،

ص: ۵۳

ويؤيده قوله تعالى: (وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ) (١١)، بل عليه بالمناط الأولوى، أما وجه الجواز فهو أصالة البراءة بعد كون المحرم هو جسد المرأة وشعرها، لكن هذا الوجه ضعيف، ولذا أفتى كاشف الغطاء وغيره بالحرمة.

ثم إنه فرق بين الستر الصلّاتي، فلا- يجب بالنسبة إلى المذكورات، وبين الستر عن الأ-جنبي فيجب وذلك لأنه لا- دليل على وجوب الستر في الصلاه إلا بالنسبة إلى البدن والشعر، فالأصل الجواز.

ص: ٥٤

---

١- سورة النور: الآية ٣١

## مسألة ٢ النظر في المرآه والماء الصافي مع عدم التلذذ

(مسألة ٢ \_ ٢): الظاهر حرمه النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرآه والماء الصافي مع عدم التلذذ، وأما معه فلا إشكال في حرمة.

(مسألة ٢ \_ ٢): {الظاهر حرمه النظر إلى ما يحرم النظر إليه في المرآه} أي جنس كانت {والماء الصافي} لأن المستفاد من الأدله \_ ولو بقريته الفهم العرفي \_ هو المنع عن الإحساس الخاص، بل النهي عن النظر شامل له عرفاً، ويؤيده بل يدل عليه ما ورد في باب الإرث من جواز النظر إلى المرآه عند الاضطرار مما يدل على أنه لا يجوز اختياراً، ولذا قالوا بأنه إذا اضطر الطيب إلى النظر إلى المرآه أو العوره نظر إلى المرآه إن أمكن التبين بذلك، وعليه فما في المستند من الجواز لانصراف النظر إلى الشائع المتعارف، ولعدم العلم بكونه نظراً إلى المرآه لا- يخلو من منع، إذا الانصراف ممنوع، والصدق العرفي يوجب العلم، وإشكال المستمسك في الماء الصافي بحجه عدم تماميه حكايته غير وارد، لأنه نوع من النظر فيشملة الدليل.

{مع عدم التلذذ} والريبه {وأما معه فلا إشكال في حرمة} لإطلاق دليل حرمه النظر بتلذذ وريبه له.



(مسألة \_ ٣): لا يشترط في الستر الواجب في نفسه ساتر مخصوص ولا كيفية خاصة، بل المناط مجرد الستر ولو كان باليد وطفى الطين ونحوهما.

وأما الثانى: أى الستر فى حال الصلاة فله كيفية خاصة، ويشترط فيه ساتر خاص ويجب مطلقاً سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره أم لا،

(مسألة \_ ٣): {لا- يشترط فى الستر الواجب فى نفسه ساتر مخصوص ولا- كيفية خاصة} ولا- كون المتستر نفس الإنسان {بل المناط مجرد الستر ولو كان باليد وطفى الطين ونحوهما} أو أن غيره ستره، كل ذلك لإطلاق الأدلة وكون المناط الستر الحاصل بكل هذه الأمور، نعم يشترط فيه ستر.

{وأما الثانى: أى الستر فى حال الصلاة فله كيفية خاصة} ولذا اختلفوا فى كفايه الستر بالحشيش واليد والطين ونحوها.

{ويشترط فيه ساتر خاص} كما سيأتى تفصيل الكلام فى كلا الأمرين.

{ويجب مطلقاً} لأنه لأجل الصلاة {سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره} أى ناظر غير محترم كالزوجه والزوج {أم لا} يكن ناظر أصلاً.

واشترط الستر فى الصلاة لا- إشكال فيه ولا- خلاف، ويدل عليه بإضافه الإجماع المتواتر نقله فى كلماتهم، كما عن المنتهى والتذكرة والذكري والمعتبر والتحرير والجواهر وغيرهم، بل فى المستند أنه ثابت بالضرورة من الدين، ويدل عليه متواتر الروايات الواردة فى مختلف الأبواب كنصوص العارى، والنص الدال على

النهي عن الصلاة فيما شف ووصف، والنص الدال على غسل النجاسه والصلاه فيه إذا أمكن، والنص الدال على أمر المرأه بالتستر وغيرها.

مثل ما رواه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجل يصلى فى قميص واحد وفى قباء طاق أو فى قباء محشو وليس عليه إزار؟ فقال (عليه السلام): «إذا كان عليه قميص صفيق أو قباء ليس بطويل الفرج فلا بأس»<sup>(١)</sup>، الحديث.

وما رواه الخصال، عن على (عليه السلام): «تجزى الصلاه للرجل فى ثوب واحد يعقد طرفيه على عنقه، وفى القميص الصفيق يزره عليه»<sup>(٢)</sup>.

وما رواه ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) فى حديث، فقلت له: ما ترى فى رجل يصلى فى قميص واحد؟ فقال (عليه السلام): «إذا كان كثيفاً فلا بأس به»<sup>(٣)</sup>.

وما رواه أبو بصير قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): ما يجزى الرجل من الثياب أن يصلى فيه؟، فقال (عليه السلام): «صلى الحسين بن على (عليه السلام) فى ثوب قد قلص عن نصف ساقه وقارب ركبتيه»<sup>(٤)</sup>، الحديث.

ص: ٥٧

---

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٢٧٩، الباب ١ من أبواب الستر فى الصلاه ح ٩

٢- الخصال: ص ٦٢٧ حديث الأربعمائه

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٢٨٠، الباب ١ من أبواب الستر فى الصلاه ح ٤

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٢٨١، الباب ١ من أبواب الستر فى الصلاه ح ٩

ويتفاوت بالنسبة إلى الرجل أو المرأة، أما الرجل فيجب عليه ستر العورتين، أى القبل من القضيب، والبيضتين وحلقه الدبر لا غير وما رواه أبو مريم، قال: صلى بنا أبو جعفر (عليه السلام) فى قميص بلا إزار ولا رداء ولا أذان ولا إقامة، فلما انصرف، قلت له: عفاك الله صليت بنا فى قميص بلا إزار ولا رداء، ولا أذان ولا إقامة؟ فقال: «إن قميصى كثيف فهو يجرى أن لا يكون على أزار ولا رداء، وإنى مررت بجعفر وهو يؤذن ويقيم فلم أتكلم فأجزأنى ذلك» (١).

وما رواه الدعائم، عن الباقرين (عليهما السلام)، قالا: «لا بأس بالصلاه فى الإزار، ولا بأس بالصلاه فى السراويل» (٢)، الحديث. وفى روايه على بن جعفر (عليه السلام) فىمن صلى وفرجه خارج لا يعلم به؟ قال (عليه السلام): «لا- إعاده عليه، وقد تمت صلاته» (٣).

إلى غيرها من الروايات الكثيره، وستأتى جملة منها فى مختلف المسائل الآتية إن شاء الله تعالى.

والإشكال فى دلاله هذه الروايات وغيرها لا يكون إلا أشبه بالمناقشات اللفظيه كما لا يخفى على من راجع المفصلات.

{ويتفاوت} الستر {بالنسبه إلى الرجل أو المرأة، أما الرجل فيجب عليه ستر العورتين، أى القُبُل من القضيب، والبيضتين وحلقه الدُبُر لا غير} لما تقدم فى باب

ص: ٥٨

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٨٠ الباب ١٤ فى الأذان والإقامة ح ١٥

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٦ فى ذكر اللباس فى الصلاه

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٣ الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلّى ح ١

وإن كان الأحوط ستر العجان، أى ما بين حلقه الدبر إلى أصل القضيب، وأحوط من ذلك ستر ما بين السره والركبه

التخلى من أن العوره هى هذه، والمتيقن من أدله المقام هو وجوب هذه لا أكثر من ذلك، وسبب هذا التيقن الإجماع على عدم البأس فى ظهور سائر الجسد غير العوره، وبعض الروايات كروايه على بن جعفر المتقدمه وغيرها.

{وإن كان الأحوط ستر العجان، أى ما بين حلقه الدبر إلى أصل القضيب} وذلك لاحتمال أنه من العوره، وكأنه لذا قال الكركى: الأولى إلحاق العجان بذلك فى وجوب الستر (١)، لكن النص والفتوى على خلافه، ففى مرسل أبى يحيى الواسطى: «العوره عورتان القُبل والدبر، والدبر مستور بالأليتين، فإذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العوره» (٢).

{وأحوط من ذلك ستر ما بين السره والركبه} فقد ذهب بعض العلماء إلى أن مجموع ذلك هو العوره، واستدلوا لذلك:

بما عن على (عليه السلام) قال: «ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذه ويجلس بين قوم» (٣).

وخير الحسين بن علوان، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إذا زوّج الرجل أمته فلا ينظرن إلى عورتها، والعوره ما بين السره والركبه» (٤).

ص: ٥٩

١- كما فى المستمسك: ج ٥ ص ٢٥٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ٣٦٥ الباب ٤ من أبواب آداب الحمام ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٣ الباب ١٠ من أبواب أحكام الملابس ح ٣

٤- الوسائل: ج ١٤ ص ٥٤٩ الباب ٤٤ من أبواب نكاح العبيد والإماء ح ٧

والواجب ستر لون البشرة،

والأحوط ستر الشبح الذى يرى من خلف الثوب من غير تميز للونه.

وما فى بعض الأخبار، أن أبا جعفر (عليه السلام) اتزر بإزار وغطى ركبتيه وسرته ثم أمر صاحب الحمام فطلى ما كان خارجاً من الإزار، ثم قال: «أخرج عنى» ثم طلى هو ما تحته بيده، ثم قال: «هكذا فافعل»<sup>(١١)</sup>. إلا أن هذه الروايات لا يمكن العمل بها لمعارضتها بجملة من الروايات التى منها ما تقدم ومنها ما يأتى فى تنوير الإمام (عليه السلام) وطرحه للإزار، إلى غير ذلك، مضافاً إلى ضعف السند وعدم الجبر، فالاحتياط بذلك استحبابى.

{والواجب ستر لون البشرة} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً كما فى المستند والمستمسك، فلو كان الساتر زجاجاً أو رقيقاً أو ماءً بحيث يحكى لون بشر العوره لم يكف، لأنه ليس بستر عرفاً، وإن كان سترًا ببعض الاعتبارات.

وفى صحيحه محمد: «إن كان كثيفاً فلا بأس به».

وفى روايه أخرى: (٢) «إذا كان القميص صفيقاً».

{والأحوط ستر الشبح الذى يرى من خلف الثوب من غير تميز للونه} وفاقاً للمستند، حيث قال بوجوب ستره إذا كان يرى الشبح كما يرى الشىء من وراء

ص: ٦٠

١- الوسائل: ج ١ ص ٣٨٨ الباب ٣١ من أبواب آداب الحمام ح ١

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٢١٦ باب ١٦ فى ما يجوز الصلاة فيه ... ح ٦٠

وأما الحجم \_ أى الشكل \_ فلا يجب ستره

الزجاجه الكثيفه أو من وراء ثوب قريب من العين، فإنه كثيراً ما يرى شبح ما ورائهما بنفسه ولو لم يتميز لونه، ومن ذلك القبيل من يرى فى الليله إذا لم يكن لها شديد ظلمه، فإنه يرى شبحه وإن لم يتميز لونه، واستدل لذلك بعدم تحقق الستر قطعاً.

وخلافاً لآخرين حيث لم يوجبوا ستر الشبح لعدم صدق النظر إلى الشىء ولصدق الستر.

والظاهر التفصيل بين أقسام الشبح، فإنه ربما يصدق الستر ولا- يصدق النظر وربما يكون بالعكس، إذ تختلف الأشباح، فإن الإنسان مثلاً من البعيد يُرى شبحه، وربما لا يتميز أنه إنسان أو حيوان أو جسم جامد وكذلك فى الليل وكذلك من وراء الثوب والزجاج إذا كانا فى مرتبه من الصفاقه، وهذا بخلاف ما إذا كان الشبح واضحاً، فإطلاق المنع أو الجواز لا يخلو من إشكال.

ثم إنه لا إشكال فى وجوب الستر وحرمة النظر إذا كان لون العوره بلون أجنبى أو رآها من وراء زجاجه ملونه لصدق النظر عرفاً، وهذا غير اللون وغير الشبح وغير الحجم كما لا يخفى.

{وأما الحجم \_ أى الشكل \_ فلا- يجب ستره} وفاقاً لما عن المعبر والتذكره والمهذب البارع وكشف الالتباس والمدارك والذكرى والبحار وغيرها، وخلافاً لما عن جامع المقاصد وفوائد الشرائع وفوائد القواعد.

استدل الأولون بأنه ستر، وبمنطوق صحيحتى محمد المتقدمه وبروايه المرافقى: إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يدخل الحمام فيبدأ بطلى عاتته وما يليها ثم يلف إزاره على طرف إحليله ويدعو صاحب

الحمام فيطلى سائر بدنه، فقال له يوماً الذي يكره أن أراه فقد رأيت، فقال (عليه السلام): «كلا إن النوره ستره»<sup>(١)</sup>.

وبمرسله محمد بن عمر، وفيها: فدخل ذات يوم الحمام فتنور فلما انطبقت النوره على بدنه ألقى المئزر، فقال له مولى له: بأبى أنت وأمى إنك لتوصينا بالمئزر ولزومه وقد ألقى عن نفسك؟ فقال: «أما علمت أن النوره قد أطبقت العوره»<sup>(٢)</sup>. بتقريب أن الحجم لا يستتر بالنوره، وإنما يستتر اللون فقط.

أما الآخرون فقد استدلوا بأنه مع ظهور الحجم لا يسمى سترًا، فهل يصدق أن المرأه سترت نفسها إذا لبست ثوباً ضيقاً ينطبق على تجاعيد جسدها حتى بدا منها فرجه الفرج والدبر وظهرت حجم حلمه الثدي وثقبه السره.

وبمرسله أحمد بن حماد: «لاتصل فيما شف أو صف» \_ أو وصف. خ ل \_<sup>(٣)</sup> والشف ما يحكى اللون والصف ما يحكى الحجم، لأنه يصف عليه. ومثله على نسخه: «وصف».

أقول: والظاهر التفصيل بين أقسام الحجم، فقد يكون مثل النوره، ولا ينبغي الإشكال في ذلك لأنه يسمى سترًا، وقد يكون مثل الثوب الرقيق جداً الذى ينطبق على الموضوع تماماً، ولا ينبغي الإشكال في وجوب الستر حينئذ وعدم كفايه مثل

ص: ٦٢

١- الوسائل: ج ١ ص ٣٧٨ الباب ١٨ من أبواب آداب الحمام ح ١

٢- الكافي: ج ٦ ص ٥٠٢ باب الحمام ح ٣٥

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٢ الباب ٢١ من أبواب لباس المصلّى ح ٤

وأما المرأة فيجب عليها ستر جميع بدنها

هذا الساتر، وحيث يظهر عدم التدافع بين القولين والدليلين، اللهم إلا إذا أراد كل قول الإطلاق، وذلك بعيد عن مساق بعض كلماتهم واستدلالاتهم.

{وأما المرأة فيجب عليها ستر جميع بدنها} بلا خلاف ولا إشكال، بل الإجماع عليه في الجملة، ويدل عليه جملة من الروايات:

كصحيح علي بن جعفر (عليه السلام)، أنه سأل أخاه موسى (عليه السلام) عن المرأة ليس لها إلا ملحفة واحدة كيف تصلى؟ قال (عليه السلام): «تلتف فيها وتغطي رأسها وتصلى، فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس»<sup>(١)</sup>. إلى غيرها من الروايات الكثيرة المذكورة في باب ستر المرأة.

ومنها ما رواه الفقيه، عن الفضيل عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «صلى فاطمة (عليها السلام) في درع، وخمارها على رأسها ليس عليها أكثر مما وارت به شعرها وأذنيها»<sup>(٢)</sup>.

ورواه الجعفریات، عن علي (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا يقبل الله صلاه جاريه قد حاضت حتى تختمر، ولا يقبل صلاه من امرأه حتى توارى أذنيها ونحوها في الصلاه»<sup>(٣)</sup>.

فقول المستند بعدم وفاء الروايات بتمام المطلوب حتى تمام الصديغين

ص: ٦٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٤ الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٦٧ باب ٣٩ في ما يصلّي فيه وما لا يصلّي فيه ح ٣٦

٣- الجعفریات: ص ٤١



والأذنين وقدام العنق وجميع الساعدين والساقين، إلخ، ليس على ما ينبغي.

{حتى الرأس} كما هو المشهور، بل المجمع عليه إلا- ما يروى عن ابن الجنييد من أنه أفتى بعدم وجوب ستره، واستدل له بالأصل، وبخبر ابن بكير، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا- بأس بالمرأة المسلمة الحرة أن تصلى وهي مكشوفه الرأس» (١١).

وخبره الآخر، عنه (عليه السلام): «لا بأس أن تصلى المرأة المسلمة وليس على رأسها قناع» (٢).

لكن الأصل لا مجال له، والظاهر أن الخبرين واحد، ولذا كان من المحتمل أن زياده «الحرة» في الأولى من الراوى اشتباهاً، وإنما الروايه على طبق الخبر الثانى المحمول على الأمه جمعاً، أو يحتمل كما فعله الشيخ فى التهذيبين من حمل الروايتين على الصغيره أو من لم تتمكن من القناع، أو من كان عليها ثوب يسترها من رأسها إلى قدميها، قال: ويحتمل أن يراد من الأخير الأمه (٣).

ص: ٦٤

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٧ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّى ح ٥، والتهذيب: ج ٢ ص ٢١٨ باب ١١ فى ما يجوز فيه الصلاه من اللباس والمكان ح ٦٥، والاستبصار: ج ١ ص ٣٨٩ باب ٢٢٨ فى المرأة الحرة لا تصلى بغير خمار ح ٤
  - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٨ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّى ح ٦، والتهذيب: ج ٢ ص ٢١٨ باب ١١ فى ما يجوز الصلاه فيه من اللباس والمكان ح ٦٦، والاستبصار: ج ١ ص ٣٨٩ باب ٢٢٨ فى أن المرأة الحرة لا تصلى بغير خمار ح ٥
  - ٣- انظر التهذيب والاستبصار ذيل الحديث السابق

أقول بعض هذه المحامل بعيدة ولو لم يمكن حمل في الرواية الأولى لزم رد علمها إلى أهلها لمخالفتها لمتواتر النصوص والإجماع، ثم إنه قد اضطرب النقل عن ابن الجنيد، فتارة نقلوا عنه هذا القول، وأخرى نقلوا عنه من اتحاد الرجل والمرأة في العورة، ولعل دليله \_ إن قال بذلك \_ الأصل وأدله الاتحاد في التكليف، ولا يخفى ما في كليهما بعد ما عرفت من الأدلة.

{والشعر} كما هو المشهور، ولم يعلم مخالف صريح في المسألة إلا القاضي، وإن تأمل فيه أيضاً الكفاية وألفيه الشهيد، وعن البحار أنه ليس في كلام أكثر تعرض لذكره، وعن المدارك ربما ظهر منها \_ أي من عبارات أكثر الأصحاب \_ أنه غير واجب، واستدل لذلك بالأصل، وأن الشعر غير مشمول للجسد الواجب ستره، وبروايه ابن بكير المتقدمه، وفي الكل ما لا يخفى، إذ الأصل مرفوع بالدليل، والشعر منصوص بصوره خاصة في بعض الروايات كما تقدم، بالإضافة إلى أن أدله وجوب الخمار كافي في المطلوب، وروايه ابن بكير قد عرفت ما فيها.

ثم إنه ما أبعد ما بين هذا القول وقول ابن الجنيد، وبين ما قال بأنه يجب على المرأة ستر جميع جسدها، ولا يستثنى من ذلك سوى موضع السجود، كما عن الوسيله والجمل والعقود والغنيه، وكأنه لكون الأصل فيها الستر إلا \_ ما خرج قطعاً وهو موضع السجود، وفيه: إنه لا مجال للأصل بعد ظهور الأدله في انكشاف الوجه، كصحيح الفضيل عن الباقر (عليه السلام) في صلاه فاطمه (عليها السلام) وغيره.

إلا الوجه المقدار الذي يغسل في الوضوء، وإلا اليدين إلى الزندين

ولذا قال المصنف: {إلا الوجه المقدار الذي يُغسل في الوضوء} ويدل عليه بالإضافة إلى ما سبق موثق سماعه، قال: سألته عن المرأة تصلى متنقبه؟ قال (عليه السلام): «إذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس به وإن أسفرت فهو أفضل» (١).

أما كون المستثنى مقدار الوضوء فهو غير ظاهر، بل الظاهر جواز ظهور كل الوجه، لأنه المعنى اللغوي، ودليل الوضوء لا يوجب أن يراد بالوجه في كل مقام ذلك المقدار، ولأنه الظاهر من صحيح فضيل وموثقه سماعه، فقول الذكرى: وفي الصديين وما لم يجب غسله من الوجه نظر، لتعارض العرف اللغوي والشرعي (٢)، انتهى. لا يخلو من إشكال، خصوصاً وإن الأصل عدم وجوب الستر كما ذكره المستمسك.

{وإلا اليدين إلى الزندين} قال في المستند: بالإجماع المحكى عن المختلف والمنتهى والروض والذكرى وشرح القواعد (٣)، انتهى.

وحكى دعوى الإجماع عن المعتبر والتذكرة وغيرهما أيضاً، خلافاً لما عن الانتصار والجمل والعقود والغنية، فإنهم اقتصروا في الاستثناء على الوجه فقط، والأقوى الأول، وذلك لأصالة البراءة بعد عدم الدليل على وجوب الستر، استدلال القائل بالوجوب بنصوص الدرع بضميمة أن الدرع تستر حتى اليد.

ص: ٦٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٥ الباب ٣٣ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٢- الذكرى: ص ١٤٠ س ١٨

٣- المستند: ج ١ ص ٢٧٤ س ٣١

وبصحيح زراره، قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن أدنى ما تصلى فيه المرأة؟ قال (عليه السلام): «درع وملحفه تنشرها على رأسها وتجلل بها» (١).

وبأن الأصل وجوب ستر المرأة جميع جسدها، ولم يعلم خروج اليدين عنه، وبروايه جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة تصلى في درع وخمار؟ فقال (عليه السلام): «يكون عليها ملحفه تضمها عليها» (٢).

ويرد عليه: إنه لم يعلم أن الدرع عباره عما يستر حتى اليد، بل الظاهر خلافه إذا شبه ذلك بدرع الحرب التي لا تستر اليدين، والتجلل عباره عن الإحاطه بالرأس والرقبه وأعلى البدن لا بكل البدن، والأصل يقضى البراءه لا الاشتغال، وروايه جميل لا تدل على ستر اليد، لأن الضم أعم من ذلك، بالإضافة إلى أن روايات كفايه الدرع والخمار تدل على عدم لزوم الملحفه.

{والقدمين إلى الساقين} كما هو المشهور، نسبه إليهم الذكرى والروض وجامع المقاصد، خلافاً لمن أوجب سترهما، والأقوى الأول، للأصل بعد عدم الدليل على الوجوب سوى ما استدل به القائل بالوجوب من أصاله الاشتغال.

وصحيحه على بن جعفر (عليه السلام)، سأله عن المرأة ليس لها إلا ملحفه واحده كيف تصلى؟ قال: «تلتف فيها وتغطي رأسها وتصلى، فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس» (٣).

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٥ الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّى ح ٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٥ الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّى ح ١١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٤ الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

فإن مفهومها البأس في خروج الرجلين مع القدره، وروايات الدرع بضميمه أن المتعارف أن تكون طويله حتى تغطي تمام الرجلين، ويرد على الأول أن الأصل البراءه، وعلى الصحيحه أن المنصرف خروج أزيد من القدم، ولو شك لم يكن دليلاً، إذ لا ظهور.

لا- يقال: يظهر من بعض الروايات أن عادة النساء كانت تطويل الثوب، ففي الموثق في الرجل يجر ثوبه؟ قال (عليه السلام): «إني أكره أن يتشبه بالنساء»<sup>(١)</sup>. وفي الشعر: «ولو لم تمس الأرض فاضل ذيلها».

لأنه يقال: لم يعلم تعارف ذلك، بل ظاهر روايات استحباب قصر الثوب مع وضوح تقييد المسلمين بأوامر الإسلام، وظاهر أن قميص الميت لا يصل إلى القدم، مؤيداً بقول المنتهى ليس القميص غالباً ساتراً لظهور القدمين، يمنع عن الجزم بأن الثوب قميصاً كان أو غيره كان ساتراً، ثم إنه لولا- الإجماع على عدم جواز ظهور فوق الساق لكان مقتضى القاعدة جوازه، إذ القميص في السابق كان يصل إلى نصف الساق، بل أحياناً إلى ما فوق ذلك، لكن الإجماع حال دون جواز ذلك.

{ظاهرهما وباطنهما} وذلك للأصل بعد عدم الدليل على وجوب ستر بطن الساق، وهذا هو مقتضى استثناء القدمين \_ بدون تقييد بظاهرهما \_ في السرائر والتذكرة والتبصره والإرشاد والتلخيص ونهايه الأحكام، وغيرهما بل صرح

ص: ٦٨

ويجب ستر شىء من هذه المستثنيات من باب المقدمه.

بذلك الدروس، خلافاً لمن خص الجواز بظاهر القدم، كالإصباح والجامع والمعتبر والقواعد وغيرهم، لقاعده الاشتغال، وقد عرفت أن الأصل البراءة لا الاشتغال.

ثم المشهور وجوب ستر الشعر المنسدل، لإطلاق أدله القناع والخمار والجباب، وهى تستر كل الشعر، أما الاستدلال بأنه عوره، بالتلازم بالستر الصلاتى والستر عن الاجنبى وبالاشتغال فلا يخفى ما فيه.

{ويجب ستر شىء من هذه المستثنيات من باب المقدمه} العلميه كما سبق الكلام فى ذلك والإشكال فيه.

ثم إنه لو دار الأمر بين ستر العوره وستر سائر جسدها قَدِّمَت الأول للاهميه، ولو دار بين ستر الرأس وستر الرجل لم يبعد تقديم الأول، لأن ستر الرأس ثبت بالنص وستر الرجل ثبت بالإجماع ولم يعلم الإجماع فى المقام، بل ظاهر بعض النصوص المتقدمه جواز عدم سترها لدى الاضطرار، وربما يحتمل تقديم الثانى، لأنه يجوز للصغيره والمملوكه عدم ستر الرأس بينما يجب عليها ستر الرجل، وفيه نظر، ولو دار بين ستر بعض الجسد دون بعض لم يكن ترجيح، للأصل بعد عدم الدليل.

ص: ٦٩

## مسأله ٤ عدم وجوب ستر الزينه من وجه الم أره

(مسأله \_ ٤): لا- يجب على المرأه حال الصلاه ستر ما فى باطن الفم من الأسنان واللسان، ولا ما على الوجه من الزينه كالكحل والحمرة والسواد والحلى ولا الشعر الموصول بشعرها والقراامل وغير ذلك وإن قلنا بوجوب سترها عن الناظر.

(مسأله \_ ٤): {لا يجب على المرأه حال الصلاه ستر ما فى باطن الفم من الأسنان واللسان، ولا ما على الوجه من الزينه كالكحل والحمرة والسواد والحلى} ولا ما فى اليد من الخاتم ونحوه، ولا ما فى أصابع الرجل ولا سائر الحلى إذا ستر الجسد الكائن ذلك الحلى فيه، كما إذا كان القرط ظاهراً من تحت الخمار أو لبست السوار فوق الكم أو ما أشبه ذلك، كل ذلك للأصل بعد عدم الدليل، واحتمال الوجوب لأصل الاشتغال، أو لأن حال الصلاه حال وجود الناظر المحترم، منظور فيه.

{ولا الشعر الموصول بشعرها والقراامل وغير ذلك وإن قلنا بوجوب سترها عن الناظر} بل قد عرفت أن الأقوى وجوب سترها عن الناظر، لشمول قوله تعالى: (وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ) (١) له، وإنما نقول هنا بعدم الوجوب لعدم دليل على الملازمه ولا دليل خاص فى المقام.

ص: ٧٠

## مسأله ٥ وجوب ستر الوجه إذا كان ناظر ينظر برييه

(مسأله \_ ٥): إذا كان هناك ناظر ينظر برييه إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها لكن لا من حيث الصلاة فإن أثمت ولم تسترها لم تبطل الصلاة

(مسأله \_ ٥): {إذا كان هناك ناظر ينظر برييه إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها} لما سبق من أن النظر برييه حرام، والستر من مثل هذا النظر واجب، لأن تركه إعانه على الإثم، لكن ربما يقال بأنه لا دليل على وجوب الستر لعدم صدق الإعانه، وإلا لزم ذلك بالنسبة إلى الشاب الذي ينظر إليه برييه، والخطيب الذي يصعد فوق المنبر في مجلس فيه النساء، والحاجه التي تسفر عن وجهها مع وضوح وجود غير المبالين الذين ينظرون إليها برييه، وكذلك بالنسبة إلى الذي يسبح في مواضع عامه. بل لزم القول بوجوب عدم عمل يوجب إثارة حسد الآخرين وغيبتهن وما أشبه من بناء أو معاملة أو لبس لباس أو ما أشبه ذلك مع وضوح أن كل ذلك ليس بحرام، ولعل هذا هو الأقرب.

{لكن لا من حيث الصلاة} بل من حيث دفع المنكر وعدم التعاون على الإثم.

{فإن أثمت ولم تسترها لم تبطل الصلاة} لعدم الملازمه بين الأمرين، والنهي عن أمر خارج لا يسرى إلى الصلاة فهو مثل أن يشير في الصلاة لقتل مؤمن، فإن إشارته محرمة، أما صلاته فهي صحيحة، فقول كاشف الغطاء بأنه لم يبعد البطلان لا يخلو من نظر.



وكذا بالنسبه إلى حليها، وما على وجهها من زينته، وكذا بالنسبه إلى الشعر الموصول والقراامل في صورته حرمه النظر إليها.

{وكذا بالنسبه إلى حليها، وما على وجهها من زينته، وكذا بالنسبه إلى الشعر الموصول والقراامل في صورته حرمه النظر إليها} ولا فرق في ما ذكرناه بين أن تتعمد الكشف عن وجهها في موضع الريبه أو علمت بذلك بدون التعمد، لو حده الدليل فيهما.

ص: ٧٢

## مسأله ٦ وجوب ستر الرقبه وتحت الذقن

(مسأله \_ ٦): يجب على المرأه ستر رقبتهها حال الصلاه، وكذا تحت ذقنها حتى المقدار الذى يرى منه عند اختمارها على الأحوط.

(مسأله \_ ٦): {يجب على المرأه ستر رقبتهها حال الصلاه، وكذا تحت ذقنها حتى المقدار الذى يرى منه عند اختمارها على الأحوط} لإطلاق ما دل على وجوب الستر باستثناء الوجه والكفين والقدمين، لكن ربما يقال إن الواجب الاختمار الذى يظهر منه الذقن غالباً ولم ينبه على ذلك، ولو وجب الستر لوقع التنبيه عليه، وكأنه لذا قال على الأحوط.

ص: ٧٣

(مسألة ٧ \_ ٧): الأُمة كالحرة في جميع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه، ولكن لا يجب عليها ستر رأسها

(مسألة ٧ \_ ٧): {الأُمة كالحرة في جميع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه} بلا إشكال ولا خلاف بل عليه الإجماعات وذلك لإطلاق الأدلة، إلا فيما يأتي من الاستثناء.

نعم حكى عن الشيخ في المبسوط أنه ذكر وجوب ستر الأُمة ما عدا رأسها، لكن لو أراد ظاهره فهو شاذ محجوج بما عرفت، وربما ذكر له في الجواهر وغيره تأويلاً يخرجُه عن خلاف المجمع عليه.

{ولكن لا- يجب عليها ستر رأسها} بلا- إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً متواتراً عن الشيخ في الخلاف والفاضلين والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم، وفي المستند إجماعاً محققاً ومحكياً، وفي الجواهر إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً عنا وعن غيرنا من علماء الإسلام، ويدل عليه متواتر النصوص:

كصحيح ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) في حديث قلت له: الأُمة تغطي رأسها إذا صلت؟ فقال (عليه السلام): «ليس على الأُمة قناع»<sup>(١)</sup>.

وصحيح عبد الرحمان بن الحجاج، عن أبي الحسن (عليه السلام) في حديث قال: «ليس على الإمام أن يتقنع في الصلاة»<sup>(٢)</sup>.

وما رواه الفقيه، عن ابن مسلم قال: وسألته \_ أي الباقر (عليه السلام) \_

ص: ٧٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٧ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٧ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

ولا شعرها ولا عنقها، من غير فرق بين أقسامها من القنّه والمدبره والمكاتبه والمستولده

عن الأّمه إذا ولدت عليها الخمار؟ قال (عليه السلام): «لو كان عليها لكان عليها الخمار إذا هي حاضت وليس عليها التقنع في الصلاة» (١).

وما رواه أبو بصير قال (عليه السلام) في حديث: «وعلى الجاريه إذا حاضت الصيام والخمار، إلا أن تكون مملوكه فإنه ليس عليها خمار إلا أن تحب أن تختمتر، وعليها الصيام» (٢). إلى غيرها من الروايات.

{ولا- شعرها ولا- عنقها} بلا- إشكال ولا- خلاف، إلا ما يحكى عن بعض من احتمال وجوب ستر الرقبه، وذلك لإطلاق النص والفتوى بعدم الخمار والقناع الملازم لظهور الشعر والأذن والرقبه، لكن اللازم أن تستر أوائل بدنّها المتصله بالعنق فلا تصح لها الصلاة في الثياب التي يكون جيبها واسعاً، بحيث يظهر أعالي البدن، لأصالة وجوب الستر في ما عدا ما خرج بالدليل.

{من غير فرق بين أقسامها من القنّه والمدبره والمكاتبه} بقسميها {والمستولده} بلا إشكال ولا خلاف، بل ظاهرهم الإجماع عليه، وذلك لإطلاق الأدله، وخصوص صحيح محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «ليس على الأّمه قناع في الصلاة، ولا- على المدبره قناع في الصلاة، ولا- على المكاتبه إذا اشترط عليها مولاها قناع في الصلاة، وهي مملوكه حتى تؤدي جميع مكاتبته». إلى أن قال:

ص: ٧٥

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٤٤ باب ٥٤ في آداب المرأه في الصلاة ح ٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٧ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

وأما المبعضة فكالحره مطلقا

وسألته عن الأمه إذا ولدت عليها الخمار؟ فقال (عليه السلام): «لو كان عليها لكان عليها إذا حاضت، وليس عليها التقنع في الصلاة» (١).

ويعارضه في أم الولد صحيحه الآخر، عن الصادق (عليه السلام) قال: قلت له: الأمه تغطي رأسها؟ فقال (عليه السلام): «لا، ولا على أم الولد أن تغطي رأسها إذا لم يكن لها ولد» (٢).

لكن منطوق الأولي المؤيد بالإجماع وبإطلاقات سائر الروايات، بضميمه غلبه وجود الأولاد للإمام لا يدع مجالاً لمفهوم الثانيه، هذا بالإضافة إلى اضطراب في متن الثانيه، إذ لا تسمى الأمه أم الولد إذا لم يكن لها ولد، فالمسأله لا غبار عليها.

{وأما المبعضة فكالحره مطلقا} بلا إشكال ولا خلاف، بل ادعى عليه الاتقاق، وذلك لإطلاق أدله الستر التي لم يخرج عنها إلا الأمه، الظاهره في غير المبعضة، هذا مضافاً إلى بعض النصوص:

كصحيح حمزه بن حمران، عن أحدهما (عليهما السلام) قلت: فتغطي رأسها حين أعتق نصفها؟ قال (عليه السلام): «نعم، وتصلي وهي مخمره الرأس» (٣).

بل هو الظاهر عن صحيح ابن مسلم السابق، عن الباقر (عليه السلام).

ص: ٧٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٨ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي ح ٧

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٧ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي ح ٤

٣- الاستبصار: ج ٤ ص ٦ في من أعتق بعض مملوكه ح ٣

ولو أعتقت في أثناء الصلاة وعلمت به ولم يتخلل بين عتقها وستر رأسها زمان صحت صلاتها، بل وإن تخلل زمان إذا بادرت إلى ستر رأسها للباقي من صلاتها بلا فعل مناف

ثم إنه لا- فرق بين أن تكون مهياه في نوبته أو نوبتها أو غير مهياه، لإطلاق الدليل، ولعل قوله مطلقاً، إشاره إلى ذلك أو إلى غير ذلك من مختلف أقسام التبويض.

{ولو أعتقت في أثناء الصلاة وعلمت به ولم يتخلل بين عتقها وستر رأسها زمان صحت صلاتها} بلا- إشكال، كما في المستمسك، وذلك لعدم الخلل في الصلاة من جراء ذلك، فإنه لم يدل على أن الكشف كالحدث فيرجع فيه إلى الأصل.

ثم إن العتق في أثناء الصلاة له صور:

الأولى: أن لا يتخلل زمان بين العتق والستر.

الثانية: أن يتخلل زمان، وهذا على أقسام لأنه إما بدون العلم، ولا إشكال في الصحة لحديث «لا تعاد» وغيره، أو مع العلم، ومع العلم على ثلاثة أقسام: لأنه إما يتخلل بدون مناف، أو مع المنافي، أو مع الاضطرار بأن كان الستر لا يمكن إلا بفعل المنافي.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

{بل وإن تخلل زمان، إذا بادرت إلى ستر رأسها للباقي من صلاتها بلا فعل مناف} على المشهور، بل في الجواهر بلا خلاف يعرف، لكن ربما حكى عن

وأما إذا تركت سترها حينئذ بطلت

ابن ادريس البطلان، وتبعه السيد البروجردى فى تعليقه، ولعل هذا هو الأقرب، لإطلاق أدله الاشتراط المقتضى لبطلان المشروط عند بطلان شرطه، فإنه مقتضى الاشتراط.

أما ما استدل به للصححة من الاستصحاب ودليل «لا تعاد» والتنظير بمن انكشفت عورته وهو لا يعلم، حيث قال (عليه السلام): «لا إعادته عليه»<sup>(١)</sup>، فلا يخفى ما فيه إذ لا مجال للأصل مع وجود دليل الاشتراط \_ كما ذكرنا \_ ودليل «لا تعاد» لا يشمل مثل المقام، إذ هو جار فيما كان الفعل امتثالاً بنظر المكلف، وليس هنا بامتثال، فهو مثل أن تنكشف عورته أو ينكشف جسد المرأة ثم لا يغطيه إلى زمان، والتنظير قياس بالإضافه إلى الفرق الواضح، حيث إن فى المقام علمت، وفى انكشاف العوره لم يعلم.

هذا كله إن علمت حين العتق بالعتق ثم تخلل زمان بين العتق والستر بدون اضطرار، ولا منافاه.

الثانى: ما أشار إليه بقوله: {وأما إذا تركت سترها حينئذ بطلت} لأنها فوتت الستر عمداً، فأدله اشتراطه تقتضى البطلان، لأن المشروط عدم عند عدم شرطه، وربما نسب إلى الشيخ والمدارك الصححه، إما لأنه لا دليل إلا على التستر من أول الصلاة، فإذا لم يجب من أول الصلاة لم يجب إلى آخرها.

ص: ٧٨

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٣ الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلّى ح ١

وكذا إذا لم تتمكن من الستر إلا بفعل المنافى، ولكن الأحوط الإتمام ثم الإعادة.

نعم لو لم تعلم بالعتق حتى فرغت صحت صلاتها على الأقوى

وأما لاستصحاب الصحة، وفي كليهما نظر، إذ إطلاق دليل التستر دال على وجوبه من أول الصلاة إلى آخرها، كما أن الاستصحاب لا مجال له مع وجود الدليل.

الثالث: ما اشار إليه بقوله: {وكذا إذا لم تتمكن من الستر إلا بفعل المنافى} لبطان هذه الصلاة على كل تقدير، لأنه إن فعلت المنافى للستر بطلت من جهة المنافى، وإن لم تفعل الستر خوفاً من المنافى بطلت لعدم الستر، والاضطرار إلى عدم الشرط مع إمكان الإتيان بالصلاة الجامعه للشرط لا يصح الصلاة فهو من قبيل أن يدور أمره في الصلاة بين إخراج الريح الموجب لاستقرار الجسد وبين ضبط النفس الموجب لعدم الاستقرار، ومنه يظهر أن القول بعدم التستر وصحة الصلاة من جهة «لا تبطلوا أعمالكم» وأصاله البراءة عن التستر \_ كما حكى الاستدلال بهما عن بعض \_ غير تام.

{ولكن} المصنف قال: {الأحوط الإتمام ثم الإعادة} خروجاً من خلاف من أوجب، لكنه ضعيف الوجه جداً.

{نعم لو لم تعلم بالعتق حتى فرغت صحت صلاتها على الأقوى} لحديث «لا تعاد»، وهذا هو المشهور خلافاً لاحتمال وجوب الإعادة لفقد الصلاة لشرطها الموجب لبطانها.



بل وكذا لو علمت لكن لم يكن عندها ساتر أو كان الوقت ضيقاً.

وأما إذا علمت عتقها لكن كانت جاهله بالحكم وهو وجوب الستر فالأحوط إعادتها.

وفيه: إن الحديث حاكم على كل الشرائط والأجزاء إلا ما خرج بالدليل، وليس المقام منه.

{بل وكذا لو علمت لكن لم يكن عندها ساتر} بلا- إشكال ولا خلاف إذا لم يكن لها ساتر في تمام الوقت فإنها تستمر على صلاتها بإجماع علماء الأعصار كما عن المنتهى، وذلك لوضوح أن الشرط ساقط بعدم إمكانه، وكذا الحال في الحره.

أما إذا كان أمكن الساتر بعد الصلاه فالمسأله مبنيه على مسأله جواز البدار لذوى الأعذار، وقد تقدم فى بعض المباحث السابقه عدم استبعاد جوازه.

{أو كان الوقت ضيقاً} كما هو المشهور، وذلك لما سبق فى بعض المسائل من تقديم الوقت على كل شرط، فإذا دار الأمر بين سقوط الشرط أو الوقت قدم الأولى.

{وأما إذا علمت عتقها لكن كانت جاهله بالحكم وهو وجوب الستر فالأحوط إعادتها} بعد الإتمام، وذلك لما هو المشهور عندهم من أن الجاهل فى حكم العامد، لإطلاق الأدله التى لا يفرق فيه بين العالم والجاهل، وهناك قول بالصحه لحديث «لا تعاد» الشامل للجاهل مطلقاً إلا فيما خرج وليس المقام منه، وربما فصل بين المقصر فالبطلان، والقاصر فالصحه، لكن الأقرب فى النظر الثانى

فان المقصر محكوم بالعقاب لا بالبطلان، وكان المصنف تردد في المسأله ولذا احتاط فيها.

بقى شىء: وهو هل أنه يستحب للأمه ستر الرأس فى الصلاه، كما عن الوسيله والغنيه والجامع والمهذب والمراسم والفاضلين فى جملة من كتبهما، أم المستحب التكشف كما عن آخرين، قولان، استدل للأول بأنه أنسب للستر والحياء.

وللثانى بجملة من الروايات:

كالمروى فى العلل، عن الخادم تقنع رأسها فى الصلاه؟ فقال: «اضربوها حتى تعرف الحره من المملوكه»<sup>(١)</sup>.

وفى روايه أخرى: عن المملوكه تقنع رأسها إذا صلت؟ قال (عليه السلام): «لا، قد كان أبى إذا رأى الخادم تصلى وهى مقنعه ضربها لتعرف الحره من المملوكه»<sup>(٢)</sup> ومثلها غيرهما.

وهذا هو الأقرب، والضرب يراد به التأديب لا الضرب المبرح، وفلسفه عدم تساويهما بقاؤهن فى شأنهن المقرر لهن.

وقد ذكرنا فى كتاب الجهاد من «الفقه» فلسفه أصل تشريع حكم العبيد والإماء.

ثم إن الروايات لا تدل على التحريم وإن حق للمولى ضربها لأنها مملوكته

ص: ٨١

---

١- علل الشرائع: ص ٣٤٥ الباب ٥٤ من الجزء الثانى ح ١

٢- علل الشرائع: ص ٣٤٥ الباب ٥٤ من الجزء الثانى ح ٢

وذلك بقرينه بعض الروايات الأخر.

كالمرؤى فى الذكرى: عن المرأه تقنع رأسها؟ فقال (عليه السلام): «إن شاءت فعلت، وإن شاءت لم تفعل، سمعت أبى (عليه السلام) قال: كن يضربن»<sup>(١)</sup>، الحديث.

وفى روايه أخرى: «إلا أن تكون مملوكه فإنه ليس عليها خمار إلا أن تحب تختمر»<sup>(٢)</sup>.

والمسأله مفصله فى كتب الفقهاء، فمن شاء فليرجع إليها.

ص: ٨٢

---

١- الذكرى: ص ١٤٠ س ٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٧ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

(مسألة ٨ \_ ٨): الصبيغ غير البالغه حكمها حكم الأمه

(مسألة ٨ \_ ٨): {الصبيغ غير البالغه حكمها حكم الأمه} بلا إشكال ولا خلاف بل الإجماعات عليه متواتره ويدل عليه صحيحه يونس بن يعقوب: أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى فى ثوب واحد؟ قال (عليه السلام): «نعم». قلت: فالمرأه؟ قال: «لا، ولا يصلح للحره إذا حاضت إلا الخمار» (١).

وخبر أبى البختري عن جعفر بن محمد (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) عن على (عليه السلام): «إذا حاضت الجاربه فلا تصلى إلا بخمار» (٢).

وخبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وعلى الجاربه إذا حاضت الصيام والخمار» (٣).

وعن الدعائم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «لا يقبل الله صلاه جاربه قد حاضت حتى تختمر» (٤).

وقد تقدمت روايه ابن بكير: «لا بأس بالمرأه المسلمه الحره أن تصلى وهى مكشوفه الرأس» (٥).

ثم إن المراد بالحوض البلوغ بقرينه الصيام، ولغلبه عدم ضبط الوقت مما

ص: ٨٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٤ الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّى ح ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٦ الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٧ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٧ فى ذكر اللباس فى الصلاه

٥- التهذيب: ج ٢ ص ٢١٨ باب ١١ فى ما يجوز فيه الصلاه من اللباس والمكان ح ٦٥

فى عدم وجوب ستر رأسها ورقبتها بناءً على المختار من صحه صلاتها وشرعيتها، وإذا بلغت فى أثناء الصلاة فحالتها حال الأمه المعته فى الأثناء فى وجوب المبادره إلى الستر، والبطلان مع عدمها إذا كانت عالمه بالبلوغ.

لا- تعلم بالبلوغ إلا- بالحوض، ولا يخفى أنه لا يصح الاستدلال لذلك بعدم وجوب الصلاة عليها فلا ستر عليها إذ الكلام فى الوجوب الشرطى لا الوجوب الشرعى، ومنه يعلم عدم صحه الاستدلال بالبراءه وبحديث رفع القلم وما أشبهه، فإن البراءه لا مجال لها مع إطلاق الأدله، كما أن رفع القلم إنما هو بالنسبه إلى الوجوب لا بالنسبه إلى الشرط والجزء، وإلا لصح الاستدلال به لأن تصلى بلا طهاره ولا ركوع ولا سجود وهو واضح البطلان، وكيف كان فهى مثل الأمه {فى عدم وجوب} أى عدم شرطيه {ستر رأسها ورقبتها} سواء قلنا بأن عبادتها شرعيه أو تمرينيه.

فقول المصنف: {بناءً على المختار من صحه صلاتها وشرعيتها} لم يعلم له وجه، إذ الإطلاق قاض بالصحه مطلقاً.

{وإذا بلغت فى أثناء الصلاة فحالتها حال الأمه المعته فى الأثناء فى وجوب المبادره إلى الستر، والبطلان مع عدمها إذا كانت عالمه بالبلوغ} على التفصيل المتقدم، وذلك لوحده الأدله فى البابين، وواضح أن المراد ببلوغها البلوغ الذى لم يوجب بطلان الصلاة، وإلا لم يبق للمسأله موضوع ولو كانت

صبيه أمه فبلغت فى الأثناء لم يجب القناع لبقاء العبوديه التى هى سبب مستقل للعدم.

ثم الظاهر إنه فى المقام لا يكون إلا فضل عدم التستر كما فى الأمه لعدم الدليل على ذلك، ولو شكت فى أنها بلغت أم لا كان الأصل عدم البلوغ.

ص: ٨٥

## مسألة ٩ عدم الفرق بين الصلوات الواجبه أو المندوبه

(مسألة ٩ \_): لا فرق في وجوب الستر وشرطيته بين أنواع الصلوات الواجبه والمستحبه، ويجب أيضاً في توابع الصلاه من قضاء الأجزاء المنسيه بل سجدتى السهو على الأحوط.

نعم لا يجب في صلاه الجنازه وإن كان هو الأحوط فيها أيضاً

(مسألة ٩ \_): {لا فرق في وجوب الستر وشرطيته بين أنواع الصلوات الواجبه والمستحبه} حتى الآيات، لإطلاق الأدله، واحتمال الانصراف في الآيات لا- وجه له، بل ظاهرهم عدم الخلاف في إطلاق الاشتراط كسائر الشرائط والأجزاء إلا ما علم خروجه بالدليل، وقد تقدم الكلام حول أمثال ذلك في مبحث صلاه الآيات.

ومنه يعلم وجه النظر فيما سيأتى من كلام المصنف. {ويجب أيضاً في توابع الصلاه من قضاء الأجزاء المنسيه} فإن كونها قضاءً يقتضى مجيء كل الشرائط والأجزاء فيها.

{بل سجدتى السهو على الأحوط} وإن كان الأقرب عدم الاشتراط لأنهما مرغمتان، وسيأتى في مبحث الخلل تفصيل الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

{نعم لا يجب في صلاه الجنازه} لانصراف الصلاه عنها فلا يشترط فيها ما يشترط في سائر الصلوات.

{وإن كان هو الأحوط فيها أيضاً} بل قد عرفت لزومه.

وكذا لا يجب في سجده التلاوه وسجده الشكر.

{وكذا لا يجب في سجده التلاوه وسجده الشكر} لأصالة عدم الاشتراط بعد عدم الدليل.

ص: ٨٧



## مسألة ١٠ اشتراط ستر العوره فى الطواف

(مسألة \_ ١٠): يشترط ستر العوره فى الطواف أيضاً.

(مسألة \_ ١٠): {يشترط ستر العوره فى الطواف أيضاً} كما هو المشهور لقوله (صلى الله عليه وآله): «ولا يطوف بالبيت عريان»<sup>(١)</sup>. الظاهر فى الشرطيه، ولأن الطواف بالبيت صلاه<sup>(٢)</sup>، فىأتى فيه ما يشترط فيها، وسىأتى الكلام فى ذلك فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

ويكره كشف العوره مطلقاً إلا فى مثل بيت الخلاء، لما ورد من أن الشيطان ينظر إلى العارى فيطمع فيه.

ثم إنه يجب على الخنثى ستر عورتيه للعلم الإجمالى، كما يحرم على الغير النظر إلى كل من عورتيه، لوجوب الغض مطلقاً إلا ما خرج، ولم يعلم أنه مما خرج، ويجب عليها فى الصلاه ستر جميع جسدها للعلم الإجمالى.

ص: ٨٨

---

١- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٣ الباب ٥٣ من أبواب الطواف ح ١

٢- عوالى اللئالى: ج ١ ص ٢١٤ ح ٧٠

(مسألة \_ ١١): إذا بدت العوره كلاً أو بعضاً لريح أو غفله لم تبطل الصلاه، لكن إن علم به فى أثناء الصلاه وجبت المبادره إلى سترها وصحت أيضاً

(مسألة \_ ١١): {إذا بدت العوره كلاً أو بعضاً لريح أو غفله لم تبطل الصلاه} بلا إشكال ولا خلاف، بل ظاهرهم الإجماع عليه، إلا ما عن ابن الجنيد من وجوب الإعادة فى الوقت فيما إذا صلى وعورتاه مكشوفتان.

استدل لابن الجنيد بأدله الاشتراط، وفيه نظر بعد أدله المشهور من حديث «لا تعاد» والروايات الخاصه:

كصحيح ابن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام): سأله عن رجل صلى وفرجه بادٍ لا يعلم به هل عليه إعادة أو ما حاله؟ قال (عليه السلام): «لا إعادة عليه وقد تمت صلاته»<sup>(١)</sup>. وقريب منها روايته التى رواها فى السرائر<sup>(٢)</sup>.

{لكن إن علم به فى أثناء الصلاه وجبت المبادره إلى سترها} لظهور الأدله فى اشتراط الستر فى كل الصلاه، فتأمل المستمسك فى ذلك محل تأمل.

{وصحت أيضاً} كما هو المشهور بل فى الجواهر نفى وجدان مخالف صريح فيه، وذلك لدليل «لا تعاد» الشامل للمقام، فإنه كما يشمل ما بعد الصلاه يشمل الأثناء أيضاً، بل لا يبعد استفاده ذلك من حديث ابن جعفر المتقدم بالمناط أو بالملازمه العرفيه، لكن ربما احتمل البطلان لوجوب الستر فى جميع حالات

ص: ٨٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٣ الباب ٢٧ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٢- السرائر: ص ٤٨٤ س ٦

وإن كان الأحوط الإعادة بعد الإتمام، خصوصاً إذا احتاج سترها إلى زمان معتد به.

الصلاه فحال عدم التستر في جزء، حال الحدث في جزء من الصلاه، وحديث «لا تعاد» ظاهر في ما إذا كان بعد الصلاه، وحديث ابن جعفر (عليه السلام) صريح في ما إذا التفت بعد الصلاه، وفي الكل ما لا يخفى، فقول المشهور هو الأقوى.

{وإن كان الأحوط الإعادة بعد الإتمام خصوصاً إذا احتاج سترها إلى زمان معتد به} ثم إن اللازم أن لا يعمل بعض أعمال الصلاه في حال انكشاف العوره لعدم الاضطرار إلى ذلك، بل يسكت ولا يعمل شيئاً حتى يستر العوره، وحكم ظهور بعض جسد المرأه هو هذا الحكم أيضاً.

(مسألة \_ ١٢): إذا نسي ستر العوره ابتداءً أو بعد التكشف في الأثناء فالأقوى صحة الصلاة وإن كان الأحوط الإعادة.

وكذا لو تركه من أول الصلاة أو في الأثناء غفله، والجاهل بالحكم كالعامد على الأحوط.

(مسألة \_ ١٢): {إذا نسي ستر العوره ابتداءً أو بعد التكشف في الأثناء} بأن التفت إلى التكشف في الأثناء ثم ذهل عن ذلك {فالأقوى صحة الصلاة} وفاقاً لما عن المدارك والرياض وشرح الوحيد وتبعهم غيرهم، وخلافاً لما عن المعتمد والمنتهى والتذكرة والشهيد وغيرهم فقالوا بالبطلان، بل عن بعضهم دعوى الإجماع عليه.

أما القائل بالبطلان فقد استدل بأنه مقتضى اشتراط الساتر في كل الصلاة، وأما القائل بالصحة فقد استدل بحديث «لا تعاد»، وهذا هو الأقرب، ومن الواضح أن الحديث لا يدع مجالاً للأدلة الأوليه، ومثله يجرى في ستر المرأة جسدها، إذ الحديث شامل لها أيضاً.

{وإن كان الأحوط الإعادة} خروجاً عن خلاف من أوجب.

{وكذا لو تركه من أول الصلاة أو في الأثناء غفله} أما لو كان الترك اضطراراً، فهو تابع لمسألة صلاة أول الوقت لذوى الأعدار، فإن قلنا بصحتها كما ليس بالبعيد واختاره الأكثر كما في المستند في باب صلاة العارى أول الوقت، صحت الصلاة وأتمها لو حدث الاضطرار أول الصلاة أو في الأثناء، وإن لم نقل بالصحة لزم تركها ثم الإتيان بها مع الساتر إن أمكن.

{والجاهل بالحكم كالعامد على الأحوط} لما اشتهر بينهم من أن الجاهل كالعامد

لإطلاق أدله الأجزاء والشرائط، لكن قد تقدم قرب الصحة لحديث «لا تعاد»، وكأنه لذا احتاط في المسألة ولم يجزم بالبطلان وإن كان الاحتياط في المقصّر أقوى.

ص: ٩٢

(مسألة \_ ١٣): يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها إلا من جهة التحت فلا يجب.

(مسألة \_ ١٣): {يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها} فإن هذا هو معنى الستر، إذ بدونه لا يسمى ستراً بقول مطلق، ومنه يعلم وجوب كون الستر في جميع حالات الصلاة، إذ يلزم الستر في كل الأجزاء فإنه مقتضى إطلاق الأدله.

{إلا من جهة التحت فلا يجب} بلا إشكال ولا خلاف بل ادعى الإجماع والضرورة عليه، وذلك لصدق الستر وإن كانت عورته بادية للأرض، ويدل عليه ما دل على الاكتفاء بالدرع والقميص الذين لا يستران العوره من جهة التحت.

وكذا لا يجب الستر عن الناظر الذي إذا نظر من طرف اليمين أو اليسار أو الجيب وصل شعاع بصره إلى العوره لوجود فرجه ضيقه في الطرفين، أو كان في ثوبه ثقبه غير محاذيه للفرج يمكن النظر منها إليها بصعوبه، وذلك لصدق الستر في كل ذلك كما ذكره المستند وغيره.

لكن لو فرض أن ناظراً كذلك فهل يضر ذلك بصلاته أم لا؟ احتمالان، من صدق الستر عرفاً، ومن أنه غير مستور في الحال، لكن الظاهر الأول، فحاله حال ما إذا كان إنسان حاد البصر أو نظر في منظار يوصل الشعاع من تحت الثياب فإنه لا يضر بصلاته وإن وجب عليه الستر منه، لإطلاق دليل وجوب ستر العوره، كما أنه يحرم على مثل هذا الناظر النظر إليه.

نعم إذا كان واقفاً على طرف سطح أو على شباك بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فالأقوى والأحوط وجوب الستر من تحت أيضاً بخلاف ما إذا كان واقفاً على طرف بئر

{نعم إذا كان واقفاً على طرف سطح أو على شباك} أو على أرض من زجاج حاك {بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فالأقوى والأحوط وجوب الستر من تحت أيضاً} كما عن التذكرة ونهايه الأحكام وتبعهما المستند وغيره، خلافاً لما ربما يحتمل من عدم الوجوب كما عن الذكري، لأنه من قبيل نظر إنسان من جيب الثوب، ولذا جعله المصنف الأحوط، وربما يتمسك بالجواز بإطلاق كفايه القميص ونحوه.

وفيه: إنه منزل على الغالب من وقوف الإنسان على الأرض، فما قواه المصنف هو الأقوى، ومنه يعلم أنه لا يصح له أن يقف في مهب الريح ونحوها مما يوجب انكشاف العوره في الأثناء، إذ لا إطلاق في أدله كفايه القميص من هذه الحثيات فإن الواجب ستر كل العوره في كل الصلاة، فكما لا يكفي ستر بعض العوره، كذلك لا يكفي الستر في بعض الصلاة.

{بخلاف ما إذا كان واقفاً على طرف بئر} فإنه لا بأس به، وإن كان يمكن النظر إليها إذا كان إنسان في البئر، وكذلك إذا كان واقفاً في طرف قطار يسير أو نحوه مما لا يتعارف وجود إنسان قربه بحيث يمكن أن يرى عورته من تحت ثوبه.

والفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر في البئر فيصدق الستر عرفاً، وأما الواقف على طرف السطح لا يصدق عليه الستر إذا كان بحيث يرى، فلو لم يستر من جهه التحت بطلت صلاته وإن لم يكن هناك ناظر، فالمدار على الصدق العرفي ومقتضاه ما ذكرنا.

{والفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر في البئر فيصدق الستر عرفاً، وأما الواقف على طرف السطح لا يصدق عليه الستر إذا كان بحيث يرى} والظاهر أنه إذا كان في البئر إنسان ينظر وجب الستر لعدم صدق الستر، فالصور أربعة: على طرف السطح، وعلى حافه البئر، وفي كل حال إما ناظر ينظر أم لا؟

{ف\_} في ثلاثه منها {لو لم يستر من جهه التحت بطلت صلاته} في واحده وهو ما إذا كان على طرف البئر {إن لم يكن هناك ناظر} صحت صلاته.

{فالمدار على الصدق العرفي، ومقتضاه ما ذكرنا} أما من قال بأن الستر اللازم من الجوانب الأربع لا الفوق ولا التحت، أو من الجوانب الخمس لا التحت، فهو تحكم كما قاله المستند، إذ الستر لازم ولا يصدق إذا كان مورد النظر من فوق أو تحت على ما ذكرناه.



(مسألة \_ ١٤): هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضاً أم المدار على الغير؟ قولان: الأحوط الأول، وإن كان الثاني لا- يخلو عن قوه، فلو صلى في ثوب واسع الجيب بحيث يرى عوره نفسه عند الركوع لم تبطل على ما ذكرنا والأحوط البطلان.

(مسألة \_ ١٤): {هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا- يرى نفسه أيضاً} من غير فرق بين النظر إلى نفسه فعلاً أم لا، أم لم يكن ناظراً أصلاً بأن كان أعمى، فالمراد الشأني، ولذا قال «بحيث» {أم المدار على الغير؟} سواء كان جائز النظر أم لا، إذ لا- عبره بالجواز، والعدم هنا لإطلاق أدله الستر {قولان، الأحوط الأول} لإطلاق أدله الستر الشامل لنفسه أيضاً، كإطلاق أدله الكفر الشامل لما إذا كان أمام أحد أم لا، وإطلاق أدله التعاون على الإثم كما احتمله بعض في أنه شامل لمعاونه الإنسان نفسه على الحرام، على ما ذكره الشيخ في المكاسب.

{وإن كان الثاني لا- يخلو عن قوه} لانصراف الستر إلى ما كان هناك شخص غيره، والكفر عبارته عن الإنكار \_ مثلاً \_ وهو يحصل مطلقاً، بخلاف المقام، بل المقام من قبيل الغيبه، حيث لا يصدق إلا مع وجود آخر، أما التعاون ففي صدقه على فعل الإنسان نظر واضح، ولو سلمه هناك فلا ربط له بالمقام، وقد ذكرنا بعض ما يشبه المقام في مسألة الكذب على الله والرسول في كتاب الصيام.

{لم تبطل على ما ذكرنا} وإن كان {الأحوط البطلان} بأن يعيدها مره ثانيه إذا صلى {فلو صلى في ثوب واسع الجيب بحيث يرى عوره نفسه عند الركوع}

هذا إذا لم يكن بحيث قد يراها غيره أيضاً، وإلا فلا إشكال في البطلان.

كذلك.

{هذا إذا لم يكن بحيث قد يراها غيره أيضاً، وإلا فلا إشكال في البطلان} إذ لم يصدق الستر في بعض حالات الصلاة، وقد عرفت أنه يلزم الستر في جميع الحالات ولكل العوره.

ثم إن عوره صاحب العوره كلها وإن كانت غير طبيعيه للصدق، وليس المقام من قبيل ما ذكره في باب الوضوء من اعتبار التعارف في الوجه واليد، وقد ذكرنا هناك ما ينفع المقام أيضاً، فراجع.

ص: ٩٧

(مسأله \_ ١٥): هل اللزوم أن يكون ساتريته فى جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاه إلى آخرها، أو يكفى الستر بالنسبه إلى كل حاله عند تحققها، مثلاً- إذا كان ثوبه مما يستر حال القيام لا حال الركوع فهل تبطل الصلاه فيه وإن كان فى حال الركوع يجعله على وجه يكون ساتراً، أو يتستر عنده بساتر آخر، أو لا تبطل؟ وجهان، أقواهما الثانى وأحوطهما الأول.

(مسأله \_ ١٥): هل اللزوم أن يكون ساتريته فى جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاه إلى آخرها، أو يكفى الستر بالنسبه إلى كل حاله عند تحققها، مثلاً- إذا كان ثوبه مما يستر حال القيام لا حال الركوع فهل تبطل الصلاه فيه وإن كان فى حال الركوع يجعله على وجه يكون ساتراً أو يتستر عنده بساتر آخر أو لا- تبطل؟ وجهان أقواهما الثانى { لحصول الستر فى جميع الصلاه، والمستفاد من النص والفتوى وجوب الستر فى كل الأحوال فهو كساتريه العوره عن الناظر المحترم، وكساتريه المرأه عن الأجنبى إنما يعتبر حصوله وإن كان لكل جزء من الزمان ساتر غير الساتر للزمان السابق واللاحق.

{وأحوطهما الأول} لاحتمال لزوم الستر الكامل من أول الصلاه، كما ذكر بعض لزوم طهاره الأعضاء من أول الوضوء والغسل والتيمم، لكن الانصاف أن هذا الاحتياط فى غايه الضعف، والقول بانصراف الأدله إلى ذلك غير تام، ولو سلم فهو بدوى لا يوجب حتى الاحتياط.

وعلى ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقاً بحيث تنكشف عورته في بعض الأحوال لم يضر إذا سد ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه أو بنحو آخر ولو بيده، على إشكال في الستر بها.

وعلى ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقاً بحيث تنكشف عورته في بعض الأحوال لم يضر إذا سد ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه أو بنحو آخر ولو بيده، على إشكال في الستر بها { فقد أشكل بعض بالستر باليد في حال الاختيار، كما أشكلوا في الستر بالحشيش والورق والطين، وقد نسب بعض هذا القول إلى المشهور، كما نسب كفايه الستر بكل من هذه الأمور إلى المشهور أيضاً، والظاهر الجواز مطلقاً للصدق، ويؤيده ما دل على ستر الإمام (عليه السلام) لها بالنوره.

ففي روايه المرافقى المتقدمه قال الباقر (عليه السلام): «كلا إن النوره ستره»<sup>(١)</sup>.

أما القائل بالعدم فقد استدل بانصراف الستر إلى ما كان باللباس ونحوه، ولذا لا يصح إذا كان الساتر ظلمه أو ماءً أو دخاناً أو نحوها.

وبصحيحه على: عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقى عريانا وحضرت الصلاه كيف يصلى؟ قال (عليه السلام): «إذا أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلاته بالركوع والسجود»<sup>(٢)</sup>، الحديث.

بتقريب أن الإمام (عليه السلام) جعل الحشيش في طول الثوب، وبإطلاق الأخبار الواردة في أن من ليس له غير الثوب النجس يصلى فيه، ومن لم يجد

ص: ٩٩

١- الوسائل: ج ١ ص ٣٧٨ الباب ١٨ من أبواب آداب الحمام ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٦ الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّى ح ١

ثوباً يصلى إيماءً، الشامل لإمكان الستر باليد والحشيش والطين ونحوها، وبأصالة الاشتغال، وفي الكل ما لا يخفى، إذ الانصراف لو كان فهو بدوى، والصحيحه أو مثل إلى إمكان الستر بالحشيش لا أنه جعل الحشيش فى طول الثوب، والإطلاق منصرف إلى صوره عدم الحشيش ونحوه، ومن المعلوم أن اليد لا- تكون ساتراً فى جميع الأحوال، بل ولا فى أى حال غالباً، والاشتغال لا مجال له مع وجود الدليل وهو صدق الستر بكل ما ذكر، وعليه فلا إشكال فى صحه وكفايه كل تلك الأمور.

أما الظلمه والدخان ونحوهما فلا يصدق معهما الستر إلا مجازاً، وفى الماء تردد.

ص: ١٠٠

(مسأله \_ ١٦): الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر، ولو كان بيده أو يد زوجته أو أمته، كما أنه يكفي ستر الدبر بالأيتين.

(مسأله \_ ١٦): {الستر الواجب في نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر، ولو كان بيده أو يد زوجته أو أمته} بل أو أجنبي يحل سترها له، كما إذا كانت أهميه في البين أو لا يحل، فإن عدم الحليه من جهه لا ينافي حصول الواجب من جهه أخرى، لأن الواجب توصلى فهو من قبيل التطهير بالماء المغصوب، بل ويحصل بالماء والظلمه والضباب والدخان وغيرها، كل ذلك لأن الواجب حفظ العوره عن وقوع النظر إليها، وذلك حاصل بكل هذه الأمور، وكأنه لا خلاف فيه ولا إشكال، ولو كان لبعض أدلته انصراف إلى اللباس فهو بدوى، وكذلك بالنسبه إلى ستر جسم المرأه، فإنه يحصل بكل هذه الأمور، فإنه مع ذلك يصدق أنه لم تبد زينتها، كما يوجد مناط النوره التي سترت عوره الإمام (عليه السلام) في كل المذكورات.

{كما أنه يكفي ستر الدبر بالأيتين} وستر العوره بالفخذين، وقد دل النص على الأول، ويدل عليه أيضا إسقاط الإمام إزاره بعد أن استعمل النوره، فإن الأليه تظهر حينذاك، وقد تقدم في كتاب الطهاره احتمال كون الأليه من العوره فراجع.

كما أنه يدل نص صلاه العراه جالسين على الثانى، وهو ستر القبل بالفخذين، فإن الجالس يستتر قبله بالفخذ كما هو واضح.

وأما الستر الصلاتي فلا يكفي فيه ذلك ولو حال الاضطرار

{وأما الستر الصلاتي فلا- يكفي فيه ذلك ولو حال الاضطرار} كما نسب إلى المشهور، بل في المستمسك بلا خلاف ولا إشكال، واستدل لذلك بأصالة الاشتغال، وبصحيح ابن جعفر المتقدم، حيث أمر الإمام بالحشيش فيمن سرق متاعه أو نحوه، إلى أن قال: «وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو ماءً وهو قائم» (١).

فإنه يدل على أن الحشيش مؤخر عن الثوب، وأنه لا اعتبار باليد، وإلا لم يكن وجه للإيماء قائماً، وبظاهر الروايات الداله على اشتراط صلاه المرأه بالمقنعه والخمار والدرع، ويلحق بها الرجل لعدم الفرق، ولروايات اشتراط صلاه الرجل في ثوب أو أكثر.

أقول: لقد اضطرت كلمات الفقهاء في هذا الباب، كما لا- يخفى على من راجعها، فلا- يمكن دعوى الشهره فكيف بعدم الخلاف.

ففي المستند: وكذا يجوز الستر باليد، بل يجب مع الانحصار، ولكنه لا يفيد حالتى الركوع والسجود (٢)، أما ما ذكره من الأدله فأصالة الاشتغال لا مجال لها، والصحيح لا يدل على ترتب الحشيش على الثوب كما تقدم، كما لا يدل على عدم اعتبار اليد، إذ اليد لا تستر في حال الركوع والسجود، والروايات لا ظهور فيها لأنها من باب الغالب، وإلا لزم القول بالتعارض بينها، لأن كل جملة منها تعين شيئاً فكيف يمكن تنظير الرجل بها، وعلى هذا فالظاهر كفايه الستر بأى شىء ولو باليد ولو في حال الاختيار.

ص: ١٠٢

١- المصدر السابق: تكمله الحديث

٢- المستند: ج ١ ص ٢٧٢ س ٧

نعم الستر بالدخان والظلمه ونحوهما لا يكفى، إذ دليل الستر الصلاتى منصرف عنهما، وإنما لا نقول بالانصراف فى الستر عن النظر للفرق العرفى، فإن الستر عن النظر الحكمة فيه أن لا ينظر إليها أو إلى جسم المرأة، وهو يحصل بكل شىء بخلاف الستر الصلاتى، فإنه ليس لأجل عدم النظر، ولذا يجب ولو فى مكان لا ناظر فيه، وكذلك لا يعتبر الستر عن النظر إذا لم يكن أحد ولو كان باد القُبُلين فى وضح النهار، بخلاف الستر الصلاتى حيث يجب ولو فى ظلمه الليل، وهذا هو سبب انصراف الستر الصلاتى إلى ما ليس مثل الدخان والظلمه لأنهما ليسا بستر عرفاً.

لا يقال: فكيف يمكن أن يقال للدخان ساتر فى مورد، وليس بساتر فى مورد.

لأنه يقال: أولاً: يمكن الحمل والسلب لشيء واحد باعتبارات مختلفه.

وثانياً: فى الحفظ عن النظر لا يعتبر الستر، بل يعتبر الحفظ وهو حاصل بالدخان بخلاف الحفظ فى الصلاة، فإنه عرف من الدليل لزوم الستر، وذلك لا يصدق بالدخان ونحوه.

أما الماء ففى صدق الستر الصلاتى عليه تأمل وإن كان غير بعيد.

ثم إن قوله: "ولو حال الاضطرار" فيه منع حتى وإن سلمنا بعدم الكفايه فى حال الاختيار، إذ دليل الميسور محكم فى المقام، ولا يمكن أن يستدل للمنع فى حال الاضطرار بأدله صلاه العراه، إذ سيأتى لزوم الحشيش ونحوه إن أمكن مما يدل على كفايه كل ساتر، أما عدم كفايه اليد، فإن الغالب عدم استيعاب اليد للقُبُل وعدم نفعها فى الركوع والسجود.



بل لا يجزى الستر بالطلّى بالطين أيضاً حال الاختيار.

نعم يجزى حال الاضطرار على الأقوى وإن كان الأحوط خلافه.

وأما الستر بالورق والحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار، لكن الأحوط الاقتصار على حال لاضطرار  
ومما ذكرنا تعرف وجه النظر في قوله: {بل لا يجزى الستر بالطلّى بالطين أيضاً حال الاختيار} إذ الظاهر الكفايه.

{نعم يجزى حال الاضطرار على الأقوى} لدليل الميسور وغيره.

{وإن كان الأحوط خلافه} حيث إن أدله العراه لم تذكره ولو كان سائراً لذكرته.

وفيه: أولاً: عدم تسنى الطين في كل مكان.

وثانياً: إن الطين غالباً لا يستر إلا إذا كان طيناً لزجاً وهو قليل الوجود.

{وأما الستر بالورق والحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار} لحصول الستر به.

(لكن الأحوط الاقتصار على حال الاضطرار} لمنع جماعه عنهما، ولانصراف الستر عنهما، وقد عرفت ما فيهما.

هذا في حال الاختيار، أما حال الاضطرار فيدل عليه الميسور ونحوه.

وكذا يجزى مثل القطن والصوف غير المنسوجين وإن كان الأولى المنسوج منهما أو من غيرهما مما يكون من الألبسه المتعارفه.

{وكذا يجزى مثل القطن والصوف غير المنسوجين} للصدق الذى ذكرناه.

{وإن كان الأولى المنسوج منهما أو من غيرهما مما يكون من الألبسه المتعارفه} لذكر الروايات للألبسه المتعارفه مما يوجب كون الأولى الاقتصار عليها، لكن الأولويه أيضاً غير معلومه، لوضوح أن المذكور فى الروايات من باب المثال، والله العالم بحقيقه الحال.

ص: ١٠٥



فى شرائط لباس المصلى

وهى أمور:

الأول: الطهاره فى جميع لباسه عدا ما لا تتم فيه الصلاه منفرداً، بل وكذا فى محموله على ما عرفت تفصيله فى باب الطهاره.

الثانى: الإباحه، وهى أيضاً شرط فى جميع لباسه، من غير فرق بين الساتر وغيره

{فصل}

{فى شرائط لباس المصلى}

{وهى أمور، الأول: الطهاره فى جميع لباسه عدا ما لا تتم فيه الصلاه منفرداً، بل وكذا فى محموله على ما عرفت تفصيله فى باب الطهاره} وذكرنا هناك الأدله على المستثنى والمستثنى منه.

{الثانى: الإباحه} سواء كان مباحاً له، لأنه ملكه عيناً ومنفعه، أو منفعه فقط، أو لأنه لا مالك له لأنه من المباحات الأصلية.

{وهى أيضاً شرط فى جميع لباسه من غير فرق بين الساتر وغيره} كما هو

المشهور، بل عليه الإجماع فى الجملة، خلافاً لمن فرق بين الساتر وغيره فقال ببطان الصلاة فيما إذا كان المغصوب ساتراً، دون ما إذا لم يكن ساتراً، كما عن المعبر والذكرى والمدارك والروض.

ثم لا يخفى إن الكلام فى المقام فى أمرين:

الأول: إن الغضب حرام فليس المغصوب محرم.

الثانى: إن الصلاة فى المغصوب باطله.

أما الأول: فلا إشكال فيه ولا خلاف، بل هو إجماعى، بل ضرورى، وقد صرح بالإجماع الناصريات والغنيه والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتحرير ونهايه الأحكام وشرح القواعد والذكرى والروض والمعتمد وغيرها كما حكى عنهم، بل فى المستند أنه تصرف فى ملك الغير عدواناً وهو غير جائز بالضروره من جميع الأديان والملل وبحكم العقل (١)، انتهى.

ويدل عليه متواتر الروايات:

مثل ما ورد فى باب القضاء من ما مضمونه: إن من يأخذ مال غيره فكأنما أخذ قطعه من النار (٢).

والنبوى: «لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاداً ولا لاعباً» (٣).

ص: ١٠٨

---

١- المستند: ج ١ ص ٣٩٣ س ٢٧

٢- عوالى اللئالى: ج ١ ص ٢٤٠ ح ١٦٢

٣- عوالى اللئالى: ج ١ ص ٢٢٤ ح ١٠٧

والرواية المروية عن صاحب الزمان (عليه السلام): «لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه» (١).

وروايه محمد بن زيد الطبري: «لا يحل مال إلا من وجه أحله الله» (٢)، إلى غيرها.

هذا بالإضافة إلى مثل: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) (٣)، فإنه يشمل استيفاء المنافع، ومثل (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى) (٤)، إلى غير ذلك.

وأما الثاني، وهو أن الصلاة في المغصوب باطله، فيدل عليه: مارواه إسماعيل بن جابر الجعفي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لو أن الناس أخذوا ما أمرهم الله به فأنفقوه فيما نهاهم عنه ما قبله منهم، ولو أخذوا ما نهاهم الله تعالى عنه فأنفقوه فيما أمرهم الله تعالى ما قبله منهم» (٥).

وبروايه تحف العقول، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصيته لكميل: «يا كميل انظر فيم تصلى وعلام تصلى إن لم يكن من وجهه وحله فلا قبول» (٦).

وضعهما سنداً مجبور بالعمل كما صرحوا به، وعدم القبول معناه البطلان إلا إذا كان هناك قرينه على كون المراد به نفي الكمال ولا قرينه في المقام، ويدل على البطلان أيضاً أن الحركات الصلواتية محرمه لأنها غضب فتكون منهيّاً عنها، والنهي في العبادة يوجب الفساد،

ص: ١٠٩

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٠٩ الباب ١ من أبواب الغصب ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ١١٤ الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي ح ٨

٣- سورة النساء: الآية ٢٩

٤- سورة النساء: الآية ١٠

٥- الكافي: ج ٤ ص ٣٢ باب وضع المعروف موضعه ح ٤

٦- تحف العقول: ص ١٢٢ فيما روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام)

وربما أشكل في الروايه بالضعف سنداً، كما في المستمسك تبعاً لغيره، ودلاله كما عن بعض، لأن عدم القبول أعم من البطلان، وفي الدليل المذكور بأن الركوع والسجود والقيام والقعود من قبيل الهيئه القائمه بالجسم فتكون من مقوله الوضع لا من قبيل الحركه لتكون من مقوله الفعل، فإن الحركه مقدمه وحرمة المقدمه لا- توجب حرمة ذيها وفسادها، ولا- يخفى ما في هذه الإشكالات، إذ قد عرفت أنهم استندوا إلى الروايه في البطلان فهى مجبوره بالعمل، كما في المستند، وعرفت أن المستفاد عرفاً من عدم القبول عدم الصحه لا عدم الكمال، كما في مصباح الفقيه.

أما كون المذكورات من قبيل الوضع، ففيه: إن ظاهر الأدله أن مجموع ما بين التكبير والتسليم كلها صلاه، فالحركات أيضاً من الصلاه، لا أن مجرد الأوضاع هى صلاه بلا مدخله للأفعال فالأدله المذكوره لا غبار عليها.

نعم ربما يستدل للبطلان بأمر آخر لا تخلو عن نظر، مثل أنه مأمور برد المغصوب، والرد غالباً محتاج إلى فعل كثير، وهو مضاد للصلاه، والأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده كما عن المدارك، ومثل أنه إذا كان المغصوب ساتراً يكون مأموراً به لأنه ستر، ومنهياً عنه لأنه غصب فيكون الستر فاسداً، لأن الشارع لا يريد مثل هذا الستر فيفسد الصلاه، لأن فساد الشرط يقتضى فساد المشروط، ومثل أن الأصل الشغل، ومثل أن الستر شرط، والشرط يجب أن يكون مشروعاً كالجزم، ولا مشروعيه هنا، ومثل أنه لا دليل على صحه الصلاه بدون إباحه الساتر كما عن السيد، ومثل أن التصرف فى الثوب المغصوب قبيح

ولا تصح نيه القربه فيما هو قبيح، كما عن الشيخ فى الخلاف.

إذ ىرد على الأول أولاً: بما إذا لم يستلزم الرد إلى فعل كثير.

وثانياً: إنه قد حقق فى الأصول أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده.

وعلى الثانى أولاً: بما إذا لم يكن المغصوب ساتراً.

وثانياً: إن الستر مقدمه وإنما المطلوب المستوريه، وحرمة مقدمه لا توجب حرمة ذىها.

هذا بالإضافة إلى أن الستر ليس عباده، فالنهى عنه لا يوجب الفساد.

وعلى الثالث: بأن الأصل البراءة لا الشغل.

وعلى الرابع: إنه لا تلازم بين عدم مشروعيه الشرط وبطلان العباده.

وعلى الخامس: إن الدليل هو إطلاقات أدله الصلاه بدون مانع.

وعلى السادس: إنه لا ينوى القربه بالتصرف، وإنما بالصلاه، والصلاه ليست تصرفاً.

والذى يظن أن المستدلين بهذه الأدله إنما أرادوا ما ذكرناه فى الدليل الثانى من أن الحركات الصلاتيه. إلخ، وإنما عبروا عن ذلك بهذه العبارات.

وكيف كان فالقول بالبطلان هو المتعين، ثم إن الذين فرقوا بين الساتر فلم يجوزوه، وبين غير الساتر فجوزوه، استدلوا بأمرين:

الأول: ما تقدم فى الأمر الثانى من الأدله التى قلنا بعدم تماميتها.

الثانى: التنظير بالنجاسه، فإنها تضر إذا كانت فيما يستر دون ما لا يستر.

وفيه: أولاً: بطلان القياس.



وكذا في محموله

وثانياً: فرق بين ما لا- يستر فعلاً- وما لا- يستر شأنًا، والتنظير في غير الساتر شأنًا، لا في غير الساتر فعلاً، مع أن الموضوع هو غير الساتر فعلاً.

ثم إنه إذا لم يتحرك المغصوب بحركه الصلاه هل يكون ذلك مبطلاً أم لا-؟ قال جمع بالعدم، لأنه لا ربط بين الصلاه وبين الغصب فلا وجه لتعدى الحرمة إليها.

قال في المستند: لو لم يستلزم ذلك تحريكاً فيه، فالظاهر عدم البطلان كما صرح به المحقق الخونساري في حواشيه على الروضه، ومثل له بعمامه على رأسه، ثم تنظر المستند في المثال، حيث إن العمامه تتحرك بحركه الركوع والسجود، ثم قال: نعم لو مثل له بعمامه كان في الرأس ثم نزعها قبل الركوع كان صحيحاً<sup>(١)</sup>، انتهى.

أقول: لكن الظاهر البطلان ولو لم يتحرك بالحركه الصلاتيه، وذلك لقوله (عليه السلام): «فيما تصلى» وإطلاقه شامل لما إذا كان في بعض حالات الصلاه كما أن «على ما» شامل لبعض حالات الصلاه، فالقول بالبطلان أقرب.

{وكذا في محموله} كما ذكره غير واحد، واستدلوا له بالتحريك حاله الصلاه، كما تقدم في الدليل الثاني للبطلان، ولا وجه لا إشكال المستمسك فيه.

نعم لو كان محمولاً في حاله فقط مما لا يوجب تحريكه لم تبطل، لعدم مجيء الدليل الأول وهو الروايه، ولا الدليل الثاني وهو كونه تحريكاً للغصب،

ص: ١١٢

فلو صلى فى المغصوب ولو كان خيطاً منه عالماً بالحرمة عامداً بطلت، وإن كان جاهلاً بكونه مفسداً، بل الأحوط البطلان مع الجهل بالحرمة أيضاً وإن كان الحكم بالصحة لا يخلو عن قوه فيه كما إذا وضع على رأسه طيراً مغصوباً ثم رفعه إذا أراد الركوع.

{فلو صلى فى المغصوب ولو كان خيطاً منه عالماً بالحرمة عامداً بطلت} لصدق «فيم» وكونه تحريكاً، كما نص عليه المستند وغيره و«فى» هنا من قبيل قوله (عليه السلام): «فالصلاه فى وبره وبوله...» (١١) إلخ، حيث يصدق الظرف باعتبار كون الخيط جزءاً من اللباس، كما يصدق «فى بوله» باعتبار أن الصلاه فى شىء قد صار البول واللبن جزءاً منه.

{وإن كان جاهلاً بكونه مفسداً} إذ العلم بالحرمة يوجب كونه مبعيداً فلا يجتمع مع كونه مقرّباً، بالإضافة إلى إطلاق قوله (عليه السلام): «فيم».

{بل الأحوط البطلان مع الجهل بالحرمة أيضاً} لأنه وإن لم يكن مبعيداً لعدم تنجيز التكليف إلا أن إطلاق قوله (عليه السلام): «فيم» يشمل صورتي العلم والجهل كما هو بناؤهم فى شمول الأحكام للجهال كشمولها للعلماء.

{وإن كان الحكم بالصحة لا يخلو عن قوه} وقد اختلفوا فى المسأله على ثلاثه أقوال: البطلان مطلقاً مع الجهل بالحكم، كما عن القواعد والتحرير والمنتهى،

ص: ١١٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّى ح ١

وأما مع النسيان أو الجهل بالغصبيه فصحيحه

لأن التكليف عامه تشمل العالم والجاهل، والصحة مطلقاً كما عن جامع المقاصد وإرشاد الجعفريه والروض والمقاصد العليه ومجمع البرهان والمدارك لامتناع تكليف الغافل، والتفصيل بين القاصر فتصح، والمقصر فتبطل كما في المستمسك.

أما القاصر فلعدم مبعديه فعله، وأما المقصر فلمبعديه فعله، والأقرب الصحة لحديث «لا تعاد» الحاكم على إطلاق الأدله، وأما كون الجاهل غافلاً وكون القاصر لا يكون فعله مبعداً ففيهما ما لا يخفى، إذ التكليف مشترك بين الملتفت والغافل كما قرر في محله، وعدم كون فعل القاصر مبعداً لا يوجب صحة العمل المشروط بشيء إذ المشروط عدم عند عدم شرطه.

{وأما مع النسيان أو الجهل بالغصبيه فصحيحه} كما أفتى به غير واحد، بل في المستند الإجماع محققاً ومحكياً على الصحة في الجاهل، ثم قال: ومثل الجاهل الناسى للغصبيه، كما صرح به جماعه(1).

أقول: هذا أحد الأقوال في المسأله، القول الثانى البطلان كما عن إطلاق العلامه في جمله من كتبه وولده والشهيد الثانى في الروض وغيرهم.

الثالث: التفصيل بين الوقت فالإعاده، وبين خارجه فلا إعاده، كما عن الدروس وظاهر الذكرى وغيرهما، والأقوى الأول لحديث «لا تعاد»، وحديث الرفع بالنسبه إلى الناسى لإطلاقه، وأما بالنسبه إلى الجاهل فقد قال في المستمسك

ص: ١١٤

لقيام الأدله القطعيه على عدم معذريه الجاهل المقصر، وعليه فلا يمكن التمسك بحديث الرفع بالنسبه إليه (١).

أقول: أولاً: لا بأس بالتمسك به بالنسبه إلى القاصر.

وثانياً: لا دليل قطعي بالنسبه إلى جاهل الموضوع، وإنما الدليل \_ لو صح \_ إنما هو بالنسبه إلى الجاهل بالحكم، فلا استدلال بحديث الرفع للمقام لا مانع منه.

أما القول الثاني فقد استدل له بامور:

الأول: إن هذا الستر مثل عدمه، لأنه منهي عنه، وكل منهي عنه يكون وجوده كعدمه، وفيه: إنا لا نسلّم أن كل ممنوع وجوده كعدمه ألا ترى أنه تصح الطهاره بالماء المغصوب مع أنه منهي عنه.

الثاني: إن دليل الرفع منصرف عن المقصر الذي قصّر حتى جهل أو نسي لانصراف كونهما عذراً إلى الأعذار العقلية، ولذا لو دعوت زيداً ثم قصر في حفظه حتى نسي لم يعد معذوراً عرفاً.

وفيه: أولاً: إن الإشكال خاص بالمقصر فلا وجه لتعميم القول بالبطلان.

وثانياً: لا نسلّم أن الجهل والنسيان عن قصور فقط مشمول لحديث الرفع، بل إطلاقه أعم من القاصر والمقصر، بل الغالب أن النسيان والجهل ناشيان عن التقصير وعدم المبالاه.

ص: ١١٥

والظاهر عدم الفرق بين كون المصلى الناسى هو الغاصب أو غيره، لكن الأحوط هو الإعادة بالنسبة إلى الغاصب

وثالثاً: إن سلم عدم حديث الرفع، فحديث «لا تعاد» كاف في الحكم بالصحة.

الثالث: إنه في صورته النسيان لما علم كان حكمه المنع والأصل بقاءه ولم يعلم زواله بالنسيان، وفيه: إن الأصل لا يقاوم الدليل، بالإضافة إلى أنه لا يأتي في الجهل بالغصب.

وأما القول الثالث: فقد استدل للإعادة في الوقت بأنه لم يأت بالمأمور به على وجهه فلا امتثال فدليل التكليف باق، ولعدم القضاء في خارج الوقت بأنه محتاج إلى أمر جديد وهو غير ثابت.

وفيه: أولاً: إن دليل الرفع وحديث «لا تعاد» يثبتان عدم الاشتراط في حال الجهل والنسيان، فهو آت بالمأمور به.

وثانياً: أنه على تقدير عدم الإتيان بالمأمور به فالصلاة قد فاتت، فتحقق موضوع القضاء، ومثله دليل الفوت فلا وجه لعدم القضاء على تقدير وجوب الإعادة في الوقت.

{والظاهر عدم الفرق بين كون المصلى الناسى هو الغاصب أو غيره} لإطلاق دليل النسيان وحديث «لا تعاد».

{لكن الأحوط الإعادة بالنسبة إلى الغاصب} لانصراف دليل الرفع عن مثله، فإنه امتنان، والمنه بالنسبة إلى الغاصب غير لائق لأنه إغراء على الغصب، وفيه

خصوصاً إذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكره أيضاً.

أنه لا وجه للانصراف أولاً، وحديث «لا تعاد» شامل له وإن سلم عدم شمول دليل الرفع.

{خصوصاً إذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكره أيضاً} إذ ظاهر الحديث العفو عن استند عذره إلى النسيان، وغير المبالي لا يستند إقدامه على النسيان، بل إلى عدم مبالاته، ولذا لو تذكر أيضاً لم يهتم، وفيه: إنه لو سلم هذا الانصراف في حديث الرفع لم يكن وجه لعدم شمول «لا تعاد» له.

نعم يتم الاحتياط من جهة الخروج عن خلاف من أوجب الإعادة.

ص: ١١٧

(مسألة ١ \_ ١): لا- فرق في الغضب بين أن يكون من جهة كون عينه للغير، أو كون منفعته له، بل وكذا لو تعلق به حق الغير بأن يكون مرهوناً.

(مسألة ١ \_ ١): {لا- فرق في الغضب بين أن يكون من جهة كون عينه للغير، أو كون منفعته له} وإن كانت العين للغاصب نفسه، كما إذا آجر داره لزيد، فإنه لا يحق له أن ينتفع بها، فإذا غضبها وصلّى فيها كانت صلاته باطلة، لأن المنفعة صارت حقاً لزيد، فيكون المالك غاصباً لها، وإنما قلنا بعدم الفرق لإطلاق دليل حرمة الغضب المقتضى لبطلان العبادة كما سبق.

{ بل وكذا لو تعلق به حق الغير بأن يكون مرهوناً} فإن الرهن يقتضى حرمة تصرف الراهن فيه كما قرر في كتاب الرهن، فتصرفه الصلاتي حرام، وذلك يوجب بطلان الصلاة، لكن لا يخفى أنه إنما يكون الحق مانعاً إذا كان منافياً لحق ذي الحق وإلا لم يكن حراماً فلا يكون باطلاً، كما إذا باعه الدار بشرط أن يبيعها، فإنه وإن تعلق الحق بها لكن ذلك لا يوجب بطلان الصلاة، إذ هذا الحق لا يمنع من التصرف الصلاتي، ومنه يعلم أنه قد يمنع عن الصلاة وإن لم يكن الحق منافياً أيضاً، كما إذا باعه الدار بشرط أن لا يصلّى فيها، فإن صلاته فيها حينئذ يكون حراماً فتكون باطلة، فتأمل.

ثم إنه كان من الأفضل أن يقول «كأن» عوض «بأن» لأن هناك حقوقاً آخر تمنع من التصرف أيضاً، مثل حق التحجير، وحق الأولويه بالنسبة إلى اللباس الرث الذي سقط عن الملكيه، إلى غير ذلك.

(مسألة ٢ \_ ٢): إذا صبغ ثوب بصبغ مغصوب فالظاهر أنه لا- يجرى عليه حكم المغصوب، لأن الصبغ يعد تالفاً فلا يكون اللون لمالكه، لكن لا يخلو عن إشكال أيضاً.

(مسألة ٢ \_ ٢): {إذا صبغ ثوب بصبغ مغصوب فالظاهر أنه لا يجرى عليه حكم المغصوب، لأن الصبغ يعد تالفاً فلا يكون اللون لمالكه} لا- ملكاً ولا حقاً فيما إذا لم تبق عين اللون القابل للانتفاع به بنزعه عن الثوب، أو مما يوجب عده جزءاً من الثوب، كما في صبغ الحيطان بالبويه ذات الجسميه الباقية، فإنه في هاتين الصورتين يكون صاحب الصبغ شريكاً مع مالك المصبوغ لغرض بقاء عين الصبغ، أما في غير هاتين الصورتين فلا شك عند العرف أن الصبغ معدود تالفاً، وإن كانت أجزاءه الحقيقيه باقيه كما ذكروا ذلك بالنسبه إلى اللون والريح، وإذا كان الصبغ تالفاً فلا شيء لمالك الصبغ في الثوب حتى يمنع عن تصرف المالك فيه، ولا- فرق في ذلك بين أن يزيد الصبغ في قيمه الثوب أو أن ينقص من قيمته، أو لا- يزيد ولا- ينقص، وسواء كانت الزيادة بقدر قيمه الصبغ أو أزيد أو أقل، كما إذا كانت قيمه الثوب عشره وقيمه الصبغ واحداً، ثم صار الثوب بعد الصبغ أحد عشر أو اثني عشر، أو بقيت عشره أو صارت تسعه أو صارت عشره ونصف، كما لا فرق في ذلك بين أن يكون الصابغ هو مالك الصبغ أو مالك العين أو غيرهما، فإن الضمان في صورته دون أخرى لا يوجب تغيير الحكم في المسأله التي نحن بصدددها.

{لكن لا يخلو عن إشكال أيضاً} بل ذكر جمع بطلان الصلاة قالوا:



أولاً: أجزاء الصبغ باقيه حقيقه، ومدار الشرع الحقائق لا أنظار العرف السطحيه، ولذا لا يكفى فى الوضوء عدم غسل مقدار رأس إبره، ولا يكفى فى الكر إذا كان أنقص منه ولو مقدار قطره، مع أن العرف يرون أنه غسل كل وجهه وأنه كر.

وثانياً: لا نسلّم أن العرف يرون تلف الصبغ، كيف والتلف أمر، والاستفاده من الشىء أمر آخر، وهذا من قبيل الثانى لا الأول، ويدل على عدم التلف عرفاً أن الفقهاء ذكروا فى باب المفلس أنه يستحق الزيادة فى الصبغ الموجب لزياده المالىه، فإذا كان الصبغ تلفاً فما ذا هو الشىء الذى يكون للمفلس، وكذلك ذكروا فى باب الغبن بشركه غير الغاصب مع المالك فى زياده القيمه فى الثوب الذى قصره أو صبغه فإذا كانت قيمه الثوب عشره ثم زادت بسبب القصاره والصبغ أربعه شارك الذى زاده مع المالك بقدر الزياده.

أقول: يرد على دليلهم الأول: إن مدار الشرع على العرف، لأنهم المخاطبون، فبقدر فهمهم يكون مراد الشارع، لقوله تعالى: (إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ) (١)، وقوله (صلى الله عليه وآله): «أمرنا أن نكلم الناس بقدر عقولهم» (٢)، والعرف لا يرون أن الأجزاء الدقيه كاللون والريح أجزاء لها قيمه واعتبار خارجى، ولدا نرى أن الشارع لم يعتبر الريح واللون فى باب النجاسه وإن اعتبرهما بدليل خاص فى باب تغير الماء الموجب لنجاسته إذا تغير بالنجس.

ص: ١٢٠

١- سورة إبراهيم: الآية ٤

٢- البحار: ج ٢ ص ٦٩

أما مسأله الوضوء والغسل فذلك بدليل خارجى من إجماع أو نحوه، ولولا الدليل الخارجى لم نقل بذلك، بل يلزم أن تتبع العرف فى فهم الموضوعات وفى فهمهم قدر تطبيق الموضوع فى الدليل على الأمور الخارجيه، والفصل بين الأمرين بالرجوع إلى العرف فى الأول دون الثانى لا وجه له وإن ذكره بعض الأعظم وتبعه غيره.

وعلى دليلهم الثانى إنه لا- شك فى رؤيه العرف التلف بمعنى سقوط الملكيه، فالصبغ وإن زاد فى قيمه الثوب ليس بمملوك لصاحب الصبغ، فإن كان الصابغ هو المالك للصبغ بإذن مالك الثوب استحق بدله، وإن لم يكن بإذن مالك الثوب لم يستحق شيئاً فى الثوب، سواء قلنا باستحقاقه زياده قيمه الثوب كما قاله بعض أو لم نقل.

ومنه يعلم أن مسأله التشريك فى الثوب بقدر زياده قيمته لا وجه له، سواء كان الصابغ هو المالك للصبغ أو غيره، وإذا كان هذا حال الصبغ يكون حال مثل القصاره أولى بالعدم، ولا تلازم بين الاستحقاق وبين عدم التلف عرفاً، حتى يستدل على عدم التلف بالاستحقاق.

وعليه فما ذكره بعض مقررى الميرزا النائينى (رحمه الله) من كون الأقوى بطلان الصلاه فى الثوب المصبوغ بالصبغ المغصوب، ولو لم يمكن رده إلى المالك غير ظاهر الوجه، ولذا اختار العلامه فى محكى القواعد وتبعه الجواهر أن المفلس إذا نسج أو غزل لم يستحق شيئاً وإن زادت المالىه، فإذا كان الحكم هكذا فى النسج والغزل يكون الحكم فى مثل القصاره أولى.

نعم لو كان الصبغ أيضاً مباحاً لكن أجبر شخصاً على عمله ولم يعط أجرته لا إشكال فيه، بل وكذا لو أجبر على خياطه ثوب أو استأجر ولم يعط أجرته إذا كان الخيط له أيضاً.

وأما إذا كان للغير فمشكل

أما قولهم إن المفلس يستحق الزيادة الحاصلة بالصبغ ففعل مرادهم الصبغ الذي يبقى عينه، فتأمل.

وكيف كان فمحل المسألة هناك، ولكننا أردنا التلويح إلى دليل الطرفين.

{نعم لو كان الصبغ أيضاً مباحاً لكن أجبر شخصاً على عمله ولم يعط أجرته لا إشكال فيه} لأن العمل ليس بإزائه شيء في الثوب، اللهم إلا أن يقال بوجود الإشكال هنا أيضاً لما يفهم من استدلال المحقق حيث قال إنها زيادة حصلت بفعل متقوم محترم فوجب أن لا يضيع عليه، ويستدل لقوله «فوجب» بقوله (عليه السلام): «لا يتوى حق امرئ مسلم»<sup>(١)</sup>.

{بل وكذا لو أجبر على خياطه ثوب أو استأجر ولم يعط أجرته إذا كان الخيط له أيضاً} نعم يكون ضامناً لأجره العامل، وكذا إذا أجبر البناء على بناء داره وكانت مواد البناء من المالك لا البناء، فإن الدار حلال تصح الصلاة فيها، ولا تكون بذلك مشتركة بين المالك والبناء.

{وأما إذا كان {الخيط} للغير فمشكل} لأن في الثوب عين مال الغير وهو محل

ص: ١٢٢

١- عوالى التالى: ج ١ ص ٣١٥ ح ٣٦

وإن كان يمكن أن يقال: إنه يعدّ تالفاً فيستحق مالكة قيمته، خصوصاً إذا لم يمكن رده بفتقه.

الانتفاع وإن لم يمكن رده، لأن أخرج الخيط من الثوب يسقطه عن الفائدة لتقطعه بالإخراج.

{وإن كان يمكن أن يقال: إنه يعدّ تالفاً فيستحق مالكة قيمته خصوصاً إذا لم يمكن رده بفتقه} وحينئذ يكون الخيط للضامن فلا بأس بالصلاه فيه، وقد أختار هذا القول جمع، بل عن المبسوط والدروس أنه لو غصب ساجه فأدخلها في بنائه، أو لوحاً فأثبتته في سفينته بنحو لا- ينتفع بإخراجها إن العين تكون منزله المعدوم، بل عن المسالك نسبة ذلك إلى ظاهرهم، لكن الظاهر أن هذا القول محل نظر، إذ لم يتلف الخيط والساجه واللوح لا-حقيقه ولا عرفاً، فاللازم القول باشتراك المالك مع أصحابها في العين فإذا كان الثوب يقيم بعشره والخيط باثنين كان صاحب الخيط شريكاً معه بنسبه السدس، ويكون المال كسائر الأموال المشتركة في كون التصرف يلزم أن يكون بإذنهما والنفع لهما، ولا وجه لعدم الشركه إذ الشركه تتحقق سواء كان مال الشريكين متساويين أو متفاوتين، من جنس واحد أو من جنسين.

نعم إذا رضى صاحب الخيط والساجه واللوح بأخذ القيمه صار المال لشريكه ولا وجه لبقائه لصاحب الثلاثه، بدعوى أن المال الذى أخذوه بدل حيلوله، ولذا قال جامع المقاصد: وجعلها - أى القيمه - فى مقابل حيلوله لا يكاد يتضح معناه(1). وكذلك أشكال فى بدل الحيلوله صاحب المسالك وغيره.

ص: ١٢٣

لكن الأحوط ترك الصلاة فيه قبل إرضاء مالك الخيط، خصوصاً إذا أمكن رده بالفتق صحيحاً، بل لا يترك في هذه الصورة.  
وكيف كان فما ذكره المصنف مشكل {لكن الأحوط} بل الأقوى {ترك الصلاة فيه قبل إرضاء مالك الخيط، خصوصاً إذا  
أمكن رده بالفتق صحيحاً} لأن المال لا يعد تالفاً.

{بل لا يترك في هذه الصورة}، وفي المستمسك: بل الظاهر أنه لا خلاف بيننا في وجوب الرد حينئذ وإن تعسر ولا يلزم  
المالك بالقيمه (١).

أقول: بل اللازم ذلك إذا أمكن رده بالفتق معيماً أيضاً، إذ العيب لا يخرج المال من ملك مالكه. وحيث إن محل المسألة كتاب  
الغصب نوكلها إلى هناك.

ص: ١٢٤

---

١- المستمسك: ج ٥ ص ٢٩٣

(مسأله ٣ \_ ٣): إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب، فلا إشكال في جواز الصلاة فيه بعد الجفاف، غاية الأمر أن ذمته تشتغل بعوض الماء، وأما مع رطوبته فالظاهر أنه كذلك أيضاً

(مسأله ٣ \_ ٣): {إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب فلا- إشكال في جواز الصلاة فيه بعد الجفاف} لأنه لا شيء لمالك الماء في الثوب، فإن زوال الوسخ والنجاسه ليس إلا إعدام شيء في الثوب فلا وجه لاحتمال شركه صاحب الماء مع مالك الثوب في الثوب، ومنه يعلم أن الحكم كذلك فيما إذا غسل الثوب بالماء بدون إزالة الماء النجاسه أو وسخ منه، إذ لا أثر للماء حينئذ في الثوب حتى الأثر الإعدامي، لكن ربما يقال إن الأثر الإعدامي أيضاً أثر، خصوصاً إذا زادت قيمته بذلك، فيأتي فيه تعليل المحقق بأنها زياده حصلت بفعل متقوم محترم، فوجب أن لا يضيع عليه، ومثله لو كانت الأرض لإنسان وحفرها بئراً بآله إنسان آخر، أو كان للعبد إصبع زائده فقطعها مما أوجب زياد قيمته.

وفيه: إن ذلك يوجب حق من جعل الأثر الإعدامي على ذمه المالك لا- في عين ماله، إذ لا وجه للاشتراك بدون أن يكون المال لهما.

{و غايه الأمر أن ذمته تشتغل بعوض الماء} لقاعده اليد.

{وأما مع رطوبته فالظاهر أنه كذلك أيضاً} إذ الماء يعدّ تالفاً ولا يعد ما بقى منه بصوره الرطوبه لمالك الماء حتى يوجب بطلان الصلاة من جهه أنه تصرف في الماء المغصوب.

وإن كان الأولى تركها حتى يجف.

{وإن كان الأولى تركها حتى يجف} لشبهه أنها من قبيل الصبغ الموجب لوجود حق مالكة في الثوب.

نعم الظاهر أنها من قبيل الأعيان فيما إذا كانت لها منفعة عرفيه يبذل بإزائها المال عند العقلاء، كما إذا كان في الحر الشديد فيستفاد من هذه الرطوبه في تخفيف الحرارة، لكن كلام المصنف في غير هذه الصوره.

ص: ١٢٤

(مسأله \_ ۴): إذا إذن المالك للغاصب أو لغيره فى الصلاه فيه مع بقاء الغصبيه صحت. خصوصاً بالنسبه إلى غير الغاصب، وإن أطلق الإذن ففى جوازه بالنسبه إلى الغاصب إشكال لانصراف الإذن إلى غيره.

(مسأله \_ ۴): {إذا إذن المالك للغاصب أو لغيره فى الصلاه فيه مع بقاء الغصبيه صحت} الصلاه، كما ذكره المستند وغيره، وذلك لارتفاع الحرمة الموجهه للبطلان كما فى المستمسك، واحتمال أنه لا- ترتفع الحرمة، لأنه لا- يعقل الجمع بين الحليه والغصب، فإذا بقيت الغصبيه كما هو المفروض فلا وجه للحليه، مدفوع بأن المراد أن عينه مغصوبه وهذه الصفه الخاصه منها، وهى الصلاه فيها مباحه فلا- منافاه، إذ المنفعه غير العين، ولذا كان من الممكن غصب العين دون المنفعه، كما إذا استملك الغاصب الدار وسجلها باسمه ثم إذن لصاحب البيت الجلوس فيه، كما يمكن العكس بأن يستولى الغاصب على الدار بدون أن يستملكها وهو يريد أن يخليها بعد مده.

وكان المصنف ذكر قوله: {خصوصاً بالنسبه إلى غير الغاصب} لأجل الاحتمال المذكور، وإلا فلا خصوصيه فى المقام.

{وإن أطلق الإذن ففى جوازه بالنسبه إلى الغاصب إشكال لانصراف الإذن إلى غيره} ولذا قال فى المستند: ولو إذن إطلاقاً أو عموماً لم يدخل الغاصب لعدم العلم بالرضا فى حقه كما هو مقتضى ظاهر الحال بين الأغلب (۱)، انتهى.

ص: ۱۲۷



نعم مع الظهور فى العموم لا إشكال

لكن الظاهر أن الانصراف وجوداً وعدمًا بالنسبة إلى الغاصب وبالنسبة إلى كل أحد ونحوه يختلف فلا وجه لإطلاق الفتوى بالصحة أو بعدم، بل يتبع فى كل مورد ظاهر الإذن بملاحظه القرائن الحافه بالمقام.

{نعم مع الظهور فى العموم لا- إشكال} كما أنه مع الظهور فى الخصوص لا إشكال أيضاً، أما المبيع فاسدًا أو نحوه من إجاره وهبه وغيرهما فتصح الصلاة فيه إذا كان عن جهل بالفساد مطلقاً، وإذا علم بالفساد فإن علم رضى البائع ونحوه صحت الصلاة وإن لم يعلم الرضا لم تصح.

أما الأول: فلأنه ليس أزيد من الجهل بالغصب الذى يأتى الكلام فى صحة الصلاة فيه.

وأما الثانى: فلأنه يكفى رضا المالك بأى وجه تحقق إلا إذا منع عنه الشارع، كما إذا كان بدل الحرام، كما إذا أعطها ثوباً بدل الزنا بها أو بدل ربحه فى المقامرة أو نحوهما، فإن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه [\(١\)](#).

وأما الثالث: فلأنه لا يصح التصرف فى مال أحد إلا برضاه، وحيث لم ينتقل المال إلى المصلى لا عيناً ولا منفعةً ولم يعلم برضا المالك، لم تصح الصلاة فيه، لأنه «لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفسه» [\(٢\)](#).

نعم عدم الصحة إنما هو ظاهراً، أما الواقع فمנוط بالرضا واقعاً كما هو

ص: ١٢٨

١- عوالى اللئالى: ج ٢ ص ٣٢٨ ح ٣٣

٢- عوالى اللئالى: ج ٢ ص ١١٣ ح ٣٠٩

واضح، والحاصل أن المناط في صوره عدم ملكيه العين والمنفعه الرضا الذي قرره الشارع ولم يحكم بعدم فائدته.

ص: ١٢٩

(مسألة ٥ \_ ٥): المحمول المغصوب إذا تحرك بحركات الصلاة يوجب البطلان وإن كان شيئاً يسيراً

(مسألة ٥ \_ ٥): {المحمول المغصوب إذا تحرك بحركات الصلاة يوجب البطلان وإن كان شيئاً يسيراً} وكانت حركه يسيره، وذلك لما تقدم في اللباس المغصوب.

لا- يقال: إذا لم يكن الحركه جزءاً واجباً من الصلاة، أو كانت جزءاً واجباً لكن أعاده، لم يكن وجه للبطلان، كما إذا قنت وكان في إصبعه خاتم مغصوب، أو إذا رفع يده لتكبيره الإحرام أو سائر التكبيرات المستحبه، أو هوى للسجود ثم أعاد السجود.

لأنه يقال: عدم كون تلك الحركه واجبه لا تصحح الصلاة لأنها تكون من الزيادة في المكتوبه، ومثله السجود الزائد.

أما على ما ذكرناه من أن قوله (عليه السلام): «فيم» يشتمل حتى مثل ما إذا وُضع شيء على رأس المصلى ثم رُفع قبل الحركه، فالمسألة أوضح، فتأمل.

نعم لو غصب شيئاً ولم يستصحه لم تبطل صلاته ولو في سعه الوقت إلا عند من يرى أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن الضد، وبذا أفتى المستند أيضاً، وفي المستمسك لا يبعد عدم الفرق بين السكون والحركه، فإذا حملة في حال القيام واقعاً قبل الركوع بطلت صلاته أيضاً، لأن كونه في النقطه

الخاصه من الفضاء فى حال القيام مستند أيضا إلى قيام المصلى فىكون منهياً عنه (١١)، انتهى.

أقول: لا بد وأن يكون فى سائر الحالات غير القيام أيضا كذلك، لو حده الدليل فى الكل، وما ذكره لا يخلو من وجه.

ص: ١٣١

---

١- المستمسك: ج ٥ ص ٢٩٤

(مسألة \_ ٦): إذا اضطر إلى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب عن التلف صحت صلاته فيه.

(مسألة \_ ٦): {إذا اضطر إلى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب عن التلف صحت صلاته فيه} كما أفتى به المستند والجواهر والمستمسك وغيرهم، ومثله ما إذا توقف حفظ الغير على لبسه، كما إذا كان لبسه للبندقيه يوجب عدم هجوم الأعداء على من وراءه، وكذلك اللازم القول بضمان المثل أو القيمة، لأنه من باب أكل المخصصه جمعاً بين الحقين، وقد قرر المعلقون كالساده البروجردى وابن العم والجمال وغيرهم ما فى المتن، لكن ربما يستشكل بالنسبه إلى حفظ المال بأن الشارع لم يأمر بالحفظ، فإذا لم يرض المالك بالحفظ لم يكن وجه لصحة تصرفه، كما إذا أخذ الولد بندقيه والده لرمى الأعداء ولم يرض الوالد بذلك، بل فضل ترك البندقيه على الأرض ليأخذها الأعداء حتى لا يدخل الولد فى محاربه مع الأعداء مما لا يحمد عقباه، فإن تصرف الولد فى البندقيه ليس بإجازه شرعيه ولا إجازه مالكيه فكيف يكون ذلك جائزاً، لكن الظاهر أن كلامهم منصرف عن أمثال هذه الصور.

(مسأله \_ ٧): إذا جهل أو نسي الغصبيه وعلم أو تذكر في أثناء الصلاه، فإن أمكن نزعه فوراً وكان له ساتر غيره صحت الصلاه

(مسأله \_ ٧): {إذا جهل أو نسي الغصبيه وعلم أو تذكر في أثناء الصلاه، فإن أمكن نزعه فوراً وكان له ساتر غيره صحت الصلاه} حيث إن ما تقدم من صلاته لم يكن باطلاً لما قد سبق أن الجهل والنسيان بالغصبيه لا يضر بالصلاه، وأما إمكان النزع فوراً، فالكلام فيه في أمرين:

الأول: لزوم النزع، ولا- شك في ذلك مع إمكانه للزوم التخلص من التصرف في الغصب فيكون بقاءه عليه وتصرفه فيه موجباً لبطلان الصلاه.

الثاني: لزوم أن يكون ذلك فوراً، لأن بقاءه على المصلي وإن لم يتصرف فيه غضب محرم كما سبق.

نعم على ما اختاره المصنف سابقاً من أن عدم الحركة لا يوجب بطلان الصلاه لا يلزم النزع فوراً، بل لو كان التذكر في حال القيام لم يكن بأس بإبقائه على نفسه إلى أن يريد الركوع، فإذا أراد الركوع نزعه، وعليه فإذا كانت صلاته بلا حركه كما فيما إذا كانت جالسه أو قائمه أو نائمه بدون القدره على الحركة من تلك الحاله أو لضررها صح الإتمام، وكذلك إذا تذكر في حال التشهد حيث لا حركه، ومنه يعلم أنه لا بأس أيضاً إذا لبسه قبل الصلاه فيما إذا كانت صلاه بلا حركه، وكذا إذا ألقاه على نفسه أو ألقى عليه في حال الصلاه، ومثل الصلاه بلا حركه صلوات الأموات إذا اشترطنا ضرر الغصب بها، أما عند من لا يشترط فيها شرائط الصلوات فالأمر أوضح.

وإلا ففي سعه الوقت ولو بإدراك ركعه يقطع الصلاة، وإلا فيشتغل بها في حال النزاع.

{وإلا ففي سعه الوقت ولو بإدراك ركعه يقطع الصلاة} إذ لا يقدر على إتمام الصلاة صحيحه، ويكفي إدراك الركعه لدليل "من أدرك".

{وإلا} بأن لم يكن له وقت بمقدار إدراك ركعه {فيشتغل بها في حال النزاع} لأهميه الوقت كما استفيد من الأدله، وقد تقدم الكلام فيه سابقاً.

ص: ١٣٤

(مسألة ٨ \_ ٨): إذا استقرض ثوباً وكان من نيته عدم أداء عوضه، أو كان من نيته الأداء من الحرام، فعن بعض العلماء أنه يكون من المغصوب بل عن بعضهم أنه لو لم ينو الأداء أصلاً لا من الحلال ولا من الحرام

(مسألة ٨ \_ ٨): {إذا استقرض ثوباً وكان من نيته عدم أداء عوضه، أو كان من نيته الأداء من الحرام، فعن بعض العلماء أنه يكون من المغصوب} واستدل له بأن صاحبه لا يرضى بهذه المعاملة فهو أخذ لماله بدون رضاه.

وبما في خبر أبي خديجه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أيا رجل أتى رجلاً فاستقرض منه مالاً وفي نيته أن لا يؤديه فذلك اللص العادي» (١).

وفي مرسل ابن فضال، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال (عليه السلام): «من استدان ديناً فلم ينو قضاءه كان بمنزلة السارق» (٢).

فإن ظاهرهما بطلان التعرض.

ومثلهما ما في الرضوى (عليه السلام): «واعلم أن من استدان ديناً ونوى قضاءه فهو في أمان الله حتى يقضيه، فإن لم ينو قضاءه فهو سارق» (٣).

وما في المقنع: وإن لم ينو قضاءه فهو سارق (٤).

{بل عن بعضهم أنه لو لم ينو الأداء أصلاً لا من الحلال ولا من الحرام

ص: ١٣٥

١- الوسائل: ج ١٣ ص ٨٦ الباب ٥ من أبواب الدين والقرض ح ٥

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٨٦ الباب ٥ من أبواب الدين والقرض ح ٢

٣- فقه الرضا: ص ٣٦ س ٦

٤- الجوامع الفقهية، كتاب المقنع: ص ٣١ السطر ما قبل الأخير



أيضاً كذلك ولا يبعد ما ذكره ولا يختص

أيضاً كذلك { لم يظهر لى وجه هذا الإضراب، فإنه شق لما ذكره سابقاً، اللهم إلا أن يراد بالفرع السابق التردد في النيه بأن لا يؤدي أو يؤدي من الحرام، وبهذا الفرع بأنه لا يؤدي أصلاً، فتأمل.

{ولا يبعد ما ذكره} وقد سكت على المتن الساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى، وأشكل عليه المستمسك لضعف السند وعدم ظهور العمل، كما يظهر من الجواهر التردد في ذلك.

أقول: أما الدليل الأول فهو من قبيل تخلف الداعى، وبتأؤهم أن تخلفه لا يضر بالعقد، ولا يقولون ببطلان المعاملات بمجرد أن أحد الطرفين بناءه على عدم الوفاء، ولذا يقولون بجبر الحاكم لمن لا يريد الوفاء، ولو كانت باطله لزم التفصيل بين ما إذا أراد من الأول عدم الوفاء فلا- جبر، وبين ما إذا طرأ عليه هذا البناء فالجبر، بل اللازم عدم الجبر في هذه الصوره أيضاً حيث إن المعامل لا يرضى بالمعامله التي يطرأ على الطرف بناءً على عدم الوفاء، هذا بالإضافة إلى أن المعامل راض بالمعامله إذا تحقق الوفاء خارجاً، وإن لم بين الوفاء حين العقد، والروايات فالظاهر عرفاً منها أنه بمنزله السرقة كما نص في المرسل فهو من قبيل ما ورد من أنه من تزوج امرأه وهو لا ينوى إعطاء مهرها فهو زان، ولا دلالة في شىء من الروايتين على بطلان القرض والنكاح، بل لعل عدم بطلان النكاح ضرورى.

وعليه فالأقرب عدم البطلان، ومنه يظهر الإشكال في قوله: {ولا يختص

بالقرض ولا بالثوب، بل لو اشترى أو استأجر أو نحو ذلك وكان من نيته عدم أداء العوض أيضاً كذلك.

بالقرض ولا- بالثوب، بل لو اشترى أو استأجر أو نحو ذلك وكان من نيته عدم أداء العوض أيضاً كذلك { فالأقرب صحة المعاملة سواء كان من نيته أولاً- عدم الوفاء، أو طرأت عليه هذه النية، فإن أدى فهو، وإلا- أجبره الحاكم، وإن لم يكن إجبار الحاكم كان لطرف المعاملة الفسخ.

ص: ١٣٧

(مسألة ٩ \_): إذا اشترى ثوباً بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاه مع عدم أدائهما من مال آخر، حكمه حكم المغصوب.

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة، سواء كان حيوانه محلل اللحم أو محرمة

(مسألة ٩ \_): {إذا اشترى ثوباً بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاه مع عدم أدائهما من مال آخر حكمه حكم المغصوب} إذا قلنا أن الخمس والزكاه يتعلقان بالمال، إما على نحو الاشتراك أو على نحو تعلق الحق، كما في العين المرهونه ونحوها، وقد فصل الكلام في ذلك في كتاب الخمس، كما سيأتي بعض الكلام فيه في المسألة الثالثة عشره من مبحث مكان المصلي إن شاء الله تعالى.

{الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة سواء كان حيوانه محلل اللحم أو محرمة} بلا خلاف ولا إشكال، بل إجماعاً متواتراً نقله في كلماتهم، بل حتى من القائل بطهاره جلد الميتة بعد الدباغ، كما عن الإسكافي فإنه قال بعدم جواز الصلاة فيه، ولذا حكى عن المجمع الإجماع على المنع حتى ممن قال بالطهاره، ويدل على المنع متواتر الروايات:

كصحيح محمد بن مسلم، قال: عن الجلد الميت ألبس في الصلاة إذا دبغ؟ قال (عليه السلام): «لا ولو دبغ سبعين مره» (١).

ص: ١٣٨

وصحيح ابن عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «فى الميتة لا تصلّ فى شىء منه ولا شسع» (١١).

وموثق ابن بكير الوارد فى عدم جواز الصلاة فيما لا يؤكل لحمه، حيث قال (عليه السلام): «إذا علمت أنه ذكى وقد ذكاه الذبح» (٢).

وروايه على بن أبى حمزه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) وأبى الحسن (عليه السلام): عن لباس الفراء والصلاه فيها؟ قال (عليه السلام): «لا- تصلّ فيها إلّا- ما كان ذكياً». قلت: «أو ليس الذكى ما ذكى بالحديد؟ قال (عليه السلام): «إذا كان مما يؤكل لحمه» (٣).

وروايه العيون والخصال: «ولا يصلّ فى جلود الميتة» (٤).

وروايه ابن شعبه: «ولا تصل فى جلود الميتة» (٥)، إلى غيرها.

ثم الظاهر الذى حقق فى الأصول أن تقابل الميتة والمذكى من قبيل تقابل العدم والملكه، لا من قبيل تقابل الضدين، فالبطلان فى الميتة من باب فقد الشرط لا من باب وجود المانع، وعليه إذا قام دليل على وجود الشرط يقوم مقام العلم كالشهود والسوق واليد والأرض ونحوها كفى، وإلا فالأصل عدم الشرط

ص: ١٣٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٤٩ الباب ١ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥١ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

٤- عيون الأخبار: ج ٢ ص ١٢١ باب ٣٥. والخصال: ص ٦٠٤ باب المائة فما فوق ح ٩

٥- تحف العقول: ص ٣٠٨، فيما روى عن الإمام الرضا (عليه السلام)

بل لا فرق بين أن يكون مما ميتته نجسه أو لا، كميته

فلا تصح الصلاة فيه.

أما ما يأتي من الروايات الداله على صحة الصلاة فيما لم يعلم أنه ميتة فهو محمول على ما إذا اشترى من سوق المسلمين بقرينه بعض الروايات الشاهده للجمع، كما أنه لا بد من حمل موثقه الهاشمى على ما إذا لم يعلم أنه جلد أم لا، حيث سأله (عليه السلام) عن لباس الجلود والخفاف والنعال والصلاه فيها إذا لم يكن من أرض المصلين؟ قال: «أما النعال والخفاف فلا بأس بها»<sup>(١)</sup>. فإن التفكيك بين لباس الجلود وبين الخفاف والنعال يشير إلى الجهل بحقيقه الخف والنعل.

ولذا قال فى المستند:<sup>(٢)</sup> إن الموثقه لإرادته غير الميتة محتمله، بل عليها جمعاً محموله، انتهى. وقد تقدم فى كتاب الطهاره ما ينفع المقام فراجع.

أما احتمال أنه إنما تجوز الصلاة فى الخف والنعل لأنهما مما لا تتم فيه الصلاة، ففيه: إنه خلاف ما تقدم من قوله (عليه السلام): «ولا شسع»، وخلاف ما يأتي من موثقه سماعه، وروايه على بن أبى حمزه.

ثم إن ما ذكره المصنف من عدم الفرق بين أن يكون حيوان محلل اللحم أو محرمة هو مقتضى إطلاق النص والفتوى.

{بل لا فرق بين أن يكون مما ميتته نجسه} كالأنعام {أو لا، كميته

ص: ١٤٠

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٣٤ باب ١١ فى ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ١٣٠

٢- المستند: ج ١ ص ٢٨٤ س ٢٩

السمك ونحوه مما ليس له نفس سائله على الأحوط

السمك ونحوه مما ليس له نفس سائله على الأحوط { وقد اختلفوا في ذلك إلى قولين:

الأول: عدم الفرق، وهذا هو الذى اختاره البهائى ووالده وتبعهما المستند وغيره، وذلك لإطلاق الأدله فإن ظاهر الروايات أن المنع من جهه الموت الذى لا يفرق فيه بين الحيوان والسمك والطيير، ولذا ترى العرف يقولون عصفور ميت وسمكه ميته وطيير ميت.

الثانى: الفرق بجواز الصلاه فى جلد السمك الميت، لانصراف الإطلاق إلى الحيوانات البريه، بل فى المستمسك أنكر الإطلاق رأساً وقال: فالتخصيص بذى النفس هو الموافق لأصالة البراءه عن شرطيه التذكيه فى غيره (1)، بل عن المعتبر الإجماع على الجواز، كما استدل لذلك بالضروره والإجماع والسيره على جواز الصلاه فى القمل والبق والبرغوث، لكن الأقرب الأول، لأنه لا نسلم عدم الإطلاق، ولا وجه للانصراف إلا البدوى منه وهو غير ضار، وإجماع المعتبر فيه نظر واضح، بل ربما قيل إنه توهم، والانصراف فى القمل ونحوه لا- يضر بالإطلاق فيما نحن فيه ولو لم يقل بالانصراف فالإجماع والضروره - كما ادعى - هو المخرج، ولا وجه لإلحاق السمك بها، فالقول بالاشتراط أقرب وإن ترددنا فى ذلك فلا ريب أنه أحوط، ولذا سكت على المتن الساده ابن العم والجمال والبروجردى وغيرهم.

ص: ١٤١

١- المستمسك: ج ٥ ص ٣٠٠

وكذا لا فرق بين أن يكون مدبوغاً أو لا؟ والمأخوذ من يد المسلم وما عليه أثر استعماله بحكم المذكى، بل وكذا المطروح في أرضهم وسوقهم وكان عليه أثر الاستعمال

{وكذا لا فرق بين أن يكون مدبوغاً أو لا} بلا إشكال ولا خلاف، لإطلاق النص والفتوى وخصوص الصحيح السابق، والقول بالطهارة بعد الدبغ كما عن الإسكافى \_ على شذوذه \_ لا يلزم القول بصحة الصلاة ولذا قال الإسكافى بعدم صحة الصلاة في المدبوغ، كما تقدم.

{والمأخوذ من يد المسلم} بحكم المذكى، كما سبق الكلام في ذلك في كتاب الطهارة.

{وما عليه أثر استعماله بحكم المذكى} أيضاً، وإن لم يؤخذ من يده ولم يكن في أرضهم وسوقهم كما إذا رأيت جلدًا مطروحاً في مكان سار فيه المسلمون وعلم أنه لم يكن قبل سير المسلمين، وكانت الأرض للكفار مثلاً، وذلك لفحوى المأخوذ من السوق.

{بل وكذا المطروح في أرضهم وسوقهم} وكذا ما أخذ من سوقهم وإن لم يعلم أن الذى بيده مسلم وكان فى السوق غير مسلم أيضاً، وذلك لرواية السكونى فى السُّفرة الموجوده فى الطريق(١).

{وكان عليه أثر الاستعمال} إذ بدون الأثر لا يعلم أنه لمس يد مسلم لاحتمال

ص: ١٤٢

وان كان الأحوط اجتنابه، كما أن الأحوط اجتناب ما فى يد المسلم المستحل للميته بالدينغ.

ويستثنى من الميته صوفها وشعرها ووبرها وغير ذلك مما مر فى بحث النجاسات

أن يكون من بقايا حيوان مفترس أو ما أشبه ذلك.

{وإن كان الأحوط اجتنابه} لاحتمال أن تكون الروايه فى مقام بيان أصاله الطهاره للشك فى نجاسه ما فى السفره من جهه ملاقاه المجوسى فلا ربط لها بالمقام، لكن هذا الاحتمال ضعيف، ولذا كان الاحتياط استحبابياً.

{كما أن الأحوط اجتناب ما فى يد المسلم المستحل للميته بالدينغ} بل عن العلامه والمحقق الثانى الجزم بالنجاسه لخبر أبى بصير حيث قال (عليه السلام) معللاً عدم صلاته فى جلود العراق: إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميته ويزعمون أن دباغه ذكاته«(1)». لكن هذا الاحتياط غير لازم للزوم حمل الخبر على الاستحباب بقريته الروايات الأخر الداله على كفايه السوق والأرض، وقد كان الغالب عليهم عدم اشتراط ما يشترطه الشيعة من شروط الذكاه، وقد مر الكلام فيه فى كتاب الطهاره.

{ويستثنى من الميته صوفها وشعرها ووبرها وغير ذلك مما مر فى بحث النجاسات} وتقدم دليلها.

ص: ١٤٣

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٨ الباب ٦١ من أبواب لباس المصلّى ح ٢



(مسألة \_ ١٠): اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ من يد الكافر أو المطروح في بلاد الكفار أو المأخوذ من يد مجهول الحال في غير سوق المسلمين أو المطروح في أرض المسلمين إذا لم يكن عليه أثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية

(مسألة \_ ١٠): {اللحم أو الشحم أو الجلد} أو ما أشبه كالقلب والريه والكلية \_ مما لا يسمى لحمًا عرفاً \_ {المأخوذ من يد الكافر أو المطروح في بلاد الكفار} وأراضيهم وما يلحق بذلك كالموجود في سفينة الكفار، وإن كان البحر للمسلمين، وكذلك ما أشبه ذلك، عكس ما يوجد في سفينة المسلمين وإن كان البحر للكفار.

{أو المأخوذ من يد مجهول الحال في غير سوق المسلمين} وما بحكم السوق كأرض المسلمين، فإن الإنسان إذا اشترى شيئاً من يد من كان في شارع المسلمين مثلاً كان محكوماً بأنه مأخوذ من يد المسلم.

{أو المطروح في أرض المسلمين إذا لم يكن عليه أثر الاستعمال} أو شك في أنه هل عليه أثر الاستعمال أم لا؟ {محكوم بعدم التذكية} لكون الأصل عدم التذكية ولا علم بها ولا أماره عليها، وقد تقدم الكلام في هذه الأمور في كتاب الطهارة.

ثم إن مراده بسوق المسلمين ما كان في سوقهم أو أرضهم، فإذا كان في لندن سوق للمسلمين، فالظاهر أن الأخذ من يد مجهول الحال فيه محكوم بأنه من يد المسلم، كما أنه لو انعكس بأن كانت الأرض للمسلمين لكن السوق

ولا يجوز الصلاة فيه.

بل وكذا المأخوذ من يد المسلم إذا علم أنه أخذه من يد الكافر مع عدم مبالاته بكونه من ميته أو مذكى.

للكفار كما إذا كان في بلد إسلامي سوق لليهود كان المأخوذ من يد مجهول الحال فيه محكوماً بأنه من يد المسلم وذلك لما ورد من لفظ «أرض المسلمين»، وما ورد من قوله (عليه السلام): «لما قام للمسلمين سوق»<sup>(١)</sup>، ولقوله (عليه السلام): «وإني أعلم أن أكثر هؤلاء لا يسمون».

ثم إن السوق والأرض وما أشبههما أماره وإن غلب عدم المبالاه أو غلب فيها من لم يعلم أنه لا يشترط ما نشترطه، لعدم اشتراطه في مذهبه، لإطلاق الأدله.

{ولا يجوز الصلاة فيه} لأنه من أحكام عدم التذكية.

{بل وكذا المأخوذ من يد المسلم إذا علم أنه أخذه من يد الكافر مع عدم مبالاته بكونه من ميته أو مذكى} لانصراف الأدله من هذه الصوره، وقد قرر المتن الساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى، لكن أشكل عليه المستمسك بمنع الانصراف بعد غلبه وجود الكفار في بلاد الإسلام وتعامل المسلمين معهم وبعد صحه الأخذ من يد المسلم الذى لا يشترط شرائطنا فى الذبيحه وفى طهاره الجلد حيث يطهره بالدبغ، وما ذكره فى محله، فإن مقتضى القاعده الصحه

ص: ١٤٥

١- الوسائل: ج ١٨ ص ٢١٥ الباب ٢٥ من أبواب كيفية الحكم ح ٢

وإن كان الاحتياط في الترك، وأولى بالصححة ما إذا علم أن الذي يذبح عند الكفار قسمان، قسم يشرف عليه المسلم، وقسم لا يكون بإشراف المسلم، كما هو المتعارف الآن في بعض البلاد التي يؤتى منها باللحم والجلد وما أشبهه.

لكن لا يخفى أن اللحم غير المذبوح بالطريقه الإسلاميه غالباً يكون ضاراً، والضرر يصيب المستعمل وإن جاز شرعاً \_ فرضاً \_ استعماله، أما ما اشتهر عند بعض المتدينين من أن الحرام يفعل أثره في اسوداد القلب وعدم استجابته الدعاء وإن كان محكوماً شرعاً بالحلبيه فلم أجد دليلاً شرعياً له، بل ظاهر الأدله من كفايه السوق ونحوه ينفيه، والقول بأن ذلك أثر وضعي للحرام الواقعي أيضاً لم أعثر على دليله، والاحتياط في مثل هذه الأمور وإن كان جائزاً لكن ظواهر قولهم (عليهم السلام) "ليس عليكم المسأله" ((١))، و"أترغب عما كان يفعله أبو الحسن (عليه السلام)" ((٢))، و"أن الخوارج ضيقوا على أنفسهم" ((٣))، و"لما قام للمسلمين سوق"، وما أشبه ذلك لا يترك مجالاً لأدله حسن الاحتياط، فتأمل.

ص: ١٤٦

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٢ الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلّي ح ١
  - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٣ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٩
  - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٢ الباب ٥٥ من أبواب لباس المصلّي ح ١

## مسأله ١١ استصحاب جزء من أجزاء الميتة

(مسأله \_ ١١): استصحاب جزء من أجزاء الميتة في الصلاة موجب لبطلانها وإن لم يكن ملبوساً.

(مسأله \_ ١١): {استصحاب جزء من أجزاء الميتة في الصلاة موجب لبطلانها} لإطلاق الأدلة {وإن لم يكن ملبوساً} إلا إذا لم يكن مشمولاً للأدلة كما إذا حمل معه طيراً وقد كان ماتت عينه أو جناحه أو رجله، فإن الأدلة لا تشمل مثل ذلك، وقد سبق الكلام في هذه المسألة في المحمول النجس في باب النجاسات.

ص: ١٤٧

## مسأله ١٢ عدم وجوب الإعادة إذا صلى فى الميتة جهلاً

(مسأله \_ ١٢): إذا صلى فى الميتة جهلاً لم تجب الإعادة، نعم مع الالتفات والشك لا تجوز ولا تجزى.

وأما إذا صلى فيها نسياناً فإن كانت ميتة ذى النفس أعاد فى الوقت وخارجه، وإن كان من ميتة ما لا نفس له فلا تجب الإعادة.

(مسأله \_ ١٢): {إذا صلى فى الميتة جهلاً- لم تجب الإعادة، نعم مع الالتفات والشك لا- تجوز} الصلاة {ولا- تجزى} فهنا حكمان: وضعى وتكليفى، مثل الصلاة بدون الطهاره.

{وأما إذا صلى فيها نسياناً فإن كانت ميتة ذى النفس أعاد فى الوقت وخارجه، وإن كان من ميتة ما لا نفس له فلا تجب الإعادة} وقد تقدم الكلام فى هذه المسأله فى باب النجاسات من باب الطهاره فراجع.

ص: ١٤٨

(مسأله \_ ۱۳): المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو غيره لا مانع من الصلاة فيه.

الرابع: أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه

(مسأله \_ ۱۳): {المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو غيره لا مانع من الصلاة فيه} لأصالة البراءة من التكليف الموجه إليه على تقدير كونه من الحيوان الذي لم يذك.

نعم على ما اخترناه في كتاب الطهارة من لزوم الفحص في الشبهات الموضوعية يلزم الفحص.

{الرابع} من شرائط لباس المصلي {أن لا يكون من أجزاء ما لا يؤكل لحمه} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل عليه الإجماع المستفيض أو المتواتر، وفي المستند: «الظاهر أنه من شعار الشيعة يعرفهم به العامه»<sup>(۱)</sup>، ويدل عليه متواتر الروايات.

كموثق عبد الله بن بكير، سأل زراره أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الثعالب والفنك والسنجاب وغيره من الوبر؟ فأخرج كتاباً زعم أنه إمام رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله تعالى أكله»، ثم قال يزراره: «هذا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) فاحفظ ذلك، يا زراره فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي قد ذكاه

ص: ۱۴۹

الذبح، وإن كان غير ذلك مما نهيت عن أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد ذكاه الذبح أو لم يذكه» (١).

ورواه علي بن أبي حمزة عن لباس الفراء والصلاة فيها؟ فقال (عليه السلام): «لا تصل فيها إلا فيما كان منه ذكياً». قال: قلت: أو ليس الذكي ما ذكي بالحديد؟ فقال (عليه السلام): «بلى إذا كان مما يؤكل لحمه»؟ قلت: وما يؤكل لحمه من غير الغنم؟ قال (عليه السلام): «لا باس بالسنباج فإنه دابه لا تأكل اللحم وليس هو مما نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله)» (٢)، الحديث.

وصحيحه الأخص: عن الصلاة في جلود السباع؟ فقال (عليه السلام): «لا تصل فيها» (٣).

وموثقه سماعه: عن لحوم السباع وجلودها \_ إلى أن قال: \_ «وأما الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا منها شيئاً تصلون فيه» (٤).

ومرسله النهاية: «يا علي لا تصل في جلد ما لا يشرب لبنه ولا يؤكل لحمه» (٥).

والمروى في العلل: «لا يجوز الصلاة في شعر ووبر ما لا يؤكل لحمه لأن أكثرها مسوخ» (٦).

ص: ١٥٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٢ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٧ الباب ٦ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٦ الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

٥- الفقيه: ج ٤ ص ٢٦٥ باب ١٧٦ في نوادر المواريث

٦- علل الشرايع: ص ٣٤٢ من الجزء الثاني ح ١

وما رواه الهدايه عن الصادق (عليه السلام): «صلّ في شعر ووبر كل ما أكلت لحمه، وما لا يؤكل لحمه فلا تصل في شعره ووبره»<sup>(١)</sup>.

والرضوى: «لا بأس بالصلاه في شعر ووبر من كل ما أكلت لحمه والصفوف منه»<sup>(٢)</sup>.

والدعائم، عن الصادق (عليه السلام) في حديث: «كل ما أنبت الأرض فلا بأس بلبسه والصلاه فيه، وكل شيء يحل أكل لحمه فلا بأس بلبس جلده إذا ذكى»<sup>(٣)</sup>.

ومكاتبه الهمداني، قال: كتبت إليه يسقط على ثوبى الوبر والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقيه ولا ضروره؟ فكتب (عليه السلام): «لا تجوز الصلاه فيه»<sup>(٤)</sup>.

إلى غيرها من الروايات الكثيره، وقد عرفت أن فيها الصحيحه والموثقه، بالإضافة إلى تواترها الذى يغنى عن النظر فى سندها، وإلى الإجماع القطعى فى العمل بها، فقول المدارك: والروايات لا تخلو عن ضعف فى سند أو قصور فى دلالة والمسأله محل إشكال، منظور فيه.

أما الروايات الخاصه ببعض الحيوانات كروايات السباع، وصحيحه ابن

ص: ١٥١

١- الجوامع الفقيهيه، كتاب الهدايه: ص ٥٢ س ١٧

٢- فقه الرضا: ص ١٦ س ١

٣- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦٠ فى ذكر ما يحل من اللباس وما يحرم

٤- الاستبصار: ج ١ ص ٣٨٤ الباب ٢٢٤ فى الصلاه فى الفنك والسمور ح ٢



وإن كان مذكى أو حياً

مهزيار، عندنا جوارب وتكك تعمل من وبر الأرناب فهل يجوز الصلاة في وبر الأرناب من غير ضروره ولا تقيه؟ فكتب (عليه السلام): «لا يجوز»<sup>(١)</sup>.

وقريبه منها روايه الأبهري<sup>(٢)</sup>، فيتم الاستدلال بها للكليه بالإجماع على عدم الفرق.

ثم إنه ربما يستدل للعدم بخبر الوشا: «يكره الصلاة في شعر ووبر كل شيء لا يؤكل لحمه»<sup>(٣)</sup>.

وبصحيحه ابن يقطين: عن لباس الفراء والسنور والفنك والثعالب وجميع الجلود؟ قال: «لا بأس بذلك»<sup>(٤)</sup>.

وبروايات سوق المسلمين، ومن المعلوم أن العامه يأتون بكل ذلك إلى السوق، وفي الكل ما لا يخفى، إذ الكراهه تستعمل كثيراً في الحرمه، فتلك الروايات قرينه على هذه، لا أن هذه قرينه لصرف تلك عن ظاهرها، والصحيحه لا دلالة فيها على عدم البأس في الصلاة فيها، والسوق أماره لا أنها داله على صحه فيما لو لم يعلم الخلاف.

{وإن كان مذكى أو حياً} كما دل على ذلك إطلاق النص والفتوى، بل بعض النصوص كالفتاوى دل على ذلك.

ص: ١٥٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٩ الباب ٧ من أبواب لباس المصلّي ح ٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٩ الباب ٧ من أبواب لباس المصلّي ح ٥

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٧ الباب ١٧ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٥ الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي ح ١

جلداً كان أو غيره فلا يجوز الصلاة في جلد غير المأكول ولا شعره ووصوفه وريشه ووبره ولا في شىء من فضلاته، سواء كان ملبوساً أو مخلوطاً به أو محمولاً حتى شعره واقعه على لباسه

{جلداً كان أو غيره} نصاً وفتوى كما عرفت، وإن كان مما لا تحله الحياه {فلا يجوز الصلاة في جلد غير المأكول} ساتراً أو غيره {ولا شعره ووصوفه وريشه ووبره، ولا في شىء من فضلاته} طاهره كانت أم لا؟

{سواء كان ملبوساً أو مخلوطاً به} كما في قطره بول قطرت على ثوبه، وإن كان البول طاهراً إذ هو معنى الصلاة في المذكورات في النص، فإن الظرفيه إنما هي باعتبار أن الفضلات ونحوها صارت جزءاً خارجياً للثوب الذى لبسه، فهو لابس لها كلبسه كل أجزاء الثوب.

{أو محمولاً} فإن الصلاة في الوبر الساقط على الثوب ونحوه \_ كما في النص \_ معناه أن المحمول أيضاً فيه بأس.

نعم الظاهر الانصراف عن مثل ما إذا كان واقفاً وكان طير غير مأكول على رأسه، كما أن النص لا يشمل مثل ما إذا كان تحت خيمه من جلد ما لا يؤكل، فإن «في» في النص لا يشمل مثل ذلك، وإن كان ربما يؤتى بلفظ مجازاً، فيقال: صلى في الخيمه.

{حتى شعره واقعه على لباسه} وفاقاً لجماعه منهم المحقق الثانى والمحدث المجلسى والفاضل الخونسارى والمستند، بل نسب إلى الأكثر والمشهور وظاهر الفقهاء وإطلاق كلماتهم، خلافاً للشهيدى والمدارك، ونسبه المعتمد إلى

أكثر الثالثة في محكى كلماتهم فأجازوا ذلك.

استدل للقول الأول: بلفظ «فى» فى موثقه ابن بكير، فإنه وإن كان ظاهراً فى نفسه فى دخول الإنسان فى الظرف، إلا أن قرينه البول والروث توجب إرادته التعميم فيه بما يشمل مثل الوبره الملقاه على الثوب، والتفكيك بين معنى «فى» فى «الوبر» وبين معناه فى «البول» خلاف الظاهر المنصرف من وحده السياق، وبمكاتبه الهمدانى المتقدمه، ولا يستشكل بوجود "عمر بن على بن عمر" فى سنده فإن روايه محمد بن أحمد بن يحيى عنه مع عدم استثناء القميين روايته من كتاب نوادر الحكمه نوع شهاده على وثاقته، مضافاً إلى أنها منجبره بالشهره المحكيه فى البحار وغيره كما حكى عنهما.

واستدل للقول الثانى: بصحيح محمد بن عبد الجبار: كتبت إلى أبى محمد (عليه السلام) أسأله هل يصلى فى قلنسوه عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكه حرير محض أو تكه من وبر الأرانب؟ فكتب (عليه السلام): «لا تحل الصلاه فى الحرير المحض، وإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاه فيه إن شاء الله» (١).

وبمكاتبه على بن ريان: هل يجوز الصلاه فى ثوب يكون فيه من شعر الإنسان وأظفاره قبل أن ينفضه ويلقيه عنه؟ فوقع (عليه السلام): «يجوز» (٢).

ونحوها صحيحته الأخرى (٣)، إلا أنها تضمنت شعر المصلى وأظفاره بضميمه أن الإنسان قسم مما لا يؤكل لحمه.

ص: ١٥٤

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٣ الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّى ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٧ الباب ١٨ من أبواب لباس المصلّى ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٧ الباب ١٨ من أبواب لباس المصلّى ح ١

لكن يرد على الأول: إن قوله (عليه السلام): «وإن كان الوبر ذكياً» مجمل ولا- يبعد أن يراد منه الإطلاق بأن كان الإمام (عليه السلام) أراد التقيه في الجواب حيث إن العامه يحللون الأرنب فلم يرد الإمام (عليه السلام) الجواب عن وبر الأرنب وإلا كان أجاب بالإيجاب أو النفي بدون الإتيان بالإطلاق، فالمراد أن الوبر على قسمين: ذكى بمعنى أنه مما يؤكل لحمه، وغير ذكى بمعنى أنه مما لا يؤكل لحمه، فإنما تجوز الصلاة في ما إذا كان من القسم الأول إذ لو لا ما ذكرناه لم يستقم ما في الروايه، فإنه إن أريد منه ما ذكى الجلد فإنه لا إشكال في عدم اعتبار ذكاه الجلد في حل الوبر، وإن أريد منه الطاهر فلا إشكال في جواز الصلاة في النجس الذى لا تتم الصلاة فيه، مضافاً إلى أن الوبر ليس بنجس، وإن أريد منه ما كان من محلل الأكل فلا إشكال في أن الأرنب ليس على قسمين محلل وقسم محرم.

هذا مضافاً إلى أنه لو تمت دلالة الصحيحه يلزم تقديم دليل المشهور عليها لأن الصحيحه موافقه للعامه، والجمع الدلالى بالحمل على الاستحباب لا- مجال له هنا، لما قرر في باب الوقت من أن قوه التقيه أحيانا توجب عدم فهم العرف الجمع العرفى، بل يحملون ما يوافق العامه على التقيه على الاستحباب والكراهه، كما ذكروه في باب وقت المغرب.

ويرد على الثانى: إن قياس غير الإنسان بالإنسان لا- وجه له، فإن الإنسان خارج عن أخبار المنع رأساً بحكم تبادرها إلى غير الإنسان، فهما موضوعان لهما حكمان فلا ربط لأحدهما بالآخر، وعلى هذا يكون الأقرب ما اختاره المصنف تبعاً

بل حتى عرقه وريقه وإن كان طاهراً ما دام رطباً بل ويابساً إذا كان له عين.

ولا فرق في الحيوان بين كونه ذا نفس أو لا؟ كالسمك الحرام أكله.

للمشهور.

{بل حتى عرقه وريقه وإن كان طاهراً} لأنه مثل اللبن وغيره مما ذكر في النص، وداخل في قوله (عليه السلام): «وكل شيء منه»<sup>(١)</sup>.

{ما دام رطباً} لصدق «في» بعد كونهما كالبول، فلا يقال بأن الرطوبة القليلة غير ضاره من جهة أن الشارع لا يعتنى بهذه الأمور البسيطة.

{بل ويابساً إذا كان له عين} لصدق «في» أما إذا لم يكن له عين فلا شيء فلا يصدق «وكل شيء منه» كما لا يكون حينئذ مما يشبه بالبول.

{ولا فرق في الحيوان بين كونه ذا نفس} دافقه {أو لا، كالسمك الحرام أكله} كما هو ظاهر إطلاق النص والفتوى، والإشكال في النص بأن ما في ذيل الموثق «ذكاه الذبح أو لم يذكه»<sup>(٢)</sup> يصلح قرينه على اختصاصه بما له نفس لاختصاصه بتذكيه الذبح \_ كما في المستمسك \_ غير تام، إذ ظاهر الموثق أن المدار الحليه والحرمة، وقرينه هذا على التعميم أقوى من قرينه ما ذكره على التخصيص، ويؤيده قوله (عليه السلام) في روايه على: «إذا كان مما يؤكل»<sup>(٣)</sup>.

ص: ١٥٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥١ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

إلى غيرهما من القرائن والمؤيدات، ولذا قال في المستند: إطلاق كثير من الفتاوى يشمل ما لا نفس له أيضاً كأكثر الأخبار، وكذا سكت على المتن الساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم (١).

ص: ١٥٧

---

١- المستند: ج ١ ص ٢٨٦ السطر الأخير

## مسأله ١٤ كون فى اللباس دم البق والبرغوث

(مسأله \_ ١٤): لا بأس بالشمع والعسل والحرير الممتزج ودم البق والقمل والبرغوث ونحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات مما لا لحم لها

(مسأله \_ ١٤): {لا بأس بالشمع والعسل والحرير الممتزج} وإن كانت من النحل والدود وكلاهما مما لا يؤكل على المشهور، وقيد الحرير بالمتزج إنما هو لأجل حرمة خالصاً على الرجل.

{ودم البق والقمل والبرغوث ونحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات مما لا لحم لها}، كما لا بأس بأنفسها إذا كانت على الثوب أو البدن حياً أو ميتاً إجماعاً قطعياً فى الجملة، كما فى المستند والمستمسك وغيرهما، وللسيره القطعيه أيضاً، فإن المتدينين لا يجتنبون عن القمل فى اللباس والبدن ولا عن دم البرغوث والبعوض ونحوها، وللسعر والخرج.

ولصحيح الحلبي: عن دم البراغيث يكون فى الثوب هل يمنع ذلك من الصلاة فيه؟ قال (عليه السلام): «لا وإن كثر» (١).

وصحيح ابن مهزيار: عن الصلاة فى القرمز وإن أصحابنا يتوقفون فيه؟ فكتب (عليه السلام): «لا بأس به» (٢).

وقد ذكروا أن القرمز صبغ أرمنى يتكون من عصاره دود فى آجامهم.

ص: ١٥٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ح ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٦ الباب ٤٤ من أبواب النجاسات ح ١

وكذا الصدف لعدم معلوميه كونه جزءً من الحيوان، وعلى تقديره لم يعلم كونه ذا لحم.

وعن نوادر الراوندى: عن الصلاة فى الثوب الذى فيه أبوال الخنافس ودماء البراغيث؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس»<sup>(١)</sup>.

وما رواه على بن جعفر (عليه السلام): عن الرجل هل يصلح له أن يصلى وفى فيه الخرز واللؤلؤ؟ قال (عليه السلام): «إن كان يمنع من قراءه فلا، وإن كان لا يمنع فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

فإن اللؤلؤ جزء من حيوان البحر الذى يشبه الحشرات.

{وكذا الصدف لعدم معلوميه كونه جزءً من الحيوان} فى صحيح على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): سألته عن اللحم الذى يكون فى أصداف البحر والفرات أيؤكل؟ قال (عليه السلام): «ذلك لحم الضفادع لا يحل أكله»<sup>(٣)</sup>.

وقال فى المستند: «إن الأطباء صراحوا فى كتبهم بكونه حيواناً وأثبتوا لحمه خواصاً وقد أخبر عنه التجار والغواص أيضاً»<sup>(٤)</sup>، انتهى.

لكن عن البحار منع كونه جزءً من ذلك الحيوان، والانعقاد فى جوفه لا يستلزم الجزئيه بل الظاهر أنه ظرف لتولد ذلك<sup>(٥)</sup>.

{وعلى تقديره لم يعلم كونه ذا لحم} لاحتقال أن يكون من قبيل العقرب

ص: ١٥٩

١- البحار: ج ٨٠ ص ٢٦٠ ح ٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٧ الباب ٦٠ من أبواب لباس المصلى ح ٣

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٤٢ الباب ١٦ من أبواب الأطعمه المحرمه ح ١

٤- المستند: ج ١ ص ٢٨٧ س ١٢

٥- انظر البحار: ج ٦٢ ص ١٩٥



وأما اللؤلؤ فلا إشكال فيه أصلاً لعدم كونه جزءً من الحيوان.

ونحوها في أن ما بها ليس بلحم، وقول المستمسك: ظاهر الصحيح السابق أنه ذو لحم (١) غير تام، إذ اللحم كثيراً ما يستعمل في مثل ما في العقرب، فقول الإمام (عليه السلام) جرى على حسب سؤال السائل، فتأمل.

وكيف كان، فلا ينبغي الإشكال في جوازه من جهة ما ذكر، ولقوله سبحانه: وتستخرجوا منه حليه تلبسونها (٢) بضميمه السيره على لبسها في كل الأعصار من غير نكير.

{وأما اللؤلؤ فلا إشكال فيه أصلاً لعدم كونه جزءً من الحيوان} وللروايه السابقه، ولما روى من أن سيده النساء (عليها السلام) كانت لها قلاده فيها سبعة لئالي، وللايه المباركه، وللسيره، فلا إشكال في ذلك، وما عن بعض غير ظاهر الوجه.

ص: ١٦٠

---

١- المستمسك: ج ٥ ص ٣١٣

٢- سوره النحل: الآيه ١٤

## مسأله ١٥ اللباس فيه فضلات الإنسان، عرقه ووسخه

(مسأله \_ ١٥): لا بأس بفضلات الإنسان ولو لغيره، كعرقه ووسخه وشعره وريقه ولبنه

(مسأله \_ ١٥): {لا- بأس بفضلات الإنسان} غير النجسه، أما النجسه ففيها البأس من جهه النجاسه إلا ما استثني مثل الأقل من الدرهم.

{ولو} كانت تلك الفضلات {لغيره} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً وضروراً.

{كعرقه ووسخه وشعر وريقه ولبنه} ويدل عليه قبل الإجماع: السيره القطعيه في تعدى لبن المرأه إلى زوجها، وتعدى لعاب الأطفال إلى آبائهم، ولبس بعض لباس بعض وإن كان قد عرق فيه، وجمله من الروايات.

مثل الصحيح: هل تجوز الصلاه في ثوب يكون فيه شعر من شعر الإنسان وأظفاره من قبل أن ينفذ من ثوبه؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس»<sup>(١)</sup>:

والخبر: عن اليزاق يصيب الثوب؟ قال (عليه السلام): «لا بأس به»<sup>(٢)</sup>.

وموثق الساباطي: «لا بأس أن تحمل المرأه صبيها وهي تصلى أو ترضعه وهي تشهد»<sup>(٣)</sup>. مع وضوح أن لعابه يصيب ثديها.

والخبر: عن الرجل يسقط سنّه فيأخذ سن إنسان ميت فيجعله مكانه؟ قال

ص: ١٦١

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٧ الباب ١٨ من أبواب اللباس المصلى ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٤ الباب ١٧ من أبواب النجاسات ح ٦

٣- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٧٤ الباب ٢٤ من أبواب قواطع الصلاه ح ١

فعلى هذا لا مانع فى الشعر الموصول بالشعر، سواء كان من الرجل أو المرأة.

نعم لو اتخذ لباساً من شعر الإنسان فيه إشكال، سواء كان ساتراً أو غيره، بل المنع قوى خصوصاً الساتر.

(عليه السلام): «لا بأس» (١).

والخبر الآخر: «يكراه للمرأة أن تجعل القرامل من شعر غيرها» (٢). إلى غيرها من الروايات.

هذا بالإضافة إلى انصراف أدله الصلاة فى غير المأكول عن الإنسان، بل الشك فيه شك فى البديهيّات.

{فعلى هذا لا مانع فى الشعر الموصول بالشعر، سواء كان من الرجل أو المرأة} المحرم أو غير المحرم، لأن الشعر بعد قطعه يسقط عن الحرمة، لانصراف الأدله عنه.

أما قوله: {نعم لو اتخذ لباساً من شعر الإنسان فيه إشكال سواء كان ساتراً أو غيره، بل المنع قوى خصوصاً الساتر} فقد تبع فى ذلك المستند حيث استظهر المنع، لكن ذلك غير ظاهر بعد ما عرفت من انصراف الأدله، ولذا كان ظاهر المستمسك الجواز، وربما فرق بين الساتر وغيره، لكنه غير ظاهر الوجه أيضاً.

ص: ١٦٢

---

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٧ الباب ٣٣ من أبواب الأطحمة المحرمة ح ١٢

٢- الوسائل: ج ١٤ ص ١٣٥ الباب ١٠١ من أبواب مقدمات النكاح ح ١

## مسأله ١٦ عدم الفرق بين الملبوس أو الجزء أو في الجيب

(مسأله \_ ١٦): لا فرق في المنع بين أن يكون ملبوساً أو جزءاً منه أو واقعاً عليه أو كان في جيبه، بل ولو في حقه هي في جيبه.

(مسأله \_ ١٦): {لا- فرق في المنع بين أن يكون ملبوساً أو جزءاً منه أو واقعاً عليه أو كان في جيبه، بل ولو في حقه هي في جيبه} أما ما كان ملبوساً أو جزءاً أو مثل جزء كما إذا كانت شعره مغرزه في لباسه فقد تقدم الكلام فيه لصدق «في شعره ولبنه» ونحوهما عليه، أما إذا كان واقعاً عليه كقطعه عاج على لباسه مثلاً، أو كان في جيبه ففي صدق الأدله عليه إشكال، إذ لا يسمى أنه صلى فيه، قال في المستند: فيه تردد والأظهر الجواز والأحوط المنع (١)، انتهى.

ولا يبعد الجواز وإن سكت الساده ابن العم والبروجردى والجمال على المتن، ولا يخفى أن «في» في الروايه تشمل كل ما صدق عليه كالخاتم والدملج والخلخال والقرط والشنف وقرابه السيف والخنجر إذا لبسهما الإنسان في حال الصلاه أو أدخل الخنجر في حزامه مثلاً، فاستثناء المستند تبعاً للمعتمد عروه السيف المقلد وعروه السكين للأصل، وعدم دلالة أخبار المنع على مثل ذلك، لم يظهر وجهه.

ص: ١٦٣

١- المستند: ج ١ ص ٢٨٦ س ١٠

(مسأله \_ ١٧): يستثنى مما لا يؤكل الخبز الخالص

(مسأله \_ ١٧): {يستثنى مما لا يؤكل الخبز الخالص} وبراً وجلداً وغيرهما، أما الوبر كما هو المشهور، بل لم يظهر فيه خلاف، وعن التنقيح نفى الخلاف فيه، بل إجماعاً كما عن المعتمد ونهايه الأحكام والتذكرة والذكرى وجامع المقاصد وحاشيه الإرشاد والروض والمسالك وشرح القواعد والبحار وغيرهم، ويدل عليه متواتر الروايات:

كروايه ابن أبي يعفور: ما تقول في الصلاة في الخبز؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس بالصلاه فيه» \_ إلى أن قال \_ «فإن الله تبارك وتعالى أحله وجعل ذكاته موته، كما أحل الحيتان وجعل ذكاتها موتها»<sup>(١)</sup>.

وروايه يحيى بن عمران: في السنجاب والفتك والخبز، وقلت: جعلت فداك، أحب أن لا- تجيئني بالتقيه في ذلك؟ فكتب بخطه<sup>(٢)</sup>: «صلّ فيها».

وموثقه معمر: عن الصلاة في الخبز؟ فقال (عليه السلام): «صل فيه»<sup>(٣)</sup>.

وفي صحيحه الجعفرى: «إن أبا الحسن الرضا (عليه السلام) صلى في جبه خبز»<sup>(٤)</sup>.

وفي روايه ابن مهزيار: «إن أبا جعفر الثانى (عليه السلام) صلى الفريضة وغيرها فى جبه خبز»<sup>(٥)</sup>.

ص: ١٦٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦١ الباب ٨ من أبواب لباس المصلّى ح ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٣ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى ح ٦

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦١ الباب ٨ من أبواب لباس المصلّى ح ٥

٤- الفقيه: ج ١ ص ١٧٠ باب ٣٩ فيما يصلّى فيه وما لا يصلّى فيه ح ٥٣

٥- الفقيه: ج ١ ص ١٧٠ باب ٣٩ فيما يصلّى فيه وما لا يصلّى فيه ح ٥٤

وفى مجالس ابن الشيخ: إن الرضا (عليه السلام) خلع على دعبل قميصاً من خز وقال (عليه السلام): «صليت فيه ألف ليلة فى كل ليلة ألف ركعه»<sup>(١)</sup>.

وفى مرفوعه أحمد والنخعي: فى الخز الخالص أنه لا بأس به، فأما الذى خلط فيه وبر الأرناب أو غير ذلك مما يشبه هذا فلا تصل فيه»<sup>(٢)</sup>.

والمروى عن الباقر (عليه السلام): أنه كان يلبس الخز بألف درهم وخمسمائة درهم، فإذا حال عليه الحول تصدق به فقيل له: لو كنت تباع هذه الثياب وتتصدق بأثمانها أليس ذلك كان أفضل؟ فقال (عليه السلام): «ما استحسن أن أبيع ثوباً قد صليت فيه»<sup>(٣)</sup>.

وروايه العوالى: «روى أن الصادق (عليه السلام) لبس ثياب الخز وصلّى فيها»<sup>(٤)</sup>.

وصحيحه زراره قال: خرج أبو جعفر (عليه السلام) يصلّى على بعض أطفالهم وعليه جبه خز صفراء ومطرف خز أصفر»<sup>(٥)</sup>.

ص: ١٦٥

---

١- أمالى الطوسى: ص ٣٧٠ الجزء الثانى عشر

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣١٠ الباب ٤ من أبواب لباس المصلّى ح ١٢ و ١٣

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٠٩ الباب ٤ من أبواب لباس المصلّى ح ٨

٤- عوالى اللثالى: ج ٢ ص ٢٩ ح ٦٨

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦١ الباب ٨ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

والرضوى: «وصل في الخز إذا لم يكن مغشوشاً بوبر الأرناب» (١).

وفى روايه زراره: «إن الباقر (عليه السلام) لبس جبه خز ومطرف خز وعمامه خز وخرج وصلى على ابنه» (٢). إلى غيرها من الروايات.

وأما الجلد ففي المستند استثناؤه وفاقاً للأكثر كما صرح به جماعه، بل عن البحار نسبتته إلى المشهور بين المتأخرين، وعن كشف الالتباس نسبتته إلى المشهور، خلافاً لما عن السرائر والمنتهى والتحرير حيث منعوا عن ذلك وخصوا الاستثناء بالوبر، والأقرب الأول لخبر ابن أبي يعفور السابق، حيث صرح فيه بالذكاه وهي إنما تعتبر في نحو الجلد لا الوبر مما لا تحله الحياه، ودعوى التبادر إلى الوبر غير تامه، ومنه يفهم استثناء بقيه أجزاء هذا الحيوان أيضاً، وكذا في الدلاله إطلاق خبر يحيى والموثقه، وقد استدل بهما المستند والجواهر، وإشكال المستمسك باحتمال إرادته الوبر غير وجيه، فإن الإطلاق لا يرفع اليد عنه بالاحتمال.

وكذا في الدلاله صحيحه سعد بن سعد: سألت الرضا (عليه السلام) عن جلود الخز؟ فقال: «هو ذا نحن نلبس». فقلت: ذاك الوبر جعلت فداك؟ فقال: «إذا حل وبره حل جلده» (٣).

فان ظاهره التلازم في الحلبيه، فإذا حل لبساً حل في الصلاه.

ص: ١٦٦

١- فقه الرضا: ص ١٦ س ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٠ الباب ١٥ من أبواب صلاه الجنازه ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٥ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي ح ١٤

وصحيحه ابن الحجاج: سأل رجل أبا عبد الله (عليه السلام) عن جلود الخبز؟ فقال (عليه السلام): «ليس بها بأس». فقال الرجل: إنها علاجي وإنما هي كلاب تخرج من الماء؟ فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا خرجت من الماء تعيش خارجه من الماء». فقال الرجل: لا. فقال (عليه السلام): «ليس بها بأس» (١).

فان نفى البأس بقول مطلق دال على جواز الصلاة خصوصاً ويندر أن ينزع الإنسان لباسه في اليوم مرات، ولو سلم عدم دلاله بعض هذه الروايات ففي خبر ابن أبي يعفور كفايه، والإشكال فيه بضعف السند غير تام بعد شهرته فتوى واستناداً، وكونه مروياً في الكافي الذي ضمن صاحبه روايته.

أما القائل بالمنع عن جلد الخبز فقد استدل بعموم المنع عن جلد ما لا يؤكل.

والتوقيع المروي عن الاحتجاج: فيما سأل عن مولانا صاحب الزمان (عليه السلام) كتبت إليه (عليه السلام) روى لنا عن صاحب العسكر أنه سأل عن صلاه في الخبز الذي يغش بوبر الأرناب؟ فوقع (عليه السلام): «يجوز» وروى عنه (عليه السلام) أيضاً: «أنه لا يجوز» فأى الخبرين يعمل به؟ فأجاب (عليه السلام): «إنما حرم في هذه الأوبار والجلود، وأما الأوبار وحدها فحلال». وفي بعض النسخ: «فكلها حلال» (٢).

وفيه: إن العمومات تقيده بأدله المشهور، والتوقيع مع ضعفه سنداً لا دلاله

ص: ١٦٧

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٣ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٩٢ في توقيعات الناحية المقدسه



فيه، إذ ظاهره خصوص المغشوش، وفي المستند لعله (عليه السلام) أراد المنع مما يؤخذ من أيدي هؤلاء المجوزين لاستعمال ذبيحة الكفار، ولذا جوز منها الأوبار(1))، ويؤيده قوله (عليه السلام): «هذه».

ثم إنه لو شك في أن الخز الذي بأيدينا اليوم هو ذاك أو غيره، كانت أصاله عدم النقل محكمه، فشبهه عدم الجواز في الخز الفعلى لاحتمال مغايرته لما في زمان صدور الروايات لا وجه له، كما أن الظاهر أن المراد بالخز كلب الماء، والذي يؤخذ منه خصيته دواءً ويسمى بـ «جندبى دستر».

وأما لحمه فالظاهر أنه حرام، لأنه ليس له فلس، مضافاً إلى خبر ابن أبى يعفور: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أكل لحم الخز؟ قال (عليه السلام): «كلب الماء إن كان له ناب فلا تقربه، وإلا فاقربه»(2)). ولعل ترديد الإمام (عليه السلام) إنما هو للتقيه، وموضع الكلام فيه في كتاب الأئمة والأشربة، ولو شك في كونه مغشوشاً بما لا يتم الصلاه فيه، فأصاله عدم الغش محكمه، لكن ذلك بعد الفحص كما هو المبني في الشبهات الموضوعيه.

{غير المغشوش بوبر الأرناب والثعالب} وسائر ما لا يتم الصلاه فيه بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً ادعاه غير واحد، وقد نسب إلى الصدوق إجازته الصلاه في المغشوش، لكن عبارته في الفقيه غير ظاهره في الإجازة بل قال \_ بعد أن أورد

ص: ١٦٨

١- المستند: ج ١ ص ٢٨٧ س ٣٠

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٢ من أبواب الأئمة المحرمه ح ٣

الروايه المبيزه \_ وهذه الرخصه الأخذ بها مأجور، ورادها مأثوم، والأصل ما ذكره أبى فى رسالته إلى: وصلّ فى الخز ما لم يكن مغشوشاً بوبر الأرناب(١)، انتهى.

فإن ذيل العبارة يدل على أن المراد من صدرها الأخذ بها فى مورد، ولعله أراد بذلك فى حال التقية وإلا لم يكن معنى لهذا الذيل.

وكيف كان، فيدل على المنع الروايات المتقدمه.

نعم فى بعض الروايات دلالة على الجواز، كخبر داود الصرمى: أنه سأل رجل أبا الحسن الثالث (عليه السلام) عن الصلاة فى الخز يغش بوبر الأرناب؟ فكتب (عليه السلام): «يجوز ذلك»(٢). والروايه ضعيفه سنداً معرض عنها، فلا يعمل بها.

هذا بالإضافة إلى احتمال التقية، وهذا الاحتمال بعد قربه جداً خصوصاً فى المكاتبه يمنع عن العمل ولا يدع مجالاً للجمع الدلالى، ولو علم الخلط لكنه لم يعلم هل أنه خلط بما يؤكل أو بما لا يؤكل صحت الصلاة كما سيأتى فى اللباس المشكوك.

{وكذا السنجاب} تجوز الصلاة فيه، كما ذهب إليه غير واحد، وعن المنتهى نسبه إلى أكثر الأصحاب، وعن شرح القواعد إلى كبرائهم، وعن الذخير وغيره إلى المشهور بين المتأخرين، وكذلك قال المستند: بل عن الصدوق نسبه

ص: ١٦٩

١- الفقيه: ج ١ ص ١٧١ ذيل الحديث ٥٦

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٢١٣ باب ١١ فى ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٤٢

إلى دين الإماميه خلافاً لآخرين لم يجوزوا الصلاة فيه، بل عن شرح القواعد نسبته إلى ظاهر قول الأكثر، وعن الذكرى والروض نسبته إلى الأكثر، وعن ابن زهره دعوى الإجماع عليه، وتوقف في المسألة جماعه كالتحرير والقواعد والإيضاح والصميرى والشيخ البهائي، لكن الأقرب هو القول الأول، ويدل عليه متواتر الروايات:

كصحيح أبي علي الحسن بن راشد، قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ما تقول في الفراء أى شىء يصلى فيه؟ قال (عليه السلام): «أى الفراء»؟ قلت: الفنك والسنبج والسمور، قال (عليه السلام): «فصلّ في الفنك والسنبج، وأما السمور فلا تصلّ فيه» (١).

وصحيح الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه سأله عن أشياء منها الفراء والسنبج؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس بالصلاه فيه» (٢).

وصحيحه الآخر عنه (عليه السلام): سألته عن الفراء والسمور والسنبج والثعالب وأشباهه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بالصلاه فيه».

وفى روايه بشر بن بشار: «صلّ في السنبج والخوارزميته، ولا تصل في الثعالب ولا السمور» (٤).

وروايه يحيى المتقدمه فى الخز (٥).

ص: ١٧٠

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٣ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى ح ٥
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٢ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٤ الباب ٤ من أبواب لباس المصلّى ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٣ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى ح ٤
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٣ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى ح ٦

وروايه الوليد قال: قلت للرضا (عليه السلام): أصلى في الفنك والسنجاب؟ فقال (عليه السلام): «نعم» (١).

وروايه مقاتل، قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الصلاه في السمور والسنجاب والثعلب؟ فقال (عليه السلام): «لا خير في ذا كله ما خلا السنجاب فإنه دابه لا تأكل اللحم» (٢).

وفي الرضوى: «في السنجاب وأروى فيه رخصه» (٣).

وروايه على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه (عليه السلام): سألته عن لبس السمور والسنجاب والفنك؟ قال: «لا يلبس ولا يصلى فيه إلا أن يكون ذكياً» (٤).

وروايه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الفراء والسمور والسنجاب والثعالب وأشباهه؟ قال: «لا بأس بالصلاه فيه» (٥). إلى غيرها من الروايات.

أما القول الثاني: فقد استدل بالعمومات، وجمله من الروايات كموثقه ابن بكير المتقدمه (٦).

ص: ١٧١

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٣ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٧
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٢ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٢
- ٣- فقه الرضا: ص ١٦ س ٢
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٥ الباب ٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٤ الباب ٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٢
- ٦- الكافي: ج ٣ ص ٣٩٧ باب اللباس تكره الصلاه فيه ح ١

والرضوى: «ولا يجوز الصلاة في سنجاب وسمور وفنك، فإذا أردت الصلاة فانزع عنك» (١).

وفى الفقيه: «وإن كان عليك غيره من سنجاب أو سمور أو فنك وأردت الصلاة فيه فانزعه» (٢).

وروايه أبى حمزه: عن أكل لحم السنجاب والسنجاب والفنك والصلاه فيهما؟ فقال أبو خالد: إن السنجاب يأوى الأشجار، قال: فقال (عليه السلام): «إن كان له سبله كسبله السنور والفأر فلا يترك لحمه ولا يجوز الصلاة فيه»، ثم قال (عليه السلام): «أما أنا فلا آكله ولا أحرمه» (٣).

وروايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام)، أنه سأل عن فرو الثعلب والسنور والسمور والسنجاب والفنك والقاقم؟ قال (عليه السلام): «يلبس ولا يصلى فيه» (٤).

وقد حمل القائلون بالمنع أخبار المشهور على التقيه، وقدموا هذه على تلك بالشهره والإجماع المنقول والاحتياط، لكن الظاهر القول الأول، وذلك:

أولاً: لأنه لا تصل النوبه إلى التقيه بعد الجمع الدلالى وهو الكراهه وليس

ص: ١٧٢

١- فقه الرضا: ص ١٦ س ١

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٦٩ باب ٣٩ فى ما يصلّى فيه من الثياب، ذيل الحديث ٥٢

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٣ الباب ٤١ من أبواب الأطعمه المحرمه ح ١

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٢٦ فى ذكر طهارات الجلود والعظام

وأما السمور والقاقم والفنك والحواصل فلا يجوز الصلاة في أجزاءها على الأقوى

المقام من قبيل لزوم الحمل على التقيه لقوه الأخبار الموافقه لها.

وثانياً: إن في نفس الأخبار شاهد جمع آخر، وهو الفرق بين الذكى وغيره، كما في روايه على بن جعفر المتقدمه.

وثالثاً: إن شاهد الكراهه موجود في هذه الأخبار، وهو قوله (عليه السلام) \_ في روايه أبى حمزه \_: «فلا آكله ولا أحرمه»، فتأمل.

رابعاً: بأنه لا يمكن حمل أخبار الجوز على التقيه لاشتمالها على عدم جواز ما تقول العامه بجوازه، فالقول بالجواز هو مقتضى الأدله، وإن كان الاحتياط فى الترك خصوصاً بعد ما ذهب أكثر القدماء إليه، والله سبحانه العالم.

ثم إن السنجاب بضم السين وكسره: حيوان أكبر من الجرذ، له ذنب طويل، كثيث الشعر، يرفعه صعداً، يتسلق الشجر بسرعه، ويضرب به المثل فى خفه الصعود، تتخذ منه الفراء لونه أزرق رمادى.

{وأما السمور والقاقم والفنك والحواصل فلا يجوز الصلاة فى أجزاءها على الأقوى} أما السمور فهو كتثور بفتح الأول وتشديد الميم(1): حيوان يشبه السنور، ويوجد فى بلاد الروس والترك، ولا يؤكل لحمه، وله فراء، وقد اختلفوا فى جواز الصلاة فيه وعدمه فالمشهور ذهبوا إلى العدم، بل عن الشرائع دعوى الإجماع عليه، خلافاً للمقنع والأمالى والمجالس، ويظهر من المحقق الميل إليه استدلال

ص: ١٧٣

١- المنجد: ص ٣٥٤

للقول بالمنع بالعمومات ويجمله من الروايات:

كموثق ابن بكير (١١) وخبر بشر بن بشار: «لا تصل في الثعالب والسمور» (٢).

وصحيح سعد بن سعد عن الرضا (عليه السلام): سألته عن جلود السمور؟ قال (عليه السلام): «أى شيء هو ذاك الادييس؟ فقلت: هو الأسود، فقال (عليه السلام): «يصيد». فقلت: نعم يأخذ الدجاج والحمام، فقال (عليه السلام): «لا» (٣).

ورواه أبى على: «فصل في الفنك والسنجاب فأما السمور فلا تصل فيه» (٤).

ورواه الخرائج: «فأما السمور والثعالب فحرام عليك وعلى غيرك الصلاة فيه» (٥).

ورواه مقاتل: عن الصلاة في السمور والسنجاب والثعلب؟ فقال: لا خير في ذلك ما خلا السنجاب (٦).

ورواه المكارم: وسئل الرضا (عليه السلام) عن جلود الثعالب والسنجاب والسمور؟ فقال: «قد رأيت السنجاب على أبى ونهاني عن الثعالب والسمور».

ورواه الدعائم المتقدمه وغيرها (٧).

ص: ١٧٤

- ١- الكافي: ج ٣ ص ٣٩٧ باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٣ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٤ الباب ٤ من أبواب لباس المصلّي ح ١
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٣ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٥
- ٥- البحار: ج ٨٠ ص ٢٢٧، نقلا عن كتاب الخرايج والجرايح
- ٦- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٢ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٢
- ٧- مكارم الأخلاق: الباب السادس، الفصل السادس

أما القائل بالجواز فقد استدل بجمله أخرى من الروايات:

كصحيح الريان بن الصلت: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن لبس فراء السمور والسنجاب والحواصل وما أشبهها؟ وفي الجواب قال (عليه السلام): «لا بأس بهذا كله إلا بالثعالب»<sup>(١)</sup>.

فإن الاستثناء قرينه على أن الحكم إنما هو بالنسبة إلى الصلاة.

وخبر على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): سألته عن لبس السمور والسنجاب والفتك؟ فقال (عليه السلام): «لا- يلبس ولا يصلى فيه إلا أن يكون ذكياً»<sup>(٢)</sup>.

والرضوى: «لا يجوز الصلاة في سنجاب وسمور وفتك، فإذا أردت الصلاة فانزع عنك وقد أروى فيه رخصه»<sup>(٣)</sup>.

وما رواه الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الفراء والسمور والسنجاب والثعالب وأشباهه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بالصلاة فيه»<sup>(٤)</sup>.

وروايه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن لباس الفراء والسمور والفتك والثعالب وجميع الجلود؟ قال: «لا بأس بذلك»<sup>(٥)</sup>.

ص: ١٧٥

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٦ الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

٢- قرب الإسناد: ص ١١٨

٣- فقه الرضا: ص ١٦ س ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٤ الباب ٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٥ الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي ح ١



فإن إطلاقه يشمل حال الصلاة، فتأمل.

ومرسله الفقيه: «وإن كان عليك غيره من سنجاب أو سمور أو فنك وأردت الصلاة فانزعه وقد روى في ذلك رخص»<sup>(١)</sup>.

والجمع بين الأدله هنا كما تقدم في السنجاب، منتهى الأمر القول بالجواز هنا أضعف وهو لا يقتضى رفع اليد عن الروايات المجوزة بعد أن كان رفع اليد عن دليل اجتهادى، والظاهر أن الروايات المانعه من أجل كونه غير مذكى لما عرفت من أن الحيوان في بلاد الروس، ولذا فصل روايه على بن جعفر بين المذكى وغيره، فمقتضى القواعد الجواز إلا أن ذهاب المشهور إلى المنع يوجب التوقف، والله سبحانه العالم.

وأما القاقم فهو حيوان جميل الوجه أكبر من ابن عرس وعلى شكله، تفوح منه رائحه كريهه، أبيض اللون، ومؤخره قصير، ولبس مؤخره أسود، وقد ورد في جملة من الروايات التعرض له، فمن الروايات المجوزة للصلاه فيه ما في كتاب قرب الإسناد وكتاب المسائل لعلى بن جعفر، سأل عن أخيه (عليه السلام) عن لبس السمور والسنجاب والفنك والقاقم؟ قال (عليه السلام): «لا يلبس ولا يصلى فيه إلا أن يكون ذكياً»<sup>(٢)</sup>.

أقول: الظاهر أن نسخ قرب الإسناد مختلفه، ففي بعضها ذكر القاقم، وفي

ص: ١٧٦

١- الفقيه: ج ١ ص ١٦٩ الباب ٣٩ في ما يصلى فيه ... ذيل الحديث ٥٢

٢- قرب الإسناد: ص ١١٨. كتاب المسائل، المطبوع في البحار: ج ١٠ ص ٢٦٩

بعضها لم يذكر القاقم، كما يظهر من مراجعه المستند والوسائل والمستمسك وجامع الأحاديث، أما في كتاب المسائل فهو موجود(١).

وفي روايه الدعائم المتقدمه بعد السؤال عن فرو القاقم؟ قال (عليه السلام): «يلبس ولا يصلى فيه»(٢).

وفي روايه الحلبي المتقدمه: عن الفراء والسمور والسنجاب والثعالب وأشباهه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بالصلاه فيه».

وفي روايه على بن يقطين: عن لباس الفراء والسمور والسنك والثعالب وجميع الجلود؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك».

ومقتضى هذه الروايات الجواز، أما روايه الدعائم فبالإضافه إلى ضعفها في نفسها فهي لا تقاوم هذه، حيث إنها ذكرت القاقم في ضمن جمله منها السنجاب فلا- بد أن يحمل النهى فيها على الكراهه، بالإضافه إلى إمكان تقييدها بمالم تذكر كما في بعض الروايات.

ص: ١٧٧

- 
- ١- المستند: ج ١ ص ٢٨٩ س ١٩. المستمسك: ج ٥ ص ٣٢٤. الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٥ الباب ٤ من أبواب لباس المصلّى ح ٦. جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٠٥ الباب ٢ من أبواب لباس المصلّى ح ١٣
  - ٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٢٦، في ذكر طهارات الجلود والعظام

نعم ذكر المصباح المنير أن القاقم يأكل الفأره (١١) فهو مشمول لروايه الحناط: وما أكل الميتة فلا- تصل فيه، إلا أن الروايه السابقه أخص، وبالجملة فالفتوى بعدم الجواز مشكل، نعم الأحوط الترك.

وأما الفنك على وزن فرس شبيه بالثعلب إلا أن أذنيه أكبر، نسب إلى المشهور المنع عنه، وعن المفاتيح الإجماع عليه، إلا أن المجالس والأمالى وبعض آخر ذهبوا إلى الجواز، وهو مقضى القاعده لوروده فى جملة من الروايات، بالإضافة إلى المطلقات المتقدمه، فمن الروايات الخاصه أخبار ابن راشد، وابن يقطين وابن جعفر والوليد ويحيى والخرائج ومحمد بن إبراهيم وفقه الرضا ومرسله الفقيه والقول بإعراض الفقهاء منها غير معلوم، إذ الأكثر لم يتعرضوا له، ومن لم يجوز إنما لم يجوز استناداً إلى الأدله الاجتهاديه وعمومات المنع عن غير المأكول وإن كان الأحوط الاجتناب.

وأما الحواصل: فهى طيور كبار لها حواصل عظيمه، قال ابن البيطار: وهذا الطير يكون بمصر كثيراً (٢)، والظاهر جواز الصلاه فيها لذهاب أعظم الفقهاء إلى ذلك فقد ادعى الشيخ فى النهايه الإجماع على الجواز، وادعى المعتمد الاتفاق، وهاتان الدعويان تكشفان عن ذهاب المشهور إلى ذلك، ويدل عليه من الروايات أخبار عديده مطلقه كالمطلقات السابقه، وخاصه مثل خبر بشر: «صلّ فى السنجاب والحواصل الخوارزميه».

ص: ١٧٨

١- المصباح المنير: ج ٢ ص ٧٥

٢- كما فى البحار: ج ٨٠ ص ٢٢٨

وخبر الخرائج: «فالحواصل جائز لك أن تصلى فيه» (١).

وصحيح ابن الحجاج \_ كما رواه في الاستبصار \_: عن اللحاف من الثعالب أو الخوارزميه أيصلى فيها أم لا؟ قال (عليه السلام): «إن كان ذكياً فلا بأس به» (٢).

هذا بالإضافة إلّا أنه ربما يقال إنه حلال اللحم لأن له حوصله كما ذكروا، فلا يبقى مورد لاستثنائه، ومن ذلك يعرف أن قول الشهيد في بعض كتبه بأن روايه الجواز مهجوره، وقول المستمسك أن المشهور المنع، محل تأمل، إذ لا هجر للروايه ولا شهره على المنع، وعليه فالأقوى الجواز وفقاً للمستند وغيره من المتأخرين، وإن كان الأحوط الترك.

ص: ١٧٩

---

١- البحار: ج ٨٠ ص ٢٢٧ نقلا عن الخرائج

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٨٢ الباب ٢٢٣، في الصلاه في جلود الثعالب ..

(مسأله \_ ١٨): الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره

(مسأله \_ ١٨): {الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره} كما عن الأردبيلي والمدارك والخونساري والمجلسي والبحراني والمعتمد والمستند، وفي المستمسك أنه المشهور بين المعاصرين، خلافاً للمشهور (١) بين القدماء، فمنعوا عن الصلاة فيه، بل في الجواهر أنه لا- خلافاً معتد به أجده (٢)، بل عن المدارك إن هذا الحكم مقطوع به عند الأصحاب (٣)، وعن الجعفريه وشرحها ما يظهر أنه إجماع، وقد أطال جملة من المتأخرين في المسأله، وألف بعضهم فيها رسائل خاصه وذكروا مفاد الأدله الخاصه، ومفاد العامه محل أصاله الحل والاحتياط ومفاد الأصل، لكن الظاهر كفايه الأدله الخاصه، إذ معها لا- يبقى مجال للثاني فكيف بالثالث، فنقول عمده البحث في المسأله هو أنه هل كون ما يصلى فيه مشروط بكونه من مأكول اللحم، حتى إذا شك كان الأصل العدم، إذ يجب إحراز الشرط فلا تصح الصلاة في المشكوك أو أن ما يصلى فيه لا يشترط بهذا الشرط بل كونه غير مأكول مانعاً حتى إذا شك فيه يكون الأصل عدم المانع وتصح الصلاة؟ قولان، المانع ذهب إلى أنه شرط، والمجوز ذهب إلى أنه مانع، والأقوى الثاني لظهور جملة من الروايات في ذلك.

ص: ١٨٠

١- المستمسك: ج ٥ ص ٣٢٧

٢- انظر الجواهر: ج ٨ ص ٨١

٣- انظر المستمسك: ج ٥ ص ٣٢٧

كصدر موثقه ابن بكير حيث قال (عليه السلام): «إن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاه في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد»<sup>(١)</sup>.

بتقريب أنه أناط الفساد بمحرّميه الأكل وهو عباره عن إناطه العدم بالوجود وهو معنى المانع إذ هو ما يلزم وجوده العدم: مثل الرطوبه التي من وجودها يلزم عدم الاحتراق، ومثل قوله (عليه السلام): «وإن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله وحرم عليك أكله فالصلاه في كل شيء منه فاسد»<sup>(٢)</sup>. بالتقريب المتقدم، ومثل روايه إبراهيم الوارده فيما يسقط على الثوب من وبر وشعر ما لا يؤكل لحمه حيث قال (عليه السلام): «لا تجوز الصلاه فيه»<sup>(٣)</sup>.

بتقريب أنها تدل على أن حرمة الصلاه \_ أى فسادها \_ مرتبه على وجود الشعر والوبر، ومثل خبر أنس: «لا تصل فيما لا يشرب لبنه ولا يؤكل لحمه»<sup>(٤)</sup>، بالتقريب المتقدم.

ومثل خبر محمد بن إسماعيل: «لا تجوز الصلاه في شعر ووبر ما لا يؤكل لحمه لأن أكثرها مسوخ»<sup>(٥)</sup>.

فإن التعليل ظاهر في أن عله الفساد وجود حاله المسخ، ومثل التعليل الوارد

ص: ١٨١

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب المصلّى ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب المصلّى ح ١
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥١ الباب ٢ من أبواب المصلّى ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥١ الباب ٢ من أبواب المصلّى ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥١ الباب ٢ من أبواب المصلّى ح ٧

فى السنجاب بأنها دابه لا- تؤكل اللحم حيث علل الجواز بأنه ليس من السباع مما يظهر منه أن كون الحيوان سبباً مانع عن الصلاة.

ومثل روايه الخرائج: «والفراء متاع الغنم مالم يذبح بأرمنيه يذبحه النصارى على الصليب»<sup>(١)</sup> حيث إن ظاهره أن الذبح على الصليب مانع.

ومثل روايه الحناط: «وما أكل الميتة فلا تصل فيه»<sup>(٢)</sup> بالتقريب المتقدم.

ومثل روايه أبى حمزه: «إن كان له \_ أى للسنجاب \_ سبله كسبله السنور والفأر فلا يؤكل لحمه ولا تجوز الصلاة فيه»<sup>(٣)</sup>. حيث إن ظاهره مانعيه وجود السبله، إلى غير ذلك.

هذا بالإضافة إلى قاعده الحل، فإن كل شىء فيه حلال وحرام فهو لك حلال أبداً حتى تعرف الحرام بعينه<sup>(٤)</sup>، والحليه إما أن يراد بها الأعم من الوضع والتكليف أو خاصه بالتكليف المستتبع للوضع، وعلى كلا الأمرين يدل على صحة الصلاة توالى السير كما فى المستند وغيره، قال يدل عليه عمل الناس، بل إجماع المسلمين حيث إنه لم يعلم كون أكثر الثياب المعموله من الصوف والوبر والشعر من الفراء والسقرلاب وما عمل لغمد السيف والسكين مما يؤكل جزماً، ومع ذلك يلبسها ويصاحبها الناس من العوام والخواص فى جميع الأمصار

ص: ١٨٢

١- البحار: ج ٨٠ ص ٢٢٧، نقلاً عن الخرائج

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٧ الباب ٦ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٣ الباب ٤١ من أبواب الأتعمه المحرمه ح ١

٤- الوسائل: ج ١٢ ص ٥٩ الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ١

والأعصار ويصلون فيه من غير تشكيك ولا إنكار(١) انتهى.

وإلى الاستصحاب لو وصلت النوبه إليه حيث إن المصلى قبل أن يلبس هذا الثوب كان يعلم أنه في غير محرم الأكل فإذا لبس وشك في ذلك فالأصل يقتضى بقاؤه على حاله السابق، وفي المقام تفاصيل لا يلائم المقام فمن أرادها فليرجع إلى الرسائل المنفرده التي كتبها المعاصرون في هذا الشأن.

أما القائل بعدم جواز الصلاة في المشكوك فقد استظهر من جملة من الروايات الشرطيه، وحيث يشك في الشرط يسرى الشك إلى المشروط الموجب لعدم العلم بالامتثال، مثل قوله (عليه السلام) في موثق ابن بكير: «لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله تعالى أكله»(٢). حيث أناط القبول بحليه الأكل وهو عين الشرط، إذ الشرط عباره عن توقف شيء على أمر وجودى.

وفيه: إن ظاهره أنه بيان لقوله (عليه السلام) سابقاً: «فأسده» فكأنه قال (عليه السلام): الصلاة في ما لا يؤكل لحمه فأسده غير مقبوله، وهذا هو عين المانع.

نعم لو قال ابتداءً: لا تقبل الصلاة إلا فيما يؤكل لحمه، كان ظاهره الشرط، ومثل قوله في الموثق المذكور: «فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائز». فإنه ظاهر في إناطه الجواز بحليه اللحم وهو معنى الشرط.

ص: ١٨٣

١- المستند: ج ١ ص ٢٨٦ س ٢٩

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلى ح ١



وفيه: ما ذكره المستمسك من أنه إنما سيق تمهيداً لبيان اعتبار التذكية وإناطه الجواز بها، فيكون شرطاً لإناطه الجواز بالتذكية لا شرطاً للجواز كالتذكية، ويكون مقيداً للإطلاق المستفاد من قوله: «حتى تصلى فى غيره» فهو أجنبى عن الدلاله على الشرطيه(١)، ومثل قوله (عليه السلام) فى روايه على بن حمزه: «لا تصل إلا فيما كان منه ذكياً» قلت: أو ليس الذكى ما ذكى بالحديد؟ فقال (عليه السلام): «بلى إذا كان مما يؤكل لحمه»(٢). بتقريب أن ظاهره أن كونه مأكول اللحم شرط فى صحه الصلاه.

وفيه: إن ذيل الحديث قرينه على أن المراد بالصدر كون حرمه الأكل مانعاً حيث قال (عليه السلام): «لا بأس بالسنباب إنه دابه لا تأكل اللحم» كما تقدم تقريبه، إلى غيرها من الروايات الخاليه عن الدلاله وإن استدل بها للشرطيه.

كما أنه استدل للشرطيه بأن الصلاه مشروطه بالستر بما يؤكل، والشك فى الشرط يقتضى الشك فى المشروط. وفيه: منع الاشتراط المذكور، بل الشرط الستر والأصل الإطلاق.

كما أنه استدل بقاعده الاحتياط، وأن الاشتغال اليقيني يحتاج إلى البراءه اليقنيه. وفيه: إن الاحتياط لا مجال له بعد الدليل، والبراءه حاصله بما تقدم من الدليل على كونه مانعاً لا شرطاً.

وكيف كان فما اختاره المصنف تبعاً لمن عرفت هو الأقوى.

{فعلى هذا لا بأس بالصلاه فى الماهوت} وغيره مما يجلب من خارج

١- المستمسك: ج ٥ ص ٣٣١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٣ الباب ٣ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

وأما إذا شك في كون شئ من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا إشكال فيه

بلاد الإسلام، وأما ما يكون من بلاد الإسلام فلا إشكال فيه لحججه السوق واليد.

{وأما إذا شك في كون شئ من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا إشكال فيه} بعد الفحص إذا كان ممكناً، لما عرفت مكرراً من لزوم الفحص في الشبهات الموضوعية.

وكيف كان فالشك بأقسامه مورد الأصل، سواء كان شكاً في أنه هل هو من الحيوان أم لا؟ أو في كونه \_ بعد العلم بأنه من الحيوان \_ أنه من الحيوان الحلال أو من الحرام، أو في أنه من حرام اللحم الجائز فيه الصلاة كالسنجاب، أو غير الجائز فيه كالأسد، أو في أنه من هذا الحيوان الخاص لكنه لم يعلم هل أنه حلال أو حرام، أو لم يعلم هل أنه سنجاب أو غير مما لا يجوز الصلاة فيه، والدليل في جواز كل ذلك ما تقدم، وإن كان بعضها أقرب إلى الجواز من بعض، والله سبحانه العالم.

ص: ١٨٥

(مسألة \_ ١٩): إذا صَلَّى في غير المأكول جاهلاً أو ناسياً فالأقوى صحه صلاته.

(مسألة \_ ١٩): {إذا صَلَّى في غير المأكول جاهلاً أو ناسياً فالأقوى صحه صلاته} كما عن غير واحد، لحديث «الرفع» (١) وحديث «لا تعاد» (٢).

وصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذره من إنسان أو سنور أو كلب أيعيد صلاته؟ قال (عليه السلام): «إن كان لم يعلم فلا يعيد» (٣).

وعن جماعه: وجوب الإعادة في الناسي، لموثق ابن بكير: «لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلي في غيره مما أحل الله أكله».

ولمفهوم صحيح عبد الرحمن، حيث دل على أن عدم الإعادة خاص بصوره عدم العلم، وفيه نظر واضح، إذ حديث «لا تعاد» وغيره حاكم على الأدلة الأولية، والمفهوم إن سلم فحديث «لا تعاد» مقدم عليه، بل قد عرفت سابقاً أن الجهل بالحكم أيضاً مشمول للأدلة، فتخصيص المستمسك هنا الجهل بالموضوع مع تسليمه كون الجهل بالحكم أيضاً معفواً عنه هناك فيه نظر، وسيأتي الكلام حول ما يشبه هذا في آخر مسألة من مسائل الخلل إن شاء الله تعالى.

ص: ١٨٦

- ١- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٥ الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ح ١
- ٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٠ الباب ٣ من أبواب الوضوء ح ٨
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٥

(مسألة ٢٠ \_): الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة، أو بالعرض كالموطوء والجلال، وإن كان لا يخلو عن إشكال.

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال

(مسألة ٢٠ \_): {الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض كالموطوء والجلال} وشارب لبن الخنزيره، وذلك لإطلاق الأدله \_ كما فى المستمسك \_ وقد سكت على المتن جمله من المعلقين كالسيدى البروجردى وابن العم.

{وإن كان لا يخلو عن إشكال} من جهة الانصراف، فإن المتبادر إلى الذهن من الحرام بالأصل، كما أن المنصرف منه غير مثل المغصوب والضار ومثل الصيد فى حال الإحرام، كما أن المنصرف من المحلل ليس ما جاز أكله لأجل اضطرار أو تقيه، وعليه فلا يبعد الفرق، ولو شك كان الأصل جواز الصلاة فى المحرم بالعرض، وعدم جوازها فى المحلل بالعرض.

{الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال} كما هو المشهور، وفى الجواهر: نفى وجدان الخلاف فى الساتر منه، بل ولا فيما تتم الصلاة به منه وإن لم يقع الستر به، بل عن حبل المتين والبحار والمفاتيح: لا خلاف فيه، ويدل عليه جمله من الروايات:

كموتق عمار، عن الصادق (عليه السلام): «لا يلبس الرجل الذهب ولا يصل فيه لأنه من لباس أهل الجنة» (١).

ص: ١٨٧

وخير موسى بن أكيل عنه (عليه السلام): «جعل الله الذهب في الدنيا زينه النساء فحرم على الرجال لبسه والصلاه فيه»<sup>(١)</sup>.

وخبر جابر: «يجوز للمرأة لبس الدياتج والصلاه فيه» إلى أن قال: «ويجوز أن تتختم بالذهب وتصلى فيه، وحرم ذلك على الرجال»<sup>(٢)</sup>.

والرضوى: «ولا تصل فى جلد الميتة على كل حال ولا فى خاتم ذهب»<sup>(٣)</sup>. إلى غيرها.

ثم إنه استدلل لبطلان الصلاه فى الذهب بوجه آخر ضعيفه، كما أنه ربما نوقش فى سند أو دلالة هذه الروايات، وفيه: إن ضعف السند فى بعضها غير ضار بعد وجود الموثقه بينها وعمل الأصحاب بها، كما أن ضعف التعليل المذكور فى بعضها غير ضار، إذ عدم فهمنا للعله لا يوجب الإشكال عليها، بالإضافة إلى احتمال أنه يراد بذلك لازم العله، إذ الذهب فى الآخره غير ضار بخلافه فى الدنيا، فإنه ثبت فى العلم الحديد أنه يضر الرجل، لأنه يؤثر على كريات الدم الحمر، هذا مضافاً إلى أن الذهب لا يلائم الرجل الذى يستحسن له الخشونه فى العمل والعيش، حتى يتمكن أن يقوم بأعباء الحياه، ثم المراد بالذهب هذا المعدن الخاص وإن غير لونه، إذ تغير اللون لا يوجب تغير الحقيقه، كما أن غير هذا المعدن ليس منه وإن سمي ذهباً \_ تشبيهاً \_ بل وجعل لونه لون الذهب.

ص: ١٨٨

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٠ الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّى ح ٥

٢- البحار: ج ٨٠ ص ٢٤٨

٣- فقه الرضا: ص ١٦ س ٤

ولا يجوز لبسه لهم في غير الصلاة أيضاً

{ولا- يجوز لبسه لهم في غير الصلاة أيضاً} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل عليه دعوى إجماع متواتره، بل في الجواهر إجماعاً أو ضرورةً، ويدل عليه متواتر الروايات: مثل ما سبق من النصوص.

وما رواه جراح المدائني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تجعل في يدك خاتماً من ذهب»<sup>(١)</sup>.

وفي روايه أبي الجارود، عن الباقر (عليه السلام) في وصيه النبي (صلى الله عليه وآله) لعلی (عليه السلام): «... فلا تختم بخاتم ذهب فإنه زينتك في الآخرة»<sup>(٢)</sup>.

وفي روايه عبدالرحيم، عن الصادق (عليه السلام)، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأمير المؤمنين (عليه السلام): «لا تختم بالذهب فإنه زينتك في الآخرة»<sup>(٣)</sup>.

وفي روايه حنان بن سدير قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: قال النبي (صلى الله عليه وآله) لعلی (عليه السلام): «إياك أن تختم بالذهب فإنها حليتك في الجنة»<sup>(٤)</sup>.

وعن البراء بن عازب قال: نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن سبع وأمر بسبع، نهانا أن نتختم بالذهب<sup>(٥)</sup>، الحديث.

ص: ١٨٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٩ الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٠ الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي ح ٦

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٩ الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٢ الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي ح ١١

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠١ الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي ح ٨

وسأل علي بن جعفر أخاه موسى (عليه السلام) عن الرجل هل يصلح له الخاتم الذهب؟ قال (عليه السلام): «لا» (١).

وفى حديث إسماعيل بن موسى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال لسعد: «البس ما لم يكن ذهباً أو حريراً أو معصفاً» (٢).

وفى حديث العوالي قال النبي (صلى الله عليه وآله) مشيراً إلى الذهب والحرير: «هذان محرمان علي ذكور أمتي دون إناثهم» (٣).

وفى روايه لب اللباب، عنه (صلى الله عليه وآله) أنه خرج وفي إحدى يديه ذهب وأخرى حرير وقال: «إن هذين محرمان علي ذكور أمتي، حل لأناثها» (٤).

وعن الدعائم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه نهى الرجال عن حليه الذهب، قال (صلى الله عليه وآله): «هو حرام في الدنيا» (٥). إلى غيرها من الروايات.

نعم ربما يعارض ذلك بعض الروايات، كحديث الدعائم عن الباقر (عليه السلام): أنه سأل عن حلي الذهب للنساء؟ قال: «لا بأس به، إنما يكره للرجال» (٦).

ص: ١٩٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠١ الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي ح ١٠

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٢ الباب ١١ من أبواب المصلّي ح ٤

٣- عوالي اللئالی: ج ٢ ص ٢١٤ ح ٤

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٤ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٦

٥- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦٤ في ذكر لباس الحلي ح ٥٨٨

٦- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦٣ في ذكر لباس الحلي ح ٥٨٣

وما رواه الحلبي عن الصادق (عليه السلام) قال: قال علي (عليه السلام): «نهاني رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولا أقول نهاكم، عن التختم بالذهب»<sup>(١)</sup>.

وما رواه ابن القداح، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن النبي (صلى الله عليه وآله) تختم في يساره بخاتم من ذهب ثم خرج على الناس فطفق الناس ينظرون إليه فوضع يديه اليمنى على خنصره اليسرى حتى رجع إلى البيت فرمى به فما لبسه»<sup>(٢)</sup>.

وروايه ابن هلال: «أما علمت أن يوسف نبي وابن نبي كان يلبس أقيبه الديباج مزروره بالذهب»<sup>(٣)</sup>.

لكن لا يخفى ما في ذلك، فإن الكراهه أعم من التحريم، ولعل علياً (عليه السلام) قال ذلك قبل أن ينهاهم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، كما يمكن أن يكون لبس النبي (صلى الله عليه وآله) قبل التحريم— فإن الأحكام جاءت تدريجيه، وأحكام الشرائع السابقه تختلف عن أحكام شريعتنا في الجملة، فلا حجيه في فعل يوسف (عليه السلام) لنا بعد النهي في شريعتنا، هذا بالإضافة إلى أن في مثل الأزرار خلافاً، فقد قال في المستند: الظاهر عدم تحريم لباس يخلطه قليل الذهب، للشك في صدق لبس الذهب سيما إذا كان في مثل الأزرار وأطراف الثوب<sup>(٤)</sup>.

ص: ١٩١

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠١ الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلّي ح ٧

٢- الكافي: ج ٦ ص ٤٧٦ باب الحُلّي ح ٩

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٤٩ الباب ٧ من أبواب أحكام الملابس ح ٨

٤- المستند: ج ١ ص ٢٩٣ س ١٤



ولا فرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً، بل الأقوى اجتناب الملحّم به، والمذهب بالتمويه والطلّي إذا صدق عليه لبس الذهب  
أقول: لكن الظاهر الحكم بالتحريم، إذ يصدق الحليه ونحوها عليه.

{ولا- فرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً} لصدق اللبس فيشملة إطلاق التحريم، كما في المستمسك، لكن إذا لم يصدق  
التزيين ولا اللبس عرفاً أشكل المنع في الممزوج، وكأنه لذا استشكل في المستند في الجملة حيث قال: ما لبسه ليس ذهباً وما هو  
ذهب لم يلبسه(١).

وكانه لذا قيده بالصدق في قوله: {بل الأقوى اجتناب الملحّم به، والمذهب بالتمويه والطلّي إذا صدق عليه لبس الذهب} وكان  
ينبغي إضافته "أو إذا كان تزييناً به"، فإن بين الأمرين عموماً من وجه ولا ينبغي الإشكال في حرمة التزيين وإن لم يصدق اللبس  
لإطلاق بعض الأدلة، وقد ادعى في الجواهر الإجماع بقسميه على حرمة التزيين.

ثم إنه لا ينبغي الإشكال في المموّه الذى هو عبارته عن ما ليس بذهب، وإنما يتوهم أنه ذهب، لا فى المموه الذى هو عبارته عن  
ال ممزوج بالذهب، إذ الصدق العرفى إنما نشأ عن الاشتباه والخيال لا عن الواقع، ومن المعلوم أن الواجب والمحرم ينصبان على  
الواقعات لا على الخياليات، ألا ترى أنه لو قال اسكن حيث يرى الماء، فإنه لا يكون ممثلاً إن سكن قرب السراب فى الصحراء  
وإن ظنه الظمئان ماءً، ومنه يعلم العكس وهو ما إذا كان ذهب لا يصدق عليه عرفاً عليه

ص: ١٩٢

ولا فرق بين ما تتم فيه الصلاة وما لا تتم كالخاتم والزر ونحوهما، نعم لا بأس بالمحمول منه مسكوكاً أو غيره

ذلك، فإن وجود الحقيقة كاف في المنع وإن لم يصدق عرفاً حسب نظرهم البدائي.

{ولا- فرق بين ما تتم فيه الصلاة وما لا- تتم كالخاتم والزر ونحوهما} بلا إشكال ولا خلاف في حرمه لبسهما لصدق اللبس وصدق التزيين في الخاتم والأزرار الظاهره، ومنه يعلم أنه لا فرق بين خاتم بعضه ذهب أو كله إذا كان في البعض يصدق الاسم.

أما بالنسبة إلى الصلاة فهو مذهب الأكثر كما في المستند، والمشهور كما في المستمسك، لكن عن ظاهر الألفيه اشتراط البطلان بكونه ساتراً، وتردد في محكى المنتهى في غير الساتر وفي المنطقه، وعن المعبر عدم البطلان بلبس خاتم من ذهب، واستشكل فيه في محكى السرائر، وعن أبي الصلاح الكراهه مطلقاً، لكن الأقوى ما اختاره المصنف، للنص في الخاتم والصدق في غيره كما تقدم.

{نعم لا بأس بالمحمول منه} الذى لم يكن لبساً ولا تزييناً. {مسكوكاً أو غيره} بلا إشكال ولا خلاف، بل الظاهر أنه ضرورى بالنسبه إلى كلا الأمرين الحرمة وبطلان الصلاة، لعدم الدليل فيشملة أدله الحليه لمطلق الانتفاع بالإضافه إلى السيره القطعيه فى حمل النبى والأئمه (عليهم السلام) الدنانير وإعطائها للناس، وكذلك تعاطى الصاغه والصيارفه لها وحملها فى جيوبهم غالباً أوقات الصلوات من غير تكبير ولا توهم منع، بل يدل على الأمرين ما ورد من أمر الحاج بشد نفقته فى الهميان على

كما لا بأس بشد الأسنان به، بل الأقوى أنه لا بأس بالصلاه فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف

نفسه مع وضوح أنها كانت دراهم ودنانير، ومن ذلك كله يعلم أن احتمال أن يكون «في» في الروايات بمعنى «مع» لا وجه له.

{كما لا بأس بشد الأسنان به} وإن كان تزييناً لجمله من الروايات:

كصحيح ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «إنه أسنانه استرخت فشدّها بالذهب» (١).

وروى الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثنيه تنفصم أيصلح أن تشبك بالذهب وإن سقطت يجعل مكانها ثنيه شاه؟ قال (عليه السلام): «نعم» (٢).

وعن عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) مثله (٣).

وحمل الروايات على الضروره كما ذهب إليه السيد البروجردى فى جامعه خلافا لسكوته هنا على المتن، كسكوت الساده ابن العم والجمال والاصطهباناتى وتقرير السيد الحكيم لا- وجه له، إذ لو كان خاصاً بالضروره لزم تفصيل الإمام بين إمكان غير الذهب وعدم إمكانه، ومنه يعلم أنه لا بأس بسن الذهب لوحده المناط عرفاً، والله العالم.

{بل الأقوى أنه لا بأس بالصلاه فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف

ص: ١٩٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٢ الباب ٣١ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٢ الباب ٣١ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٢ الباب ٣١ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

والخنجر ونحوهما وإن أطلق عليهما اسم اللبس

والخنجر ونحوهما وإن أطلق عليهما اسم اللبس { لا إشكال ولا خلاف في جواز تحليه وسائل الحرب بالذهب والفضه، ويدل عليه جملة من النصوص:

كصحيح ابن سنان: «ليس بتحليه السيف بأس بالذهب والفضه» (١).

وخبر ابن سرحان: «ليس بتحليه المصاحف والسيوف بالذهب والفضه بأس» (٢).

والمروى عن الرضا (عليه السلام) في حديث حسن، من عدم البأس بتحليه السيف بالذهب والفضه (٣).

وهذه الأخبار وإن كانت خاصة بالسيف إلا أن الاستفادة منها بالمناطق عدم الفرق بين السيف والخنجر والرمح والسهم والوسائل الحديثه كالبنديقيه ونحوها.

نعم تزيين مثل الخوذه والدرع غير مشمول لهذه الأحاديث حتى بالمناطق، ومنه يعلم أن العلامات الذهبية التي توضع على بعض ملابس الضباط غير جائز، ثم إنه يفهم جواز الصلاة في السيف والخنجر المذهب من التلازم العرفي بين الأمرين، فإنه لو كان الواجب النزح حال الصلاة لوجب التنبيه، وإذ لا تنبيه فلا إشكال، وذلك لغلبة لبس أصحاب هذه الآلات لها في كل الأوقات ما عدا وقت النوم.

ص: ١٩٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤١٣ الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤١٣ الباب ٦٤ من أبواب أحكام الملابس ح ٣

٣- المستدرک: ج ١ ص ٢١٩ الباب ٤ من أبواب أحكام الملابس ح ٥

لكن الأحوط اجتنابه.

وأما النساء فلا إشكال في جواز لبسهن وصلاتهن فيه

فلا يشمل دليل حرمه اللبس لهما بالتخصيص، وربما يقال بالتخصيص وإن إطلاق اسم اللبس من باب المسامحة، لكنه ليس بشيء.

أما مثل النظارة المذهبه والقلم والساعة المذهبين إذا كانا ظاهرين بحيث عدت زينه فليست بجائزه لصدق اللبس في الأول والزينه في الآخرين.

نعم لا بأس بهما إذا كان داخل الجيب بحيث لم يظهر {لكن الأحوط اجتنابه} كما جعله المجلسي في الحلية احتياطاً أولى، من جهة احتمال اختصاص الجواز بغير الصلاة، لمنع التلازم المتقدم، ولكن فيه ما لا يخفى.

أما أخذ القلم المذهب باليد في حاله الكتابه فلا إشكال فيه، إذ ليس بلبس ولا تزيين وإن لم يستبعد الكراهه لقوله (صلى الله عليه وآله): «متاع الذين لا يوقنون»<sup>(١)</sup> لاستفاده المناط، فتأمل.

{وأما النساء فلا إشكال في جواز لبسهن وصلاتهن فيه} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً في الأمرين إلا من الصدوق حيث منع عن صلواتهن فيه لإطلاق دليل المنع، وفيه: إن الأدله صرحت بأن التحريم على الرجل وأنه يجوز للمرأة الصلاة فيه كما في خبر الخصال، بالإضافة إلى السيره القطعيه وأنه لو حرم ذلك لوجب البيان لغلبه لبس النساء لها بدون النزع لمدته طويله.

ص: ١٩٦

وأما الصبى المميز فلا يحرم عليه لبسه.

ثم الظاهر أنه لا إشكال في جواز استصحاب الذهب للرجل، وكذا افتراشه، بل لعله بلا خلاف إلا عن العلامة في التحرير حيث حرم الافتراش، وفي المستند أنه ضعيف جداً، وهو كذلك.

{وأما الصبى} فغير مميزه لا تكليف عليه إطلاقاً، ولا دليل على تحريم لبس الولي إياه فلا إشكال فيه.

وأما {المميز فلا- يحرم عليه لبسه} لدليل الرفع، كما لا يحرم على الغير إلباسه لعدم الدليل، فالأصل العدم، بل ظاهرهم عدم الخلاف فيه، ويدل عليه بالإضافة إلى ما تقدم: صحيح أبي الصباح قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذهب يحل به الصبيان؟ فقال (عليه السلام): «كان على (عليه السلام) يحل ولده ونساءه بالذهب والفضه»<sup>(١)</sup>.

وصحيح داود بن سرحان، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الذهب والفضه يحل به الصبيان؟ فقال (عليه السلام): «إنه كان أبى ليحلى ولده ونساءه الذهب والفضه فلا بأس به»<sup>(٢)</sup>.

وقريب منه ما رواه الدعائم عن الصادق (عليه السلام)<sup>(٣)</sup>، وفي بعض الروايات أن الإمام الحسن (عليه السلام) كان له ابن له طوق من ذهب فأخذه الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) وأخرج

ص: ١٩٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤١٢ الباب ٦٣ من أبواب أحكام الملابس ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤١٢ الباب ٦٣ من أبواب أحكام الملابس ح ٢

٣- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦٣ في ذكر لباس الحلى ح ٥٨٤

ولكن الأحوط له عدم الصلاة فيه.

الطوق من عنقه \_ كما فى مناقب ابن شهر آشوب (١) \_ مما يدل على تحلى الإمام الحسن (عليه السلام) ولده به، أما كسر الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) له، فلعله لتقسيمه على الفقراء.

نعم ورد فى خبر أبى بصير، عن الرجل يحلى أهله بالذهب؟ قال (عليه السلام): «نعم النساء والجوارى وأما الغلمان فلا» (٢).

وقد حمل على الكراهه جمعاً، أو على إرادته البالغين، والإشكال فى حمله على الكراهه بفعلهم (عليهم السلام) \_ كما فى المستمسك \_ ففيه إنه محمول على ما يحمل عليه فعلهم (عليهم السلام) فى كل المكروهات، وقد ذكرنا وجهه فى بعض مباحث هذا الكتاب.

ولكن الأحوط الأولى له عدم الصلاة فيه لاحتمال المنع، فإن ما يبطل الصلاة من الموانع وعدم الأجزاء والشرائط ليس خاصاً بالبالغ، ولذا لا تصح صلاة الصبى بغير وضوء، وكأنه لذا توقف المصنف عن الفتوى بالجواز، وتبعه الساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم، ولكن فيه ما تقدم من التلازم العرفى بين اللبس والصلاه، ولذا قيدنا الاحتياط بالأولويه.

ص: ١٩٨

١- مناقب آل أبى طالب: ج ٢ ص ٩٧

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤١٣ الباب ٦٣ من أبواب أحكام الملابس ح ٥

(مسأله \_ ٢١): لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً فى الصلاه وغيرها.

(مسأله \_ ٢١): {لا- بأس بالمشكوك كونه ذهباً فى الصلاه وغيرها} من سائر الأحوال التى يحرم لبس الذهب والتزيين به، وذلك لأصله البراءه من المانعیه ومن الحرمه، لكن اللازم الفحص أولاً لما عرفت غير مره من وجوبه فى الشبهات الموضوعیه، وأن البراءه إنما تجرى بعد اليأس.

نعم إذا اقترن الشك بالعلم الإجمالى بأن علم أنه إما ذهب أو نجس مثلاً، لم تجر البراءه، بل اللازم الاحتياط.



(مسألة \_ ٢٢): إذا صلى في الذهب جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحتها

(مسألة \_ ٢٢): {إذا صلى في الذهب جاهلاً} بالحكم أو الموضوع {أو ناسياً} لأحدهما، أو غافلاً {فالظاهر صحتها} لإطلاق دليل الرفع، وحديث «لا تعاد» من غير فرق بين القاصر والمقصر والناسى المبالي وغيره، لإطلاق الدليل، وقد تقدم أنه لا وجه لتخصيص دليل النسيان بالمبالي وإن كان الأحوط الإعادة بالنسبه إليه، وهل الحكم الصحه فيما إذا جهل الحكم إذا كان شاكاً حين الدخول في الصلاة مع عدم طريق شرعى أو عقلى يقتضى الإ-جزاء فى نظره أم لا-؟ المستمسك على الثانى قال: لظهور الحديث فيمن صلى بعنوان الامتثال وتفريغ الذمه لا- مطلق من صلى ولو كان بانياً على الإعادة أو غير مبال أصلاً فالشاك المذكور خارج عنه كالعامد(١) انتهى.

وفيه نظر، إذ لا- ظهور للحديث فى ذلك، بل الغالب فى أغلب الجهال الشك المذكور والأغلب الجهل، فإن عرفان الشرائط والموانع خاص بقليل من المتدينين، فأخراج الشاك لإخراج للأغلب فإن الحديث جاء للتوسعه مثل حديث الرفع، بل مقتضى كونه امتناناً ذلك فالخارج عنه هو العامد فقط.

ص: ٢٠٠

## مسأله ۲۳ عدم كون اللباس من الذهب للرجال

(مسأله \_ ۲۳): لا بأس بكون قاب الساعه من الذهب، إذ لا يصدق عليه الآنيه، ولا بأس باستصحابها أيضاً في الصلاه إذا كان في جيبه، حيث إنه يعد من المحمول.

نعم إذا كان زنجير الساعه من الذهب وعلقه على رقبته أو وضعه في جيبه، لكن علق رأس الزنجير يحرم لأنه تزيين بالذهب ولا تصح الصلاه فيه أيضاً.

(مسأله \_ ۲۳): {لا بأس بكون قاب الساعه من الذهب، إذ لا يصدق عليه الآنيه} وقد تقدم الكلام فيه في كتاب الطهاره {ولا بأس باستصحابها أيضاً في الصلاه إذا كان في جيبه، حيث إنه يعد من المحمول} وقد عرفت أنه لا بأس بالذهب المحمول.

{نعم إذا كان زنجير الساعه من الذهب وعلقه على رقبته أو وضعه في جيبه، لكن علق رأس الزنجير} بحيث كان الزنجير ظاهراً {يحرم لأنه تزيين بالذهب} وقد تقدم حرمة التزيين {ولا تصح الصلاه فيه أيضاً} لإطلاق الأدله ولو بالمناط، فإن المفهوم عرفاً من الجمع بين الأدله أن ما يحرم من الذهب للرجال تحرم الصلاه بالنسبه إليه، وحيث حرمت الزينه نصاً وإجماعاً لم تصح الصلاه فيه، فإشكال المستمسك بعدم الدليل على مانعيته من الصلاه لا يظهر له وجه.

ثم إنه ربما يصدق لبس الذهب بدون أن تكون سلسله الساعه ذهباً، فإذا علق الساعه الذهبيه على رقبته بخيط من قطن مثلاً صدق أنه لبس الذهب وإن لم يكن ظاهراً ففى مثله تبطل الصلاه كما أنه حرام بنفسه.

ومما تقدم ظهر حال ما إذ صدق اللبس وان كان غير ظاهر وكان تحته لباس أيضاً بأن لم يكن ملاصقاً بالجلد، كما ظهر حال مثل القلم الذى يعلق بظاهر اللباس إذا كان ما يظهر منه ذهباً، فهو حرام وتبطل الصلاة فيه، ومثل ذلك الماشه التى يربط بها شعر الرأس إذا كان ظاهراً أو صدق عليه اللبس.

ص: ٢٠٢

## مسأله ٢٤ عدم الفرق بين الظاهر وغيره في اللباس

(مسأله \_ ٢٤): لا فرق في حرمه لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً، أو لم يكن ظاهراً.

(مسأله \_ ٢٤): {لا فرق في حرمه لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً، أو لم يكن ظاهراً} لصدق اللبس.

نعم في التزيين الظاهر اشتراط الظهور، لكن لا يشترط وجود إنسان هناك إذ التزيين نفسى لا غيرى.

ص: ٢٠٣

(مسأله \_ ٢٥): لا بأس بافتراش الذهب ويشكل التدثر به.

(مسأله \_ ٢٥): {لا بأس بافتراش الذهب} لعدم صدق اللبس المحرم، والإشكال فيه بأنه تزيين غير وارد، إذ المنصرف من أدله التزيين، التزيين اللباسي لا- مطلقاً، وإلا- حرم نقش البيت به، ومنه يظهر أن أخذ العصا التي يكون من الذهب ليس به بأس وإن صدق أنه تزيين به، فالمنقول عن تحرير العلامة من منع الافتراش غير ظاهر الوجه.

{ويشكل التدثر به} إذا لم يصدق اللبس، كما إذا وضع لحاف الذهب على جسمه وقت المنام، لأنه تزيين، ولأن مناط اللبس موجود فيه ولذا كان المحكى عن المبسوط والوسيله أن ما يحرم عليه لبسه يحرم فرشته والتدثر به، لكن في الحرمة وفي بطلان الصلاة إذا كان يصلح تحت ذلك اللحاف \_ في النائم \_ إشكال، إذ لا نسلم صدق اللباس ولا مناطه عرفاً، وقد عرفت أن المحرم من التزيين ما كان من نوع اللباس ونحوه لا كل تزيين، فالقول بالجواز أقرب.

نعم إذا كان التدثر بنحو الاشتمال الذي هو نوع من اللباس حرم، لإطلاق دليل حرمة اللباس.

ثم الظاهر حرمة لبس الخنثى الذهب، كما عن الدروس والألفيه والجعفرية، وذلك لأن علم الخنثى الإجمالى بأنه إما رجل وإما مرأه يوجب عليه اجتناب كلا محرمى الرجل والمرأه، ولذا لا يجوز زواجه بأيهما، ففتوى المستند بالجواز مستنداً إلى الأصل وأنه لا وجه للحرمة، لا وجه لها.

وكما تبطل الصلاة إذا لبسها فى تمام الصلاة تبطل إذا لبسها فى بعضها، ولا

السادس: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال

فرق في الأحكام المذكوره بين لبس الذهب بعد التصفية أو قبلها لإطلاق الأدله.

{السادس: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً محققاً ومحكياً عن الانتصار والخلاف والمعتبر والمنتهى والتذكره والذكري والمدارك والبحار والمعتمد، وفي المستند وغيرها، ويدل عليه متواتر الروايات:

فعن إسماعيل بن سعد الأشعري قال: سألته عن الثوب الإبريسم هل يصلى فيه الرجال؟ قال (عليه السلام): «لا» (١).

وعن أبي الحارث قال: سألت الرضا (عليه السلام) هل يصلى الرجال في ثوب إبريسم؟ قال (عليه السلام): «لا» (٢).

وعن الرضوى، قال (عليه السلام): «ولا- تصل في ديباج ولا في حرير ولا في وشى ولا في ثوب من إبريسم محض ولا في تكة إبريسم، وإن كان الثوب سداه إبريسم ولحمته قطن أو كتان أو صوف فلا بأس بالصلاه فيها» (٣).

وفي الفقيه: قد وردت الأخبار بالنهي عن لبس الديباج والحرير والإبريسم المحض والصلاه فيه للرجال (٤).

ص: ٢٠٥

١- الاستبصار: ج ١ ص ٣٨٥ باب ٢٢٥ في كراهيه في الإبريسم ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب لباس المصلى ح ٧

٣- فقه الرضا: ص ١٦ س ٣

٤- الفقيه: ج ١ ص ١٧١ باب ٣٩ في ما يصلى فيه و... ذيل الحديث ٥٨

وفى مكاتبه الحميرى، إلى صاحب الزمان (عليه السلام)، إلى أن قال: وسأل فقال: يتخذ بأصفهان ثياب عقاييه على عمل الوشى من قز أو إيريسم هل يجوز الصلاه فيها أم لا-؟ فأجاب (عليه السلام): «لا- تجوز الصلاه إلا- فى ثوب سداه أو لحمته قطن أو كتان»<sup>(١)</sup>.

وفى روايه إسماعيل: هل يصلى الرجل فى ثوب إيريسم؟ فقال (عليه السلام): «لا»<sup>(٢)</sup>.

وفى روايتى محمد: «لا تحل الصلاه فى حرير محض»<sup>(٣)</sup>.

أما ما دل على الجواز مثل ما رواه ابن بزيق قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الصلاه فى ثوب ديباج؟ فقال (عليه السلام): «ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس»<sup>(٤)</sup>.

فقد حملة الشيخ على حال الحرب دون الاختيار، ويحتمل أن يكون تقيه، أو أن الديباج كان من غير الحرير أيضاً، وإلا فالحديث مجمع على عدم العمل به.

ثم إن المستند استدل على المنع وبطلان الصلاه بالنهى عن لبسه للرجال وعدم جواز لبسه لهم فى غير ما استثنى حيث إن صحه الصلاه موجب لاجتماع الواجب والحرام فى شىء واحد.

ص: ٢٠٤

١- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣١٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٦ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٣٢ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلّى ح ٢ و ٣

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّى ح ١٠

سواء كان ساتراً للعبور أو كان الساتر غيره، وسواء كان مما تتم فيه الصلاة أو لا على الأقوى كالتكه والقلنسوه ونحوهما

وفيه: إن النهي إذا كان خارجاً عن الصلاة لم يكن وجه للبطلان، فيكون حاله حال ما إذا نظر إلى الأجنبي في أثناء الصلاة أو كان لباسه ضاراً له من جهه من الجهات، فإنه لا وجه للبطلان حيثئذ وإن فعل حراماً.

{سواء كان ساتراً للعبور أو كان الساتر غيره} بلا إشكال ولا خلاف، بل عن مفتاح الكرامه يكاد يفهم من الروض وغيره أنه مما انعقد عليه إجماعنا.

أقول: وذلك لإطلاق الأدله، بل لما سيأتى من البطلان بما إذا كان مما لا يتم فيه الصلاة أيضاً.

{وسواء كان مما تتم فيه الصلاة أو لا على الأقوى كالتكه والقلنسوه ونحوهما} كالجورب، وفاقاً للمحكي عن المفيد والصدوق والإسكافي ونهايه الشيخ والديلمي وابن حمزه والمختلف والمتهى والبيان والمدارك والمعالم والأردبيلي والخونساري والمجلسي والسبزواري والمتعمد وغيرهم، وخلافاً للمبسوط والحلي والحلي والمعتبر والشرائع والنافع والإرشاد والتلخيص والتذكرة والدورس والروض والروضه والذكرى والمستند، وعن التنقيح إنه الأظهر بين الأصحاب، وعن الوافي إنه الأشهر بينهم، وعن الذخير والبحار والحدائق إنه المشهور، فقال هؤلاء بالجواز، استدلالاً بالمانعون بأمور:

الأول: الاحتياط.

الثاني: عمومات المنع.

ص: ٢٠٧



الثالث: التنظير بالذهب وما لا يؤكل، فإن لسان الدليل في المنع عن كلها واحد.

الرابع: جملة من الروايات السابقة وغيرها، كالرضوى (١)، وصحيحه الصهباني: هل يصلى في قلنسوه حرير محض أو قلنسوه ديباج؟ فكتب: «لا تحل الصلاة في حرير محض» (٢). ومثلها صحيحته الأخرى (٣).

وموثقه الساباطي: عن الثوب يكون عليه ديباجاً؟ قال: «لا يصلى فيه» (٤).

ومكاتبه محمد بن عبد الجبار، قال: كتبت إلى أبي محمد (عليه السلام) أسأله هل يصلى في قلنسوه عليها وبر ما لا يؤكل لحمه، أو تكة حرير محض، أو تكة من وبر الأرناب؟ فكتب (عليه السلام): «لا- تحل الصلاة في الحرير المحض، فإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه إن شاء الله» (٥). وقريب منها مكاتبته الأخرى (٦).

واستشكل القائلون بالجواز في الأدلة المذكورة، بأن الاحتياط لا وجه له في مقابل الدليل، وعمومات المنع مخصّصة، والتنظير لا وجه له بعد وجود الدليل في المقام على الجواز، ووجود الدليل في غير المقام على المنع، أما الروايات فهي معارضة بأقوى منها دلالة.

ص: ٢٠٨

١- انظر: فقه الرضا: ص ١٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٢ الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٣ الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٤

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي ح ٨

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٣ الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٤

٦- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٣ الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي ح ١

كروايه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه، مثل التكه الإبريسم والقلنسوه والخف والزناير يكون في السراويل ويصلى فيه»<sup>(١)</sup>.

وروايه يوسف بن إبراهيم: «لا تكره أن يكون سدى الثوب إبريسم ولا زره ولا علمه»<sup>(٢)</sup>.

وروايه يوسف بن إبراهيم: «لا بأس بالثوب أن يكون سده وزره وعلمه حريراً، وإنما يكره الحرير البهم للرجال»<sup>(٣)</sup>.

والرضوى: «وقد يجوز الصلاة فيما لم تنبت الأرض ولم يحل أكله مثل السنجاب والفنك والسمور والحواصل، إذا كان فيما لا يجوز في مثله وحده الصلاة مثل القلنسوه من الحرير والتكه من الإبريسم والجورب والخفتان وألوان رجايلك يجوز ذلك الصلاة فيه ولا بأس فيه»<sup>(٤)</sup>.

وهذه الروايات أظهر دلالة من تلك، وسندها حجه حيث عمل المشهور بها، فلا بد من حمل تلك على الكراهه، وعليه فالقول بالجواز أقرب وإن كان الاحتياط يقتضى المنع، وقد أكثر جمع من الفقهاء الكلام حول هذه المسألة، فمن شاء الاطلاع فليراجع المفصلات.

ص: ٢٠٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٣ الباب ١٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٥ الباب ١٦ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٢ الباب ١٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٦

٤- فقه الرضا: ص ٤١ س ١٠

بل يحرم لبسه في غير حال الصلاة أيضاً

ثم إنه إن قلنا بجواز الصلاة في ما لا يتم من الحرير لا بد وأن نقول بجواز لبسه أيضاً، إذ نفى البأس عن الصلاة فيه يلزم عرفاً نفى البأس عن لبسه، فلا مجال لعمومات المنع في المقام.

{بل يحرم لبسه في غير حال الصلاة أيضاً} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل إجماعاً متواتراً نقل عن الانتصار والمعتبر والمنتهى والتذكرة وشرح القواعد والمدارك والخلاف والذكري والتحرير وروض الجنان والمعتمد وغيرهم، وفي المستند بإجماع الأمة كما هو محقق ومحكى متواتراً، بل عد من ضروريات الدين ومسلمات المسلمين، وفي المستمسك عن كثير دعوى إجماع علماء الإسلام عليه(١).

أقول: ويدل عليه متواتر الروايات:

فعن علي (عليه السلام) في حديث المناهى: «ونهى عن لبس الحرير والديباج والقز للرجال، فأما للنساء فلا بأس»(٢).

وعن ليث المرادى، عن الصادق (عليه السلام): «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كسا \_ أى أعطى كسوه: المؤلف \_ أسامه بن زيد حله حرير فخرج فيها فقال: مهلاً يا أسامه إنما يلبسها من لا خلاق له فأقسمها بين نساءك»(٣).

وعن الراوندى، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «لا تشربوا بآنيه

ص: ٢١٠

١- المستمسك: ج ٥ ص ٣٦٧

٢- الفقيه: ج ٤ ص ٤ حديث المناهى

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٥ الباب ١٦ من أبواب الباس المصلّى ح ٢

إلا مع الضرورة لبرد أو مرض وفي حال الحرب

الذهب والفضه، ولا تلبسوا الحرير ولا الديداج فإنهما لهم في الدنيا ولنا في الآخرة»<sup>(١)</sup>.

وعن مسعده، عن الصادق (عليه السلام) عن أبيه: «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمرهم بسبع ونهاهم عن سبع» إلى أن قال: «ونهاهم عن لباس الاستبرق والحرير والقز والأرجوان»<sup>(٢)</sup>.

وعن محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: «لا يصلح لباس الحرير والديداج، فأما بيعهما فلا بأس»<sup>(٣)</sup>.

وعن سماعه، عن الصادق (عليه السلام) نحوه<sup>(٤)</sup>.

وعن جابر بن يزيد، قال: سمعت الباقر (عليه السلام) يقول: «ليس على النساء أذان» إلى أن قال: «ويجوز للمرأة لبس الديداج والحرير في غير صلاه وإحرام، وحرم ذلك على الرجال إلا في الجهاد»<sup>(٥)</sup>. إلى غيرها من الروايات، وستأتي بعضها في المستثنيات.

{إلا مع الضرورة لبرد أو مرض وفي حال الحرب} جهاداً ودفاعاً \_ وإن لم

ص: ٢١١

١- المستدرک: ج ١ ص ٢٠٢ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

٢- قرب الإسناد: ص ٣٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٧ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٢٠ الباب ٧ من أبواب لباس المصلّي ح ١٥٥

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٦ الباب ١٦ من أبواب لباس المصلّي ح ٦

تكن ضروره إلى لبسه فيها \_ كل ذلك إجماعاً متواتراً نقله، ويدل عليه متواتر الروايات:

فعن الفقيه، قال: «لم يطلق النبي (صلى الله عليه وآله) لبس الحرير لأحد من الرجال إلا لعبد الرحمان بن عوف، وذلك أنه كان رجلاً قملاً»<sup>(١)</sup>.

وعن إسماعيل بن الفضل، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يصلح للرجل أن يلبس الحرير إلا في الحرب»<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يلبس الرجل الحرير والديباج إلا في الحرب»<sup>(٣)</sup>.

وعن سماعة قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لباس الحرير والديباج؟ فقال: «أما في الحرب فلا بأس، وإن كان فيه تماثيل»<sup>(٤)</sup>.

وعن جعفر (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام): «أن علياً (عليه السلام) كان لا يرى بلباس الحرير والديباج في الحرب إذا لم يكن فيه التماثيل بأساً»<sup>(٥)</sup> \_ والاستثناء يدل على الكراهة جمعاً بين هذا وما تقدم من روايه سماعه \_.

ص: ٢١٢

١- الفقيه: ج ١ ص ١٦٤ باب ٣٩ في ما يصلّى فيه من الثياب ح ٢٥

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٢٠ الباب ٧ من أبواب لباس المصلّى ح ٨

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٢١ الباب ٧ من أبواب لباس المصلّى ح ٩

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٠ الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٠ الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّى ح ٥

وعن علي (عليه السلام): «أنه كره للرجال لبس المحض من الحرير» إلى أن قال: «ولا بأس بأن يباهى به العدو» (١). إلى غيرها.

ثم لا يخفى أن الديباج \_ كما يظهر من الروايات والعرف واللغة \_ كان يطلق على اللباس الفاخر حريراً كان أو غيره، ولذا ورد في بعض الروايات النهي عنه، وفي بعض الروايات جوازه، حيث لوحظ في النهي الحرير، وفي الجواز سائر الألبسة الفاخرة. هذا كله بالإضافة في صورته الاضطرار إلى العمومات، مثل قوله (عليه السلام): «كلما غلب الله فهو أولى بالعدو» (٢).

وقوله (عليه السلام): «ليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه» (٣).

وكذلك حديث الرفع (٤).

ومنه يعلم أن قول المصنف لبرد أو مرض من باب المثال، فالإكراه وعدم وجدان العارى غيره سترًا للعوام عن الناظر المحترم وغيرهما مما يجوز لبس الحرير.

نعم لا إشكال في أن الضرورات تقدر بقدرها، أما حاله الحرب فالظاهر أن المراد بها أعم من الميدان إذا كان اللباس من مقدمات الحرب كأن يلبس الحرير في بلده ذاهباً إلى الحرب ثم لا ينزعه إلى رجوعه إلى بلده، فإن كل ذلك يسمى

ص: ٢١٣

- ١- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦١ في ذكر ما يحل من اللباس ح ٥٧٧
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٠ الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّي ح ٧
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٠ الباب ١٢ من أبواب لباس المصلّي ح ٦
- ٤- الوسائل: ج ١١ ص ٢٩٥ الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس ح ١

وحينئذ تجوز الصلاة فيه أيضاً

بحاله الحرب، ومن الواضح أن المجوز للبس في حاله الحرب هو ما إذا كانت الحرب جائزه لا ما إذا كانت حراماً، لانصراف الدليل عن مثله.

ثم إن الظاهر عدم صدق الضروره فيما إذا أمكن غيره لدفع المرض والبرد، والضروره إلى أحد اللباسين من حرير وغيره لا توجب صدق الضروره إلى الحرير.

نعم إذا كان كل الطرفين حراماً صدقت الضروره إلى أى منهما كما حقق في محله، ولو شك في أنه حرير أم لا، وجب الفحص \_ كما ذكرناه غير مره \_ فإن لم يصل إلى نتيجة جاز اللبس للبراءه.

ثم إن الحرير يراد به ما كان من الدود، أما الحرير الاصطناعي فليس بحرام وإن سمي بذلك عرفاً، إذ لا شك في أن المراد بالنص والفتوى الخلقى لا الاصطناعي.

{وحينئذ تجوز الصلاة فيه أيضاً} أما في حال الضروره فبلا إشكال، إذ الضروره كما تبيح أصل اللبس تبيح الصلاة فيه، بل ظاهرهم الإجماع عليه، وأما في حال الحرب \_ بدون ضروره \_ فالظاهر من كلماتهم جوازه أيضاً للتلازم العرفي بين الأمرين، وكأن الجواهر(1) أراد ذلك بقوله من عمومها للوضعي المقدم على عموم المانعيه وإن كان بينهما العموم من وجه بفهم الأصحاب ومناسبه التخفيف فإشكال المستمسك عليه لا يخلو من نظر.

ص: ٢١٤

١- انظر: الجواهر: ج ٨ ص ١١٥

وإن كان الأحوط أن يجعل ساتره من غير الحرير ولا بأس به للنساء بل تجوز صلاتهن فيه أيضاً على الأقوى

{وإن كان الأحوط} الأولى {أن يجعل ساتره من غير الحرير} كأنه لأجل أن أدله الساتر الداله على لزوم أن لا يكون حريراً لا وجه لتقييدها بأدله جواز لبس الحرير في الضروره والحرب، إذ هما لا يربطان بالساتر، فاللازم مراعاة كون الساتر غير حرير، لكن فيه: إن أدله الجواز مطلقه تشمل الستر وغيره، بل لو لزم عدم كون الساتر في حالهما حريراً، كان الواجب التنبيه عليه لغفله المخاطبين عن ذلك فعدم التنبيه دليل العدم.

{ولا- بأس به للنساء} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل إجماعاً كما ادعاه غير واحد، بل هو من الضروريات، ويدل عليه متواتر الروايات، مثل جمله ما تقدم، وبالضروره والإجماع والروايات تقييد مطلقات عدم الجواز، بل ربما يمنع إطلاقها لانصرافها إلى الرجال.

ومثل النساء في جواز اللبس الأطفال، لدليل رفع القلم، ولم يعلم من الشارع مبغوضيته حتى بالنسبه إلى الطفل حتى يكون ذلك موجباً لخروجه عن دليل الرفع، ولذا يجوز للأولياء إلباسهم إياه.

وكما يحرم لبس الحرير على الرجال ابتداءً يحرم عليهم استمراراً، فلو لبسه وهو غير بالغ ثم بلغ فيه وجب عليه نزع، وكذلك الذهب، وهكذا لو لبسهما غافلاً أو مضطراً أو عاصياً ثم تذكر أو ذهب الاضطرار أو رجع إلى الطاعه وجب النزع فوراً.



{بل تجوز صلاتهن فيه أيضاً على الأقوى} كما هو المشهور، بل بلا خلاف ظاهر إلا من الصدوق في الفقيه، حيث منع عن ذلك، والعلامه في المنتهى حيث توقف، والمحقق الأردبيلي حيث مال إليه، وعن البهائي أنه أوجه، بل في المستند أن المسأله بحكم الحدس إجماعيه ومخالفه الشاذ فيها غير قاده (١).

استدل المشهور: بالأصل، وبالتلازم العرفي بين جواز اللبس وجواز الصلاه إلا إذا كان هناك دليل على المنع، وبالسيره على عدم نزع النساء للباس الحرير عند الصلاه.

استدل القائل بالمنع بروايه جابر بن يزيد الجعفي قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام) يقول: «ليس على النساء أذان» إلى أن قال: «ويجوز للمرأة لبس الديداج والحرير في غير صلاه وإحرام، وحرّم ذلك على الرجل إلا- في الجهاد» (٢).

وبالملازمه بين الإحرام والصلاه، وقد روى ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «النساء يلبسن الحرير والديداج إلا في الإحرام» (٣).

وبإطلاق روايه زراره قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) ينهى عن لباس الحرير للرجال والنساء \_ إلى أن قال: \_ وإنما يكره المحض للرجال والنساء (٤).

ويرد على حديث جابر أنه ضعيف السند غير معمول به، وعلى الملازمه أنها لا دليل عليها إلا «الطواف بالبيت صلاه» (٥) وكليته غير معلومه فكيف بعكس الكليه، أي كون الصلاه كالطواف في جميع الخصوصيات، أما التلازم بين

ص: ٢١٦

١- المستند: ج ١ ص ٢٩٠ س ٢٧

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٦ الباب ١٦ من أبواب لباس المصلّي ح ٦

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٥ الباب ١٦ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧١ الباب ١٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٥

٥- عوالي اللئالي: ج ٢ ص ١٦٨ ح ٣

الإحرام والصلاه، فلا دليل عليه إطلاقاً، بل روايه ابن بكير تدل على جواز الصلاه بمفهوم الحصر، وعلى روايه زراره أن إطلاقها غير تام قطعاً، بل القول بکراهه لبس الحرير للمرأة لم أجده من أحد، فاللزام رد علمه إلى أهله.

نعم لا بأس بالقول بکراهه صلاه المرأة في الحرير، لروايه جابر وللخروج من مخالفه الصدوق ومن تبعه.

ثم إنه لا ينبغي الإشكال في جواز لبس الصبي للحرير وجواز إلباسه من الولي وذلك لحديث رفع القلم وأنه لم يعلم من الشرع استثناء ذلك من حديث الرفع، مثل شرب الخمر واللواط والسرقه، حيث عدم إرادته الشارع لها حتى من غير البالغ.

أما صلاه غير البالغ فيه، فالظاهر عدم صحتها، لأن أدله الاشتراط كافي في المنع، فحال صلاته في الحرير حال صلاته بدون الوضوء أو على خلاف القبلة أو بدون الساتر أو ما أشبه ذلك، فإن أدله الاشتراط شامله للصغير والكبير، إذ هي تبين حقيقه الصلاه التي لا تأتي إلا بأجزائها وشرائطها وبدون موانعها، وكذلك الحج والصيام والاعتكاف والطهاره ونحوها، فإنه لا يحق للصبي أن يأتي بهذه الأمور من دون مراعاة الأجزاء والشرائط بحجه رفع القلم، إذ أن رفع القلم تكليفاً ووضعاً يجعل الصبي مثل حاله قبل الاسلام، كما هو ظاهر الرفع، لا يوجب رفع الحقائق الشرعيه حتى يصح حجه بدون الوقوفين، وصيامه بدون الإمساك عن الإكل، واعتكافه بدون اللبث في المسجد، وطهارته بدون غسل أو مسح بعض الأعضاء.

(بل وكذا الخنثى المشكل) يجوز لها لبس الحرير وتصح صلاتها فيه، كما ذهب إليه جماعه، وذلك لعدم علمها بكونها رجلاً، فالأصل البراءة عن حرمة اللبس، كما أن صدق الامتثال بالنسبة إلى صلاتها فيه محكم.

أقول: إن قلنا بأن الخنثى المشكل طبيعه ثالثه صح ما ذكره، لاختصاص الحرمة بالرجال وليست هي برجل، ولبطلان صلاه الرجال فيه فإذا لم تكن رجلاً لم تبطل صلاتها فيه، أما إن قلنا بأنها إما رجل أو مرأه فاللازم القول بحرمة لبسها وعدم الاكتفاء بما تأتي به من الصلاه فيه لعلمها الإجمالى بأنها رجل أو امرأه، فاللازم عليها الجمع بين تروكهما والجمع بين كلا تكليفهما احتياطاً، وما ذكرناه هو الذى اختاره المستمسك والاصطهباناتى، خلافاً لسكوت الساده ابن العم والبروجردى والجمال على المتن تابعين للجواهر، ومن ما تقدم تعرف أن تعليل التذكرة المنع بتغليب جانب الحرمة، وتفصيل المستند بين اللبس فيجوز لاختصاص المنع بالرجال ولا تعلم هي أنها رجل وبين الصلاه فلا تصح، لإطلاق دليل المنع خرج منه النساء فتبقى، منظور فيه، إذ لا أصل يوجب تغليب الحرمة، وإن قاله بعض من باب أولويه دفع المفسده من جلب المنفعه، كما أن اختصاص دليل المنع بالرجل لا يرفع الاحتياط الذى هو مقتضى العلم الإجمالى عنها، ثم إنه لو صلت فى الحرير ثم ظهر أنها كانت أنثى صحت صلاتها وإلا وجب القضاء أو الإعادة، كما أنه لو ظن إنسان أنه امرأه فصلت فيه ثم أجرت العمليه فصارت رجلاً \_ كما اتفق فى زماننا \_ بأن ظهرت آلتة المخفيه، فلا إعادة، لحديث «لا تعاد» أما إذا أجرت العمليه فجعلت نفسها ذكراً بعد أن لم تكن لها آله الذكوره أصلاً فعدم

وكذا لا بأس بالممتزج بغيره

الإعاده أوضح.

{وكذا لا بأس بالممتزج بغيره} بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه دعوى الإجماع متواتراً في كلماتهم، ويدل عليه متواتر النصوص:

كصحيح البنظي: سأل الحسين بن قياما أبا الحسن (عليه السلام) عن الثوب الملحم بالقز والقطن والقز أكثر من النصف أيسل فيهِ؟ قال (عليه السلام): «لا بأس، قد كان لأبي الحسن (عليه السلام) منه جباب»<sup>(١)</sup>.

وخبر إسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الثوب يكون فيه الحرير؟ فقال (عليه السلام): «إن كان فيه خلط فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

والرضوى: «ولا- تصل» إلى أن قال: «ولا في ثوب من إبريسم محض ولا في تكة إبريسم، وإن كان الثوب سداه إبريسم ولحمته قطن أو كتان أو صوف فلا بأس بالصلاه فيها»<sup>(٣)</sup>.

وعن الدعائم عن علي (عليه السلام): أنه رخص فيما كان منسوجاً به \_ أي بالإبريسم \_ وبغيره من نبات الأرض<sup>(٤)</sup>.

وفي رساله الحميري عن صاحب الزمان (عليه السلام): يتخذ بإصبهان ثياب

ص: ٢١٩

١- الكافي: ج ٦ ص ٤٥٥ باب لبس الحرير والديباج ح ١١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧١ الباب ١٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٤

٣- فقه الرضا: ص ١٦ س ٣

٤- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦١ في ذكر ما يحل من اللباس ح ٥٧٧

عتابه على عمل الوشى من قز وإبريسم هل تجوز الصلاة فيها أم لا؟ فأجاب (عليه السلام): «لا يجوز الصلاة إلا في ثوب سده أو لحمته قطن أو كتان»<sup>(١)</sup>.

وفى روايه سفيان: وكتب يسأله عن ثوب حشوه قز يصلى فيه؟ فكتب (عليه السلام): «لا بأس به»<sup>(٢)</sup>. إلى غيرها.

ثم المشهور عندهم أنه مهما كان الخليط قليلاً يكفي في جواز الصلاة واللبس على شرط أن لا يكون من القله بقدر يستهلك في الحرير فيسمى حريراً، وفي المستند وعن المعتمر ولو كان الخليط عُشراً، وفي المستمسك ولو أقل من العشر، ومن الواضح أن العشر في كلامهما يراد به المثال لا خصوص العُشر لا أكثر، وإلا لم يكن وجه لهذا التقييد، وسيأتي في كلام المصنف إشاره إلى الاشتراط.

ثم الجواز مختص بالمتبرج فلو خبط الحرير بغيره لم يكف لصدق اسم المحض عليه، أما لو كانت الظهاره أو البطانه فقط حريراً فهل يجوز للمناط في ما حشوه قز \_ كما سيأتي \_ أم لا يجوز لصدق المحوضه واتصاله بشيء آخر لا ينفع في سلب الصدق، الأحوط الثاني. بل في المستند لو كانت البطانه أو الظهاره حريراً والآخر غيره لم يرتفع المنع إجماعاً، لصدق الحرير المحض<sup>(٣)</sup>.

أقول: وإنما احتطنا للشك في الصدق لو قال: اذهب واشتر ثوباً إبريسماً محضاً فاشترى ما كان سده أو لحمته غير إبريسم، كان خلاف ما أمر به، فتأمل.

ص: ٢٢٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٠ الباب ١٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٨

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٣ الباب ٤٧ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

٣- المستند: ج ١ ص ٢٩٠ س ٢٠

من قطن أو غيره مما يخرج عن صدق الخلوص والمحوضه

ثم لو كان مقدار من القز يكفى لثوب واحد لكنه خلطه بغيره خروجاً عن المحوضه ففسجها بما لا يسمى محضاً لم يمنع لعدم الصدق الذى هو المناط.

{من قطن أو غيره مما يخرج عن صدق الخلوص والمحوضه} كما هو صريح النص والفتوى، واحتمال اشتراط الخليط بالقطن والكتان فقط كما يظهر من بعض العبارات لا وجه له بعد التصريح فى النص بأن المحرم الحرير الخالص مما يوجب حمل القطن والكتان على المثال بقربنه الفهم العرفى وما فى بعض النصوص من ذكر غيرهما أيضاً.

ولذا قال فى الجواهر: لا- ريب فى إرادته المثال بشهادته ظهور دعوى الإجماع من المعتبر والتذكرة على التعميم، مع أن هذه الاقتصارات بمرأى منها وسمع (١).

أقول: ومنه يعلم أن ما رواه الفقيه، قال: كتب إبراهيم بن مهزيار إلى أبى محمد الحسن (عليه السلام) فى الرجل يجعل فى جيبه بدل القطن قزاً، هل يصلى فيه؟ فكتب: «نعم لا بأس به». يعنى به قز المعز، لا قز الإبريسم المحض (٢).

كذا فى الفقيه محمول على بعض المحامل إن كان التفسير من الإمام، وإن كان التفسير من الصدوق \_ كما هو الظاهر \_ فلا حجية فيه.

ص: ٢٢١

١- الجواهر: ج ٨ ص ١٣٦

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٧١ باب ٣٩ فى ما يصلى فيه من الثياب ح ٥٨

{وكذا لا بأس بالكف به} بأن يجعل الحرير في حاشيه الثوب ويسمى مكفوفاً، على المعروف من مذهب الأصحاب كما عن المعتمد، وعن الذكري نسبته إلى الاصحاب مؤذنا بدعوى الإجماع عليه، وعن المدارك أنه مقطوع به بين المتأخرين (١).

وفي المستند الظاهر أنه مجمع عليه كما يظهر من عدم نقلهم الخلاف في المسألة أصلاً مع أنه طريقتهم (٢)، خلافاً للمحكي عن السيد والقاضي وميل الأردبيلي وكاشف اللثام، وتردد الكفايه والمدارك والمفاتيح، والأقوى الأول للأصل السالم عن وارد عليه، فإنه لا يراد بـ «في» في المقام الظرفيه في الجمله كما أريد به ذلك في غير المأكول، لوجود القرينه هنا على إرادته الظرفيه الكامله، حيث قد عرفت تقييد المنع بالمحوضه، وإجازته الشارع وما كان سداه أو لحمته غير حرير، بينما كان هناك أقل منه ممنوعاً بقرينه المنع عن الصلاه في لبنه وبوله وما أشبه، فإن اللازم هنا إما القول بعدم الصدق عرفاً للظرفيه في المكفوف أصلاً، وإما عدم الصدق بعد وجود القرينه المذكوره، وعلى كلا- التقديرين نصوص المنع لا تشمل المكفوف، ولجمله من الروايات:

كروايه يوسف عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا- بأس بالثوب أن يكون سداه وزره وعلمه حريراً، وإنما كره الحرير المبهم للرجال» (٣)، ومثلها روايته الثانيه وهما

ص: ٢٢٢

١- المدارك: ص ١٦٠ س ٣٢

٢- المستند: ج ١ ص ٢٩٢ س ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٢ الباب ١٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٦

مصححتان عن صفوان المجمع على تصحيح ما يصح عنه، وعدم ذكر الصلاة فيهما غير ضار بعد إطلاق نفس البأس وبعد ما علم من القرائن الداخليه والخارجيه من التلازم بين جواز اللبس وجواز الصلاة كما تقدم الإشاره إلى ذلك.

وكروايه العوالى عن النبى (صلى الله عليه وآله): «نهى عن الثوب المصمت من الحرير، فأما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به»<sup>(١)</sup>.

وروايه العلامه، كما عن ابن أبى جمهور، قال: «نهى النبى (صلى الله عليه وآله) عن الحرير إلاّ موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع»<sup>(٢)</sup>.

والعامى المروى عنه (صلى الله عليه وآله): أنه كان له (صلى الله عليه وآله) جبه كروايه لها لبته ديباج وفرجاه مكفوفان بالديباج<sup>(٣)</sup>، وضعفها مجبور بالعمل.

استدل للقول بالمنع بجمله من الروايات بعد الاستدلال بشمول إطلاق «فى» لما كان فيه شىء من الحرير.

مثل موثقه عمار: وعن الثوب يكون علمه ديباجاً؟ قال (عليه السلام): «لا يصلى فيه»<sup>(٤)</sup>.

ومارواه جراح المدائنى عن الصادق (عليه السلام): «أنه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج، ويكره لباس الحرير ولباس الوشى»<sup>(٥)</sup>.

ص: ٢٢٣

١- عوالى اللئالى: ج ١ ص ١٧٩ ح ٢٣٢

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٣ الباب ١٥ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٣- انظر: سنن ابن ماجه باب اللباس ١٨

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّى ح ٨

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّى ح ٩



ومفهوم موثقه إسماعيل: في الثوب يكون فيه الحرير؟ قال (عليه السلام): «إن كان فيه خلط فلا بأس» (١).

والمروى في قرب الإسناد والمسائل: عن الرجل هل يصلح له الطيلسان فيه الديباج والبركان \_ الكساء الأسود \_ عليه حرير؟ قال (عليه السلام): «لا» (٢).

وروايه الحلبي عن الصادق (عليه السلام)، قال علي (عليه السلام): «نهاني رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولا أقول نهاكم عن التختيم بالذهب وعن ثياب القسي» (٣)، الحديث.

قال في معاني الأخبار بعد الروايه المذكوره، قال حمزه بن محمد: القسي ثياب يؤتى بها من مصرفيها حرير (٤).

ويرد على استدلالهم: أولاً: بأنه على تقدير دلالة هذه الروايات وصحة سندها لا بد من حملها على الكراهه بقريته الروايات السابقيه، بل لو كان بينهما تعارض لزم طرح هذه، لأنها مما لم يعمل بها المشهور، فيشمل المقام قوله (عليه السلام): «خذ بما اشتهر بين أصحابك» (٥).

وثانياً: إن روايه الجراح لا دلالة فيها، إذ الكراهه تستعمل في كلا المعنيين

ص: ٢٢٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧١ الباب ١٣ من أبواب المصلي ح ٤

٢- البحار: ج ١ ص ٢٤٣، وقرب الإسناد: ص ١١٨

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠١ الباب ٣٠ من أبواب لباس المصلي ح ٧

٤- معاني الأخبار: ص ٣٠١ باب معنى ثياب القسي ح ١

٥- انظر الوسائل: ج ١٨ ص ٧٥ الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ١

وإن زاد على أربع أصابع، وإن كان الأحوط ترك ما زاد عليها

من الحرمة والكراهة المصطلحة، والموثقة لا مفهوم لها بالنسبة إلى المقام، إذ الخلط يستعمل بمعنى المزج وبمعنى التقارن، ومثل اختلاط النساء بالرجال واختلاط الحمص بالكشمش، فالمراد داخل في منطوق الموثقة لا في مفهومها، وروايه قرب الإسناد أعم من روايات المشهور فتخصص بها، وروايه الحلبي مجمله حيث لم يعلم أن القسي كان بأيه كيفية، فلعل حريره كان كثيراً مما يوجب المحض.

نعم موثقه عمار فيها الدلالة، وإنكار المستند لها بقوله: لا دلالة فيها على الكف ولا على الحرمة (١)، لا يخلو من منع، لكنها معارضة بروايات المشهور الموجب لحملها على الكراهة ونحوها.

{وإن زاد على أربع أصابع} كما يقتضيه إطلاق النص والفتوى، بل صرح جملة منهم بالجواز وإن زاد على الأربع.

{وإن كان الأحوط ترك ما زاد عليها} لاحتمال انصراف أدله الجواز عن الزائد، حيث لم يعلم أن المتعارف كان كف الثوب بأزيد من أربع، وللقدر المتيقن، ولما رواه العامه عن عمر أن النبي (صلى الله عليه وآله) نهى عن الحرير إلا في موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع (٢)، ولما يظهر من بعض من الاتفاق على حرمة الزائد.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ احتمال الانصراف لا يوجب تقييد الإطلاق، والاختصاص بالقدر المتيقن إنما يجرى في المحتمل لا في المبين، والرواية ليست

ص: ٢٢٥

١- المستند: ج ١ ص ٢٩٢ س ١١

٢- البحار: ج ٨٠ ص ٢٤١

ولا بأس بالمحمول منه أيضاً، وإن كان مما تتم فيه الصلاة

مجبوره في هذه الجهة بعد ضعفها في نفسها، والاتفاق مسلم العدم.

{ولا- بأس بالمحمول منه أيضاً، وإن كان مما تتم فيه الصلاة} لأنه لا دليل على المنع، فالأصل الجواز، وإنما منع الدليل اللبس، ولذا كان ظاهرهم عدم الخلاف في الجواز، واحتمال المنع لأنه مثل ما لا يؤكل، ولأنه مما لا يؤكل، فيه ما لا يخفى، إذ على تقدير المنع عن حمل ما لا يؤكل، لا دليل على التنظير، كما أن الممنوع فضلات ما لا يؤكل مما له لحم، لا مثل دود القز، كما تقدم الكلام في ذلك.

قال في المستمسك: ولو سلم فالنصوص الداله على جواز لبس الحرير الممزوج بغيره، ونحوه داله على استثنائه(1).

أقول: فيه نظر حيث إنه يتساوى احتمال إلحاق المحمول بالمستثنى والمستثنى منه، فما ذكره من الدلاله غير تام.

نعم حيث يتساوى الاحتمالان، فالأصل عدم المنع.

ص: ٢٢٤

---

١- المستمسك: ج ٥ ص ٣٧٩

(مسألة \_ ٢٦): لا بأس بغير الملبوس من الحرير كالاقتراش

(مسألة \_ ٢٦): {لا- بأس بغير الملبوس من الحرير كالاقتراش} على المشهور، بل عن المدارك أنه المعروف من مذهب الأصحاب.

وفي المستند: أنه الأظهر الأشهر، لكن عن المبسوط والوسيلة والمعتبر والنافع المنع، وعن الصميرى التردد، والأقوى الأول لصحيح علي بن جعفر (عليه السلام) قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الفراش الحرير، ومثله من الديباج والمصلى الحرير، ومثله من الديباج، هل يصلح للرجل النوم عليه والتكاوه والصلاه؟ قال: «يفترشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه» (١).

وخير مسمع: «لا بأس أن يؤخذ من ديباج الكعبه فيجعله غلاف مصحف، أو يجعله مصلى يصلى عليه» (٢).

استدل القائل بالمنع/ باطلاق جملة من الروايات.

وبالرضوى وهو قوله مشيراً إلى الحرير والذهب: «ولا تصل على شيء من هذه الأشياء إلا ما يصلح لبسه» (٣).

وفيه: إن الإطلاق مقيد، والرضوى ضعيف غير مجبور، منتهى الأمر أن يقال بالكراهه جمعاً أو لأجل الخروج عن خلاف من حرّم.

ص: ٢٢٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٤ الباب ١٥ من أبواب لباس المصلى ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٤ الباب ١٥ من أبواب لباس المصلى ح ٢

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٤ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلى ح ٢، وفي فقه الرضا: ص ١٦ س ٤، إلا- أن فيه: «ما لا يصلح»

{و} مما ذكرنا يعلم وجه جواز {الركوب عليه} والمانعون في الفرع السابق منعوا هنا أيضا، ودليلهم ما سبق، بالإضافة إلى روايه الجراح، عن الصادق (عليه السلام) وفيها: «ويكره الميثره الحمراء فإنها ميثره إبليس»<sup>(١)</sup>، وفيه ما تقدم، والروايه بتقييدها بالحمراء داله على عدم كون الممنوع مطلق الميثره، هذا بالإضافة إلى أن في نسخه الكافي هكذا: «ويكره لباس الميثره الحمراء»<sup>(٢)</sup>، وفي نسخه التهذيب: «فإنها ستره إبليس»<sup>(٣)</sup>، مما يدل على أنها لم تكن مركبا.

{والتدثر به} وقد اختلفوا في ذلك بين مانع لصدق اللبس، ومجوز لأنه ليس بلبس، فمن الأولين المدارك والمعتمد، ومن الآخرين المسالك وجامع المقاصد والجواهر والمستند، لكن الأظهر أنه على نحوين، فمنه ما يصدق عليه اللبس فيحرم، ومنه ما لا يصدق فيجوز.

قال في المستمسك: والجواز في محله إن أريد منه التغطية بالذثار واللحاف حال الاضطجاع، ولو أريد سائر الأحوال من جلوس وقيام ومشى، فالظاهر صدق اللبس<sup>(٤)</sup>.

أقول: ما ذكره تام إلا أن اللحاف أيضا قد يصدق عليه اللباس، كما إذا كان عاريا

ص: ٢٢٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّي ح ٩

٢- الكافي: ج ٦ ص ٤٥٤ باب لبس الحرير والديباج ح ٦

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٢٠ الباب ٧ من أبواب لباس المصلّي ح ٦. كما في نسخته، ولكن في التهذيب المطبوع: ج ٢ ص ٣٦٤ باب ١٧ في ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٤٢ «ميثره إبليس»

٤- المستمسك: ج ٥ ص ٣٨٠

ونحو ذلك فى حال الصلاة وغيرها، ولا بزر الثياب وأعلامها والسفائف والقياطين الموضوعه عليها وإن تعددت وكثرت

وكان ستره الاضطجاع به {ونحو ذلك} كالتوسد، فإنه جائز. بخلاف مثل التردى، وإن أجازته المستند، لكن فيه إنه لباس، فإن لبس كل شىء يحسبه {فى حال الصلاة وغيرها} لما تقدم من التلازم بين الأمرين كما يفهم من النص والفتوى، فإذا جاز استعماله فى غير الصلاة جاز استعماله فى الصلاة.

{و} كذلك {لا-} بأس {بزر الثياب وأعلامها والسفائف والقياطين الموضوعه عليها وإن تعددت وكثرت} بلا إشكال ولا خلاف إلا عن الكاتب، ويدل عليه ما تقدم فى الكف وكان الكاتب اعتمد على موثقه عمار السابقه، وقد عرفت ما فيها، قال فى المستند: لا ينبغى الريب فى جواز اللبه \_ أى جيب الصدر \_ من الحرير، للأصل والنبوى وضعف ما يوهم المنع، وكذا الأضرار والأعلام، الخ.

ص: ٢٢٩

(مسألة ٢٧ \_): لا يجوز جعل البطانه من الحرير للقميص وغيره وإن كان إلى نصفه.

وكذا لا يجوز لبس الثوب الذي أحد نصفيه حرير، وكذا إذا كان طرف العمامه منه إذا كان زائداً على مقدار الكف

(مسألة ٢٧ \_): {لا- يجوز جعل البطانه من الحرير للقميص وغيره وإن كان إلى نصفه} لصدق اللبس عليه، كما في الجواهر، خلافاً لما يظهر من المستند، حيث أجازة لمساواته للأعلام، وتبعه المستمسك قال: إن المستفاد من العمومات حرمه ما يكون ملبوساً مستقلاً إذا كان حريراً، وحليه ما يكون ملبوساً تبعاً أو بعض الملبوس (١)، لكن الظاهر ما ذكره المصنف، إذ المستفاد من النص حرمه ما كان ملبوساً، وهذا منه، وإلا جاز إذا خاط ثوب الحرير بثوب قطن حتى صار ثوباً واحداً ويبعد منه الالتزام به.

{وكذا لا يجوز لبس الثوب الذي أحد نصفيه حرير} لما تقدم، كما صرح به الجواهر، خلافاً للمستمسك حيث أجاز ما كان نصفه الأسفل حريراً، بحجه أنه لا يصدق على النصف الأسفل أنه ملبوس تام، وقد تقدم ما فيه.

{وكذا إذا كان طرف العمامه منه إذا كان زائداً على مقدار الكف} فإن لف العمامه لا يخرجها عن كونها لباساً، والمقدار المستثنى هو الكف فإذا زاد عن ذلك حرم إلا على مبنى السيد الحكيم.

ص: ٢٣٠

بل على أربعه أصابع على الأحوط

{بل على أربعه أصابع عن الأحوط} لما تقدم، وتقدم ما فيه، ومما سبق ظهر وجه المنع فيما إذا كان نصف العمامه \_ مثلاً \_ من الحرير ونصفه الآخر من القطن أو نحوه، سواء لف الحرير أولاً\_ أو أخيراً، وفي الثياب الطويلة التي تجر على الأرض بامتار لا يصدق اللبس إذا كان الحرير غير مربوط باللبس، فلا يحرم، بخلاف ما إذا كان الطول قليلاً بحيث يصدق اللبس.

ص: ٢٣١



(مسأله \_ ٢٨): لا- بأس بما يرفع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكف، وكذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير وبعضها غير حرير إذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكف.

وكذا لا بأس بالثوب الملق من قطع بعضها حرير وبعضها غيره بالشرط المذكور.

(مسأله \_ ٢٨): {لا بأس بما يرفع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكف}، لا إشكال في الرقعه في الجملة، كما صرح بذلك غير واحد، لعدم شمول أدله المنع لها، فإنها تمنع عن الثوب الخالص، والرقعه ليست ثوباً والثوب بها لا يكون خالصاً، مضافاً إلى دليل الأعلام ونحوه مما يشمل المقام بالمناط، أما تقييد الجواز بمقدار الكف فقد تقدم الإشكال فيه.

{وكذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير وبعضها غير حرير إذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكف} فإن الطرائق هي الأعلام المنصوص جوازها، بالإضافة إلى عدم شمول أدله المنع له وقد عرفت الإشكال في التقييد بالكف.

{وكذا لا بأس بالثوب الملق من قطع بعضها حرير وبعضها غيره بالشرط المذكور} مراده أن لا تكون كل قطعه بمقدار الكف لا أن يكون المجموع أقل من الكف، وقد عرفت دليل أصل الجواز والإشكال في التحديد.

(مسأله \_ ٢٩): لا بأس بثوب جعل الإبريسم بين ظهارته وبطانته عوض القطن ونحوه

(مسأله \_ ٢٩): {لا- بأس بثوب جعل الإبريسم بين ظهارته وبطانته عوض القطن ونحوه} كما عن غير واحد قولاً- أو ميلاً كالذكري والتنقيح والتستري والمجلسي وغيرهم، خلافاً لما عن ظاهر الفقيه والمعتبر والمنتهى والتذكرة والدروس وجامع المقاصد والروض والمسالك وغيرهم، فمنعوا ذلك.

استدل الأولون: بصحيح الريان: أنه سئل الرضا (عليه السلام) عن أشياء منها المحشو بالقز؟: «لا بأس بهذا كله إلا بالثعالب»<sup>(١)</sup>، وإطلاق نفى البأس يشمل حاله الصلاة أيضاً.

وصحيح الحسين ابن سعيد قال: قرأت في كتاب محمد بن إبراهيم إلى الرضا (عليه السلام) يسأله عن الصلاة في ثوب حشوه قز؟ فكتب إليه وقرأته: «لا بأس بالصلاة فيه»<sup>(٢)</sup>.

ورواه سفيان: وكتب يسأله عن ثوب حشوه قز يصلى فيه؟ فكتب (عليه السلام): «لا بأس به»<sup>(٣)</sup>.

وصحيحه إبراهيم ابن مهزيار: كتبت إلى أبي محمد (عليه السلام): الرجل يجعل في جيبه بدل القطن قزاً هل يصلى فيه؟ فكتب: «نعم لا بأس به»<sup>(٤)</sup>. إلا أن الصدوق

ص: ٢٣٣

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٦ الباب ٥ من أبواب لباس المصلّي ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٣ الباب ٤٧ من أبواب لباس المصلّي ح ٣
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٣ الباب ٤٧ من أبواب لباس المصلّي ح ٣
- ٤- الفقيه: ج ١ ص ١٧١ باب ٣٩ في ما يصلى فيه من الثياب ح ٥٨

وأما جعل وصله من الحرير بينهما فلا يجوز لبسه ولا الصلاة فيه.

فى الفقيه قال بعد هذه الروايه: يعنى به قز المعز لا قز الإبريسم المحض، وهذا التفسير غير ظاهر أن يكون من الإمام (عليه السلام) بل جزم بعض الفقهاء أنه من الصدوق، هذا بالإضافة إلى أن قيد جمله من الروايات المنع بالمحوضه يوجب عدم البأس فى ما نحن فيه.

أما القائلون بالمنع فقد استدلوا بعموم النهى عن لبس الحرير، وبأنه إسراف، بعد إسقاط الروايات المذكوره بالإعراض، وفى الكل ما لا يخفى، فإن قيد النهى بالمحوضه مانع عن شموله للمقام، والإسراف ممنوع، مع أنه لو سلم لا ربط له ببطلان الصلاة وحرمة اللبس، والإعراض غير محقق، فالقول بالجواز أقوى.

نعم إذا جعلت طبقه ضخمة من القز بين الظهاره والباطنه بحيث يصدق اللباس أشكال ذلك لانصراف إدله الجواز عنه فيشملة عمومات المنع.

{وأما جعل وصله من الحرير بينهما} وكانت الوصله كبيره، بحيث يصدق عليها اللباس {فلا يجوز لبسه ولا الصلاة فيه} للصدق المذكور، ومنه يعلم أن إطلاق المصنف المنع \_ إن لم يرد به ما ذكرناه \_ محل نظر.

وأما ما ذكره المستند من الفرق بين المنسوج وغيره قال: يجوز الحشو بالإبريسم، لعدم صدق الثوب عليه، بل الحرير لاشتراط النسج فيه لغه وعرفاً<sup>(١)</sup>، ففيه: إن غير المنسوج كالملبد يسمى لباساً أيضاً، فالأقرب استوائهما فى المنع.

ص: ٢٣٤

## مسأله ٣٠ عدم البأس بالحريز إذا كان عصابه للجروح والقروح

(مسأله ٣٠ \_ لا بأس بعصابه الجروح والقروح وخرق الجبيره وحفيظه المسلوس والمبطون إذا كانت من الحريز.

(مسأله ٣٠ \_ لا بأس بعصابه الجروح والقروح وخرق الجبيره وحفيظه المسلوس والمبطون إذا كانت من الحريز} كما ذكره الجواهر وغيره في الجملة، وذلك لعدم صدق اللبس على هذه الأمور فالأصل الجواز، وإن تعددت بأن كان له مثلاً- جرح وحفيظه، ومنه يعرف أنه لا بأس بخياطه الجرح بخيط الحريز، وقد ذكر المستند أن الحكم بعدم الجواز يلزمه أمور أربعة: العلم بصدق اللبس حقيقه، وكون الملبوس حريراً، ومحوضه الحريز، وأرجوايته، فما لم يعلم أحدها يحكم بمقتضى الأصل.

أقول: ينبغي زياده شرط خامس وهو كون اللبس اختياراً، لكن هنا إذا لم يعلم أنه مختار أو مضطر يكون الأصل الاختيار \_ كما قرر في محله \_ كما أنه قد تقدم غير مره وجوب الفحص في الشبهات الموضوعيه فمجرد عدم العلم بأحد الشرائط المذكوره لا يكفي في الجواز.

ص: ٢٣٥

(مسألة \_ ٣١): يجوز لبس الحرير لمن كان قملاً على خلاف العادة لدفعه

(مسألة \_ ٣١): {يجوز لبس الحرير لمن كان قملاً- على خلاف العادة لدفعه} كما عن المنتهى والذكري وجامع المقاصد وغيرها، لما عن الفقيه قال: ولم يطلق النبي (صلى الله عليه وآله) لبس الحرير لأحد من الرجال إلا لعبد الرحمن بن عوف، وذلك أنه كان رجلاً قملاً<sup>(١)</sup> ويكفي بمثله دليلاً، حيث إن الفقيه ضمن أن لا يذكر في كتابه إلا ما هو حجة لديه.

وعن جامع المقاصد أنه قال: لما روى أن النبي (صلى الله عليه وآله) رخص لعبد الرحمان بن عوف والزيير بن العوام في لبس الحرير لما شكوا إليه القمل<sup>(٢)</sup>.

ومما تقدم يظهر وجه النظر في قول المستمسك، فالرواية وإن لم تكن من طرقنا، كما اعترف به غير واحد، لكنها منجبره بتسالم الأصحاب على ثبوت مضمونها<sup>(٣)</sup>، فإن روايه الفقيه كافي في أن تكون من طرقنا، كما يظهر الإشكال في ما ذكره المعبر<sup>(٤)</sup> بقوله: والمشهور أن الترخيص لعبد الرحمان والزيير ولم يعلم من الترخيص لهما بطريق القمل الترخيص لغيرهما لفحوى اللفظ، ويقوى عندي عدم التعديه

ص: ٢٣٦

١- الفقيه: ج ١ ص ١٦٤ باب ٣٩ في ما يصلّى فيه من الثياب ح ٢٥

٢- جامع المقاصد: ص ٨٦ س ٣٠

٣- المستمسك: ج ٥ ص ٣٤٨

٤- المعبر: ص ١٥١ س ٣

والظاهر جواز الصلاة فيه حينئذ.

انتهى، فإن ظاهر النص أن الإجازة كانت لكونه قملاً والظهور حجه، وإلاّ سرى الإشكال في كل أمثال ذلك من الأمثلة الشخصية، ومنه يعلم أن كثرة القمل اضطراراً شرعاً، وإن لم يكن اضطراراً بالدقه.

نعم الاحتياط يقتضى ترك اللبس إذا أمكن دفع القمل بدواء آخر، ثم إذا جاز اللبس للقمل فإنما يجوز بقدر الدفع لا أكثر، فلو كان يدفع بثوب لم يجز لیس ثوب وقباء من الحرير، فإن الضرورات تقدر بقدرها.

{والظاهر جواز الصلاة فيه حينئذ} للتلازم عرفاً بين جواز اللبس وجواز الصلاة لما تقدم مسأله صلاة المحارب والمرأه فى الحرير.

ص: ٢٣٧

## مسأله ٣٢ الصلاة فى الحرير جهلاً أو نسياناً

(مسأله \_ ٣٢): إذا صلى فى الحرير جهلاً أو نسياناً فالأقوى عدم وجوب الإعادة وإن كان أحوط.

(مسأله \_ ٣٢): {إذا صلى فى الحرير جهلاً- أو نسياناً} بالحكم أو الموضوع قصوراً أو تقصيراً {فالأقوى عدم وجوب الإعادة} لعموم حديث «لا تعاد» وحديث الرفع، كما تقدم تقرير ذلك فى بعض الشرائط السابقه.

{وإن كان أحوط} خصوصاً فى الناسى غير المبالى والجاهل بالحكم والناسى له، لكنه احتياط موهون جداً فى الجهل بالموضوع، إذ لا قصور فى دليل «لا تعاد».

ص: ٢٣٨

(مسألة \_ ٣٣): يشترط في الخليط أن يكون مما تصح فيه الصلاة كالقطن والصوف مما يؤكل لحمه، فلو كان من صوف أو وبر ما لا يؤكل لحمه لم يكف في صحه الصلاة وإن كان كافياً في رفع الحرمة.

ويشترط أن يكون بمقدار يخرج عن صدق المحوضه فإذا كان يسيراً مستهلكاً بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجز لبسه ولا الصلاة فيه ولا يبعد كفايه العشر في الإخراج عن الصدق.

(مسألة \_ ٣٣): {يشترط في الخليط أن يكون مما تصح فيه الصلاة كالقطن والصوف مما يؤكل لحمه، فلو كان من صوف أو وبر ما لا يؤكل لحمه لم يكف في صحه الصلاة، وإن كان كافياً في رفع الحرمة} فإن ما لا يؤكل يوجب بطلان الصلاة، ولو كان بقدر شعره، أما اللبس فإن كان ما لا يؤكل يسقط الحرير عن المحوضه، فهو جائز لأنه ليس بحرير محض حتى يحرم لبسه، وغير المأكول لا يحرم لبسه، ولو كان غير المأكول لا يسلب المحوضه عن الحرير لم تصح الصلاة فيه من كلتا الناحيتين.

{ويشترط أن يكون بمقدار يخرج عن صدق المحوضه فإذا كان} ما لا يؤكل {يسيراً مستهلكاً بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجز لبسه ولا الصلاة فيه} فالخلط يوجب عدم جواز الصلاة مطلقاً. وأحياناً يوجب عدم جواز اللبس أيضاً.

{ولا يبعد كفايه العشر في الإخراج عن الصدق} فيه نظر، بل ربما يقال بأنه



لا- حدّ له عرفاً، إذ يختلف الحال فى لون الحرير والخليط، فربما يرى العرف أن الثمن كاف فى الإخراج، وربما يرون أن العشر غير كاف، ولو شك فالمرجع الأصول العمليه.

ص: ٢٤٠

## مسأله ٣٤ الثوب الممتزج

(مسأله \_ ٣٤): الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه من غير الإبريسم من القطن أو الصوف لكثره الاستعمال وبقى الإبريسم محضاً لا يجوز لبسه بعد ذلك.

(مسأله \_ ٣٤): {الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه من غير الإبريسم من القطن أو الصوف} أو غيرهما {لكثره الاستعمال} أو لشيء آخر {وبقى الإبريسم محضاً لا يجوز لبسه بعد ذلك} لأنه سقط عن الخليط المجوز للبس.

ص: ٢٤١

## مسأله ٣٥ الشك في الخليط وعدمه

(مسأله \_ ٣٥): إذا شك في ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه، أو مما لا- يؤكل فالأقوى جواز الصلاة فيه وان كان الأحوط الاجتناب عنه.

(مسأله \_ ٣٥): {إذا شك في ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه، أو مما لا- يؤكل، فالأقوى جواز الصلاة فيه} بعد الفحص، فإن المسأله من فروع اللباس المشكوك التي تقدم الكلام في جواز الصلاة فيها، والفحص إنما هو لأجل لزومه في الشبهات الموضوعيه.

{وإن كان الأحوط الاجتناب عنه} خروجاً من خلاف من أوجب الاجتناب، ومثل هذه المسأله ما لو شك في أن الخليط من الصوف لما لا يؤكل أو من غير الصوف أصلاً.

ص: ٢٤٢

## مسأله ٣٦ الشك في الحرير الخالص أو المخلوط

(مسأله \_ ٣٦): إذا شك في ثوب أنه حرير محض أو مخلوط جاز لبسه والصلاه فيه على الأقوى.

(مسأله \_ ٣٦): {إذا شك في ثوب أنه حرير محض أو مخلوط جاز لبسه} بعد الفحص لأصالة عدم الحرمة، كسائر موارد جريان البراءة والحل في المشكوك حليته وحرمة.

{والصلاه فيه} لأصالة عدم المانعيه أما أصالة عدم كون جميعه حريراً لأن الحرير عباره عن تحول ورقه التوت إلى هذه الماده بعد أكل الدود لها، ولم يعلم هذا التحول بالنسبه إلى البعض المشكوك فيه الزائد عن القدر المعلوم كونه حريراً، ففيه: أن كون البعض ورقه التوت غير معلوم حتى يستصحب بشأنه على حالته السابقه، وعدم تحولها إلى الحرير فتأمل.

وإنما قال: {على الأقوى} لأنه من قبيل اللباس المشكوك الذي أوجب اجتنابه في الصلاه جمع.

## مسأله ٣٧ الثوب من الإبريسم المفتول بالذهب

(مسأله \_ ٣٧): الثوب من الابريسم المفتول بالذهب لا يجوز لبسه ولا الصلاه فيه

(مسأله \_ ٣٧): {الثوب من الإبريسم المفتول بالذهب لا يجوز لبسه ولا الصلاه فيه} لأن لبس الذهب غير جائز ومبطل للصلاه، وإن لم يصدق عليه أنه حرير محض فالحرمة والإبطال من جهة الذهب لا- من جهة الحرير، ومنه يعلم وجه النظر فيما ذكره في المستند بقوله: وأما غيره كالذهب على أن يكون المبطل لبسه محضاً فلا يبطل للأصل، وعدم تحقق ما يصدق عليه المبطل (١).

ص: ٢٤٤

---

١- المستند: ج ١ ص ٢٩٠ س ١٩

(مسأله \_ ٣٨): إذا انحصر ثوبه في الحرير فإن كان مضطراً إلى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بالصلاه فيه، وإلا لزم نزعها، وإن لم يكن له ساتر غيره فيصل حينئذ عارياً، وكذا إذا انحصر في غير المأكول

(مسأله \_ ٣٨): {إذا انحصر ثوبه في الحرير فإن كان مضطراً إلى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بالصلاه فيه} بل ظاهر بعضهم الإجماع عليه، لما تقدم من التلازم بين جواز اللبس وصحة الصلاه عرفاً، ومنه يظهر أولويه الصحه فيما كان اضطراره لأجل الصلاه بأن أكرهه المكروه بأن يصلى فيه.

{وإلا} يكن مضطراً {لزم نزعها، وإن لم يكن له ساتر غيره فيصل حينئذ عارياً} عندنا، كما عن الذكرى، وبلا خلاف أجده، كما في الجواهر، وظاهر المدارك والمعتمد \_ في المحكى عنهما \_ الإجماع عليه، وعمله في المستند بأن وجود المنهى عنه كعدمه، وتنظر فيه في محكى مفتاح الكرامه، بأن الصلاه عارياً يستلزم فوات واجبات كثيره ركن وغير ركن، وترك الواجب حرام، وربما يقال بلزوم الجمع بين صلاه عارياً وصلاه فيه، للعلم الإجمالى، ويحتمل لزوم الصلاه فيه لتقديم فوات الوصف على فوات الأصل، خصوصاً وأن هذا هو الميسور عرفاً، بل ربما يقال بانصراف دليل المانع عن حاله عدم وجدان ثوب غيره، فتأمل.

{وكذا إذا انحصر في غير المأكول} فإن مقتضى القاعده أن يصلى فيه لدليل الميسور، بل هنا أولى من الصلاه في الحرير، لأن لبس الحرير محرم في

وأما إذا انحصر في النجس فالأقوى جواز الصلاة فيه، وإن لم يكن مضطراً إلى لبسه

نفسه، ولبس غير المأكول ليس محرماً في نفسه، ومنه يظهر أن قول المستمسك إن مقتضى القواعد الأولية سقوط الصلاة لتعذرهما، لكن الظاهر الإجماع على وجوب الناقصه(1)، محل نظر، إذ دليل الميسور كاف في عدم السقوط، فلا حاجة إلى الإجماع، وإن كان الظاهر وجوده.

لا- يقال: الصلاة عارياً والصلاة فيما لا- يؤكل كلاهما ميسور، وإذ لا ترجيح فاللازم إما القول بالجمع للاحتياط، وإما القول بالتخير.

لأنه يقال: الصلاة بما لا يؤكل أقرب إلى الصلاة الكاملة من الصلاة بلا ستر عرفاً، ودليل الميسور كما يدل على لزوم الإتيان بأصل الميسور يدل على لزوم أقرب الميسورين إلى الحقيقة، وذلك مثل دليل «لا ضرر» الذي يرجح الأخذ بأقل الضررين عند تعارضهما.

{وأما إذا انحصر في النجس فالأقوى جواز الصلاة فيه، وإن لم يكن مضطراً إلى لبسه} لتقديم فوات الوصف على فوات الأصل، لأنه الميسور، وقد تقدم الكلام فيه في بحث النجاسات، ولا فرق في ذلك بين كل النجاسات.

نعم إذا كانت هناك نجاسة دم الكلب ونجاسة دم الإنسان مثلاً، قدم الصلاة في الثوب النجس بدم الإنسان لوجود محذورين في الأول، ومحذور واحد في الثاني، ومن الواضح تقديم الأقل محذوراً لما تقدم من ظهور دليل الميسور

ص: ٢٤٦

والأحوط تكرار الصلاة.

وكذا في صورته الانحصار في غير المأكول فيصلى فيه ثم يصلى عارياً.

في ذلك، فإن دم الكلب نجس وهو مما لا يؤكل أيضاً، فإطلاق قول المصنف بجواز الصلاة فيه لعله يراد به ما ذكرناه.

{والأحوط تكرار الصلاة} عارياً، وفي النجس للعلم الإجمالي، لكن الميسور دليل اجتهادي، فلا يدع مجالاً للأصل العملي، ولذا كان الاحتياط بذلك استحياباً.

{بل وكذا في صورته الانحصار في غير المأكول فيصلى فيه ثم يصلى عارياً} ولا يعتبر تقديم أحدهما، وإن كان أحدهما مقتضى الدليل، إذ الاحتياط حسن وهو يتأتى بتقديم العارى وبتقديم غير المأكول، ولعل لفظه «ثم» في كلام المصنف لمجرد العطف، أو للتنبيه إلى أن رتبة الصلاة عارياً بعد رتبة الصلاة فيه.

نعم ذكر بعض الفقهاء في مسأله الاحتياط بالقصر والتمام، تقديم ما هو مقتضى القواعد، لكنه محل نظر، إذ لم يقم على ذلك دليل إلا ما يشبه الاستحسان فراجع.

ص: ٢٤٧



(مسألة ٣٩ \_): إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات من النجس وغير المأكول والحريز والذهب والميته والمغصوب قدم النجس على الجميع، ثم غير المأكول، ثم الذهب والحريز ويتخير بينهما، ثم الميته، فيتأخر المغصوب عن الجميع.

(مسألة ٣٩ \_): {إذا اضطر إلى لبس أحد الممنوعات من النجس وغير المأكول والحريز والذهب والميته والمغصوب} فالظاهر تقديم أحد من النجس وغير المأكول والميته على الثلاثة الأخر تخيراً بينها، أما تقديم هذه الثلاثة على الثلاثة الأخر، فلأن الثلاثة الأخر محرمه ذاتا بخلاف هذه ففي هذه حرمة واحدة وفي الثلاثة حرمتان، ومن المعلوم تقديم حرمة واحدة على الحرمتين لعدم الاضطرار إلى الحرمة الثانية.

وأما كون الأمر في الثلاثة الجائزه على نحو التخير، فلعدم دليل على ترجيح أحدها على غيرها، وإذا دار بين الذهب والحريز والمغصوب قدم أحد الأولين لأنه حق الله وحده بخلاف المغصوب، فإنه حق الله وحق الناس، وإذا دار بين الذهب والحريز تخير بينهما، لأنه لا دليل على تعيين أحدهما، فمقتضى القاعده التخير.

ومما ذكرنا تعرف وجه النظر في كلام المصنف: {قدم النجس على الجميع، ثم غير المأكول، ثم الذهب والحريز ويتخير بينهما، ثم الميته فيتأخر المغصوب عن الجميع} وإذا دار الأمر بين الأقل والأكثر من أحدها، كما إذا تمكن من الستر بالحريز وتمكن من لبسه لباساً تاماً لا يبعد تقديم الأقل لأن الضرورات تقدر

بقدرها وقد تقدم فى بحث النجاسات صورته دوران الأمر بين النجس الأكثر والنجس الأقل فراجع.

ص: ٢٤٩

(مسألة ٤٠ \_): لا بأس بلبس الصبى الحرير فلا يحرم على الولى إلباسه إياه وتصح صلاته فيه بناءً على المختار من كون عبادته شرعية.

(مسألة ٤٠ \_): {لا بأس بلبس الصبى الحرير} لحديث رفع القلم، بل ظاهرهم الإجماع عليه، وفي المستمسك دعوى الضروره عليه.

{فلا يحرم على الولى إلباسه إياه} لأنه إذا لم يحرم عليه لم يحرم إلباسه إياه، وكأنه لذا قال «فلا» بالفاء، لكن الظاهر عدم التلازم بين الأمرين، لعدم دليل على التلازم المذكور، فمثلا الصبى غير المميز لا يحرم عليه شرب الخمر مع أنه يحرم على الولى إشرابه إياها، بل عدم الحرمة على الولى، فإن ظاهر دليل رفع القلم عدم التكليف أصلاً \_ إلا فيما خرج بالدليل \_ وإذ لا تكليف لم يكن بأس على الولى، فيكون المقام مجرى للبراءة، وبهذا كله ظهر أنه لا وجه لما عن المدارك من الحرمة وإن كان ربما يستدل له بحديث جابر: «كنا ننزعه عن الصبيان ونتركه على الجوارى» (١). إلا أنه ضعيف السند معرض عنه، بالإضافة إلى ضعف الدلالة.

{وتصح صلاته فيه بناءً على المختار من كون عبادته شرعية} أما على كونها تمرينيه فلا إشكال إذ ليست هى بصلاه حقيقه، ووجه الصحه على الشرعيه انصراف أدله بطلان الصلاه فيه عمن لا يحرم عليه لبسه، فإذا حل اللبس جازت الصلاه فيه، لكنك قد عرفت سابقاً أن حال هذا الشرط حال سائر الشرائط مما يفيد الوضع، فلا فرق فيها بين البالغ وغير البالغ، والانصراف المذكور غير تام، فالبطلان هو

ص: ٢٥٠

مقتضى القاعده، وقد اختار ذلك المستمسك، كما تأمل فى الصحه السيدان البروجردى والاصطهباناتى، وإن سكت على المتن  
السيدان ابن العم والجمال.

ص: ٢٥١

(مسأله \_ ٤١): يجب تحصيل السائر للصلاه ولو بإجاره أو شراء ولو كان بأزيد من عوض المثل ما لم يجحف بماله ولم يضر بحاله.

ويجب قبول الهبه أو العاريه ما لم يكن فيه حرج

(مسأله \_ ٤١): { يجب تحصيل السائر للصلاه ولو بإجاره أو شراء } أو سائر المعاملات المحلله أو الحيازه أو ما أشبهه، لإطلاق دليل الشرط فى الواجب المطلق الذى يجب تحصيل مقدماته، فإن العقل يرى وجوب الامتثال، وهو لا يحصل إلاً بذلك.

{ولو كان بأزيد من عوض المثل} للإطلاق المذكور، لكن ربما يقال إن دليل «لا ضرر» حاكم على الإطلاق، لأنه من الأدله الثانويه الحاكمه على الأدله الأوليه، مثل ما إذا كان الأزيد حرجاً عليه، وما ذكره بعض بأنه يتم لو لم يكن وجوب التستر فى الصلاه من الأحكام الضروريه وحيث إنه حكم ضرورى يكون دليله أخص مطلقاً من أدله القاعده لم يظهر المراد وجهه، فالقول بعدم الوجوب أقرب إلى الأدله وإن كان ما اختاره الماتن أحوط.

{ما لم يجحف بماله ولم يضر بحاله} أى ضرراً بليغاً، فإن الشرط حينئذ ساقط لدليل نفى الحرج.

ومما تقدم فى وجه وجوب الشراء ونحوه تعرف وجه قوله: {ويجب قبول الهبه أو العاريه ما لم يكن فيه حرج} فإن الواجب المطلق يجب تحصيله بأيه صورته كانت. نعم إذا كان حرجاً سقطت لأدله سقوط الحرج.

بل يجب الاستعارة والاستيهاب كذلك.

{بل يجب الاستعارة والاستيهاب كذلك} إذا لم يكن الاستيهاب موجِباً لشرط حرجى أو ضررى، وإلا سقط كما تقدم، وليس المقام من قبيل الاستعارة والاستيهاب للحج لمن لم يستطع بدون ذلك.

ص: ٢٥٣

(مسألة ٤٢ \_): يحرم لبس لباس الشهرة بأن يلبس خلاف زيّه من حيث جنس اللباس أو من حيث لونه، أو من حيث وضعه وتفصيله وخطاطته، كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً

(مسألة ٤٢ \_): {يحرم لبس لباس الشهرة بأن يلبس خلاف زيّه من حيث جنس اللباس أو من حيث لونه، أو من حيث وضعه وتفصيله وخطاطته، كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً} كما صرح بذلك المستند وغيره، بل في المستمسك: إن ظاهر الرياض ومفتاح الكرامه في مسأله تزيين الرجل بما يحرم عليه عدم الخلاف في حرمة، لكن صريح الوسائل في أحكام الملابس الكراهه (١)، انتهى.

أقول: وكذلك صريح المستدرک، أما القول بالتحريم فقد استدلل له بأنه إهانته للإنسان وإذلال له وكلاهما محرمان، وبجمله من الروايات:

كصحيح أبي أيوب الخزاز، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن الله يبغض شهرة اللباس» (٢).

ومرسل ابن مسكان، عنه (عليه السلام): «كفى بالمرء خزيًا أن يلبس ثوبًا يشهره أو أن يركب دابة تشهره» (٣).

ومرسل عثمان بن عيسى، عنه (عليه السلام): «الشهرة خيرها وشرها في النار» (٤).

ص: ٢٥٤

١- المستمسك: ج ٥ ص ٣٩٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٤ الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٤ الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس ح ٢

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٤ الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس ح ٣

وخبر أبي الجارود، عن أبي سعيد، عن الحسين (عليه السلام): «من لبس ثوباً يشهره كساه الله سبحانه يوم القيامة ثوباً من النار»<sup>(١)</sup>.

وخبر ابن القداح، عن أبي عبد الله (عليه السلام): قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «نهاني رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن لبس ثياب الشهره»<sup>(٢)</sup>.

وخبر العوالي، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «من لبس ثوب شهره في الدنيا ألبسه الله ثوب مثله في الآخرة»<sup>(٣)</sup>.

وما رواه المحاسن، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن الله يبغض الشهرتين: شهره اللباس وشهره الصلاة»<sup>(٤)</sup>.

وعن الحسن بن علي (عليه السلام) قال: «من لبس ثوب شهره كساه الله يوم القيامة ثوباً من النار»<sup>(٥)</sup>.

أما وجه الكراهة: فلعدم تماميه دلالة هذه الروايات، إذ الظاهر من ضم بعضها ببعض أن المراد بالشهره المحرمه ما إذا كانت خزيماً، وقد عرفت أن فعل الإنسان ما يوجب خزيه وإذلاله حرام، ويؤيده إطلاق النهي عن الشهره في بعض الروايات المتقدمه، فلا يبقى وثوق بإطلاقها، ومما يؤيد الكراهه إلباس

ص: ٢٥٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٤ الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس ح ٤

٢- الكافي: ج ٦ ص ٤٤٧ باب المعصفر ح ٤

٣- عوالي اللئالي: ج ١ ص ١٥٦ ح ١٣٤

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٨ الباب ٨ من أبواب أحكام الملابس ح ٢

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٤ الباب ١٢ من أبواب أحكام الملابس ح ٤



أمير المؤمنين (عليه السلام) أربعين امرأة لباس الرجال وجعلهم بصحبه عائشه(١) مع الوضوح أن لباس الرجل للمرأة هو ثوب شهره، ولم يكن الإمام (عليه السلام) مضطراً إلى هذا العمل وأى اضطرار والحال أنه يجوز سير المرأة مع الرجل الموثوق به، وإذا أشكل من جهه الخلوه بالأجنبيه يمكن دفع ذلك بإرسالها مع عده من الرجال والنساء، وكذلك يؤيدها لبس بعض الأئمه (عليهم السلام) كالباقر (عليه السلام) بعض الألوان التي لم يكن لائقاً حتى للشباب، ويؤيدها أيضاً أن ظاهر بعض الروايات المتقدمه النهى عن كل شىء فيه شهره حتى الدابه، ولم أقف على من يقول بذلك، بل ورد فى بعض الروايات: الحج على دابه أجدع أبتتر(٢). ومن المعلوم أن مثل هذه الدابه توجب الشهره، بل فى الجواهر فى مسأله ضرر خلاف المروه بالعداله ما يظهر منه عدم البأس بإتيان خلاف المروه فى اللباس مستدلاً بفعل على (عليه السلام) بضميمه أن خلاف المروه يكون من الشهره فى أمثال اللباس، ومن المؤيدات لعدم الحرمة استحباب قلب العباء للاستسقاء مع أنه شهره، ويشمله قول المصنف: من حيث وضعه. إلى غيرها من المؤيدات مما يوقف الفقيه عن الفتوى بالتحريم، وأن النهى إنما هو فى ما إذا كان مقارناً لحرام آخر كالإذلال وإهانه النفس، ومع ذلك كله فالأحوط الترك خروجاً عن خلاف من حرّم، كالمصنف وأتباعه كالساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم، تبعاً لمن عرفت.

ص: ٢٥٦

١- الجمل «النصره فى حرب البصره»: ص ٢٢١

٢- الوسائل: ج ٨ ص ٢٦ الباب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ١

وكذا يحرم على الأحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء وبالعكس

ثم إن موضوع الشهره فى المقام هو كل ما يشهر به الإنسان فى الناس مما يشينه، ومنه يعلم أن لبس لباس الشهره فى الخلوه مما لا يراه أحد أو لا يشهر به وإن رآته زوجته وأهله مثلاً ليس من المنهى عنه، وذلك لعدم العله المستفاده، فتأمل.

{وكذا يحرم على الأحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء، وبالعكس} ففيه قولان:

الأول: التحريم وهو الأشهره الأظهر المحتمل فيه الإجماع، كما عن الرياض، وأرسله المجلسى إرسال المسلمات، خلافاً لآخرين، ومنهم أغلب المعاصرين ومن قربنا عصرهم فأجازوه، وفصل بعض بين ما إذا خرج الرجل عن زى الرجال رأساً وأخذ بزى النساء فإنه محرم، وكذلك العكس، بخلاف ما إذا تلبس كل منهما ملابس الآخر لمدته لغرض صحيح فإنه لا يحرم.

استدل للقول بالتحريم بجمله من الروايات:

مثل ما رواه الكافى، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبى جعفر (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى حديث: «لعن الله المحلل والمحلل له، ومن تولى غير مواليه، ومن ادعى نسباً لا يعرف، والمتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال» (١).

ص: ٢٥٧

وما رواه الخصال، عن جابر بن يزيد الجعفي قال: سمعت الباقر (عليه السلام) يقول: «لا يجوز للمرأة أن تتشبه بالرجل لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعن المتشبهين من الرجال بالنساء، ولعن المتشبهات من النساء بالرجال»<sup>(١)</sup>.

وعن الرضوى (عليه السلام): «قد لعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) سبعة: الواصل شعره بغير شعره، والمتشبه من النساء بالرجل، والرجال بالنساء»<sup>(٢)</sup>.

ومارواه المفيد في مجالسه في حديث: «إن فاطمة بنت الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) قالت: يكره للنساء أن يتشبهن بالرجال»<sup>(٣)</sup>.

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى النساء أن يكن معطلات من الحلى أو يتشبهن بالرجال، ولعن من فعل ذلك منهن»<sup>(٤)</sup>.

وظاهر اللعن التحريم، كما أن ذكره في رديف المكروهات لا يرفع الظهور، وضعف سند بعض الروايات المذكورة لا يمنع الأخذ ببعضها الآخر الحجة سنداً خصوصاً بعد الشهره، ويؤيد ذلك أن هذا العمل من المنكرات عند المتشرعة، لكن يشترط في ذلك صدق موضوع التشبه، فإذا اعتيد لباس لكلا الجانبين لم يكن تشبهاً، وإن كان الأصل فيه لبس أحد الجنسين له.

ص: ٢٥٨

١- الخصال: ص ٥٨٥ باب السبعين ح ١٢

٢- فقه الرضا: ص ٣٣ س ٣٠

٣- أمالي المفيد: ص ٩٤ المجلس الحادى عشر ح ٣

٤- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦٢ فى ذكر لباس الحلى ح ٥٨٠

أما القائل بالجواز فقد استدل لذلك بالأصل بعد عدم دلالة اللعن على التحريم، لأنه بُعد عن الخير وهو يشمل الحرمه والكراهه، وقد كثر استعماله فى المكروهات حتى سقط ظهوره الأولى فى التحريم إن سلم له ظهور فى ذلك، بالإضافة إلى أن الحديث مفسر بغير معنى اللباس، كما يدل عليه ما عن العلل، عن زيد بن على، عن على (عليه السلام): أنه رأى رجلاً به تأنيث فى مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال له: اخرج من مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله) يا لعنه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ثم قال (عليه السلام): سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء»<sup>(١)</sup>. مما يظهر منه أن المراد من كلام الرسول (صلى الله عليه وآله) المرأه المساحقه والرجل الملووط لا- مطلق التشبه، ويؤيده ما فعله على (عليه السلام) حيث جهز مع عائشه أربعين امراه بشكل رجل، وما فى بعض التواريخ من محاربه بعض النساء فى صفوف المسلمين فى زى رجل.

أما المفصل فقد استدل بما فى المستمسك من أن ظاهر التشبه فعل ما به تكون المشابهه بقصد حصولها، فلبس الرجل مختصات النساء لا- بقصد مشابتهن ليس تشبهاً بهن ولا- منهياً عنه، بل يحتمل انصراف النص عن التشبه اتفاقاً فى مده يسيره لبعض المقاصد العقلانيه<sup>(٢)</sup>.

ص: ٢٥٩

---

١- علل الشرايع: ص ٦٠٢ الباب ٣٨٥ من الجزء الثانى ح ٦٣

٢- المستمسك: ج ٥ ص ٣٩٤

أقول: ولا- يستبعد ما ذكره وإن كان في دليله نظر، إذ التشبه من الأمور الواقعيه لا القصديه، وإنما لم نستبعد لفعل على (عليه السلام) ولا دلالة في شيء من أدله الطرفين المانع والمجوز على الإطلاق، والمسألة في غير مورد التشبه في بعض الأحيان لغرض عقلائي حيث الظاهر جوازه، تحتاج إلى التبع والتأمل، والله العالم.

أما ما ذكره بعض العلماء من حرمه تشبه الكهول بالشباب، وتشبه الشباب بالكهول، فلا دليل عليه.

نعم الظاهر كراهته لبعض النصوص.

ولم يذكر المصنف حرمه تشبه المسلم بالكافر، وقد أفتى به بعض وكرهه آخرون، لما روى: أن الله أوحى إلى نبي أن قل لقومك: «لا- تطعموا مطاعم أعدائي، ولا تشرّبوا مشارب أعدائي، ولا تركبوا مراكب أعدائي، ولا تلبسوا ملابس أعدائي، ولا تسكنوا مساكن أعدائي، فتكونوا أعدائي كما كان أولئك أعدائي»<sup>(١)</sup>.

لكن ضعف سند الحديث وضعف دلالة حيث لا يستبعد أن يراد بذلك ما يجعل الإنسان في صف الأعداء لا مجرد لبس بعض ملابسهم أو ما أشبه، يمنع عن الفتوى بالتحريم.

{والأحوط ترك الصلاة فيهما} وفاقاً لكاشف الغطاء.

وإن كان الأقوى عدم البطلان.

{وإن كان الأقوى عدم البطلان} لعدم التلازم بين الحرمة وبين المانعيه عن الصلاه، فلا يصلح دليل الحرمة لإثبات المانعيه، وقد تقدم فى الصلاه فى الغضب ما ينفع المقام.

ص: ٢٤١

(مسألة \_ ٤٣): إذا لم يجد المصلي ساتراً حتى ورق الأشجار والحشيش، فإن وجد الطين أو الوحل أو الماء الكدر أو حفرة يلج فيها ويتستر بها أو نحو ذلك مما يحصل به ستر العوره صلى صلاة المختار قائماً مع الركوع والسجود

(مسألة \_ ٤٣): {إذا لم يجد المصلي ساتراً حتى ورق الأشجار والحشيش فإن وجد الطين أو الوحل أو الماء الكدر أو حفرة يلج فيها ويتستر بها أو نحو ذلك} كمكان فيه دخان كثير لا ترى عورته خلاله {مما يحصل به ستر العوره صلى صلاة المختار قائماً مع الركوع والسجود} لكن قد تقدم أن الساتر مطلقاً ولو الطين والوحل كاف في حال الاختيار، ولا ترتيب بين الأربعة الأولى.

نعم بين الأربعة وبين الماء الكدر والحفرة والدخان ترتيب، فإنه لا تصل النوبة إلى الأخير مع إمكان الأولى، إذ لا تسمى الأخيره تستراً صلاتياً حسب ما يستفاد من النص والفتوى، فجوازها إنما هو في حال الاضطرار.

ففى صحيح ابن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام): عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقى عرياناً وحضرت الصلاة كيف يصلى؟ قال (عليه السلام): «إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلاته بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو ما وهو قائم» (١).

ومرسله أيوب بن نوح، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «العارى الذى ليس له ثوب إذا وجد حفيره دخلها ويسجد فيها ويركع» (٢).

ص: ٢٤٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٦ الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٦ الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلى ح ٢

وإن لم يجد ما يستر به العوره أصلاً، فإن أمن من الناظر بأن لم يكن هناك ناظر أصلاً أو كان وكان أعمى أو فى ظلمه أو علم بعدم نظره أصلاً، أو كان ممن لا يحرم نظره إليه كزوجته أو أمته

وقد اعتمد على هذه المرسله جماعه كبيره من العلماء أمثال الفاضلين والشهيدىن والمحقق الثانى وغيرهم، فهى حجه، بالإضافه إلى دلالة ذيل الصحيحه وقاعده الميسور.

{وإن لم يجد ما يستر به العوره أصلاً} ففى المسأله أقوال أربعه:

الأول: وجوب الجلوس مطلقاً، كما عن الفقيه والمقنع ومصباح السيد وجمله والمقنعه والتهذيب.

الثانى: وجوب القيام مطلقاً، كما عن الحلّى.

الثالث: التخيير بين الأمرين، كما عن المعتمر.

الرابع: التفصيل بين عدم وجود الناظر المحترم فيصلّى قائماً مؤمياً، وبين وجود الناظر المحترم فيصلّى جالساً مومياً، كما عن الشيخين والفاضلين والشهيدىن وأكثر المتأخرين، بل صرح غير واحد أنه قول الأكثر مطلقاً، بل قال جمع بأنه هو المشهور، وهذا هو الذى اختاره المصنف بإضافه الاحتياط حيث قال: {فإن أمن من الناظر بأن لم يكن هناك ناظر أصلاً أو كان وكان أعمى أو فى ظلمه أو علم بعدم نظره أصلاً، أو كان ممن لا يحرم نظره إليه كزوجته أو أمته} أو الطفل والمجنون غير المميزين.



فالأحوط تكرار الصلاة بأن يصلى صلاه المختار تاره، ومؤمياً للركوع والسجود أخرى قائماً.

وإن لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالساً، وينحنى للركوع والسجود بمقدار لا تبدو عورته.

{فالأحوط تكرار الصلاة بأن يصلى صلاه المختار تاره، ومؤمياً للركوع والسجود أخرى قائماً} وسيأتى وجه احتياطه بالإتيان بصلاه المختار.

{وإن لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالساً، وينحنى للركوع والسجود بمقدار لا تبدو عورته}.

استدل للقول الأول: بوجوب الستر عن الناظر، وبعض الروايات:

مثل حسنه زراره: رجل خرج من سفينه عرياناً أو سلب ثيابه ولم يجد شيئاً يصلى فيه؟ فقال: «يصلى إيماءً وإن كانت امرأه جعلت يدها على فرجها، وإن كان رجلاً- وضع يده على سواته ثم يجلسان فيؤميان إيماءً، ولا يسجدان ولا يركعان فيبدو ما خلفهما، تكون صلاتهما إيماءً برؤسهما»(١).

وصحيحه ابن سنان: عن قوم صلوا جماعه وهم عراه؟ قال: «يتقدمهم الإمام بركبته ويصلى بهم جلوساً وهو جالس»(٢).

وموثقه إسحاق: قوم قطع عليهم الطريق وأخذت ثيابهم فبقوا عراه وحضرت الصلاة كيف يصنعون؟ فقال: «يتقدمهم إمامهم ويجلس ويجلسون خلفه فيؤمى

ص: ٢٤٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٧ الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّى ح ٦

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٨ الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّى ح ١

إيماءً بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم» (١).

ورواه قرب الإسناد: «من غرقت ثيابه فلا ينبغي أن يصلّى حتى يخاف ذهاب الوقت يتغى ثياباً، فإن لم يجد صلى عرياناً جالساً يؤمى إيماءً يجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن كانوا جماعه تباعدوا فى المجالس، ثم صلوا كذلك فرادى» (٢).

وخبر محمد بن على الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): فيمن لا يجد إلا ثوباً واحداً فأجنب فيه؟ قال: «يتيمم فيطرح ثوبه فيجلس مجتمعاً فيصلّى فيؤمى إيماءً» (٣).

واستدل للثاني، وهو وجوب القيام مطلقاً: بأصاله وجوب القيام، وبعرض الروايات:

كصحيحه على: عن رجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقى عرياناً وحضرت الصلاة كيف يصلّى؟ قال: «إذا أصاب حشيشاً يستر به عورته أتمّ صلاته بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو ما وهو قائم» (٤).

وصحيحه ابن سنان: «وإن كان معه سيف وليس معه ثوب فليقلد بالسيف ويصلّى قائماً» (٥).

ص: ٢٤٥

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٨ الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

٢- قرب الإسناد: ص ٦٦

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٨ الباب ٤٦ من أبواب النجاسات ح ٤

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٦ الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٦ الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّى ح ٤

وموثق سماعه على روايه التهذيب: سألته عن رجل يكون في فلاة من الأرض فأجنب وليس عليه إلا ثوب واحد فأجنب فيه وليس يجد الماء؟ قال (عليه السلام): «يتيمم ويصلي عريانا قائما يؤمى إيماءً» (١).

واستدل للثالث: بالجمع بين الطائفتين بعد عدم ما يرجح أحد الجانبين على الآخر وعدم تماميه الجمع المشهود، لأن شاهد الجمع ضعيف.

واستدل للرابع: بأنه مقتضى الجمع بين الطائفتين الأولتين بحمل ما دل على لزوم الصلاة قائما على ما إذا أمن الناظر، وحمل ما دل على لزومه جالساً على ما إذا لم يأمن الناظر بشهاده بعض الروايات:

كصحيح الفقيه أو حسنه عن أبي جعفر (عليه السلام): في رجل عريان ليس معه ثوب؟ قال (عليه السلام): «يصلى عريانا قائماً إن لم يره أحد فإن راه أحد صلى جالساً» (٢).

ومثله ما رواه ابن مسكان (٣)، بل ربما يقال باتحاده مع المرسل السابق.

وما رواه الراوندى فى نوادره قال على (عليه السلام): «فى العريان إن راه الناس صلى قاعداً، وإن لم يره الناس صلى قائماً» (٤).

ص: ٢٦٦

---

١- كما فى نسخه جامع أحاديث الشيعة: ج ٢ ص ١٤٦ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات ح ١٠. فى التهذيب: ج ٢ ص ٢٢٣ باب ١١ ح ٨٩، وفيه: «قاعداً»

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٦٨ باب ٣٩ فى ما يصلّى فيه من الثياب ح ٤٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٦ الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

٤- نوادر الراوندى: ص ٥١

وهذه الأحاديث بالإضافة إلى حججه بعضها في نفسه مجبوره بالشهره، فاللازم العمل بها، وأما وجه احتياط المصنف بإتيانه صلاه المختار أيضاً \_ في صورته الأمن \_ فللخروج عن مخالفه ابن زهره، وتبعه الجواهر في أن اللازم على من أمن الناظر أن يصلى صلاه المختار، واستدل له بالأصل، إذ لا وجه للإيماء بعد انكشاف قلبه على أى حال، وبالإجماع الذى ادعاه ابن زهره، لكن فى كليهما نظر، وذلك لأمر عده:

أولاً: إن وجه الإيماء عدم انكشاف دبره.

وثانياً: إن قلبه كلاً أو بعضاً يمكن ستره بيده فى حال القيام، أما إذا سجد فلا يمكن ستره.

وثالثاً: إن وجه الإيماء النص والفتوى فلا مجال للأصل.

ورابعاً: لا إجماع فى البين، بل لم يفت بذلك إلا ابن زهره \_ حسب ما نعلم \_ وعلى هذا فاحتياط لو قلنا به فهو استحبابى ولا وجه لجعله احتياطاً مطلقاً.

أما ما ذكره المصنف من الإنحاء للركوع والسجود فلا وجه له ظاهر إذ الإيماء الوارد فى النص والفتوى أعم من ذلك، فالأقرب عدم لزومه، وهل المعيار فى التفصيل الأمن الناظر، كما فى عبارته المصنف؟ أو عدم الناظر، كما فى الروايات؟ الظاهر الأول لروايه ابن مسكان: «إذا كان حيث لا يره».

هذا بالإضافة إلى عدم بُعد انصراف سائر النصوص إلى ذلك، بقريته ما هو مرتكز فى الأذهان من أن اللازم هو التحفظ على عدم ظهور العوره، مما يوجب التحفظ فى حال عدم الأمن، ولذا ذهب أكثر المفصلين إلى التفصيل

بين الأمن وعدمه لا بين وجود الناظر وعدمه، ومنه يعلم وجه النظر في قول المستند إنه لا دليل تام على ذلك.

ثم إن المحكى عن كاشف الغطاء عدم الفرق في لزوم الجلوس حين وجود الناظر بين كون الناظر محلل النظر كالزوجين وبين كونه محرم النظر تمسكاً باطلاق النص والفتوى، لكن الظاهر ما اختاره المصنف تبعاً لغيره، لما في المستمسك تبعاً للجواهر والرياض من عدم بُعد دعوى الانصراف إلى الأجنبي، لأنه الذي يحرم نظره ويجب التستر عنه الملحوظان في وجوب الجلوس وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه.

ثم إذا كان الميزان الأمن وعدمه فالظاهر إناطه بالإعادة وعدمها بذلك في الجملة، فإذا أمن الناظر وصلى قائماً ثم بان وجوده لم يعد لأنه أتى بالمكلف به، وإذا لم يأمن وصلى قاعداً ثم بان الأمن لم يعد أيضاً، أما إذا أمن وصلى قاعداً وبان وجوده أو إذا لم يأمن وصلى قائماً وبان عدمه فهل تكفى أو يعيد؟ احتمالان.

ثم الظاهر إنه إذا تبدلت حاله فكان الناظر موجوداً \_ مثلا \_ ثم ذهب في أثناء الصلاة، أو انعكس الحال لزم تبديل العمل من القيام إلى القعود وبالعكس، كما اعترف به في المستند، ولو أمن من أحد الجهتين دون الأخرى وكان له ساتر من جهه غير الأمن وجب القيام، كما إذا كان له ساتر لدبره وكان الناظر من تلك الجهه فقط، فإنه يقوم، لأن معنى قوله (عليه السلام): «رآه أو لم يره» ما يحرم رؤيته، فيصدق حينئذ عدم الرؤيه.

وإن لم يمكن فيؤمى برأسه، وإلا فبعينيه، ويجعل الإنحناء أو الإيماء للسجود

ثم هل فى حال القيام يجب ستر القبل باليد أم لا؟ احتمالان من إطلاق النص، ومن أنه ستر واجب فيجب من باب أدله الستر فى الصلاة، الظاهر الوجوب ولم يعلم إطلاق النص حتى من هذه الجهة، وبذلك أفتى المستند أيضا، كما أنه فى حال الجلوس لا يجوز له إظهار القبل لوجوب الستر لا عن الناظر فحسب بل لأجل الصلاة أيضا.

وهل حكم المرأة العاربه حكم الرجل فى التفصيل المذكور أم لا؟ احتمالان، ذهب إلى الأول جمع من الفقهاء وتبعهم المستمسك خلافاً للمستند، حيث خصص التفصيل بالرجال قال: لاختصاص الروايات وعدم معلوميه الإجماع المركب وكون جميعها عوره فلا- يتفاوت الحال بالقيام والقعود والأصل وجوب القيام(1))، لكن الظاهر الأول لإطلاق الأدله، فإن ذكر الرجل ونحوه من باب الغلبه كما فى سائر روايات الأحكام، ولذا أطلق الفقهاء ذكر العارى ومن الواضح أنهم لا يريدون الرجل فقط، وإلا لنبهوا على حكم المرأة، وكون جميعها عوره لا ينافى أشديه العوره فى عورتها كما هو واضح، ولا مجال للأصل بعد وجود الدليل.

وإذا قام الرجل أو المرأة وستر عورته باليد فالظاهر عدم رفع اليد للقنوت، بل يقنت بلا رفع لما عرفت من استظهار لزوم وضع اليد على العوره إلا إذا تمكن من ستر نفسه بالفخذين، وكذا لا يرفع يده فى حال التكبير ولو فعل ذلك بطلت الصلاة كما هو مقتضى ما تقدم.

وإن لم يمكن فيؤمى برأسه، وإلا فبعينيه، ويجعل الإنحناء أو الإيماء للسجود

ص: ٢٤٩

أزيد من الركوع ويرفع ما يسجد عليه ويضع جبهته عليه

أزيد من الركوع} كما ذكره جماعه من الفقهاء واستدلوا بدليل الميسور وبالمناط فى صلاه المريض حيث قال (عليه السلام) \_  
فيمن صلى مستلقيا \_ : «فإذا أراد الركوع غمض عينيه ثم سبح فإذا سبح فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من الركوع» (١).

وبخبر أبى البختري عن الصادق (عليه السلام): «من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلى حتى يخاف ذهاب الوقت يتغى ثياباً فإن  
لم يجد صلى عرياناً جالساً يؤمى إيماءً يجعل سجوده أخفض من ركوعه» (٢).

لكن فى الكل نظر، إذ لا يعد مثل ما ذكر ميسوراً عرفاً، والمناط غير معلوم، وخبر أبى البختري ضعيف فلا يصلح مقيداً  
للإطلاقات الكثيره الوارده فى الروايات، نعم لا إشكال فى أن ما ذكره أحوط.

ويرفع ما يسجد عليه ويضع جبهته عليه} كما ذكره جمع، واستدلوا له بدليل الميسور، وبما ورد فى المريض من الروايات ومنها  
فى صحيح الحلبي: «وأن يضع جبهته على الأرض أحب إلى» (٣). وفى كليهما نظر إذ لا يسمى ذلك ميسوراً عرفاً، وروايات  
المريض غير ظاهره فى الوجوب بقريته الصحيح المذكور، مضافاً إلى عدم العلم بالمناط خصوصاً بعد سكوت الروايات عن  
ذلك فالأخذ بإطلاقها

ص: ٢٧٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩١ الباب ١ من أبواب القيام ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٨ الباب ٥٢ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٩ الباب ١ من أبواب القيام ح ٢

وفى صورته القيام يجعل يده على قبله على الأحوط.

هو مقتضى القاعدة إلا أن الاحتياط فيما ذكره المصنف.

{وفى صورته القيام يجعل يده على قبله على الأحوط} كما تقدم الكلام فيه.

ثم لا يخفى أن كل ما ذكرناه من الصلاة قائماً أو قاعداً ووضع اليد على القبل ورفع ما يسجد عليه إنما هو مع الاختيار، أما مع الاضطرار كالمرض أو السجن الذى لا يتمكن فيه من القيام أو القعود أو كونه معلقاً فإنه يأتى بالمقدور كما هو واضح.

ص: ٢٧١



(مسألة \_ ٤٤): إذا وجد ساتراً لإحدى عورتيه ففى وجوب تقديم القبل أو الدبر أو التخيير بينهما وجوه أوجهها الوسط.

(مسألة \_ ٤٤): {إذا وجد ساتراً لإحدى عورتيه ففى وجوب تقديم القبل} كما عن الفاضلين والشهيدين والمحقق الثانى وغيرهم برونه وكونه إلى قبله حيث إنه خلاف الأدب.

{أو الدبر} كما عن البيان احتمالاً لاستتمام الركوع والسجود بستره، ولو جوب ستره فى كل الأحوال، إذ فى حال القيام وحال الجلوس هو مستور، وصلاه العارى إيمائى فى كلا الحالين.

{أو التخيير بينهما} كما عن المبسوط وحواشى الشهيد وغيرهما لأنه لا دليل على الترجيح فالأصل التخيير.

{وجوه أو وجهها} الأخير إذ ما ذكره كل طرف لا حجيه فيه فلا ملزم له، ومنه يعلم عدم تماميه ما اختاره من {الوسط} وإن تبعه المستمسك وكثير من المعلقين.

ثم إن المصلى قائماً لا يجب عليه الجلوس للسجود حتى يكون إيماءه للسجود أقرب إلى حاله الساجد، لإطلاق النص والفتوى، خلافاً لما عن السيد عميد الدين حيث أوجب الجلوس لأنه أقرب إلى هيئه السجود فيشملة دليل الميسور ولاستصحاب وجود السجود مقدمه للسجده، وفيهما ما لا يخفى، إذ لا يصدق ميسور السجود على الجلوس، والجلوس مقدمه إذ لم يمكن ذو المقدمه لم تجب المقدمه، وفى المستند خير بين الإيماء قائماً أو جالساً، لأن الأصل عدم وجوب القيام للسجود أيضاً، وفيه إن ظاهر دليل القيام كون الإيماء للسجود فى حال القيام أيضاً.

... يجب، ولا يجوز القيام قبل الإيماء للركوع في ما إذا كان تكليفه الصلاة جالساً إذ إطلاق النص والفتوى ياباه فاحتمال وجوب القيام لتحصيل القيام المتصل بالركوع منظور فيه، وإن كان مقتضى كلام العميد والمستند ذلك هنا وإن لم يصرحاً به، وهل يجب على القوائم الجلوس للتشهد والسلام كما أفتى به المستند للاستصحاب الخالي عن المخرج، أو لا يجب لإطلاق النص والفتوى، الظاهر الثاني ولا مجال للاستصحاب معهما بل ظاهر الروايات العدم فإنه مما يغفل عنه، ولو وجب لزم البيان.

ثم إنه إنما يجوز أو يجب تغيير حاله من القيام إلى القعود أو العكس، فيما إذا لم يوجب التغيير ظهور العوره وإلا لم يجز، كما صرح به بعض من أوجب التغيير أو أجازته.

ثم لو وجد الستر في أثناء الصلاة ستر نفسه مع الضيق بلا إشكال، ومع السعه أيضاً واكتفى بما أتى به، والقول بالبطلان سيأتي ما فيه عند التعرض لمسألة جواز البدار لفاقد الساتر، ولو فقد الساتر في الأثناء أتم الصلاة حسب تكليفه في حال العرى لتحقق الحكم بتحقق الموضوع، ولو وجدت المرأه ساتراً لبعض جسدها دون بعض قدمت ستر العوره للأهميه ولو بضميمه الارتكاز في أذهان المتشرعه، أما إذا كان هناك ناظر فبلا شبهه لوضوح أغلظيه انكشاف العوره عن انكشاف سائر الجسد، أما إذا كان الستر للعوره حاصلًا وإنما وجدت سترًا لبعض جسدها فإن لم يكن ناظر فالظاهر التخيير بالنسبه إلى الصلاة لعدم دليل على الأهميه فالأصل التخيير، أما إذا كان هناك ناظر فلا يبعد تقدم ستر

الأستر من جسدها أمثال الشدى والبطن والفخذ على مثل اليد والرجل ونحوهما للارتكاز بأهميه الأستر بل فى ما بين السره والركبه يشمله ما دل على أنه عوره.

ثم لو كان للعارى الستر مقدار ركعتين مثلاً وكان فى محل التخيير لا- يجوز أن يأتى بالأربع لأنه ليس بمضطر إلى العرى والضرورات تقدر بقدرها، ولو كان له لبعض الصلاه ستر دون الباقي قدم الستر وأخر العرى ولا يجوز العكس بأن يصلى أولاً عارياً ثم يأتى بالبقية مع الستر، إذ لا اضطرار فى أول الصلاه كما ذكروا فى مسأله ما لو اضطر إلى الإفطار بعض شهر رمضان، حيث لا يجوز له الإفطار فى أول الشهر إذ لا عذر حيث بخلاف إفطاره فى البعض الثانى حيث إنه معذور حيثئذ.

ص: ٢٧٤

(مسألة \_ ٤٥): يجوز للعراه الصلاه متفرقين ويجوز بل يستحب لهم الجماعه

(مسألة \_ ٤٥): {يجوز للعراه الصلاه متفرقين} بلا- إشكال ولا- خلاف بل إجماعاً وضروراً، ويدل عليه مطلقاً أدله الصلاه ووضوح أن الجماعه مستحبه ولا دليل فى المقام على وجوبها، وربما حكى عن المقنع والخلاف وجوب الانفراد عليهم فلا تصح الجماعه بالنسبه إليهم، ولعله لخبر أبى البخترى: «فإن كانوا جماعه تباعدوا فى المجالس ثم صلوا كذلك فرادى» (١) لكن الظاهر منه ولو بالقرائن الخارجيه والارتكاز فى الأذهان أنهم إذا أرادوا الصلاه فرادى فيتباعدوا حتى لا ينظر بعضهم إلى بعض إذا أرادوا الصلاه قياماً فإن القيام واجب على من أمن المطلع فاللازم تحصيل الأمن المذكور.

نعم إذا لم يكن مجال للتباعد، كما إذا كانوا مسجونين مثلاً، فاللازم أن يصلوا جلوساً، ثم الأفضل للعراه الإتيان بالصلاه جماعه لمطلقاً دليل الجماعه، فإن أمكن القيام جماعه استحب وإن دار الأمر بين القيام فرادى والجلوس جماعه وجب الانفراد، لأن القيام واجب فإذا لم يمكن القيام جماعه سقطت الجماعه كما هو شأن كل دليلين أحدهما اقتضائى والآخر لا اقتضائى.

{ويجوز بل يستحب لهم الجماعه} بلا إشكال ولا خلاف بل إجماعاً، كما عن المنتهى والمختلف والتذكرة والذكري وغيرها، وذلك لإطلاقات أدله الجماعه ولخصوص ما ورد فى باب العراه.

ص: ٢٧٥

وإن استلذمت للصلاه جلوساً وأمكنهم الصلاه مع الانفراد قياماً

{وإن استلذمت للصلاه جلوساً وأمكنهم الصلاه مع الانفراد قياماً} وهذا هو المشهور، كما يظهر من كلماتهم واستدل له بإطلاق أدلته:

مثل صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن قوم صلوا جماعه وهم عراه؟ قال (عليه السلام): «يتقدمهم الإمام بركبتيه ويصلى بهم جلوساً وهو جالس» (١).

وموثق إسحاق بن عمار قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): قوم قطع عليهم الطريق وأخذت ثيابهم فبقوا عراه وحضرت الصلاه كيف يصنعون؟ فقال (عليه السلام): «يتقدمهم إمامهم فيجلس ويجلسون خلفه فيؤمى إيماءً بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم» (٢).

لكن في دالتهما على ما ذكره نظر، فإن الظاهر منهما أنه حكم الصلاه مع عدم أمن المطلق كما هو الغالب فإن العراه يرى بعضهم بعضاً ولو في الصلاه في صف واحد فسقوط القيام الواجب لأجل الجماعه المستحبه لا وجه له، وعليه فإذا أمنوا النظر لعمى كلهم أو الظلمه وجب الوقوف، فرادى صلوا أم جماعه، وإذا لم يأمنوا النظر جماعه وأمنوه فرادى صلوا فرادى قياماً، وإذا لم يأمنوا النظر لا جماعه ولا فرادى صلوا جماعه جالسين استحباباً، وإن جاز لهم أن يصلوا جالسين فرادى.

ص: ٢٧٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٨ الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٨ الباب ٥١ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

فيجلسون ويجلس الإمام وسط الصف ويتقدمهم بركبته ويؤمنون للركوع والسجود

{ فيجلسون ويجلس الإمام وسط الصف ويتقدمهم بركبته } كما في الصحيح، لكن الظاهر أن جلوس الإمام وسطهم مستحب كما في سائر الصلوات جماعه، فيجوز له أن يجلس في الطرف كما أن تقدمه بركبته مستحب أيضاً، إذ يجوز أن يتقدم بركله، كما هو مقتضى الإطلاقات العامه وإطلاق الموثق، والصحيح لا يكون مقيداً له إذ ظاهره ولو بقريته الارتكاز أنه في باب بيان الأفضل، بل لعل ظاهر «خلفه» تأخرهم عنه تأخراً بكل البدن، ولعل استحباب التقدم بركبته فقط لبشاعه العريان، فإذا لم يتقدمهم بركله لم يكن منظوراً إلى جسده، كما أن أصل التقدم بالكل أو في الجملة إنما هو إذا قيل بوجوب تقدم الإمام على المأموم.

{ ويؤمنون للركوع والسجود } كما عن الأكثر ومنهم المفيد والسيد والحلي، بل عن الأخيرين الإجماع عليه، لكن عن الإصباح والشيخ وابن حمزه والقاضي والجامع والمعتبر والمنتهى والدروس وغيرهم وجوب الركوع والسجود الكاملين عليهم، وعن الذكري التفصيل بين وجود مطلع غيرهم فالإيماء، وعدمه فالركوع والسجود، وعن المختلف والتذكرة وغيرهما التردد، والأقوى هو القول الثالث.

استدل للأول: بالصحيحه المتقدمه، وسائر مطلقات الإيماء بالركوع والسجود، وبعموم التعليل في الحسنه، حيث قال (عليه السلام): «يبدو ما خلفهما» (١). وفيه:

ص: ٢٧٧

إلا إذا كانوا فى ظلمه آمنين من نظر بعضهم إلى بعض فيصلون قائمين صلاه المختار تاره، ومع الإيماء أخرى على الأحوط.

إن المطلقات مقيده بالموثقه وهى توجب صرف التعليل إلى صوره عدم الأمر.

لا- يقال: لا- دلالة فى الموثقه لاحتمال إرادته الإيماء من قوله: «على وجوههم» بأن يكون معناه على الوجه الذى هو لهم \_ أى الإيماء \_.

لأنه يقال: هذا خلاف الظاهر، مع أن ظاهر الركوع والسجود حقيقتهما.

واستدل للثانى: بإطلاق الموثق، ولذا أطلق الأكثر وجوب الركوع والسجود، وفيه: إن الأخبار المفصله بين الأمن وعدم الأمن مقيد لإطلاقه \_ إن قيل بالإطلاق \_ فإنه ليس من الواضح وجود الإطلاق، إذ الموثق فى صدد أصل الحكم لا خصوصياته فاستناد المستند فى رد القول الثالث بعموم الموثق، غير ظاهر الوجه، ولذا اختار بعض المعاصرين وجوب الإيماء مع عدم الأمن، ومنه يظهر عدم وجه تام لتردد العلامه فى الحكم.

{إلا- إذا كانوا فى ظلمه آمنين من نظر بعضهم إلى بعض} أو كانوا آمنين لأمراض كالعمرى ونحوه {فصلون قائمين صلاه المختار تاره، ومع الإيماء أخرى على الأحوط} كما تقدم وجهه فى المسأله الثالثه والأربعين.

(مسألة \_ ٤٦): الأحوط بل الأقوى تأخير الصلاة عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت.

(مسألة \_ ٤٦): {الأحوط بل الأقوى} عند المصنف تبعاً لما عن السيد والسلار وميل المعتبر {تأخير الصلاة عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت} خلافاً للشيخ والحلي وغيرهما، بل عن الأكثر، فأجازوا الصلاة أول الوقت.

استدل للقول الأول: بأن صلاة العارى اضطراريه والاضطرار غير حاصل إذا أمكن الفرد الاختياري والمفروض إمكان الفرد الاختياري في المقام.

وبما رواه أبو البختری، عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان أبي يقول: من غرقت ثيابه فلا ينبغي أن يصلي حتى يخاف ذهاب الوقت يتنقى ثياباً، فإن لم يجد صلى عريانا» (١)، الحديث.

وبما رواه الجعفریات، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) قال: «كان أبي يقول: من غرقت ثيابه أو ضاعت وكان عريانا فلا يصلي حتى يخاف ذهاب الوقت» (٢)، الحديث.

والأقوى هو القول الثاني، لإطلاق أدله صلاة العراه، بضميمه أن المتعارف عند المسلمين خصوصاً في أزمته الروايات الصلاة أول الوقت، فالإطلاق مع عدم التنبيه \_ والحال أن العامه غافلون عن هذه الخصوصية \_ دليل عدم لزوم التأخير،

ص: ٢٧٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٨ الباب ٥٢ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٢- الجعفریات: ص ٤٨



وروايه قرب الإسناد والجعفریات لا تصلح للتقييد، لأن الظاهر أنهما روايه واحده، وكلمه «لا ينبغي» ظاهره في الاستحباب، ولما ذكره المستند من عدم حجتها في نفسها، ولذا أفتى هو باستحباب التأخير، وكذا عنون الباب السيد البروجردى في جامعه باستحباب التأخير مع رجاء حصول الساتر، وإن سكت هو على المتن في المقام، كسكوت الساده ابن العم والجمال والاصطهاناتى.

ثم لو استدل للقول الأول بدليل الاضطرار لزم أن يقال بدوران الأمر مدار واقع الوجدان وعدمه إلى آخر (1) الوقت، فلا مدخله للرجاء والظن ونحوهما، ولذا قال في المستمسك: الصحه في أول الوقت أو في أثائه تدور على استمرار الاضطرار إلى آخر الوقت إلخ، ومع ذلك كله فلا يخفى أن الاحتياط في التأخير، كما أن الاحتياط أنه إذا صلى أول الوقت ثم وجد الساتر أن يعيدها ثانياً بالساتر.

ص: ٢٨٠

---

١- المستمسك: ج ٥ ص ٤٠٦

(مسألة \_ ٤٧): إذا كان عنده ثوبان يعلم أن أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب، والآخر مما تصح فيه الصلاة، لا تجوز الصلاة في واحد منهما بل يصلى عارياً.

(مسألة \_ ٤٧): {إذا كان عنده ثوبان يعلم أن أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب، والآخر مما تصح فيه الصلاة لا تجوز الصلاة في واحد منهما} للعلم الإجمالى بحرمه لبس أحدهما، وحيث لا يكون قادراً على اللباس شرعاً، والعذر الشرعى كالعذر العقلى يكون تكليفه ما ذكره بقوله: {بل يصلى عارياً} لكن ربما يقال اللازم أن يصلى في أحد الثوبين، أما في صورة الاشتباه بالذهب والحرير فلائن الأمر بين مخالفه أحد تكليفين: التكليف بالصلاة فى الساتر، والتكليف بالصلاة بغير الذهب أو الحرير، ولا وجه لمخالفه التكليف الأول، بل اللازم مخالفه الثانى، إذ الصلاة عارياً مخالفه قطعياً للتكليف، بخلاف الصلاة فى المشتبه، فإنه مخالفه احتماليه، والعقل يقدم المخالفه الاحتماليه على المخالفه القطعيه.

وأما فى صوره الاشتباه بالمغصوب، فلائنه لا- احتياط فى الأمور الماليه كما ذكرنا تفصيله فى كتاب الخمس، حيث لا يعلم أن عليه الخمس أو الزكاه مثلاً، ولا يمكنه الاحتياط بإعطاء إنسان مصرف لهما، حيث إن دليل «لا ضرر» يشمل المقام فلا يلزم عليه إلا- إخراج مقدار ما عليه فقط، وكذلك فى المقام فإن إيجاب الشارع اجتنابه المحلل من اللباس لأجل المغصوب ضرر منفى شرعاً، فاللازم عليه أن يصلى فى أحدهما.

وإن علم أن أحدهما من غير المأكول والآخر من المأكول، أو أن أحدهما نجس والآخر طاهر صلى صلاتين.

وإذا ضاق الوقت ولم يكن إلا مقدار صلاة واحده يصلى عارياً في الصورة الأولى

{وإن علم أن أحدهما من غير المأكول والآخر من المأكول، أو أن أحدهما نجس والآخر طاهر صلى صلاتين} للعلم الإجمالى، ولا- حرمة فى أصل لباس النجس وغير المأكول، كما لاحرمة فى الاحتياط بالصلاة فيه، لأن الحرمة تشريعية والاحتياط خلاف التشريع، فتأمل.

{وإذا ضاق الوقت ولم يكن إلا مقدار صلاة واحده يصلى عارياً فى الصورة الأولى} فيما كان أحدهما غير مأكول، لأن العلم الإجمالى يجعل كل طرف كالمعلوم بالتفصيل، فكما تجب الصلاة عارياً فى ما كان لباسه من غير المأكول، كذلك فيما كان يعلم أن أحدهما غير مأكول.

وفيه: إنك قد عرفت سابقاً أن مع الانحصار فى غير المأكول صلى فيه، لدليل الميسور القاضى بأن فوت الوصف أهون من فوت الأصل، هذا مضافاً إلى أنه لو لم نقل بذلك فى غير المأكول نقول إن كون المعلوم بالإجمال كالمعلوم بالتفصيل غير تام، ولذا لو كان هناك ثلاثة أوان: الأحمر نجس قطعاً، وأحد الأبييضين نجس واضطر إلى شرب الماء، لزم عليه أن يشرب أحد الأبييضين، لأن شرب الأحمر يوجب القطع بشرب النجس، بخلاف شرب أحدهما، فإنه لا- يقطع بالمخالفة، والعقل يرى أن المخالفة الاحتمالية فى مورد الاضطرار خير من المخالفة

ويتخير بينهما في الثانيه.

القطعيه، وفي المقام لو ترك اللباسين وصلّى عارياً قطع بالمخالفه بخلاف ما إذا صلى في أحدهما، فإنه يحتمل المخالفه.

{ويتخير بينهما} أي بين الثوبين {في الثانيه} لبعض ما ذكر في الصوره الأولى، ولا فرق بين الصورتين على ما ذكرناه، كما لم يفرق في وجوب الصلاه عارياً فيهما الساده البروجردى والجمال والاصطهباناتى، فإن تعليل المستمسك هنا للفرق بين الصورتين بوجود المنع في الأولى دون الثانيه، غير تام، إذ لو أريد النص فهو مانع في كلا المقامين، ولو أريد القاعده فقد عرفت مقتضاها، ثم قال المستمسك: لكن في الاكتفاء به عن القضاء إشكالا، إذ لا دليل على سقوط التكليف بالصلاه التامه، والجهل لا يوجب سلب القدره عليها فيجب عليه بعد الوقت إتيان الصلاه بالثوب الآخر أو في ثوب معلوم أنه من مأكول اللحم، أو معلوم الطهاره. انتهى (١).

ويرد عليه: أولاً: ما ذكرناه من تقديم فقد الوصف على فقد الأصل.

وثانياً: إن القضاء تابع للفوت، والفوت تابع للتكليف، ولا يعقل أن يكلف الإنسان في وقت لا يتسع إلا لصلاه واحده بأن يأتي بصلاتين ولا بأن يأتي بالصلاه في ثوب من عده ثياب لا يعلم أن أياً منها واجد للشرط، وإذ لا تكليف فلا فوت فلا قضاء.

ص: ٢٨٣

١- المستمسك: ج ٥ ص ٤٠٨

(مسأله \_ ٤٨): المصلى مستلقيا أو مضطجعا لا- بأس بكون فراشه أو لحافه نجساً أو حريراً أو من غير المأكول إذا كان له ساتر غيرهما، وإن كان يتستر بهما أو باللحاف فقط فالأحوط كونهما مما تصح فيه الصلاة.

(مسأله \_ ٤٨): {المصلى مستلقيا أو مضطجعا لا بأس بكون فراشه أو لحافه نجساً أو حريراً أو من غير المأكول إذا كان له ساتر غيرهما} لعدم صدق اللبس فيما ذكر ولا الصلاة فيه (١). هكذا في المستمسك، وفيه المنع من إطلاق عدم الصدق، إذ لو اشتمل باللحاف صدق اللبس كما يصدق الصلاة فيه، إذ لبس كل شيء بحسبه، ولا فرق في ذلك بين وجود ساتر آخر أم لا.

{وإن كان يتستر بهما أو باللحاف فقط فالأحوط كونهما مما تصح فيه الصلاة} لصدق اللبس، لكنك قد عرفت أن وجود الساتر وعدمه لا فرق فيه بين صدق اللبس وعدمه.

نعم في مثل الفراش لا- يصدق اللبس، إلا- إذا كان وثيراً بحيث يغوص الإنسان فيه، فإنه يصدق عليه الساتر، كما يصدق عليه اللباس، فإن اللباس والساتر كل ما أحاط بالبدن، ولذا قال سبحانه: (لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا) (٢)، وقال تعالى: (وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذِكْرٌ خَيْرٌ) (٣).

ثم ما ذكرناه في المصلى مستلقياً ومضطجعاً يأتي في المصلى واقفاً، وقد

ص: ٢٨٤

١- المستمسك: ج ٥ ص ٤٠٨

٢- سورة الكهف: الآية ٩٠

٣- سورة الأعراف: الآية ٢٦

اشتمل بلحاف، وكذا المصلى قاعداً، كما أنه يأتي مثل هذا الكلام في الطواف إذا طاف هو أو طيف به، قاعداً أو نائماً، لأن الصلاة والطواف من باب واحد.

ص: ٢٨٥

(مسألة \_ ٤٩): إذا لبس ثوباً طويلاً جداً وكان طرفه الواقع على الأرض غير المتحرك بحركات الصلاة نجساً أو حريراً أو مغصوباً أو مما لا يؤكل فالظاهر عدم صحه الصلاة ما دام يصدق أنه لا لبس ثوباً كذائياً.

نعم لو كان بحيث لا يصدق لبسه بل يقال: لبس هذا الطرف منه، كما إذا كان طوله عشرين ذراعاً، ولبس بمقدار ذراعين منه

(مسألة \_ ٤٩): {إذا لبس ثوباً طويلاً- جداً} في طرف ذيله أو أكمامه أو غير ذلك {وكان طرفه الواقع على الأرض غير المتحرك بحركات الصلاة نجساً أو حريراً أو مغصوباً أو مما لا- يؤكل فالظاهر} صحه الصلاة، وإن صدق اللبس ببعض الاعتبارات المجازيه، حيث إن الملبوس جزء منه، ووجه صحه الصلاة أن الأدله منصرفه عن مثله، وإن قلنا بأن صدق اللبس حقيقي، فكيف إذا كان الصدق مجازياً لعلاقه الجزء والكل، ومنه يعلم وجه الإشكال في ما ذكره المصنف من {عدم صحه الصلاة ما دام يصدق أنه لا لبس ثوباً كذائياً}، وفصل المستمسك بين المغصوب فلا يبطل، لأن الغصب إنما يبطل إذا كان الصلاة تصرفاً فيه، والواقع على الأرض الذي لا يتحرك بحركات المصلى لا يصدق على الصلاة فيه أنه تصرف فيه، وكذا ما لا يؤكل إذا لم يصدق الصلاة فيه، فإنه تصح الصلاة فيه وإن صدق اللبس، إذ المانع دائره مدار الصلاة فيه.

{نعم لو كان بحيث لا يصدق لبسه، بل يقال لبس هذا الطرف منه} أو صلى في هذا الطرف {كما إذا كان طوله عشرين ذراعاً، ولبس بمقدار ذراعين منه

أو ثلاثه وكان الطرف الآخر مما لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس به.

أو ثلاثه وكان الطرف الآخر مما لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس به { كما يتعارف الآن من أن بعض العرائس يلبسن ثياباً طوالاً جداً، وتحمل ذيله بنات أخريات يقصدن بذلك الزهو والجمال.

ص: ٢٨٧



(مسأله \_ ٥٠): الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم ولا يغطي الساق، كالجورب ونحوه.

(مسأله \_ ٥٠): {الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم ولا يغطي الساق، كالجورب ونحوه} في المستند أنه أصح القولين، وفاقاً للمبسوط والوسيله والإصباح والمنتهى والتحرير والروضه والجعفرية وشرح القواعد والمدارك، بل أكثر متأخرى المتأخرين، بل المتأخرين كما قيل ((١))، انتهى.

وعن البحار أنه أشهر، خلافاً لما عن الحلبي والمحقق في كتبه الثلاثة والتذكرة والقواعد والإرشاد واللمعه والدروس والبيان، بل قيل إنه المشهور، والأقوى الأول للأصل السليم عن المعارض.

ولما رواه الاحتجاج عن الحميري، عن صاحب الزمان (عليه السلام) أنه كتب إليه (عليه السلام): هل يجوز للرجل أن يصلي وفي رجليه بطيظ لا يغطي الكعبين أم لا يجوز؟ فوقع (عليه السلام): «جائز» ((٢)).

قال في القاموس: البطيظ رأس الخف بلا ساق.

لكن ((٣)) في دلالته نظر إذ لو كان المراد بالكعبين قبتى القدمين لا- ينفع المقام، فالحديث مجمل لا ينفع لا هذا الطرف ولا الطرف الآخر.

استدل للقول بالمنع: بالاحتياط، وبمرسل الوسيله: «روى أن الصلاة محظوره

ص: ٢٨٨

١- المستند: ج ١ ص ٢٩٥ س ٣

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣٠٥

٣- القاموس: ج ٢ ص ٣٦٣

فى النعل السنديه والشمشك»(١١). وبخبر سيف بن عميره: «لا- يصلى على جنازه بحذاء»(٢)، وبأنه لم ينقل صلاه الرسول (صلى الله عليه وآله) والمعصومين (عليهم السلام) فيه، وفى الكل ما لا- يخفى، إذ الاحتياط لا- يقاوم البراءه، والمرسل ليس بحجه، بالإضافة إلى أن المنع عن السنديه والشمشك لم يعلم أنه لعدم الساق، بل يحتمل أن يكون لأجل غلبه كونهما مما لا يؤكل لحمه أو غير ذلك، ولذا حكى عن النهايه والمقنعه والمهذب والجامع والمراسم المنع عن الصلاه فيهما فقط، وخبر سيف لا ربط له بالمقام، وعدم فعل المعصومين (عليهم السلام) لا يدل على عدم الجواز، وعليه فالجواز هو مقتضى القاعده.

هذا وأما إذا كان له ساق فلا خلاف ولا إشكال فيه \_ قولاً واحداً \_ بل ادعى عليه الإجماع، وعلى القول بعدم الجواز لا فرق بين أن يكون هو الساتر للقدم أو غيره، وذلك لإطلاق فتواهم وما استدلوا به.

ص: ٢٨٩

١- الجوامع الفقيهيه، كتاب الوسيله: ص ٦٧٢ س ٧

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٤ الباب ٢٦ من أبواب صلاه الجنازه ح ١



فصل

فيما يكره من اللباس حال الصلاة

وهي أمور:

أحدها: الثوب الأسود.

{فصل}

{فيما يكره من اللباس حال الصلاة}

{وهي أمور:}

{أحدها الثوب الأسود} بلا إشكال ولا خلاف، بل ادعى عليه الإجماع في المعتبر والمنتهى.

ففي روايه الكافي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «يكره السواد إلا في ثلاثه: الخف والعمامه والكساء»<sup>(١)</sup>. ومثلها غيرها مما يدل على كراهه لبس السواد مطلقاً.

أما ما يدل على الكراهه في الصلاة بصوره خاصه فهي مرسله الكافي: «لا تصل في ثوب أسود فأما الخف والعمامه والكساء فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٢٩١

١- الكافي: ج ٣ ص ٤٠٣ باب اللباس التي تكره الصلاة فيه ح ٢٩

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٠٢ باب اللباس التي تكره الصلاة فيه ح ٢٤

ومرسله محسن عن الصادق (عليه السلام): أصلى في القلنسوه السوداء؟ فقال: «لا تصل فيها فإنها لباس أهل النار» (١).

هذا لكن الذى أستظهره من مجموع الأخبار أن المكروه من اللباس السود ما يجعله شعاراً لا مطلقاً، وذلك لما ورد من لبس جملة من الأئمة (عليهم السلام) له فحال السواد حال الصوف الذى ورد بكراهه لبسه جملة من الروايات، ومع ذلك فإنما يكره إذا جعل شعاراً لا مطلقاً، ويؤيد الكراهه ما ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: «لا تلبسوا السواد فإنه لباس فرعون» (٢).

فإن الظاهر أن الكراهه إنما هي إذا كان لبسه مثل ما لبسه فرعون لا لبسه بدون جعله شعاراً لمصبيه أو غير مصبيه.

فعن أمالي الصدوق عن الصادق (عليه السلام) قال: «خرج رسول الله (صلى الله عليه وآله) خميصه قد اشتمل بها، فقيل له: يا رسول الله من كسأك بها؟ فقال (صلى الله عليه وآله): كسانى حيبى» (٣).

قال فى الأمالى وتبعه المستدرک: الخميصه خز أسود معلّم (٤).

وفى المصباح: الخميصه: كساء أسود معلّم الطرفين ويكون من خز أو صوف (٥).

ص: ٢٩٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٠ الباب ٢٠ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٨ الباب ١٩ من أبواب لباس المصلّى ح ٥

٣- أمالى الصدوق: ص ١٥٥ المجلس الرابع والثلاثون ح ١٣

٤- انظر: المستدرک: ج ١ ص ٢٠٣ الباب ١٧ من أبواب لباس المصلّى ح ٤

٥- المصباح المنير: ص ٨٤

وفى المنجد: الخميصة مؤنث الخميص ثوب أسود مربع (١).

وفى المستدرک، عن أبى ظبيان قال: خرج علينا على (عليه السلام) فى إزار أصفر وخميصة سوداء (٢).

وفى ناسخ التواريخ فى المجلد الخاص بالإمام الحسن (عليه السلام) أنه لما قتل على (عليه السلام) خرج الإمام الحسن (عليه السلام) إلى المسجد بثوب أسود فعلا المنبر وقال... (٣)، الحديث.

وفى الوسائل، عن الباقر (عليه السلام) أنه قال: «قتل الإمام الحسين (عليه السلام) وعليه جبه خز دكنا» (٤)، والدكنا بمعنى الأسود أو ما يقاربه مما يعد أسود فى العرف.

وعن دعائم الإسلام: أن على بن الحسين (عليه السلام) رأى وعليه دراعه سوداء وطيلسان (٥).

وعن داود الرقى: كانت الشيعة تسأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن لبس السواد فوجدناه قاعداً وعليه جبه سوداء وقلنسوه سوداء وخف سود مبطن بسواد ثم فتق ناحيه منه وقال (عليه السلام): «أما إن قطنه أسود»، ثم قال (عليه السلام): «بيض

ص: ٢٩٣

١- المنجد: ص ١٩٦

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٦ الباب ٤٥ نواذر أحكام الملابس ح ٨

٣- ناسخ التواريخ: مجلد حياه الإمام الحسن (عليه السلام) ص ٣٧

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٧٨ الباب ١٩ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

٥- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦١ فى ذكر ما يحل من اللباس ح ٥٧٦

قلبك والبس ما شئت»<sup>(١)</sup>. أراد الإمام (عليه السلام) بذلك أن يبين عدم كراهه اللباس الأسود إلا إذا كان شعاراً باعثاً عن القلب.

وعن دلائل الطبرى فى حديث: إن الراوى لقى الإمام الهادى (عليه السلام) وعليه ثياب سود ركباً دابه سوداء فقلت فى نفسى: ثياب سود ودابه سوداء ورجل أسود \_ حيث إن الإمام (عليه السلام) كان يميل إلى السمره، أو أراد بذلك الأسود كناية \_ سواد فى سواد فى سواد، فلما بلغ (عليه السلام) إلى أحد النظر إلى وقال: «قلبك أسود مما ترى عيناك سواد فى سواد»<sup>(٢)</sup>.

وفيما رواه ابن قولويه: «إن ملكاً من ملائكه الفردوس نزل على البحر ونشر أجنحته عليه ثم صاح صيحه وقال: يا أهل البحار البسوا أثواب الحزن فإن فرخ رسول الله مذبوح»<sup>(٣)</sup>. ومن المعلوم أن أظهر المصاديق لأثواب الحزن السواد، وإن أريد به هنا الحاله بقرينه كونه خطاباً لأهل البحار، أو المراد بأهل البحار أهل السفن فالمراد الثوب الحقيقى.

وفى روايه البرقى: «لما قتل الحسين بن على (عليه السلام) لبس نساء بنى هاشم السواد»<sup>(٤)</sup>.

وفى روايه القمى: عن أمير المؤمنين (عليه السلام) فى حديث: «إن يوم تاسع

ص: ٢٩٤

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٠ الباب ١٩ من أبواب لباس المصلّى ح ٩

٢- البحار: ج ٥٠ ص ١٦١ ح ٥٠

٣- كامل الزيارات: ص ٦٨ باب ٢١ ح ٣

٤- المحاسن: ص ٤٢٠ كتاب المآكل ح ١٩٥

الربيع يوم الغدير الثاني ويوم نزع السواد»<sup>(١)</sup>، مما يدل على لبسه قبل ذلك في محرم وصفر لأجل الحسين (عليه السلام)، وفي روايه الإقبال عن الرضا (عليه السلام) في فضائل يوم الغدير، قال (عليه السلام): «ويوم لبس الثياب ونزع السواد»<sup>(٢)</sup>. إلى غير ذلك.

وقد جمع الأخ السيد حسن في كتابه «الشعائر الحسينيه» جملة من ذلك، فالقول بكراهه مطلق لبس السواد لمصيبه أو غيرها غير معلوم، بل معلوم العدم، ولا منافاه بين عدم الكراهه المطلق وبين كراهه الصلاه فيه، وإن كان ربما يستشكل في ذلك أيضاً لأن مساق الأخبار أن اللبس المطلق واللبس حاله الصلاه من باب واحد، فإذا لم يكره في غير الصلاه إذا لم يجعل شعاراً لم يكره في الصلاه، ويؤيده أن الإمام الحسين (عليه السلام) قُتل فيه بعد أن كان لابساً له حاله صلى الظهرين، إذ لم يرد دليل على أنه (عليه السلام) بدّل ثوبه بعد الصلاه قبل القتل، إلا ما دل على أنه بدّل الثوب الذي كان تحت ثيابه، فتأمل.

{حتى للنساء} لإطلاق الأدله ودليل التشريك، خلافاً لجماعه حيث خصوا الكراهه بالرجل، كما أن الصدوق حرم السواد إلا للتقيه، وفي كلا القولين ما لا يخفى.

{عدا الخف والعمامة والكساء} بلا- إشكال ولا- خلاف، لبعض الروايات المتقدمه، وما رواه العوالى أن النبي (صلى الله عليه وآله) كان له عمامه سوداء يتعمم بها ويصلى فيها<sup>(٣)</sup>.

ص: ٢٩٥

١- البحار: ج ٩٥ ص ٣٥١ ح ١

٢- إقبال الأعمال: ص ٤٦٤ س ٢١ في فصل يوم الغدير

٣- عوالى اللثالى: ج ٢ ص ٢١٤ ح ٥



ومنه العباءه، والمشيع منه اشد كراهه.

وما رواه عبد الله بن سليمان عن أبيه: أن على بن الحسين (عليه السلام) دخل المسجد وعليه عمامه سوداء قد أرسل طرفيها بين كتفيه (١).

وما روى في التواريخ والمقاتل: أن ابن زياد لما أراد أن يدخل الكوفه لبس عمامه سوداء ليظنه الناس أنه الحسين (عليه السلام)، فإنه يدل على أن الحسين (عليه السلام) كان يتعمم بعمامه سوداء (٢).

ومرسله البرقي: «يكره السواد إلا في ثلاث، الخف والعمامه والكساء» (٣).

وفي مصباح الفقيه، عن معاوية ابن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) الحرم يوم دخل مكة وعليه عمامه سوداء وعليه السلاح» (٤).

وفي نوادر ما يتعلق بأبواب لباس المصلي من المستدرک: روايات متعدده تدل على أن علياً (عليه السلام) كان يلبس العمامه السوداء.

{ومنه العباءه} لأنه نوع كساء {والمشيع منه اشد كراهه} لعله استفيد ذلك من روايه حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «يكره الصلاه في الثوب المصبوغ المشيع المقدم» (٥). بناءً على أن يكون المراد بالمقدم الأعم من الأحمر.

ص: ٢٩٦

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٣ الباب ١٧ من أبواب لباس المصلي ح ٣

٢- انظر: الإرشاد ص ٢٠٦ والبحار: ج ٤٤ ص ٣٤٠

٣- الكافي: ج ٣ ص ٤٠٣ ح ٢٩

٤- مصباح الفقيه: كتاب الصلاه: ص ١٦٢ س ٢٧

٥- الكافي: ج ٣ ص ٤٠٢ باب اللباس الذي تكره الصلاه فيه ح ٢٢

وكذا المصبوغ بالزعفران أو العصفر، بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ.

الثانى: الساتر الواحد الرقيق.

ففى الجواهر عن الجوهرى: يقال صبغ مقدم أى خاثر مشبع (١).

{وكذا المصبوغ بالزعفران أو العصفر} وهو لون، ويقال للمصبوغ بهما المزعفر والمعصفر، وقد ذكر الكراهه فيهما المعتبر والمنتهى ونهايه الأحكام والتحرير والتذكرة والذكرى والموجز الحاوى وغيرهم.

ويدل عليه مرسل يزيد بن خليفة عن أبى عبد الله (عليه السلام): «أنه كره الصلاة بالمشبع بالعصفر والمضرج بالزعفران» (٢)، لكن لا يخفى أن الخبر لا يدل على كل مقصودهم، لكن التسامح فى أدله السنن يسهل الخطب.

{بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ} كما سيأتى الكلام فيه فى آخر هذا الفصل.

{الثانى: الساتر الواحد الرقيق} الذى لا يظهر من تحته العوره، وإلا لم تصح الصلاة فيه، وكذا إذا ظهرت جسد المرأة أو شعرها من تحته، كما عن غير واحد الفتوى بالكراهه، بل فى المستند نفى بعضهم وجدان الخلاف فيه (٣)، ويدل عليه ما عن أمير المؤمنين (عليه السلام) فى حديث الأربعمائه: «عليكم بالصفيق من الثياب

ص: ٢٩٧

١- الجواهر: ج ٨ ص ٢٣٥، والصحاح: ج ٥ ص ٢٠٠١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٦ الباب ٥٩ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

٣- المستند: ج ١ ص ٢٩٦ س ٢٠

الثالث: الصلاة في السروال وحده، وإن لم يكن رقيقاً

فإنه من رق ثوبه دينه، لا يقوم أحدكم بين يدي الرب جل جلاله وثوب يشف).

أقول: وهذا هو مقتضى الأدب أيضاً، فإنه يكره عرفاً أن يحضر الإنسان أمام كبير في ثوب رقيق، وإنما قيده المصنف بالثوب الواحد لأنه الظاهر من النص والفتوى، إذ لا يسمى «يشف» (١) إلا إذا حكى الجسد، وعليه فإذا كانت عليه ثياب متعددة رقيقه مجموعها يحجب البدن لم يكن مكروهاً، أما إذا كانت ثياب متعددة تحكى البدن بعد اجتماعها أيضاً كانت مكروهه، والظاهر أن الكراهه هنا وفي سابقه لا تشمل مثل الجورب والقلنسوه والقفاز وما أشبهه، لانصراف الدليل والفتوى عنها.

{الثالث: الصلاة في السروال وحده، وإن لم يكن رقيقاً} كما ذكره غير واحد، لروايه قرب الإسناد: عن الرجل هل يصلح أن يصلى في سراويل واحد وهو يصيب ثوبا؟ قال (عليه السلام): «لا يصلح» (٢).

ويؤيده أنه خلاف الأدب خصوصاً في محضر مالِك الملوك عزوجل، ومن الواضح أن هذه الكراهه بالنسبه إلى الرجل أما المرأة فصلاتها باطله إذا لم تستر سائر جسدها، وإن سترت خرج عن الكراهه لعدم تحقق الصلاة في سراويل واحد، وهل المراد بالسراويل الواحد حقيقته؟ أو يشمل مثل الإزار الواحد؟ لا يبعد الثاني للمناط، وإن كان مقتضى الجمود على اللفظ الأول.

ص: ٢٩٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٢ الباب ٢١ من أبواب لباس المصلّي ح ٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٠ الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٧

كما أنه يكره للنساء الصلاة في ثوب واحد وإن لم يكن رقيقاً.

الرابع: الإلتزام فوق القميص.

{كما أنه يكره للنساء الصلاة في ثوب واحد وإن لم يكن رقيقاً} لم أجد في هذه العجالة فتوى ولا نصاً بذلك، ولعله استفاده من حديث كراهه السراويل الواحد، أو من حديث استحباب تعدد الثياب حاله الصلاة، أو من حديث كراهه أن تصلي المرأة عطلاً، فإن الثوب الواحد مصداق للعطل، ولعله استند في ذلك إلى المناط من موثقه سماعه، قال: سألته عن رجل يشتمل في صلاته بثوب واحد؟ قال: «لا يشتمل بثوب واحد، فأما أن يتوشح ويغطي منكبيه فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

وفى الكل نظر، والظاهر جريان التسامح في المقام لفتوى الماتن.

{الرابع: الإلتزام فوق القميص} نسبه الحدائق إلى المشهور، لخبر أبي بصير المروي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «لا ينبغي أن تتوشح بإزار فوق القميص وأنت تصلي ولا تترز فوق القميص إذا أنت صليت فإنه من زى الجاهليه»<sup>(٢)</sup>.

وعن المذكور \_ في الجواهر \_ أن في الإلتزام فوق القميص تشبيهاً بأهل الكتاب وقد نهينا عن التشبيه بهم<sup>(٣)</sup>، لكن عن المعتمر والمدارك وغيرهما عدم الكراهه، لخبر البجلي: «رأيت أبا جعفر الثاني يصلي في قميص وقد ائترز فوقه بمنديل وهو يصلي»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٢٩٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٠ الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٧ الباب ٢٤ من أبواب المصلّي ح ١

٣- الجواهر: ج ٨ ص ٢٣٨

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٨ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٦

وخبر موسى بن عمر بن بزيع قلت للرضا (عليه السلام): أشد الإزار والمنديل فوق قميصي؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس» (١).

ولا يخفى أن الخبرين لا دلالة فيهما، إذ الاتزار بالمنديل أخص من الاتزار المطلق فيخصص به، بل تسميه شد المنديل الاتزار مجازاً، بالإضافة إلى أن العمل لا يدل على نفي الكراهه، كما قرر في محله، وعدم البأس لا يدل على نفي الكراهه.

{الخامس: التوشح} كما هو المشهور، خلافاً للمدارك حيث نفي الكراهه. ويدل على الكراهه جمله من الأخبار (٢):

كروايه أبي بصير المتقدمه، وروايه هيثم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إنما كره التوشح فوق القميص لأنه من فعل الجبابره».

وعن يونس، عن جماعه من أصحابه، عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل ما العله التي من أجلها لا يصلى الرجل وهو متوشح فوق القميص؟ قال (عليه السلام): «لعله التكبر في موضع الاستكانه والذل» (٣).

وعن زياد بن المنذر، عن الباقر (عليه السلام)، عن الرجل يخرج من الحمام أو يغتسل فيتوشح أو يلبس قميصه فوق الإزار فيصلى وهو كذلك؟ قال (عليه السلام):

ص: ٣٠٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٨ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّى ح ٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٩ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّى ح ١٠

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٩ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّى ح ١١

وتتأكد كراهته للإمام، وهو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى وإلقاؤه على المنكب الأيسر، بل أو الأيمن.

«هذا من عمل قوم لوط»، قلت: فإنه يتوشح فوق القميص؟ قال: «هذا من التجبر»<sup>(١)</sup>، الحديث.

وفي حديث الأربعمائه، عن علي (عليه السلام): «لا يصلى الرجل فى قميص متوشحاً به، فإنه من أفعال قوم لوط»<sup>(٢)</sup>.

وعن محمد بن إسماعيل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «الارتداء فوق التوشح فى الصلاة مكروه، والتوشح فوق القميص مكروه»<sup>(٣)</sup>.

{وتتأكد كراهته للإمام} لما فى روايه عمار، قال (عليه السلام): «لا يصلى الرجل بقوم وهو متوشح فوق ثيابه، وإن كانت عليه ثياب كثيره»<sup>(٤)</sup>.

{وهو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى وإلقاؤه على المنكب الأيسر، بل أو الأيمن} وقد اختلفوا فى معنى ذلك إلى أقوال، والمتبادر منه هو المعنى الأول من ما ذكره المصنف.

فعن الجوهرى: توشح الرجل بثوبه وسيفه إذا تقلد بهما<sup>(٥)</sup>.

وعن بعض أهل اللغة: إن التوشح بالثوب هو إدخاله تحت اليد اليمنى

ص: ٣٠١

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٨ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّى ح ٤

٢- الخصال: ج ٦٢٧ حديث الأربعمائه

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٨ الباب ٢٤ من أبواب لباس لمصلّى ح ٣

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٧ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

٥- الصحاح: ج ١ ص ٤١٥

السادس: فى العمامه المجرده عن السدل

وإلقاؤه على المنكب الأيسر، كما يفعله المحرم (١).

قال فى الحدائق: وبالأول من هذا المعنيين صرح فى القاموس، وبالثنائى صرح الفيومى فى المصباح المنير، ونحوه فى كتاب المغرب (٢).

أقول: ويدل على ذلك فى المقام أن السيف يجعل حائل السيف على عاتقه الأيسر والسيف فى الطرف الأيمن، أما كون السيف فى الأيمن فلسهوله حمله باليد اليمنى عند الحاجة، وأما جعل حباله على العاتق الأيسر لحفظه فإنه لو جعل على الأيمن سقط السيف لزلاقه مجمع الكتف والعضد.

ومما ذكرناه من التبادر وقول أهل اللغة والمناسبه مع تقليد السيف وتقليد المحرم إحرامه الذى هو أيضاً كذلك يظهر الإشكال فى المعنى الثانى للمصنف كما يظهر الإشكال فى قول المستند حيث قال: "لا يترتب عليه \_ أى على كون التوشح مكروهاً \_ فائده لعدم وضوح المراد منه" (٣)، ثم ذكر له سته معان.

ثم يمكن أن يكون من علل الكراهه أن هذا النوع من اللبس ينافى الخضوع والتخشع المطلوب فى الصلاه، فإنه أقرب إلى الكبرياء.

{السادس: فى العمامه المجرده عن السدل} بإلقاء طرف منها على الصدر أو القفء أو الأيمن أو الأيسر.

ص: ٣٠٢

١- هو كلام أبى منصور، راجع لسان العرب: ج ٣ ص ٩٣٠

٢- الحدائق: ج ٧ ص ١٢٣

٣- المستند: ج ١ ص ٢٩٦ س ١٣

وعن التحنك أى التلحى.

{وعن التحنك أى التلحى} بإداره طرف منها تحت الذقن، فعن العوالى عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «من صلى بغير حنك فأصابه داء لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه» (١).

وعن خط الشهيد، قال: ويكره الصلاه فى عمامه لاحنك لها إلا أن ينقص طولها عن سبعة أذرع (٢).

قال فى جامع أحاديث الشيعة: والظاهر أن ما ذكره متن الخبر أو معناه (٣).

ومرفوعه على بن إبراهيم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «طلبه العلم ثلاثه» \_ إلى أن قال: \_ «وصاحب الفقه والعقل ذو كآبه وحزن وسهر قد تحنك فى برنسه وقام الليل فى حنسه» (٤)، ومعناه أنه قام إلى الصلاه وهو متحنك.

ويؤيد ذلك ما ذكره الفقيه قال: سمعت مشايخنا رضى الله عنهم يقولون: لا تجوز الصلاه فى الطابقيه، ولا يجوز للمعتم أن يصلى إلا وهو محنك (٥).

ثم إن الظاهر من التحنك هو الإدارة تحت الحنك لتفسيره بذلك فى الروايات المطلقة.

فعن ابن أبى عمير، عن ذكره، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من تعمم

ص: ٣٠٣

١- انظر العوالى: ج ٢ ص ٢١٤ هامش ح ٦

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٤ الباب ٢١ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٦٣ ذيل الحديث ٣

٤- الكافى: ج ١ ص ٤٩ باب النوادر ح ٥

٥- الفقيه: ج ١ ص ١٧٢ ذيل الحديث ٦٤



ولم يتحنك فأصابه داء لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه» (١).

وعن عيسى بن حمزه، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من اعتم ولم يدر العمامه تحت حنكه فأصابه ألم لا دواء له فلا يلومن إلا نفسه» (٢).

إلى غيرها من الروايات التي يظهر بالجمع بينها أن المراد من التحنك الإدارة تحت الحنك.

أما وجه كفايه السدل فلجمله من الروايات المطلقة:

مثل ما عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «عمم رسول الله (صلى الله عليه وآله) علياً (عليه السلام) بيده فسدلها بين يديه وقصرها من خلفه قدر أربع أصابع، ثم قال: أدبر فأدبر، ثم قال: أقبل فأقبل، ثم قال: هكذا تيجان الملائكة» (٣).

وفى قصه خروج الإمام الرضا (عليه السلام) إلى صلاه العيد اعتم (عليه السلام) بعمامه بيضاء من قطن ألقى طرفاً منها على صدره وطرفاً بين كتفيه (٤).

إلى غير ذلك، فإن الجمع بين الطوائف الثلاثة من أخبار التحنك في الصلاه، وأخبار التحنك مطلقاً، وأخبار الإسدال، يقتضى حصول المستحب بأيه من الكيفيتين، إذ يبعد غايه البعد أن الرسول (صلى الله عليه وآله) يحرض الناس على التحنك بمعنى الإدارة ثم لا يفعل هو لعل (عليه السلام) ذلك ولا يفعله

ص: ٣٠٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩١ الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩١ الباب ٢٦ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٧٧ الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس ح ٣

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٧٨ الباب ٣٠ من أبواب أحكام الملابس ح ٥

ويكفي في حصوله ميل المسدول إلى جهة الذقن، ولا- يعتبر إدارته تحت الذقن وغرزه في الطرف الآخر وإن كان هذا أيضاً إحدى الكيفيات له

الإمام الرضا (عليه السلام)، فوحده السياق في تحنك الصلاة وتحنك غير الصلاة تقتضى حصول التحنك بهما.

ولذا قال المصنف: {ويكفي في حصوله ميل المسدول إلى جهة الذقن، ولا يعتبر إدارته تحت الذقن وغرزه في الطرف الآخر وإن كان هذا أيضاً إحدى الكيفيات له} ثم إن ما ذكره الشهيد من الاستثناء لم أظفر به في نص أو فتوى، فاللازم اتباع إطلاق النص، كما أن استحباب التحنك هو المشهور، بل عن المعتمد الإجماع عليه، فما يظهر من بعض مشايخ الصدوق من الوجوب لا دليل عليه، وأما الداء فالظاهر أنه طبيعي لا غيبي، إذ الرأس إذا حفظ عن الحر والبرد بسبب العمامة توجهت الأبخرة إلى أطراف الأذن، فإن حفظها بالحنك والسدل حفظت وإلا- أصابتها فوحة الأبخرة مما يوجب ألم العروق المنتهى إلى آلام الأذن أو الحنجره أو العين أو غيرها، ولذا لا- يبعد أن يكون التحنك أفضل عن الإسدال، إلا إذا كان الإسدال من الجانبين، ثم الظاهر حصول الاستحباب بإسدال الطرف من أى الجانبين، وكذا إخراج الحنك من أيهما، كما أن الظاهر حصوله ولو كان الحنك منفصلاً عن العمامة مغزاً فيها، وكذلك الظاهر أنه لا- يختص الحنك بعمائم اللف، بل كل ما يوضع على الرأس مما يشبه العمامة.

السابع: اشتمال الصماء بأن يجعل الرداء على كتفه، وإداره طرفه تحت إبطه وإلقائه على الكتف.

{السابع: اشتمال الصماء بأن يجعل الرداء على كتفه، وإداره طرفه تحت إبطه وإلقائه على الكتف} ولا إشكال ولا خلاف في الكراهه، بل الإجماع المحقق والمحكى عليها، ويدل على ذلك جملة من الروايات:

فعن زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إياك والتحاف الصماء» قال: قلت: وما التحاف الصماء؟ قال: «أن تدخل الثوب من تحت جناحك فتجعله على منكب واحد» (١).

وعن علي (عليه السلام): «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عن اشتمال الصماء» (٢).

وفي معانى الأخبار: «ونهى (صلى الله عليه وآله) عن لبستين اشتمال الصماء» إلى أن قال: وقال الصادق (عليه السلام): «التحاف الصماء هو أن يدخل الرجل رداءه تحت إبطه، ثم يجعل طرفه على منكب واحد» (٣).

ولا يخفى أن هذه الأخبار تدل على الكراهه المطلقة، لا الكراهه حال الصلاة، لكن التسامح يقتضى القول بالكراهه الخاصه أيضا.

أقول: وبعد تفسير الإمام (عليه السلام) لاشتمال الصماء لم يكن وجه لسائر الاحتمالات التى ذكرها بعض اللغويين وغيرهم، ثم إن وجه التسميه أنه بهذه

ص: ٣٠٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٩ الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٦ فى ذكر اللباس فى الصلاة

٣- معانى الأخبار: ص ٢٨١ باب معنى المحالقه

الثامن: التحزم للرجل.

الكيفية يأخذ الرداء، الظاهر من الكتف والصدر والمنكب، شبه بالصخره الصماء التي لا- منفذ فيها كالإنسان الإصم الذى لا يدخل فى أذنه الكلام، ولعل وجه الكراهه أنه كان من فعل اليهود، كما ذكر بعض الفقهاء، ولا- فرق فى ذلك بين أن يلقى تحت الرداء على الكتف الأيمن أو الأيسر، كما لا فرق فى الرداء بين أن يكون كرداء الحج أو كالأرديه المتعارفه الآن لإطلاق الدليل.

{الثامن: التحزم للرجل} على المشهور، خلافاً لمن قال بالتحريم كظاهر المقنعه، ولمن لم يكرهه بل توقف فيه كالمحكى عن التهذيب والنافع والمنتهى والروض والروضه، والأقرب الأول للتسامح وللإجماع المنقول عن الشيخ فى الخلاف، إنه قال: يكره أن يصلى وهو مشدود الوسط، دليلنا إجماع الفرقه وطريقه الاحتياط<sup>(١)</sup>، وربما يؤيد ذلك ما رواه الذكرى عن العامه، عن النبى (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «لا يصلى أحدكم وهو متحزم»<sup>(٢)</sup>، ولا ينافيه ما رواه ابن أثير عنه (صلى الله عليه وآله) من النهى عن الصلاه بغير حزام<sup>(٣)</sup>. إذ اعتمادنا نحن على دليل التسامح.

ومما ذكرنا يظهر ما فى الحدائق من قوله: إن الحكم لا مستند له ولا دليل

ص: ٣٠٧

١- الخلاف: ج ١ ص ١١١ المسأله ١٩٩

٢- الذكرى: ص ١٤٢ س ٢٢

٣- كما فى الحدائق: ج ٧ ص ١٤٤

التاسع: النقاب للمرأة إذا لم يمنع من القراءة وإلا بطل.

العاشر: اللثام للرجل إذا لم يمنع من القراءة.

عليه (١)، وما في المستند (٢) من أنه لا يمكن إثبات كراهته.

ثم من وجدت كلماتهم لم يقيدوا الكراهه بالرجل، بل أطلقوا ذلك، وكأن المصنف خصصها به لأجل استثناء بعض الفقهاء حاله الحرب، فإنه يلائم الرجل، فلا بد وأن يكون المستثنى منه حكماً للرجل، لكن هذا بمجرد لا يكون دليلاً على التخصيص، فالظاهر تعميم الكراهه.

{التاسع: النقاب للمرأة إذا لم يمنع من القراءة وإلا- بطل} ويدل عليه موثق سماعه: سألته عن المرأة تصلى متقبه؟ قال (عليه السلام): «إذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس به وإن أسفرت فهو أفضل» (٣).

وأما إذا منع النقاب عن القراءة فوجه البطلان واضح.

{العاشر: اللثام للرجل إذا لم يمنع من القراءة} وإلا- بطل، كما في النقاب، أما وجه البطلان إذا منع القراءة فواضح، لأنه أتى بالصلاه الناقصه عالماً عامداً.

وأما الكراهه فيما إذا لم يمنع فهو المشهور، ويدل عليه جملة من الروايات:

كموثق سماعه قال: سألته عن الرجل يصلى فيتلو القرآن وهو مثلثم؟ فقال (عليه السلام): «لا- بأس به وإن كشف عن فيه فهو أفضل» (٤).

وصحيح محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: أيصلى

ص: ٣٠٨

١- الحدائق: ج ٧ ص ١٤٤

٢- المستند: ج ١ ص ٢٩٨ س ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٧ الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلّى ح ٦

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٧ الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلّى ح ٦

الحادى عشر: الخاتم الذى عليه صوره.

الرجل وهو مثلثم؟ فقال (عليه السلام): «أما على وجه الأرض فلا، وأما على الداباه فلا بأس» (١١). لعله نفى البأس على الداباه لغلبه الثلثم عند السفر حفظاً عن الحر والبرد والغبار، كما أشار إلى بعض ذلك محكى الوافى، وسكت عليه الحدائق.

ثم إنه يؤيد عدم الحرمة بعض الروايات الأخر.

مثل صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) هل يقرأ الرجل فى صلاته وثوبه على فيه؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس بذلك إذا سمع الهمهمه» (١٢).

والمراد القراءه، إذ السماع الخارجى ليس بشرط، كما ذكروا فى باب قدر الإخفات.

وصحيح عبد الله بن سنان، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام): هل يقرأ الرجل فى صلاته وثوبه على فيه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك» (١٣). ومثلها غيرهما.

ومن حكم نقاب المرأه ولثام الرجل يعرف عكس المسأله، بأن كانت المرأه ملثمه والرجل متنقب، والظاهر جريان الكراهه فيهما أيضاً لو حده المناط والاستفاده من العله المنصوصه فى بعض الروايات.

{الحادى عشر: الخاتم الذى عليه صورته} وكذا الثوب الذى فيه تماثيل على المشهور كما فى الحدائق، بل لا إشكال ولا خلاف فى مرجوحيه ذلك فى الجمله.

ص: ٣٠٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٦ الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٧ الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلّى ح ٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٧ الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

قال في المستند: بلا خلاف في أصل المرجوحية، كما في البحار وغيره (١)، لكن المشهور الكراهه، خلافاً لما عن الشيخ وابن البراج، فقلاً بالتحريم، قال الأول به في الثوب والخاتم، وقال الثاني به في الخاتم.

ثم إن الفقهاء اختلفوا في أنه هل مطلق الصور مكروهه؟ أو الكراهه خاصه بصور الإنسان والحيوان؟ ذهب الأ-كثر إلى التعميم كما في شرح القواعد، بل نسبه محكى المختلف إلى الأصحاب، لكن ذهب جماعه من المحققين تبعاً لابن ادريس إلى الثاني، والأقرب هو الكراهه، وأنها خاصه بذى الروح، ويدل على ما ذكرناه الجمع بين الروايات الناهيه والمجوزه، والجمع بين العمومات وما دل على تخصيص الكراهه بذى الروح.

فعن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) «أنه كره أن يصلى وعليه ثوب فيه تماثيل» (٢).

وسئل ابن بزيع الرضا (عليه السلام): عن الصلاه فى الثوب المعلم، فكره ما فيه من التماثيل (٣).

وعن على بن جعفر عن أبيه (عليه السلام)، قال: سألته عن الثوب يكون فيه تماثيل أو فى علمه أىصلى فيه؟ قال: «لا- يصلى فيه» (٤).

ص: ٣١٠

---

١- المستند: ج ١ ص ٢٩٨ س ٢٧

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٧ الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٨ الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلّى ح ٤

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٠ الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلّى ح ١٦

وعن دعائم الإسلام، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «لا يصلى بخاتم فيه تماثيل»<sup>(١)</sup>.

وعن علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الخاتم يكون فيه نقش تماثيل سبع أو طير يصلى فيه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»<sup>(٢)</sup>.

وفى روايه ابن بزيع: سألت أبا الحسن (عليه السلام) فى ثوب ديباج؟ فقال (عليه السلام): «ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس»<sup>(٣)</sup>.

وفى روايه عمار: وسألته (عليه السلام) عن الصلاه فى ثوب يكون فى علمه مثال طير أو غير ذلك؟ قال (عليه السلام): «لا». وعن الرجل يلبس الخاتم فيه نقش مثال الطير أو غيره؟ قال (عليه السلام): «لا تجوز الصلاه فيه»<sup>(٤)</sup>. إلى غيرها من الروايات.

وحيث إنه قامت الشهره القطعيه، بل الإجماع المدعى على عدم الفرق بين الخاتم والثوب يكون حكمهما واحداً، وتكون روايات كل واحد منهما مربوطه بروايات الأخرى، فالحكم كراهى لا تحريمى لنصوصيه روايات الجواز كما أنه خاص بذى الروح، ففى صحيحه زراره: نفى البأس عن تماثيل الشجر<sup>(٥)</sup>.

ص: ٣١١

١- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦٥ فى ذكر لباس الخُلَى ح ٥٩٢

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢١ الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلّى ح ٢٣

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّى ح ١٠

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٠ الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلّى ح ١٥

٥- المحاسن: ص ٦١٩ كتاب المرافق ح ٥٥



وفى صحيحه محمد بن مسلم، زياده الشمس والقمر(١١)، وفى خبر البنظى عن الرضا (عليه السلام) أنه أراه خاتم أبى الحسن (عليه السلام) وفيه ورده وهلال فى أعلاه(٢).

كما أنه لا فرق بين الثوب والخاتم وبين شىء آخر ظاهر عليه صورته.

فعن حماد بن عثمان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الدراهم السود فيها التماثيل أيصلى الرجل وهى معه؟ فقال: «لا بأس بذلك إذا كانت مواره»(٣).

والظاهر عدم الفرق بين الصورة بدون جسميه أو مع جسميه لإطلاق الأدله، كما أن الأفضل صورها إذا أراد الصلاه فيها.

فعن محمد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «لا بأس أن تكون التماثيل فى الثوب إذا غيرت الصورة منه»(٤).

ثم لا يبعد أن تكون الكراهه فى الصور البارزه لا المخفيه فى ثوب تحت ثوبه مثلاً، لدلاله خبر حماد على ذلك، كما أن الظاهر أن الكراهه غير خاصه بالثوب والخاتم، بل سائر أقسام اللباس كالجورب والعمامه وسائر أقسام الزينه كالمعضد أو القرط أيضاً كذلك للمناط، بل لا يبعد شمول الإطلاق له، والظاهر أنه لا يشترط وجود الحيوان مشبه به، بل ولو كانت صورته حيوان خياليه.

ص: ٣١٢

١- المحاسن: ص ٦١٩ كتاب المرافق ح ٥٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٢ الباب ٤٦ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٩ الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلّى ح ٨

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٠ الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلّى ح ١٣

{الثانى عشر: استصحاب الحديد البارز} على الأشهر كما صرح به جماعه وكذا فى المستند، وعلى المشهور كما فى الحدائق، لكن عن ابن البراج والشيخ فى النهايه وغيرهما التحريم، ويدل على الكراهه الجمع بين الروايات المانعه وما دل على الجواز.

ففى روايه موسى بن أكيل، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وجعل الله الحديد فى الدنيا زينه الجن والشياطين فحرم على الرجل المسلم أن يلبسه فى الصلاه إلا أن يكون قبال عدو فلا بأس به». قال: قلت له: فالرجل يكون فى السفر معه السكين فى خفه لا يستغنى عنه أو فى سراويله مشدوداً ومفتاح يخشى أو وضعه ضاع، أو يكون فى وسطه المنطقه من حديد؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بالسكين والمنطقه للمسافر، أو فى وقت ضروره، وكذلك المفتاح إذا خاف الضعيف والنسيان، ولا بأس بالسيف وكل آله السلاح فى الحرب، وفى غير ذلك لا تجوز الصلاه فى شىء من الحديد فإنه نجس ممسوخ» (١).

وروايه عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام): فى الرجل يصلى وعليه خاتم حديد؟ قال (عليه السلام): «لا ولا يتختم به الرجل لأنه من لباس أهل النار» (٢).

وعن السكونى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا يصلى الرجل وفى يده خاتم حديد» (٣).

ص: ٣١٣

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٤ الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّى ح ٦
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٣ الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّى ح ٥
- ٣- الكافى: ج ٣ ص ٤٠٤ باب اللباس التى تكره الصلاه فيه ح ٣٥

وقال في الكافي بعد هذه الروايه: وروى «إذا كان المفتاح في غلاف فلا بأس» (١).

وعن الدعائم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه رأى رجلاً في إصبعه خاتم من حديد، فقال (صلى الله عليه وآله): «هذا حليه أهل النار فاقدفه عنك، أما إنى أجد ريح الجنه وسننها» فيك فرماه، الحديث (٢).

وفي أسئلة الحميرى، عن صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه): ويصلى الرجل فى كمه أو سراويله سكين أو مفتاح حديد، هل يجوز ذلك؟ الجواب: «جائز» (٣).

وفي مرفوعه أحمد \_ كما فى الكافى \_ عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يصلى الرجل وفى تكته مفتاح حديد» (٤).

ثم إن هذه الروايات الداله بظاهاها على التحريم، لا يصلح العمل بظاهاها للقرائن الداخليه والخارجيه الداله على الكراهه، أما القرائن الداخليه فهى ابتداء هذه الروايات على نجاسه الحديد، كما فى روايه موسى بن أكيل، وروايه

ص: ٣١٤

١- الكافى: ج ٣ ص ٤٠٤ باب اللباس التى تكره الصلاه فيه ح ٣٥

٢- كما فى نسخه المستدرک: ج ١ ص ٢٠٤ الباب ٢٥ من أبواب لباس المصلّى ح ١. وفى دعائم الإسلام المطبوع: ج ٢ ص ١٦٣ فى ذكر لباس الحلى ح ٥٨٥ وفيه: «أجد ريح المجوسيه وسمتها»

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٥ الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّى ح ١١

٤- الكافى: ج ٣ ص ٤٠٤ باب اللباس الذى تكره الصلاه فيه ح ٣٤

الحميرى، والتعليل فى بعضها بأنه زينه الجن أو لباس أهل النار، فإن المشهور عندهم أن العله توجب ضعف الدلاله.

وأما القرائن الخارجيه، فهى الشهره المحققه على الكراهه، وجمع هذه الروايات بين حرمه الصلاه وحرمه اللبس، مع أنه ورد لابس الحديد الصينى، فقد روى أنه كان لعلى (عليه السلام) أربعة خواتيم أحدها الحديد الصينى (١)، ومثلها غيرها.

فإذا كان اللبس غير محرم كانت الصلاه فيه غير محرمه، لو حده السياق وروايات لابس السيف فى الصلاه.

ففى روايه الفقيه: أن علياً (عليه السلام) قال: «السيف بمنزله الرداء صلى فيه ما لم تر فيه دمًا، والقوس بمنزله الرداء» (٢).

وعن الصادق (عليه السلام) أنه سُئل عن الصلاه فى السيف؟ فقال: «السيف فى الصلاه كالرداء» (٣) إلى غيرهما.

وتقييد هذه الروايات بما إذا كان السيف فى القراب خلاف الإطلاق، بل نرى فى الخارج أن لابس السيف كثيراً ما يلبسه مجرداً، ومن المعلوم أن القوس كثيراً ما يكون فى طرفيها الحديد فالقول بالكراهه هو المتعين.

ثم لا ينبغى الإشكال فى أن الكراهه خاصه بما إذا كان الحديد بارزاً، بل عن المعتبر والتذكرة وجامع المقاصد الإجماع عليه.

ص: ٣١٥

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٠٨ الباب ٦٠ من أبواب أحكام الملابس ح ٢

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٦١ باب ٣٩ فى ما يصلى فيه ح ١٠

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٧ فى ذكر اللباس فى الصلاه

الثالث عشر: لبس النساء الخلل الذي له صوت.

نعم ظاهر مرفوعه أحمد إطلاق الكراهه، ولا فرق بين الحديد المتصل أو المنفصل، كما يقتضيه الإطلاق وبعض الروايات حيث إن المفتاح ونحوه منفصل، أما ما ذكره المستند من تخصيص الكراهه بالرجال دون النساء فلا وجه له، لا شك بعد إطلاق الأدله وعموم دليل المشاركه، ثم إنه لا شك في استثناء حاله الضروره والحرب كما في آيه صلاه الخوف وبعض الروايات المتقدمه، ودليل الضروره الشامل للمقام.

{الثالث عشر: لبس النساء الخلل الذي له صوت} على المشهور، بل عن بعض أنه قريب الإجماع، وعن ابن البراج عدم صحه الصلاه.

ويدل على الكراهه: صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام)، أنه سأله عن الخلاخل هل يصلح لبسها للنساء والصبيان؟ قال: «إن كان صماء فلا بأس، وإن كان له صوت فلا (١) يصلح».

لكن في الحدائق قال (٢): لا اختصاص للروايه بحال الصلاه، وأجاب في الجواهر عنه بأن الصحيح اشتمل على جمله من أحكام الصلاه قبل هذا السؤال وبعده، مما يشعر بأن هذا السؤال أيضا عن الصلاه. وفيه: إن ذكر الصبيان مما يبعد هذا الاستظهار، والظاهر أن دليل التسامح بعد فتوى الفقهاء قديماً وحديثاً كاف في إثبات الكراهه.

ص: ٣١٦

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٨ الباب ٦٢ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٢- الحدائق: ج ٧ ص ١٤٩

الرابع عشر: القباء المشدود بالزور الكثيره أو بالحزام.

ثم إن بعض الفقهاء عمموا الكراهه لكل ما له صوت، قالوا: لفهم المناط ولأنه شاغل للقلب، لكن العلتين لا- توجب الجزم بالحكم، وإن كان الأولى الترك.

{الرابع عشر: القباء المشدود بالزور الكثيره أو بالحزام} أما المشدود بالحزام فقد تقدم الكلام فيه فى الثامن، وأما المشدود بالزور الكثيره فقد ذكر فى وجهه أنه شبيه بالحزام، وللتسامح حيث إن تحريم ذلك هو المحكى عن جماعه من الفقهاء القدامى، كالمفيد والوسيله والصدوق، بل قال الشيخ سمعناه من الشيوخ مذاكره، لكن حيث لا دليل على التحريم لا أقل من القول بالكراهه.

ثم إن الذى ذكر الكراهه أو التحريم استثنى حاله الحرب، فاللائزم القول به، لأنه لا- دليل على الكراهه فى هذه الحاله حتى التسامح، بل ربما يدل عليه قول على (عليه السلام): «اشدد حيازيمك للموت، فإن الموت لاقيك» (١). ولمناسبه الحرب لشد الوسط.

وكان المصنف إنما قيده بالزور الكثيره لثلا- يقع فى إشكال آخر، وهو كراهه الصلاه محلول الأزرار، فالمشدود مكروه والمحلول مكروه ولا واسطه إلا أن يقال إن الشد الكثير والحل الكثير مكروهان، وإنما شد بعض الزور وحل بعضه الآخر جائز بلا كراهه لكنه لا يخلو عن إشكال.

ص: ٣١٧

{الخامس عشر: الصلاة محلول الأزرار} في ثوب أو قباء أو غيرهما، كما هو المشهور، ويدل عليه بعض الروايات:

فعن الأحمري قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلي وأزراره محلله؟ قال: «لا ينبغي ذلك» (١) بل يكره حل الأزرار مطلقاً.

ففي روايه زياد بن المنذر، قال (عليه السلام): «أن حل الأزرار في الصلاة من عمل قوم لوط» (٢).

لكن لا بد من حمل ذلك على الكراهه بقريته: «لا ينبغي».

ولروايه زياد بن سوجه عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: «لا بأس أن يصلي أحدكم في الثوب الواحد وأزراره محلله، إن دين محمد (صلى الله عليه وآله) حنيف» (٣).

ومنه يعلم أن روايه غياث عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) قال: «لا يصلي الرجل محلول الأزرار إذا لم يكن عليه إزار» (٤). يراد به إما الكراهه أو ما إذا كان تبدو عورته.

ص: ٣١٨

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٦ الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٥
  - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٦ الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٦
  - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٥ الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلّي ح ١
  - ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٦ الباب ٢٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

السادس عشر: لباس الشهره إذا لم يصل إلى حد الحرمة، أو قلنا بعدم حرمة

{السادس عشر: لباس الشهره إذا لم يصل إلى حد الحرمة، أو قلنا بعدم حرمة} لم أجد من ذكر ذلك في مكروهات لباس المصلى، والذي يمكن أن يستدل له به أمران:

الأول: ما تقدم في لباس الشهره من روايه المحاسن: شهره اللباس وشهره الصلاه(١) فإن الصلاه في لباس الشهره من مصاديق شهره الصلاه.

الثاني: ما ذكره الجواهر في بحث الخلل الذي له صوت من أنه قد يقال بأن إطلاق الكراهه يقضى بالكراهه في خصوص الصلاه، وربما يستدل لذلك أيضا بأنه خلاف الزينه المأموره في قوله تعالى: (خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) (٢).

ولكن في الكل ما لا يخفى، إذ الصلاه في لباس الشهره ليست من مصاديق شهره الصلاه، فإن ظاهرها الرياء والسمعه بالصلاه، والكراهه المطلقه لا تقتضى الكراهه الخاصه، وخلاف المستحب ليس مكروهاً كما حقق في محله.

أما قول المصنف "إذا لم يصل إلى حد الحرمة" ففيه تأملان:

الأول: إنه أن تحقق لباس الشهره حرم، وإلا لم يحرم، ولا دليل على الواسطه بأن يكون لباس شهره مكروهه.

ص: ٣١٩

---

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٨ الباب ٨ من أبواب أحكام الملابس ح ٢

٢- سورة الأعراف: الآية ٣١



السابع عشر: ثوب من لا يتوقى من النجاسه خصوصاً شارب الخمر، وكذا المتهم بالغصب

الثانى: إنه إذا وصل إلى حد الحرمة لا دليل على بطلان الصلاه، لأنه حرام خارج، مثل النظر إلى الأجنبية في حال الصلاه، وقد سبق أن عدم انكشاف العوره شرط لا أن كون الستر ليس منهيّاً عنه إلا إذا كان هناك دليل صريح، مثل ما لا يؤكل، أو ما كان دليل عقلى على ذلك، مثل اللباس المغصوب فتأمل.

{السابع عشر: ثوب من لا- يتوقى من النجاسه خصوصاً شارب الخمر، وكذا المتهم بالغصب} أما من لا يتوقى من النجاسات فالمشهور كما في الحدائق والجواهر، وفي المستند نسبه إلى معظم الأصحاب، كراهه الصلاه في ثوبه، وذلك لجملة من الروايات الناهيه التى فى قبالها جملة من الأخبار المجوزه مما يقتضى حمل الناهيه على الكراهه.

كصحيحه عبد الله بن سنان قال: سأل أبى عبد الله (عليه السلام) عن الذى يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الجرى ويشرب الخمر فيرده أيصلى فيه قبل أن يغسله؟ قال: «لا يصلى فيه حتى يغسله»<sup>(١)</sup>.

وما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام): سأله عن رجل اشترى ثوباً من السوق لبس لا يدرى لمن كان، قال: «إن اشتراه من مسلم فيصلى فيه وإن اشتراه من نصرانى فلا يصلى فيه حتى يغسله»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٣٢٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٥ الباب ٧٤ من أبواب النجاسات ح ٢

٢- انظر: قرب الإسناد: ص ٩٦، والوسائل: ج ٢ ص ١٠٧١ ح ١

وصحيح العيص عن الصادق (عليه السلام)، سأله عن الرجل أيصلي في إزار المرأة وفي ثوبها ويعتم بخمارها؟ فقال (١): «إذا كانت مأمونه فلا بأس».

إلى غيرها من الروايات، والتي منها يظهر وجه خصوصيه شرب الخمر في المتن، وذلك للتصريح به في بعض الروايات.

أما ما يدل على الجواز: فهي روايه أبي علي البزاز، عن أبيه قال: سألت جعفر بن محمد (عليه السلام) عن الثوب يعمل به أهل الكتاب أصلي فيه قبل أن أغسله؟ قال: «لا بأس وأن يغسل أحب إلي» (٢).

وصحيحه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاه في ثوب المجوس؟ قال: «يرش بالماء» (٣).

وصحيحه معاويه بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الثياب السابريه يعملها المجوس وهم أخبات يشربون الخمر ونسأؤهم على تلك الحال ألبسها ولا أغسلها وأصلي فيها؟ قال: «نعم». قال معاويه: «وقطعت له قميصاً وخططته وفتلت له أزراراً ورداءً من السابري ثم بعثت بها إليه في يوم جمعه حين ارتفع النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج بها إلى الجمعة» (٤).

ص: ٣٢١

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٤٩ من أبواب لباس المصلّي ح ١
  - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ٥
  - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ٣
  - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ١

ومثلها فى الدلالة على الجواز جملة من الروايات الأخرى، كصحيح ابن سنان<sup>(١)</sup>، وروايه المعلى<sup>(٢)</sup>، وغيرهما.

وأما المتهم بالغصب فقد ألحقه بالمتهم بالنجاسة التذكرة والذكرى والروضه والدروس والبيان على ما حكى عنهم، بل وألحقوا أيضاً به من لا يتوقى المحرمات فى ملبسه وذلك للمناط من أخبار النجاسة ولقوله (عليه السلام): «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»<sup>(٣)</sup>. ولأدله الاحتياط، لكن هذه الأمور لا توجب الكراهه.

نعم إن كانت هناك فتوى غير مسنده احتمال فيها ظفر المفتى بدليل خاص كان مجالاً للتسامح فى أدله السنن، وإلا لزم القول بأن الاجتناب أولى.

ثم إن ذكر الثوب من باب المثال، وإلا فالحكم كذلك وإن لم يكن كذلك إذا كان غير الثوب موجباً لبطلان الصلاه مع تحقق وجود المحذور فيه، كما أنه ينبغى أن يفتى برفع الكراهه أو تخفيفها بالرش \_ كما تقدم \_ والمراد بثوبهم ما يلبسونه أو أنه كان فى معرض لبسهم وإن لم يعلم أنهم لبسوه أم لا؟ أما إذا علم عدم مباشرتهم له، كما إذا رأى اشترى الثوب الآن من السوق فلا كراهه فيه.

{الثامن عشر: ثوب ذو تماثيل} كما تقدم الكلام فى ذلك فى الحادى عشر

ص: ٣٢٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٥ الباب ٧٤ من أبواب النجاسات ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٣ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات ح ٢

٣- الوسائل: ج ١٨ ص ١٢٢ الباب ١٢ من أبواب صفات القاضى ح ٣٨

التاسع عشر: الثوب الممتزج بالإبريسم.

وهو الخاتم الذى عليه صورته ولم يعلم وجه تغيير التعبير فى كلام المصنف قدس سره.

{التاسع عشر: الثوب الممتزج بالإبريسم} لبعض الروايات التى يمكن أن يستفاد منها ذلك.

كروايه قرب الإسناد عن على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل هل يصلح له لبس الطيلسان والديباج والبركان عليه حرير؟ قال: «لا» (١).

وما رواه الفقيه عن إبراهيم بن مهزيار، أنه كتب إلى أبى محمد الحسن (عليه السلام) فى الرجل يجعل فى جبته بدل القطن قرأ؟ فكتب (عليه السلام): «نعم لا بأس به» يعنى به قز المعز لا قز الإبريسم (٢) المحض.

وما رواه الجراح عن أبى عبد الله (عليه السلام): «أنه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج» (٣)، الحديث.

لكن فى دلالة الكل نظر، إذ الأول والثالث لا يرتبطان بالصلاه، والثانى لم يعلم أنه التفسير فيه من الإمام، بل قال بعض بأنه تفسير من الصدوق، فالفتوى بالكراهه تحتاج إلى التبع والتأمل.

وربما يستدل لذلك: بمنع بعض الفقهاء من الوصله من الحرير، بل فى الجواهر استنباط المنع حتى من خيط الحرير، وحيث لا نقول بالمنع فلا أقل من الكراهه

ص: ٣٢٣

١- قرب الإسناد: ص ١١٨

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٧١ باب ٣٩ فى ما يصلّى فيه ح ٥٨

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب لباس المصلّى ح ٩

العشرون: ألبسه الكفار وأعداء الدين.

الحادى والعشرون: الثوب الوسخ.

لكن أنت خير بأن ذلك أيضاً لا يثبت الكراهه، لأن المنع تابع لاستفاده من النص لا نقول بها، فليس المقام من التسامح، ولو أريد التشبث للكراهه بمثل هذه الأمور لزادت المكروهات على المائة.

{العشرون: ألبسه الكفار وأعداء الدين} من المخالفين والمنافقين المنهى عن ملابسهم، كما فى الحديث القدسى: «ولا تلبسوا ملابس أعدائى فتكونوا أعدائى كما هم أعدائى»<sup>(١)</sup>. بضميمه التلازم بين كراهه أصل اللباس وكراهه الصلاه فيه، كما تقدم احتمالاه عن صاحب الجواهر، لكن فيه: ما تقدم من عدم دليل على التلازم، وإن احتاط المصنف فى مسأله لباس الشهره والتشبهه، فراجع ما ذكرناه هناك، ولبعض الروايات الخاصه:

مثل ما فى دعائم الإسلام عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه نهى عن الصلاه فى ثياب اليهود والنصارى والمجوس يعنى التى قد لبسوها<sup>(٢)</sup>، وأعداء الدين حال الكفار بالمناط هذا، مؤيداً بأن لباس الكفار وأعداء الدين معرض للحرمة والنجاسه لأنهم لا يتورعون عنهما.

{الحادى والعشرون: الثوب الوسخ} لعله استفاد ذلك من الروايات المتضمنه لكراهه البؤس والتبؤس وكراهه القاذوره واستحباب لبس الثياب

ص: ٣٢٤

١- مستدرك الوسائل: ج ٣ ص ٨٠ الباب ٣٧ نوادر ما يتعلق به أبواب الأطمعه ... ح ٦

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٧ فى ذكر اللباس فى الصلاه

الثانى والعشرون: السنجاب.

الثالث والعشرون: ما يستر ظهر القدم من غير أن يغطى الساق.

الرابع والعشرون: الثوب الذى يوجب التكبر.

النظيفه فى الصلاه \_ كما سيأتى فى المستحبات \_ وإن كانت الاستفاده من هذين الدليلين منظور فيها، لأن الكراهه المطلقه لا تلازم الكراهه الخاصه، ولأن المستحب ليس تركه مكروهاً، كما تقدم الكلام فيهما.

{الثانى والعشرون: السنجاب} لجملة من الروايات الناهيه المحموله على الكراهه جمعاً بينها وبين المجوزه، كما تقدم الكلام فى ذلك فى مسأله الصلاه فيما لا يؤكل، ومثل السنجاب فى الكراهه سائر الحيوانات التى ورد فيها نهى وإجازة، كما تقدم الكلام حولها فراجع.

{الثالث والعشرون: ما يستر ظهر القدم من غير أن يغطى الساق} كما تقدم الكلام فى ذلك فراجع.

{الرابع والعشرون: الثوب الذى يوجب التكبر} ففى روايه زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «خرج أمير المؤمنين (عليه السلام) على قوم فرآهم يصلون فى المسجد قد سدلوا أرديتهم، فقال لهم: ما لكم قد سدلتم ثيابكم كأنكم يهود وقد خرجوا من فهرهم يعنى بيعهم إياكم وسدل ثيابكم» (١).

وعن يونس عن جماعه من أصحابه عن الباقر والصادق (عليهما السلام) أنه سئل ما العله التى من أجلها لا يصلى الرجل وهو متوشح فوق القميص؟ قال (عليه

ص: ٣٢٥

الخامس والعشرون: لبس الشائب ما يلبسه الشبان.

(السلام): «لعله التكبر في موضع الاستكانه والذل» (١).

وإنما حمل على الكراهه لما دل على جوازه، فعن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بأن يصلى الرجل وثوبه على ظهره ومنكبيه فيسبله إلى الأرض ولا يلتحف به، وأخبرني من رآه يفعل ذلك» (٢).

أقول: الإمام نزيه عن التكبر، ولذا لا يوجب ذلك فيه كبراً بخلاف غيره، فيكره بالنسبه إلى غيره حذراً من الوقوع في الكبر، كما يدل على الجواز روايه ابن بكير عن الصادق (عليه السلام) (٣)، وروايه ابن جعفر عن أخيه (عليه السلام) (٤) وغيرهما.

{الخامس والعشرون: لبس الشائب ما يلبسه الشبان} لأنه لباس شهره فيشمله دليله، ولما تقدم في بحث لباس الشهره من النص على ذلك في بعض الروايات:

فعن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «خير شبابكم من تشبه بالكهول، وشر كهولكم من تشبه بالشباب» (٥).

ولفتوى بعض الفقهاء التحريم، وفي الكل نظر، فإنها لا تثبت الكراهه، كما تقدم الكلام حول مثل ذلك.

ص: ٣٢٦

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٩ الباب ٢٤ من أبواب لباس المصلّي ح ١١

٢- الكافي: ج ٣ ص ٣٩٦ باب الصلاه في ثوب واحد ح ١٢

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٦٩ باب ٣٩ في ما يُصلى فيه ح ٤٧

٤- قرب الإسناد: ص ٨٩

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٥ الباب ١٣ من أبواب أحكام الملابس ح ٣

السادس والعشرون: الجلد المأخوذ ممن يستحل الميتة بالدباغ.

السابع والعشرون: الصلاة فى النعل من جلد الحمار.

الثامن والعشرون: الثوب الضيق الملاصق بالجلد.

{السادس والعشرون: الجلد المأخوذ ممن يستحل الميتة بالدباغ} لدلاله بعض الروايات على عدم الصلاة فيه المحموله على الكراهه، جمعاً بينها وبين ما دل على جواز. كما تقدم الكلام حول ذلك فى كتاب الطهاره وفى بعض مباحث الصلاة، ولا يبعد أن يفهم من الأدله عموم الحكم بالنسبه إلى من لا يرى بعض الشروط الأخر فى الذبيحه المناط.

{السابع والعشرون: الصلاة فى النعل من جلد الحمار} لعل مستنده ما سأله على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى (عليه السلام) عن الرجل يصلى ومعه دبه من جلد الحمار أو بغل؟ قال: «لا يصلح أن يصلى وهى معه إلا أن يتخوف عليها ذهابها فلا بأس أن يصلى وهى معه» (١).

لكن إذا كان المستند هذا لزم تعميم الكراهه إلى كل ما كان معه من جلد الحمار وإلى جلد البغل أيضاً.

{الثامن والعشرون: الثوب الضيق الملاصق بالجلد} لعله ما روى من أن زينب (عليها السلام) جاءت إلى الحسين (عليه السلام) بتبان \_ وهو ثوب ضيق \_ فلم

ص: ٣٢٧



التاسع والعشرون: الصلاة مع الخضاب قبل أن يغسل.

يلبسه الحسين (عليه السلام) وقال: «هذا ثوب من ضربت عليه الذلة»<sup>(١)</sup>.

لكن إن كان المستند هذا لم يثبت الكراهه، لما تقدم من عدم تلازم الكراهه النفسيه مع الكراهه فى الصلاه، ولعله استفاده مما ورد من أنه «لا صلاه لحاقن ولا لحاقب ولا لحاذق»<sup>(٢)</sup>، حيث فسر بمن حصر بوله أو غائظه أو كان خفه ضيقاً بمعونه المناط فى سائر الملابس الضيقه.

{التاسع والعشرون: الصلاة مع الخضاب قبل أن يغسل} كما ذكره الشيخ وغيره ممن تبعه، لما رواه أبوبكر الحضرمي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلى وعليه خضابه؟ فقال (عليه السلام): «لا- يصلى وهو عليه ولكن ينزعه إذا أراد أن يصلى». قلت: إن حناه وخرقته نظيفه. فقال (عليه السلام): «لا يصلى وهو عليه، والمرأه أيضاً لا تصلى وعليها خضابها»<sup>(٣)</sup>.

وعن مسمع بن عبد الملك، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا يصلى المختضب، قلت: جعلت فداك ولم؟ قال: «لأنه مختضب»<sup>(٤)</sup>.

أما إذا غسل فلا إشكال فى عدم الكراهه لظهور الروايه فى الكراهه فى حال

ص: ٣٢٨

١- البحار: ج ٤٥ ص ٥٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٥٤ الباب ٨ من أبواب قواطع الصلاه ح ٥

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٣٩٠ باب ٢٢٩ فى كراهيه الصلاه فى خرقة الخضاب ح ١

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٥٣ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّى ح ٧

الثلاثون: استصحاب الدرهم الذى عليه صورته.

الخضاب، ولضروره أنهم (عليهم السلام) كانوا يختضبون.

ولما روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «ولا تصلى إلا وهى مختضبه، فإن لم تكن مختضبه فلتمس مواضع الحناء بخلوق»<sup>(١)</sup>.

ولو منع الخضاب القراءه أو السجود أو كان بلا وضوء ولم يقدر على الوضوء الكامل معه فلا تصح الصلاه، فقد سأل رفاعه بن موسى أبا الحسن موسى (عليه السلام) عن المختضب إذا تمكن من السجود والقراءه أيصلى فى حنائه؟ فقال (عليه السلام): «نعم إذا كانت خرقتة طاهره وكان متوضئاً»<sup>(٢)</sup>.

{الثلاثون: استصحاب الدرهم الذى عليه صورته} قال فى المستند: على المشهور، كما فى البحار<sup>(٣)</sup>.

أقول: ظاهرهم الكراهه، وإن كانت مستوره.

ففى المروى فى الخصال: «لا يعتد الرجل الدراهم التى فيها صورته فى ثوبه وهو يصلى ويجوز أن يكون الدراهم فى هميان إذا خاف ويجعلها على ظهره»<sup>(٤)</sup>.

وفى حسنه الجلى: عن الدراهم السود يكون مع الرجل وهو يصلى مربوطه أو غير مربوطه؟ قال: «ما اشتهى أن يصلى ومعه هذه الدراهم التى فيها التماثيل»،

ص: ٣٢٩

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٧ فى ذكر اللباس فى الصلاه

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٢ الباب ٣٩ من أبواب لبس المصلّى ح ٢

٣- المستند: ج ١ ص ٢٩٩ س ١٢

٤- الخصال: ص ٦٢٧ حديث الأربعمائه

الواحد والثلاثون: إدخال اليد تحت الثوب إذا لاصقت البدن.

ثم قال: «مال الناس بدمن حفظ بضائعهم فإن صلى وهي معه فلتكن من خلفه، ولا يجعل شيئاً منها بينه وبين القبلة» (١).

أقول: المراد أن يجعل الدرهم المربوط بهميان ونحوه على ظهره، لا- أن يجعله على الأرض خلف ظهره، فقول من قال بأن المكروه ظهور الدرهم الذي معه لا ما إذا كان مستوراً استناداً إلى بعض الأخبار المتقدمة محل النظر.

{الواحد والثلاثون: إدخال اليد تحت الثوب إذا لاصقت {اليد {البدن} ففي الكافي والتهذيب والاستبصار، عن الساباطي: عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يصلي يدخل يديه تحت ثوبه؟ قال: «إذا كان عليه ثوب آخر إزار أو سراويل فلا بأس، وإن لم يكن فلا يجوز له ذلك، وإن أدخل يداً واحده ولم يدخل الأخرى فلا بأس» (٢).

وما رواه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلي ولا يخرج يديه من ثوبه؟ فقال: «إن أخرج يديه فحسن وإن لم يخرج فلا بأس» (٣).

ويظهر من الرواية الأولى أن إدخال اليدين أشد كراهه من إدخال اليد الواحده

ص: ٣٣٠

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٧ الباب ٤٥ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

٢- الكافي: ج ٣ ص ٣٩٥ باب الصلاة في ثوب واحد ح ١٠، والتهذيب: ج ٢ ص ٣٥٦ باب ١٧ في ما يجوز الصلاة فيه من اللباس ح ٧، والاستبصار: ج ١ ص ٣٩٢ باب ٢٣٠ في الإنسان يصلّي محلول الإزار ح ٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٣ الباب ٤٠ من أبواب لباس المصلّي ح ١

الثانى والثلاثون: الصلاة مع نجاسه ما لا تتم فيه الصلاة كالخاتم والتكه والقلنسوه ونحوها.

الثالث والثلاثون: الصلاة فى ثوب لاصق وبر الأرناب أو جلده مع احتمال لصوق الوبر به.

كما يدل على الجواز فى الجملة أيضا: ما رواه عبد الرحمان بن الحجاج، قال: كنت عند أبى عبد الله (عليه السلام)، فدخل عليه عبد الملك القمى، فقال: أصلحك الله أسجد ويدى فى ثوبى؟ فقال (عليه السلام): «إن شئت»، قال: ثم قال: «إنى والله ما من هذا وشبهه أخاف عليكم» (١).

{الثانى والثلاثون: الصلاة مع نجاسه ما لا تتم فيه الصلاة كالخاتم والتكه والقلنسوه ونحوها} كما تقدم الكلام فى ذلك.

{الثالث والثلاثون: الصلاة فى ثوب لاصق وبر الأرناب أو جلده مع احتمال لصوق الوبر به} فعن الرضوى قال (عليه السلام): «وإياك أن تصلى فى الثعالب ولا فى ثوب تحته جلد الثعالب» (٢).

وعن على بن مهزيار، عن رجل سأل الماضى \_ الرضا (عليه السلام) \_ عن الصلاة فى جلود الثعالب، فنهى عن الصلاة فيها، وفى الثوب الذى يليها فلم أدر

ص: ٣٣١

---

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٤٧ الباب ٩ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٢- فقه الرضا: ص ١٦ س ٢

أى الثوبين الذى يلصق بالوبر أو الذى يلصق بالجلد؟ فوقع (عليه السلام) بخطه: «الثوب الذى يلصق بالجلد». قال: وذكر أبو الحسن (عليه السلام) أنه سأله عن هذه المسألة، فقال: «لا تصل فى الثوب الذى فوقه ولا فى الثوب الذى تحته»<sup>(١)</sup>.

وفى أسئلة الحميرى، عن صاحب الزمان (عليه السلام) \_ إلى أن قال \_: وقد سئل بعض العلماء عن معنى قول الصادق (عليه السلام): «لا يصلى فى الثعلب ولا فى الأرنب ولا فى الثوب الذى يليه؟ فقال (عليه السلام): «إنما أعنى الجلود دون غيره»<sup>(٢)</sup>.

ومنه يظهر أنه لا- خصوصيه للأرنب، بل كل ما لا يصلح حكمه كذلك، لانصراف المثال من الأرنب والثعلب، كما يظهر أن اللاصق بالجلد أشد كراهه.

أما قول المصنف: «مع احتمال» فلعله استفاده من الانصراف، لكن الظاهر الإطلاق، ثم إن المصنف لم يذكر هنا جملة من المكروهات، مثل لبس البرطله فى الصلاه وهى قلنسوه طويله كانت تلبس سابقاً والمشهور كراهتها.

فعن هشام بن الحكم، عن أبى عبد الله (عليه السلام) «أنه كره لباس البرطله»<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد النهى عن الطواف فيها، معللاً بأنها من زى اليهود<sup>(٤)</sup>، فإن الجمع بين الخبرين يعطى كراهه الصلاه أيضاً.

وأما ما يدل على جوازها، فما رواه يونس بن يعقوب، قال: سألت أبا

ص: ٣٣٢

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٢٩٩ الباب ١ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٦٠ الباب ٧ من أبواب لباس المصلّى ح ١٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٥ الباب ٤٢ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٨٠ الباب ٣١ من أبواب أحكام الملابس ح ١٠

عبد الله، عن الرجل يصلى وعليه البرطله؟ فقال (عليه السلام): «لا يضره»<sup>(١١)</sup>.

ومثل كراهه أن تصلى المرأة عطلاً، فعن أبي مریم، قال: سمعت جعفر بن محمد (عليه السلام) يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «يا على مر نساء ك لا يصلين عطلاً ولو يعلقن فى أعناقهن سيراً»<sup>(١٢)</sup>.

إلى غيرها مما سأتى فى باب المستحبات، فالعطل مكروه، والتزين مستحب.

ومثل عقص الشعر، فعن مصادف، عن أبى عبد الله (عليه السلام): فى الرجل صلى صلاه فريضه وهو معقص الشعر، قال: «يعيد صلاته»<sup>(١٣)</sup>.

ومثل أن يصلى وفى كفه طير، فعن على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل صلى وفى كفه (وفى كفه خ ل) <sup>(١٤)</sup> طير؟ قال: «إن خاف الذهاب عليه فلا بأس»<sup>(١٥)</sup>.

ومثل أن يصلى فى منديل الغير، ففى مرفوعه محمد بن يحيى، قال: «صل فى منديلك الذى تتمندل به، ولا تصل فى منديل يتمندل به غيرك»<sup>(١٦)</sup>.

إلى غيرها مما يجدها المتتبع فى كتب الأحاديث، وفى كتب الفقهاء، والله المستعان.

ص: ٣٣٣

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٥ الباب ٤٢ من أبواب لباس المصلّى ح ٢

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٥٦ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٨ الباب ٣٦ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٤- كذا فى بعض النسخ

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٦ الباب ٦٠ من أبواب لباس المصلّى ح ١

٦- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٤٩ من أبواب لباس المصلّى ح ٢



فصل

فيما يستحب من اللباس

وهي أيضاً أمور:

أحدها: العمامه مع التحنك.

فصل

فيما يستحب من اللباس

{وهي أيضاً أمور:}

{أحدها: العمامه مع التحنك} كما هو المشهور، بل بلا إشكال ولا خلاف، والظاهر أنهما مستحبان: أصل الصلاه بعمامه، والتحنك.

ويدل على الأول: ما رواه مكارم الأخلاق، عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: «ركعتان بعمامه أفضل من أربعه بغير عمامه»<sup>(١)</sup>.

ومثله مرسله الذكري<sup>(٢)</sup>، وما رواه جامع الأخبار عنه (صلى الله عليه وآله): «من صلى ركعتين بعمامه فله من الفضل على من لم يتعمم كفضلي على أمتي، ومن

ص: ٣٣٥

١- مكارم الأخلاق: ص ١١٩ الباب ٦ الفصل ٧

٢- الذكري: ص ١٤ س ٢٢



الثانى: الرداء للإمام بل يكره له تركه.

صلى متعمماً فله من الفضل على من صلى بغير عمامه كمن جاهد فى البحر على من جاهد فى البر فى سبيل الله تعالى، ولو أن رجلاً متعمماً صلى على جميع أمتى بغير عمامه يقبل الله تعالى صلاتهم جميعاً من كرامته عليه، ومن صلى متعمماً وكل به سبع مائه الف ملك يكتبون له الحسنات ويمحون عنه السيئات ويرفعون له الدرجات»(١).

ويدل على الثانى: ما تقدم فى روايه الصادق (عليه السلام) قال: «طلبه العلم ثلاثه، فاعرفهم بأعيانهم» إلى أن قال: «وصاحب الفقه والعقل ذو كآبه وحزن وسهر، قد تحنك فى برنسه، وقام الليل فى حنسه»(٢).

فإنه يظهر منه استحباب التحنك فى حال الصلاه\_ لعدم فهم الخصوصيه لصلاه الليل.

ثم إنه لا إشكال فى كفايه الصدق فى العمامه والحنك، كما لا إشكال فى عدم استحباب ذلك للمرأة، وإنما هو للرجل.

{الثانى: الرداء للإمام بل يكره له تركه} بلا إشكال فيهما، ويدل على ذلك روايه سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن رجل أمّ قوماً فى قميص واحد ليس عليه رداء؟ قال (عليه السلام): «لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عمامه يرتدى بها»(٣).

ص: ٣٣٦

- ١- جامع الأخبار: ص ٩١ فصل ٣٦
- ٢- الكافى: ج ١ ص ٤٩ باب النوادر ح ٥
- ٣- كذا فى نسخه جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٦٨ الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلّى ح ١ عن الكافى، ومثله فى التهذيب (المطبوع): ج ٢ ص ٣٦٦ باب ٣٧ فى ما يجوز الصلاه فيه من اللباس ح ٥٣، ولكن فى المطبوع من الكافى: ج ٣ ص ٣٩٤ باب الصلاه فى ثوب واحد ح ٣ ليس فيه: «واحد»

ولا يخفى أن لفظه «واحد» إنما هي في رواية الكافي، أما رواية التهذيب فهي خالية عنها، ولذا يكون استحباب الرداء أعم من أن يكون الإمام لابساً ثوباً واحداً أم أكثر، ولو بضميمة التسامح، كما أن الظاهر استحباب الرداء لمطلق المصلي، لصحيحة علي بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه (عليه السلام): سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلي في قميص واحد أو قباء وحده؟ قال (عليه السلام): «ليطرح على ظهره شيئاً» (١).

وهذا هو الذي أفتى به جماعه، وإن أشكل فيه آخرون بعدم الدلالة، كما أنه ربما استدل للاستحباب المطلق بصحيحة زراره عن الباقر (عليه السلام): «أدنى ما يجزيك أن تصلي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناح الخطاف» (٢)، فإن إطلاقه شامل لمن كان ذا ألبسه متعددة أم لا، إماماً كان أو غيره، ولو أشكل في دلاله الروايات على العموم فالتسامح يكفي في الحكم.

ثم إن الرداء يشمل كل ما ألقى على المنكب من إزار أو عباءة أو نحوهما، وجناح الخطاف في النص يراد به المبالغه كما هو المستفاد عرفاً.

نعم في بعض الروايات كفايه التكه، وحبل السيف، ففي صحيحة ابن

ص: ٣٣٧

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٨٤ الباب ٢٢ من أبواب لباس المصلي ح ١١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٠ الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلي ح ٦

الثالث: تعدد الثياب.

سنان، قال: سُئِلَ أبو عبد الله (عليه السلام) عن رجل ليس معه إلا سراويل؟ فقال (عليه السلام): «يحل التكه ويضعها على عاتقه ويصلي، وإن كان معه سيف فليقلد السيف ويصلي قائماً»<sup>(١)</sup>.

وفي الفقيه، أن علياً (عليه السلام) قال: «السيف بمنزله الرداء تصلى فيه ما لم تر فيه دمًا، والقوس بمنزله الرداء»<sup>(٢)</sup>.

وعن الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «البرنس كالرداء»<sup>(٣)</sup>.

وفي روايته عن السجاد (عليه السلام): «أنه كان يصلي في البرنس»<sup>(٤)</sup> وهي قلنسوه طويلة، ولا يبعد أن يكون كل ما يعلق على العاتق من مثل البندقية ونحوها أيضاً بمنزله الرداء، لعدم فهم الخصوصية ولإطلاق روايه على بن جعفر وغيرها.

{الثالث: تعدد الثياب} بلا- إشكال، والمراد به حسب المتعارف لا- أن يلبس ثياباً كثيرة خارج المتعارف، لانصراف النص والفتوى إلى المتعارف، وللسيره، وللقدوه، فإن المعصومين (عليهم السلام) ما كانوا يلبسون أكثر من المتعارف، والظاهر أن السرّ فيه هو أن يكون الإنسان كامل الاستعداد لمقابله مالك الملوك.

وكيف كان، فما ذكرناه هو المراد من تعبير الفقهاء باستحباب الإكثار من الثياب في الصلاة، ويدل على الحكم المذكور جملة من الروايات:

ص: ٣٣٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٩ الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٦١ باب ٣٩ في ما يصلى فيه من الثياب ح ١٠

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٦ في ذكر لباس الصلاة

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٦ في ذكر لباس الصلاة

بل يكره في الثوب الواحد للمرأة كما مر.

كروايه ابن مميون القداح عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه (عليه السلام) قال: «إن كل شيء عليك تصلى فيه تسبح معك، قال: وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا اقيمت الصلاة لبس نعليه وصلى فيهما» (١).

وعن طلحه بن زيد عن الصادق (عليه السلام) عن أبيه عن علي (عليه السلام) قال: «إن الإنسان إذا كان في الصلاة فإن جسده وثيابه وكل شيء حوله يسبح» (٢).

وعن ابن شهر آشوب عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه سئل عن عله ما يصلى فيه من الثياب؟ فقال: «إن الإنسان...» وذكر مثله (٣).

ولا يخفى أن المستفاد من الروايات خصوصاً الروايه الثانيه أن كل شيء معه الإنسان ولو مثل القلم والدرهم وكل شيء حول الإنسان حاله حال الثياب، فلا خصوصيه للثياب. {بل يكره في الثوب الواحد للمرأة} بل وللرجل أيضاً {كما مر} ويضاف إلى ما تقدم، ما دل على استحباب أن تصلى المرأة في ثلاثة أثواب درع وإزار وخمار، لصحيحه جميل وموثقه ابن أبي يعفور، قال في المستند: لا خلاف في ذلك بين الأصحاب، وفي المنتهى ذهب إليه العلماء كافه (٤).

ص: ٣٣٩

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٩ الباب ٦٣ من أبواب لباس المصلّي ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٩ الباب ٦٣ من أبواب لباس المصلّي ح ٢

٣- مناقب آل أبي طالب: ج ٢ ص ٣٧٧

٤- المستند: ج ١ ص ٢٩٥ س ١٨

الرابع: لبس السراويل.

الخامس: أن يكون اللباس من القطن أو الكتان.

السادس: أن يكون أبيض.

{الرابع: لبس السراويل} بلا إشكال لبعض الروايات، مثل ما عن الذكري قال: روى: «ركعه بسراويل تعدل أربعاً بغيره» وكذا روى في العمامه (١١).

{الخامس: أن يكون اللباس من القطن أو الكتان} لعله لمطلقات الاستحباب، مثل ما رواه الكافي عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «البسوا ثياب القطن فإنه لباس رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو لباسنا» (٢).

وعن علي بن عقبه عن أبيه قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «الكتان من لباس الأنبياء وهو ينبت اللحم» (٣). ولا يخفى أن هذا بمجرد لا يدل على الاستحباب المذكور، وسيأتي في السادس ما ينفع المقام.

{السادس: أن يكون أبيض} كما ذكره الدروس والبيان وغيرهما، لعله للجمع بين ما دل على أحسن الثياب، وما دل على استحباب لبس أحسن الثياب للصلاه.

فمن الأول: ما رواه الكليني عن الصادق (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله

ص: ٣٤٠

١- الذكري: ص ١٤٠ س ٢١

٢- الكافي: ج ٦ ص ٤٤٦ باب لباس البياض والقطن ح ٤

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٧ الباب ١٦ من أبواب أحكام الملابس ح ١

عليه وآله): «البسوا البياض فإنه أطيب وأطهر، وكفنوا فيه موتاكم» (١).

وعن الباقر (عليه السلام): قال النبي (صلى الله عليه وآله): «ليس من لباسكم شيء أحسن من البياض». الحديث (٢).

وفي حديث الصادق (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام): «إن عليا (عليه السلام) كان لا يلبس إلا البياض أكثر ما يلبس» (٣).

ومن الثاني: ما رواه خثيمه قال: كان الحسن بن علي (عليه السلام) إذا قام إلى الصلاة لبس أجود ثيابه، فقيل له: يا بن رسول الله لم تلبس أجود ثيابك؟ فقال (٤): «إن الله جميل يحب الجمال فأتجمل لربي وهو يقول: خذوا زينتكم عند كل مسجد، فأحب أن ألبس أجود ثيابي» (٥).

وعن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) في قول الله تعالى: خذوا زينتكم عند كل مسجد قال (عليه السلام): «هي الثياب» (٦). لكن لا يخفى ما في دلالة الروايات على خصوص ذلك.

ص: ٣٤١

- 
- ١- الكافي: ج ٦ ص ٤٤٥ باب لباس البياض والقطن ح ١ و ٢
  - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٦ الباب ١٤ من أبواب أحكام الملابس ح ٣
  - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٦ الباب ١٤ من أبواب أحكام الملابس ح ٦
  - ٤- سورة الأعراف: الآية ٣٠
  - ٥- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٨٥ الباب ٢٩ من أبواب لباس المصلّي ح ٤
  - ٦- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٠٥ الباب ٣٦ من أبواب لباس المصلّي ح ٣

نعم لا إشكال في استحباب الصلاة في أجود الثياب، فكان على المصنف أن يذكره، كما أن من المستحبات التي لم يذكرها المصنف: الصلاة في أحسن الثياب.

فعن محمد بن حسين بن كثير قال: رأيت على أبي عبد الله (عليه السلام) جبه صوف بين ثوبين غليظين، فقلت له في ذلك، فقال (عليه السلام): «رأيت أبي يلبسها، إنا إذا أردنا أن نصلى لبسنا أحسن ثيابنا»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان لأبي ثوبان خشنان يصلى فيهما صلاته، فإذا أراد أن يسأل الله حاجه لبسها وسأل الله حاجته»<sup>(٢)</sup>. إلى غيرها من الروايات.

ولا يخفى أنه لا منافاه بين ما تقدم وبين ما دل على استحباب أجود الثياب حيث إنه لوحظ الأجود باعتبار أنه في محضر مالك الملوك، ولوحظ الأخصن باعتبار أنه مقام الذل والعبودية، كما لا يستبعد استحباب لبس البالي باعتبار ذلك.

ففي روايه مسمع قال (عليه السلام): «إني أحب لك أن تتخذ في دارك مسجداً في بعض بيوتك ثم تلبس ثوبين طمرين غليظين ثم تسأل الله»<sup>(٣)</sup>.

والطمر: هو الثوب البالي. فإن الجمع بين هذه الروايه وبين روايه ابن سنان يعطى وحده

ص: ٣٤٢

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣١ الباب ٥٤ من أبواب لباس المصلّي ح ٣
  - ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٦٠ الباب ٣١ من أبواب لباس المصلّي ح ٢
  - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٥٥٥ الباب ٦٩ من أبواب أحكام المساجد ح ٦

السابع: لبس الخاتم من العقيق.

حاله الصلاة وحال الدعاء من جهة الثوب، كما أنه لو قلنا باستحباب القطن والكتان لم يناف ذلك استحباب الصوف، كما فى الكافى عن الخزاز عن أبيه قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) وعليه قميص غليظ خشن تحت ثيابه، وفوقها جبه صوف، وفوقها قميص غليظ فمسستها، فقلت: جعلت فداك إن الناس يكرهون لباس الصوف؟ فقال: كلا كان أبى محمد بن على (عليه السلام) يلبسها وكان على بن الحسين (عليه السلام) يلبسها وكانوا يلبسون أغلظ ثيابهم إذا قاموا إلى الصلاة ونحن نفعل ذلك» (١). إذ لكل مستحب وجه، ولا منافاه بين المستحبات المتضاده، كما قرر فى محله.

ومن هذا الحديث وغيره يظهر أن ما ورد فى ذم لباس الصوف إنما يراد به ما إذا جعل ذلك شعاراً كما تقدم فى السواد، وأن المذموم منه ما جعل شعاراً لا مطلقاً.

{السابع: لبس الخاتم من العقيق} فعن عدّه الداعى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «صلاه ركعتين بفص عقيق تعدل ألف ركعه بغيره»، كما يستحب التختم بغيره أيضاً (٢).

فعن عيون الأخبار عن الرضا (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) عن على (عليه السلام) قال: خرج علينا رسول الله (صلى الله عليه وآله) وفى يده خاتم فصبه جزع

ص: ٣٤٣

---

١- الكافى: ج ٦ ص ٤٥٠ باب لبس الصوف والشعر ح ٤

٢- عدّه الداعى: ص ١١٩



الثامن: لبس النعل العربي.

يمانى فصلى بنا فلما قضى صلاته رفعه إلى وقال: يا على تختم به فى يمينك وصلّ فيه، أو ما علمت أن الصلاة فى الجزع تعد سبعون صلاه وأنه يسبح ويستغفر وأجره لصاحبه»(١).

وعن دعائم الإسلام: عن الحسين بن على (عليه السلام) قال: قال لى رسول الله (صلى الله عليه وآله): «يا بنى تختم بالياقوت والعقيق فإنه ميمون مبارك، وكلما نظر الرجل فيه إلى وجهه يزيد نوراً، والصلاه فيه سبعون صلاه»(٢).

{الثامن: لبس النعل العربي}. فى المستند قال: عند علمائنا أجمع، كما صرح به جماعه(٣).

أقول: ويدل عليه متواتر الروايات، فعن عبد الله بن المغيرة قال: «إذا صليت فصلّ فى نعليك إذا كانت طاهره فإن ذلك من السنه»(٤).

وعن معاويه بن عمار قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يصلى فى نعليه غير مره ولم أره ينزعهما قط(٥).

وعن على بن مهزيار قال: رأيت أبا جعفر (عليه السلام) صلى حين زالت

ص: ٣٤٤

١- كذا فى نسخه جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٦٧ الباب ٣٧ من أبواب لباس المصلّى ح ٢، وفى عيون الأخبار المطبوع: ج ٢ ص ١٣٠ الباب ٣٥ ح ١٨، باختلاف بسيط

٢- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٦٤ فى ذكر لباس الحلى

٣- المستند: ج ١ ص ٢٩٥ س ١٤

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٩ الباب ٣٧ من أبواب لباس المصلّى ح ٧

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٨ الباب ٣٧ من أبواب لباس المصلّى ح ٤

الشمس يوم الترويه ست ركعات خلف المقام وعليه نعلاه لم ينزعهما»(١). إلى غيرها، ولم يرد في الروايات لفظ العرييه، وإنما ورد ذلك في ألفاظ الفقهاء، وكفى به حجه للتسامح، مضافاً إلى أن المشافهين كانوا عرباً يفهمون ذلك والأئمه (عليهم السلام) الذين صلوا فيها إنما صلوا في العرييه لأنها كانت لبسهم.

وهل المستحب أن يلبسها الإنسان في وقت الصلاه أو أنه إذا كانت في رجله لم ينزعها؟ الظاهر الثاني إذ هو المنصرف، ولم يرد دليل على لبسها لأجل الصلاه فتأمل. ولعل في النزاع أيضاً فضل آخر فالفضل متزاحم.

ففي روايه أبي حمزه في باب مسجد الكوفه: أن على بن الحسين (عليه السلام) خلع نعليه ثم صلى عند الأسطوانه السابعه(٢). ولعل وجه استحباب الصلاه فيهما، أن الإنسان المسلم مشغول عن أمثال هذه الأمور بأمر أهم، أو أن ذلك للتنبيه على أنه لا ينبغي أن يهتم الإنسان بهذه الأمور الصغيره.

ثم الظاهر أنه تجوز الصلاه في مختلف أقسام الحذاء إذا لم يمنع عن السجود الصحيح، ويدل عليه بالإضافة إلى الأصل ما رواه الدعائم عن الباقر (عليه السلام) قال: «صل في خفيك أو نعلك إن شئت»(٣).

وما رواه أبو بصير عن الصادق (عليه السلام): قال أمير المؤمنين (عليه السلام):

ص: ٣٤٥

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٩ الباب ٣٧ من أبواب لباس المصلّي ح ٦
  - ٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٣٥ الباب ٣٧ من أبواب أحكام المساجد ح ٤
  - ٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٧ في ذكر اللباس في الصلاه

التاسع: ستر القدمين للمرأة.

العاشر: ستر الرأس في الأمه والصبيه، وأما غيرهما من الإناث فيجب كما مر.

الحادى عشر: لبس أنظف ثيابه.

«استجاده الحذاء وقايه للبدن وعون على الصلاه والطهاره»(١).

وفى حديث الأربعمائه عن على (عليه السلام) مثله، إلا أن فيه: «عون على الطهور والصلاه»(٢).

وفى روايه ابن سنان قال (عليه السلام): «فلا بأس أن يصلى فيه وإن كان فيه قذر مثل القلنسوه والتكه والكمره والنعل والخفين وما أشبه»(٣).

{التاسع: ستر القدمين للمرأة} كما تقدم الكلام فيه.

{العاشر: ستر الرأس في الأمه والصبيه، وأما غيرهما من الإناث فيجب كما مر} الكلام فيه.

{الحادى عشر: لبس أنظف ثيابه} فعن أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «النظيف من الثياب يذهب الغم والحزن وهو طهور للصلاه»(٤). بل هو داخل فى لبس الأجود كما تقدم.

ص: ٣٤٦

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٨١ الباب ٣٢ من أبواب أحكام الملابس ح؟؟؟
  - ٢- الخصال: ص ٦١١ حديث الأربعمائه
  - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣٦ من أبواب النجاسات ح ٥
  - ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٤٦ الباب ٦ من أبواب أحكام الملابس ح ٢

الثاني عشر: استعمال الطيب، ففي الخبر ما مضمونه: «الصلوة مع الطيب تعادل سبعين صلاة».

الثالث عشر: ستر ما بين السره والركبه.

{الثاني عشر: استعمال الطيب، ففي الخبر ما مضمونه: الصلاه مع الطيب تعادل سبعين صلاه} ففي مرفوعه على بن إبراهيم المرويه في الكافي عن الصادق (عليه السلام) قال: «من تطيب أول النهار لم يزل عقله معه إلى الليل». وقال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «صلاه متطيب أفضل من سبعين صلاه بغير طيب»(١).

وقريباً من ذيله ما رواه المفضل عنه (عليه السلام)، وعن عبد الله بن الحرث قال: كانت لعلی بن الحسين (عليه السلام) قاروره مسك في مسجد فإذا دخل للصلوة أخذ منه فتمسح به(٢).

وعن الحسن بن علي عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «كان يعرف موضع سجود أبي عبد الله (عليه السلام) بطيب ريحه»(٣).

لكن لا يخفى أنه يجب اجتناب الطيب في حال الإحرام، كما أن الظاهر كراهته في الصلاه في حرم الحسين (عليه السلام) كما يظهر من آداب زياره الحسين (عليه السلام) وأنه لا تطيب إذا أراد زيارته (عليه السلام)(٤).

{الثالث عشر: ستر ما بين السره والركبه} لأنها عوره كما في بعض

ص: ٣٤٧

١- الكافي: ج ٦ ص ٥١٠ باب الطيب ح ٧

٢- الكافي: ج ٦ ص ٥١٥ باب المسك ح ٦

٣- الكافي: ج ٦ ص ٥١١ باب الطيب ح ١١

٤- انظر: الوسائل: ج ١٠ ص ٤٢٣ الباب ٧٧ من أبواب المزار ذيل ح ١

الرابع عشر: لبس المرأة قلاذتها.

الروايات، والعموره من الأدب سترها، لكن لم أجد فتوى أو نصاً بذلك.

{الرابع عشر: لبس المرأة قلاذتها} بل مطلق حليها، فعن الدعائم: «روينا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه كره للمرأة أن تصلى بلا حلي» وقال (صلى الله عليه وآله): «لا تصلى المرأة إلا وعليها الحلي أدناه خرص فما فوقه، ولا تصلى إلا وهي مختضبه، فإن لم تكن مختضبه فتمس مواضع الحناء بالخلوق»<sup>(١)</sup>.

وعن الكافي عن أبي مريم قال: سمعت جعفر بن محمد (عليه السلام) يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «يا علي مر نساءك لا يصلين عطلاً ولو يعلقن في أعناقهن سيرا»<sup>(٢)</sup>، إلى غيرها من الروايات.

ثم إن هناك مكروهات ومستحبات لم يذكرها المصنف أشرنا إلى بعضها، ومن المكروهات أيضاً أن يتقى المصلي على ثوبه في الصلاة.

فعن علي (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من اتقى على ثوبه في صلاته فليس الله اكتساه»<sup>(٣)</sup>.

وفي روايه أخرى عنه (عليه السلام) قال: رسول الله (صلى الله عليه وآله): «من اتقى على ثوبه أن يلبسه في صلاته فليس له اكتساه»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٣٤٨

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٧ في ذكر اللباس في الصلاة

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٥٦ الباب ٢٨ من أبواب اللباس ح ١

٣- الجعفریات: ص ٣٩

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٥٠ الباب ٣٦ من أبواب لباس المصلي ح ٦

ولعل الظاهر من الحديث الأول: أن يلاحظ ثوبه الذى لبسه لئلا يتوسخ فى الصلاة.

ومن الحديث الثانى: أن لا يلبس ثوبه الجيد فى الصلاة تحفظاً على ثوبه.

كما أن من المستحبات أيضاً اختيار الثوب للصلاة فقط، واستحباب كونه من أطيب كسبه، فعن الفوائد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه كان له بردان معزولان للصلاة لا يلبسهما إلا فيها(١).

وفى روايه عبد الله بن سليمان قال (عليه السلام): «ولتكن جوائزك وعطايك» إلى أن قال: «والكسوه التى تصلى فيها» \_ إلى أن قال: \_ «من أطيب كسبك»(٢).

بقى شىء، وهو كراهه مطلق المصبوغ بالحمرة الشديده، بل مطلق الحمرة.

ففى موثقه حماد: «يكراه الصلاة فى الثوب المصبوغ المشيع المقدم»(٣) على وزن مكرم \_ مفعولاً، وهو شديد الحمرة كما قال جمع من أهل اللغة، أو شديد اللون بقول مطلق، كما قال بعض.

وفى روايه مالك: «فى ملحفه حمراء»، أن الباقر (عليه السلام) قال: «إننا لا نصلى فى هذا ولا- تصلوا فى المشيع المضرج المصبوغ»(٤)، بل الظاهر كراهه المقدم مطلقاً حتى فى غير الصلاة.

ففى مرسله ابن أبى عمير: «يكراه المقدم إلا للعروس»(٥)، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٤٩

١- كثر الفوائد: ص ١٨٥

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٥٣ الباب ٤٩ من أبواب ما يكتسب به ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٦ الباب ٥٩ من أبواب لباس المصلى ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٥ الباب ٥٩ من أبواب لباس المصلى ح ١

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٣٥٢ الباب ١٧ من أبواب أحكام الملابس ح ٢



والمراد به ما استقر عليه ولو بوسائط، وما شغله من الفضاء فى قيامه وقعوده وركوعه وسجوده ونحوها.

{والمراد به ما استقر عليه ولو بوسائط} مما يصدق عليه عرفاً أنه تصرف فيه، إذ بدون الصدق لا يسمى مكاناً ولا يسمى التصرف فى أعاليه تصرفاً فيه {وما شغله من الفضاء فى قيامه وقعوده وركوعه وسجوده ونحوها} وقد عرّف المكان بتعاريف، وأشكل بعض على كل واحد من تلك التعريفات بعدم الجمع أو عدم المنع، وبعضهم أدخل بعض المباحث الفلسفيه فى المقام، كما أن بعضهم فرق بين المكان الذى يشترط فيه الطهاره، والمكان الذى يشترط فيه أن لا يكون مغصوباً، لكن حيث إن التعاريف لفظيه \_ كما قاله الآخوند «ره» \_ وإن أشكل على ذلك أيضاً، وحيث إنه إشاره إلى المعنى الخارجى المبين لدى الذهن، بل هو أوضح من التعريفات، لم يهمنى التعرض للمذكورات تأييداً أو نقضاً وإشكالاً.



ويشترط فيه أمور:

أحدها: إباحته، فالصلاة في المكان المغضوب باطله

{ويشترط فيه أمور}:

{أحدها: إباحته، فالصلاة في المكان المغضوب باطله} إجماعاً متواتراً نقله عن الكل باستثناء فضل بن شاذان الذي أفتى بصحة الصلاة في المغضوب وإن كان آثماً، لكن مخالفته لم تضر بالإجماع.

وقاعده: فإن أجزاء العبادة تتحد مع الغضب، فلا يمكن أن تكون مقربة، إذ الغضب مبعد، وبين الأمرين تضاد فلا يمكن اجتماعهما، والإشكال في ذلك بأن أجزاء العبادة لا تتحد، أو بأنه يمكن اجتماع الأمر والنهي غير تام، وإن أطال بعض الفقهاء في المقامين، فإن الاتحاد واضح الامتناع ومفصل في الأصول.

ونصاً: مثل ما روى عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصيته لكميل قال: «يا كميل انظر فيما تصلى وعلى ما تصلى إن لم يكن من وجهه وحله فلا قبول» (١). وهذا الحديث مروى في نهج البلاغة، وبشاره المصطفى، وتحف العقول.

وما روى عن الغوالي وتحف العقول، سأله بعض أصحابه فقال: يا بن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما حال شيعتكم فيما خصكم الله به إذا غاب غائبكم واستتر قائمكم؟ فقال (عليه السلام): «ما أنصفناهم إن نؤاخذهم، ولا أجبناهم إن عاقبناهم، بل نبيح لهم المساكن لتصح عباداتهم» (٢)، الحديث. فإن صراحتهم لفظاً

ص: ٣٥٢

---

١- انظر تحف العقول: ص ١٢٢، وبشاره المصطفى: ص ٢٨، جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٧٣ الباب ٢ من أبواب مكان المصلّى

ح ١. الوسائل: ج ١ ص ٢٢٢ الباب ٢ من أبواب مكان المصلّى ح ١

٢- انظر تحف العقول: ص ١٢٢، وبشاره المصطفى: ص ٢٨، جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٣٧٣ الباب ٢ من أبواب مكان المصلّى

ح ١. الوسائل: ج ١ ص ٢٢٢ الباب ٢ من أبواب مكان المصلّى ح ١

سواء تعلق الغصب بعينه، أو بمنافعه كما إذا كان مستأجراً وصلى فيه شخص من غير إذن المستأجر، وإن كان مأذوناً من قبل المالك، أو تعلق به حق كحق الرهن وحق غرماء الميت وحق الميت إذا أوصى بثلثه ولم يفرز بعد.

وحجيتهما سنداً \_ لجبر ضعفهما بالعمل والفتوى من اجل بل الكل \_ كما في المستند بالنسبه إلى الفتوى بالثاني \_ يكفي في الاستناد إليهما في المقام في مبحث اللباس ما ينفع المقام، فراجع.

{سواء تعلق الغصب بعينه أو بمنافعه} لإطلاق الأدله {كما إذا كان مستأجراً وصلى فيه شخص من غير إذن المستأجر وإن كان مأذوناً من قبل المالك} فإن المنافع حيث صارت للمستأجر لم يكن للمالك حق التصرف فيها، إنما اللازم إذن صاحب المنفعه الذي هو للمستأجر.

{أو تعلق به حق كحق الرهن} فإن كلاً من الراهن والمرتهن ممنوعان من التصرف \_ كما حقق في محله \_ ولذا لا يصح أن يصلى فيه أحدهما بدون إذن الآخر، وحق الرهن ليس من قبيل حق المستأجر حتى يكفي إذنه في صحه الصلاه، وتحرير هذا الحق مفصلاً في كتاب الرهن.

{وحق غرماء الميت} لأن ما يقابل الدين من التركة متعلق حق الغير فلا يصح إذن الميت \_ في حال حياته \_ ولا إذن الوارث، ولا- إذن الغريم في صحه الصلاه، إذ الميت انقطع ماله وحقه، وكل من الوارث والغريم له بعض الحق، فإذن أحدهما لا يكفي، وتحرير هذا الحق مفصلاً في كتاب الحجر.

{وحق الميت إذا أوصى بثلثه ولم يفرز بعد} فيما إذا كان على نحو المشاع

ولم يخرج منه، وحق السبق كمن سبق إلى مكان من المسجد أو غيره فغصبه منه غاصب على الأقوى

لأنه متعلق حقين فلا يصح لأحدهما الإذن بدون إذن الآخر.

نعم إذا كان على نحو الكلى فى المعين لم يكن وجه للمنع، فكما إذا باع صبره من ضمن عشرة جاز للبائع التصرف فى تسعه منها، كذلك إذا أوصى الميت بمثل ذلك، فإن الوارث المالك للشئيين يحق له أن يتصرف فى قدر ماله، نعم لا يحق لمن أجاز له الميت أو لوليه أن يتصرف فى الثلث قبل الإفراز، كما لا يحق للمشتري فى مسأله الكلى فى المعين ذلك، وإن كان فى التشبيه للمقام بذلك إشكال، وتحرير المسأله فى كتاب الحجر.

ثم إن من الواضح أن الثلث المذكور فى المتن من باب المثال، وإلا فالمراد القدر من المال الموصى به غير المفرز، كما أن قوله: {ولم يخرج منه} من باب عطف البيان، فإن الإفراز المعتبر شرعاً مثل الإخراج إلا أن يريد الإفراز غير المعتبر شرعاً، وحينئذ يكون المدار الإخراج.

{وحق السبق كمن سبق إلى مكان من المسجد أو غيره فغصبه منه غاصب} فإنه موجب للبطلان {على الأقوى} كما هو المشهور، خلافاً لآخرين حيث قالوا بعدم البطلان.

استدل الأولون: بظاهر الحق الوارد فى النص والفتوى كقوله (عليه السلام): «فهو أحق به» فإذا كان حقاً كان تصرف الغير فيه باطلاً وحراماً، فإنه «لا يتوى حق امرء مسلم».

ونحو ذلك وإنما تبطل الصلاة إذا كان عالماً عامداً.

وأما إذا كان غافلاً أو جاهلاً أو ناسياً فلا تبطل.

نعم لا يعتبر العلم بالفساد، فلو كان جاهلاً بالفساد مع علمه بالحرمة والغصبيه

واستدل الآخرون: بأنه لم يعلم أن يكون الحق من هذا القبيل، وإنما هو اعتبار الأولويه، والأصل عدم حرمة التصرف فلا بطلان للصلاة، ثم إن الروايات الداله على الحق ضعيفه السند، ولا يخفى ما فيه فإنه لا وجه للتشكيك في الروايه بعد استناد المشهور إليها، كما لا وجه للقول بأن الحق ليس بهذا المقدار وإنما هو الأولويه في الجملة فقط، إذ الحق عرفاً يتبعه لوازمه، ولم يعلم أن الشارع تصرف في هذا المفهوم، بل الظاهر أنه استعمله مثل استعمال العرف إياه.

فالأقوى ما ذكره المصنف، وتسام الكلام في ذلك في باب المشتركات من كتاب إحياء الموات {ونحو ذلك} من سائر الحقوق والكلام في ذلك طويل جداً مو كول إلى محالها.

{وإنما تبطل الصلاة إذا كان عالماً عامداً} لأن التصرف المتحد مع الصلاة مبعد فلا يمكن أن يكون مقرباً.

{وأما إذا كان غافلاً أو جاهلاً أو ناسياً فلا تبطل} كما تقدم في مبحث إباحه اللباس، وقد تقدم هناك أنه لا فرق بين الجهل ونحوه بالموضوع أو الحكم لإطلاق ما دل على المعذوريه.

{نعم لا يعتبر العلم بالفساد، فلو كان جاهلاً بالفساد مع علمه بالحرمة والغصبيه

كفى فى البطلان ولا فرق بين النافله والفريضة فى ذلك على الأصح

كفى فى البطلان { ودليل «لا تعاد» لا تشمل صورته العلم والعمد، للانصراف وللإجماع كما تقدم الكلام حول ذلك.

{ولا- فرق بين النافله والفريضة فى ذلك على الأصح} كما هو المشهور، خلافاً للمحقق حيث قال بصحة النافله، واستدل هو وغيره لذلك بأمور:

الأول: إن النافله يمكن أداؤها بدون حركات فلا اتحاد بين الغصب وبين الصلاه، حتى يكون العمل مبغوضاً فلا يكون مقرباً.

الثانى: إن الكون ليس جزءاً من النافله ولا شرطاً فيها، فالنافله محبوبه والكون مبغوض ولا اجتماع بينهما.

الثالث: إنه يكفى فى النافله أقل مراتب الانحناء الحاصل بالإيماء، والإيماء ليس بتصرف عرفاً.

ويرد على الأول: أنه لو تم ما ذكر لم يصح ذلك دليلاً لصحة عموم النافله، مع أن ظاهر المحقق صحة النافله مطلقاً، هذا مضافاً إلى أن حركات اللسان تصرف فى الغصب، ولو لم يأت حتى بالإيماء، وإلى أن البقاء فى الغصب كون غصبى وكون صلاتى، وقد سبق لهذا توضيح فى مبحث اللباس، هذا لكن كون حركات اللسان من التصرف المحرّم محل منع، لانصراف أدله الغصب عن مثله.

وعلى الثانى: إن الكون كما عرفت جزء من النافله فلا يمكن أن يكون محبوباً ومبغوضاً، هذا مضافاً إلى أنه لو تم لم يصح ذلك فيما إذا ركع وسجد وتحرك بغيرهما فإنها تصرف بلا إشكال.

وعى الثالث: أولاً: إنه لا نسلم أنه تصح النافله مطلقاً بدون الحركات الركوعيه والسجوديه حتى فى حال الاستقرار.

وثانياً: إنه على تقدير الصحه فقد عرفت أن الكون جزء من الصلاه وغصب.

وثالثاً: إنه على تقدير تسليم الأمرين فهو جزئى لا يكون دليلاً لصحه النافله مطلقاً، وعلى هذا فما ذكره المصنف هو الأقوى.

ص: ٣٥٧

## مسأله ١ إذا كان المكان مباحاً والفرش مغموباً

(مسأله \_ ١): إذا كان المكان مباحاً ولكن فرش عليه فرش مغموب فصلى على ذلك الفرش بطلت صلاته، وكذا العكس.

(مسأله \_ ١): {إذا كان المكان مباحاً ولكن فرش عليه فرش مغموب فصلى على ذلك الفرش بطلت صلاته، وكذا العكس} لأنه على كلاً- التقديرين تصرف في المغموب، سواء كان الفرش مثل البلاط المفروش أو مثل البساط أو غيرهما، كما أن الحكم كذلك إذا وضع على مكان مباح تخت مغموب، أو وضع على المكان المغموب تخت مباح، فإنه تبطل الصلاة في كلتا الصورتين.

ص: ٣٥٨

(مسألة ٢ \_ ٢): إذا صلى على سقف مباح وكان ما تحته من الأرض مغصوباً، فإن كان السقف معتمداً على تلك الأرض تبطل الصلاة عليه، وإلا فلا، لكن إذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوباً أو كان الفضاء الفوقاني الذي يقع فيه بدن المصلي مغصوباً بطلت في صورتين.

(مسألة ٢ \_ ٢): {إذا صلى على سقف مباح وكان ما تحته من الأرض مغصوباً فإن كان السقف معتمداً على تلك الأرض تبطل الصلاة عليه} إذا صدق عليه أنه تصرف فيه {وإلا-فلا-} سواء لم يعتمد عليه، كما إذا كان سقف معتمداً على طرفي الأرض المغصوبه ولم يكن الفضاء مغصوباً، أو اعتمد لكن لم يصدق أنه تصرف في المغصوب لأصالة الحل حينئذ، لا يمكن ذلك بما إذا كان الاعتماد بعيداً كالعمارات ذوات الأطباق الكثيرة، فإنه لا يصدق على من في أعالي الطبقات أنه يتصرف في الأرض، ولو شك في صدق التصرف فالأصل العدم، أما منع المستمسك صدق التصرف مطلقاً، ففيه: إنه خلاف ما يظهر من العرف من الصدق، وإذا تحقق الصدق تحقق الحكم.

{لكن إذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوباً} فلم يكن المصلي يماس الفضاء المغصوب أصلاً {أو كان الفضاء الفوقاني الذي يقع فيه بدن المصلي} كل بدنه أو بعضه {مغصوباً بطلت في صورتين}.

أما في الأولى فلأن البدن اعتمد على السقف المعتمد على المغصوب، فالتصرف في السقف تصرف في المغصوب.



وأما في الثانيه فلأن الحركات الصلاتيه هي بعينها تصرف في المغصوب، فلا- يمكن أن تكون مقربه، ومنه يظهر أن إشكال المستمسك في الصورة الأولى قائلاً- إنه غير ظاهر، إذ الأفعال الصلاتيه ليست تصرفاً في الفضاء، وإن كانت تصرفاً في السقف<sup>(١)</sup>، غير ظاهر الوجه، ولذا تبع المصنف الساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم.

ص: ٣٦٠

---

١- المستمسك: ج ٥ ص ٤٢٤

(مسألة ٣ \_ ٣): إذا كان المكان مباحاً وكان عليه سقف مغصوب فإن كان التصرف في ذلك المكان يعد تصرفاً في السقف بطلت الصلاة، وإلا فلا، فلو صلى في قبه سقفاً أو جدرانها مغصوب وكان بحيث لا يمكنه الصلاة فيها إن لم يكن سقف أو جدار، أو كان عسراً وحرماً كما في شدة الحر أو شدة البرد بطلت الصلاة

(مسألة ٣ \_ ٣): {إذا كان المكان مباحاً وكان عليه سقف مغصوب، فإن كان التصرف في ذلك المكان يعد تصرفاً في السقف} عرفاً {بطلت الصلاة} فيه، والظاهر أنه تصرف غالباً فإن التصرف في كل شيء بحسبه، ولذا يقال إن فلاناً تصرف في الغرفة، ولا يراد بذلك أنه تصرف في أرض الغرفة أو في فضائها فقط، بل يراد أنه تصرف في الكل المشتمل على الحائط والسقف وغيرهما، ولذا فإذا كان الحائط أيضاً غصباً كان الحكم كذلك، وهذا ما ذهب إليه جمع، خلافاً لآخرين كالمستند والجواهر وغيرهما، حيث منعوا كونه تصرفاً، قالوا إنه انتفاع والانتفاع غير التصرف، فحاله حال الاستضاءه بضياء الغير في حال الصلاة، أو الاستشمام لرائحه ورد الغير، حيث إنه انتفاع ولبس بتصرف، والدليل إنما دل على حرمة التصرف لا على حرمة الانتفاع.

وفيه: إنا لا نسلم عدم كونه تصرفاً، ويدل عليه تسميه العرف إياه تصرفاً، بخلاف الاستضاءه والاستشمام فإن العرف لا يسميهما تصرفاً {وإلا} يعد تصرفاً عرفاً {فلا} بطلان {فلو صلى في قبه سقفاً أو جدرانها مغصوب وكان بحيث لا يمكنه الصلاة فيها إن لم يكن سقف أو جدار أو كان عسراً وحرماً كما في شدة الحر أو شدة البرد بطلت الصلاة} الظاهر عدم إناطه صدق التصرف عرفاً بما ذكره من الأمرين

وإن لم يعد تصرفاً فيه فلا.

ومما ذكرنا ظهر حال الصلاة تحت الخيمة المغصوبه فإنها تبطل إذا عدت تصرفاً في الخيمه، بل تبطل على هذا إذا كانت أطنابها أو مساميرها غصباً كما هو الغالب، إذ في الغالب يعد تصرفاً فيها، وإلا فلا.

بل يصدق التصرف سواء انتفع بالسقف في الوقايه من الحر والبرد وما أشبه أو لا، بل وإن كان السقف ضاراً، إذ الإمكان وعدم الإمكان والعسر وعدمه لا يرتبطان في صدق التصرف.

{وإن لم يعد تصرفاً فيه فلا} وإن كان انتفاعاً، إذ لا دليل على حرمه الانتفاع، بل الإجماع والضروره على حليه الانتفاع بالإضافه إلى أصاله الحل، كما في مثال الاستضاءه والاستشمام، وكذلك إذا نظر إلى زرع الغير وما أشبه مما يستلذ بالنظر إليه مثلاً مع عدم رضی صاحب الزرع بالنظر.

{ومما ذكرنا ظهر حال الصلاة تحت الخيمه المغصوبه، فإنها تبطل إذا عدت تصرفاً في الخيمه، بل تبطل على هذا} الذى ذكرناه من أنه تصرف عرفاً {إذا كانت أطنابها أو مساميرها غصباً كما هو الغالب} أى الغالب صدق التصرف فى الأطناب والمسامير إذا دخل تحت الخيمه، وقوله: {إذ فى الغالب يعد دخول الخيمه} تصرفاً فيها} بيان لقوله كما هو الغالب، فقول المستمسك لا تخلو العبارة عن تشويش (1) غير ظاهر الوجه {وإلا فلا} إذ حيث لا يصدق التصرف لا يكون محرماً كما تقدم وإن صدق الانتفاع.

ص: ٣٦٢

(مسأله \_ ٤): تبطل الصلاه على الدابه المغصوبه، بل وكذا إذا كان رحلها أو سرجها أو وطاؤها غصباً، بل ولو كان المغصوب نعلها.

(مسأله \_ ٤): {تبطل الصلاه على الدابه المغصوبه} كما فى المستند وغيره، لأن الكون الصلاتى متحد مع الكون الغصبى، كما تقدم مثل هذه المسأله فلا حاجه إلى تقييد المتن بما إذا تحرك على الدابه لأجل الركوع والسجود، فإن التحرك تصرف زائد على التصرف الكونى الحاصل بدون التحرك أيضاً.

{بل وكذا إذا كان رحلها أو سرجها أو وطاؤها} أو غطاؤها {غصباً، بل ولو كان المغصوب نعلها} لأن التصرف فى الدابه تصرف فى كل شىء من هذه الأمور.

ومما تقدم يظهر حكم الصلاه فى السياره والطائره والباخره والقطار وما أشبهه. نعم إذا كانت القاطره غصباً لم تحرم الصلاه فى الغرف المربوطه بها، لأن التصرف فيها ليس تصرفاً فى القاطره عرفاً، وإن كانت فى حاله الحركه.

(مسأله \_ ٥): قد يقال ببطلان الصلاه على الأرض التي تحتها تراب مغصوب ولو بفصل عشرين ذراعاً وعدم بطلانها إذا كان شىء آخر مدفوناً فيها، والفرق بين الصورتين مشكل.

وكذا الحكم بالبطلان لعدم صدق التصرف في ذلك التراب أو الشىء المدفون.

نعم لو توقف الاستقرار والوقوف في ذلك المكان على ذلك التراب أو

(مسأله \_ ٥): {قد يقال ببطلان الصلاه على الأرض التي تحتها تراب مغصوب ولو بفصل عشرين ذراعاً} لصدق التصرف فإن التصرف في الشىء تصرف في ما اعتمد عليه، ولذا كان الغاصب للدار غاصباً لأساسها الذي يكون تحت الحيطان.

{وعدم بطلانها إذا كان شىء آخر مدفوناً فيها} لعدم الصدق، فإن غصب الدار ليس غصباً لصندوق دفن بعض الحجر، ولذا لا يصح أن يقال عرفاً إنه غصب الصندوق، نعم حال بينه وبين مالكه، وهذا القول هو الأقرب وإن قال المصنف: {والفرق بين الصورتين مشكل} وكأنه لحصول الاعتماد على المدفون على كلتا الصورتين تراباً كان أو غيره، لكن الفارق كما عرفت هو الصدق العرفى.

{نعم لو توقف الاستقرار والوقوف في ذلك المكان على ذلك التراب أو

غيره يصدق التصرف ويوجب البطلان.

{غيره} من المدفون {يصدق التصرف ويوجب البطلان} لكن قد عرفت في مسأله الغرفه والخيمه أنه لا صحه لهذا التفصيل، فإن التصرف صادق وإن لم يتوقف الاستقرار إمكناً أو يسراً على ذلك المدفون أو على ذلك التراب.

ص: ٣٦٥

(مسألة ٦ \_ ٦): إذا صلى في سفينة مغصوبه بطلت، وقد يقال بالبطلان إذا كان لوح منها غصباً، وهو مشكل على إطلاقه، بل يختص البطلان بما إذا توقف الانتفاع بالسفينة على ذلك اللوح.

(مسألة ٦ \_ ٦): {إذا صلى في سفينة مغصوبه بطلت} لما تقدم في الصلاة في الأرض المغصوبه، لكن هذا إنما يتم إذا لم يكن مجبوراً بالبقاء فيها، أما إذا كان مجبوراً بأن كان في وسط البحر ولم يتمكن من النزول والصلاه في المكان المباح، فقد تقدم الكلام في ذلك في مسأله الوضوء إذا سجن في مكان مغصوب، ولا فرق بين أن يكون ركب السفينه باختياره وهو يعلم أنها مغصوبه أم لا- بل وإن كان هو الغاصب لها، فالواجب الصلاه الاختياريه فيها، ويضمن تصرفه وهو عاص بغصبه، وإنما تقدم الصلاه لأهميتها، وربما يقال بوجوب الإتيان بالصلاه إيماءً لأنه أقل تصرفاً، لكن قد عرفت أن الكون المتحد مع الصلاه حرام، ولا فرق فيه بين أنحاء الأكوان.

{وقد يقال بالبطلان إذا كان لوح منها غصباً، وهو مشكل على إطلاقه} بل اللازم التفصيل بين ما إذا كان الكون في السفينه يعد تصرفاً في ذلك اللوح بالبطلان، وإلا فالصحه.

أما ما ذكره المصنف بقوله: {بل يختص البطلان بما إذا توقف الانتفاع بالسفينة على ذلك اللوح} فقد تقدم الإشكال فيه، وأنه ليس المناط في الغصب الانتفاع، بل التصرف، لإمكان الانتفاع بدون التصرف مثل الاستضاءه والاستشمام.

(مسألة ٧ \_): ربما يقال ببطلان الصلاة على دابه خيط خرجها بخيط مغصوب وهذا أيضاً مشكل لأن الخيط يعد تالفاً ويشتغل ذمه الغاصب بالعوض، إلا إذا أمكن رد الخيط إلى مالكه مع بقاء ماليته.

(مسألة ٧ \_): {ربما يقال ببطلان الصلاة على دابه خيط خرجها بخيط مغصوب، وهذا أيضاً مشكل} على إطلاقه لأن الصلاة قد تعدّ تصرفاً في ذلك الخيط فتبطل، وقد لا تعد فتصح، وكذلك إذا صلى على فرش خيط بعض أجزائه بخيط مغصوب.

أما ما ذكره بقوله: {لأن الخيط يعد تالفاً ويشتغل ذمه الغاصب بالعوض} ففيه ما تقدم الكلام فيه في مبحث اللباس إذا خيط بالخيط المغصوب، من أن كل خياطه لا توجب صدق التلف على الخيط، وإن لم يمكن رده، ثم إن عده تالفاً لا ينافي تعلق حق صاحبه به، وإن وجب رد المتلف عوضه إليه، ومنه تعرف وجه النظر في قوله: {إلا إذا أمكن رد الخيط إلى مالكه مع بقاء ماليته} وقول المستمسك: بل لو أمكن ذلك لا مقتضى للبطلان، إذ ليس الركوع على الدابه تصرفاً فيه، إلى آخر كلامه (١)، فيه ما تقدم من لزوم التفصيل بين ما إذا عدّ تصرفاً فالبطلان، وما لم يعدّ تصرفاً فالصحة.

ص: ٣٦٧



(مسأله ۸ \_ ۸): المحبوس في المكان المغصوب يصلى فيه قائماً مع الركوع والسجود إذا لم يستلزم تصرفاً زائداً على الكون فيه على الوجه المتعارف، كما هو الغالب.

وأما إذا استلزم تصرفاً زائداً

(مسأله ۸ \_ ۸): {المحبوس في المكان المغصوب يصلى فيه قائماً مع الركوع والسجود إذا لم يستلزم تصرفاً زائداً على الكون فيه على الوجه المتعارف، كما هو الغالب} لأنه لا فرق بين القيام والإيماء وبين الصلاة الكاملة في أنه يشغل حيزاً خاصاً بلا زياده ولا نقصان، ولذا يجوز له الحركة والتمشى وغير ذلك، وكذلك في كل غاصب لا فرق في الحرمة بين أن يبقى فيه بحاله واحده أو حالات متعدده، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفضاء مغصوباً أو الأرض أو كلاهما، وما احتمله بعض الفقهاء من الفرق وأنه إذا كانت الأرض مغصوبه فالتصرف فيها بالجلوس أكثر من التصرف فيها بالقيام، فيه: إنه وإن كان كذلك دقه إلا أن النهى عن التصرف في الغصب المتوجه إلى العرف لا يفهم منه هذه الدقه، فإذا كان الفرش غصباً لا يرى العرف أن الذى نام عليه تصرف فيه أكثر ممن تصرف فيه بالوقوف، بل يرى العرف أنه لو عوقب النائم أكثر من عقاب القائم والجالس، كان خلاف الموازين العقلانيه، وقد تقدم في مبحث الوضوء ما له نفع في المقام.

{وأما إذا استلزم تصرفاً زائداً} عرفاً، كما إذا استلزم السجود خراب لبين آخر، كما إذا سجن في مكان فيه لبين غير مستمسكه، فإذا صلى واقفاً خربت اثنان

فيترك ذلك الزائد ويصلى بما أمكن من غير استلزام.

وأما المضطر إلى الصلاة في المكان المغصوب فلا إشكال في صحة صلاته

منها بخلاف ما إذا سجد فإنه يستلزم خراب خمسه مثلاً {فيترك ذلك الزائد ويصلى بما أمكن من غير استلزام} التصرف الزائد، كما أنه لو انعكس الأمر بأن كان التصرف الزائد أقل ضرراً من التصرف الأقل لزم التصرف الزائد، كما إذا وقف على اللبنة الرطبه لزم خرابها، أما إذا ركع وسجد قلّ الضغط ولم يلزم خراب أى منها.

{وأما المضطر إلى الصلاة في المكان المغصوب} كأن قال له الجائر صل هنا صلاه كامله {فلا إشكال في صحة صلاته} لدليل رفع الاضطرار، وقد أيد المتن كل من الساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى، خلافاً للسيد الحكيم فقال: لم يتضح الفرق بين المضطر والمحبوس، مع أن المحبوس من أفرادهم، فتخصيصه بأنه لا إشكال في صحة صلاته غير ظاهر، بل هما واحد إشكالاً ووضوحاً<sup>(١)</sup>.

أقول: كأن السيد لم يعط الكلام حقه، فإن مراد المصنف ما ذكرناه، وهذا هو الذى فهمه الساده الأربعة لا ما ذكره السيد، فإشكاله عليه لا يخلو عن إشكال.

ص: ٣٦٩

١- المستمسك: ج ٥ ص ٤٣٠

(مسأله ٩ \_): إذا اعتقد الغصبيه وصلى فتبين الخلاف فإن لم يحصل منه قصد القربه بطلت وإلا صحت.

وأما إذا اعتقد الإباحه فتبين الغصبيه فهي صحيحه من غير إشكال.

(مسأله ٩ \_): {إذا اعتقد الغصبيه وصلى فتبين الخلاف} وأنه لم يكن غضباً {فإن لم يحصل منه قصد القربه بطلت} بلا إشكال لبطلان الصلاه الخاليه عن قصد القربه {وإلا صحت} لاشتمال العمل على ما يوجب الصحه، واعتقاد الغصبيه لا يؤثر في قبج العمل \_ وإن قلنا بحرمة التجرى \_ فإن التجرى حينئذ قبج وحرام لا الفعل الذى أتى به، فقول المستمسك فإن بنى على قبج التجرى واستحاق فاعله العقاب عليه يتعين القول بالبطلان وإن حصلت نيه القربه [\(١\)](#)، محل نظر.

{وأما إذا اعتقد الإباحه فتبين الغصبيه فهي صحيحه من غير إشكال} لما تقدم من أن الجهل بالغصبيه يوجب عدم البطلان، فإنه لو اعتقد الخلاف كان معذوراً فى مخالفه النهى فلا يكون الفعل مبعداً بالإضافه إلى حديث «لا تعاد» وحديث الرفع.

ص: ٣٧٠

(مسأله \_ ١٠): الأَقْوَى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى وهى الحرمة، وإن كان الأ-حوط البطلان خصوصاً فى الجاهل المقصر.

(مسأله \_ ١٠): {الأَقْوَى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى} أى بأن الغضب حرام {وهى الحرمة} وإن كان عالماً بالموضوع وأنه غضب، وذلك لحديث «لا تعاد»، وذلك لأنه معذور فى مخالفه الحكم فلا يكون الفعل مبعّداً ولحديث «لا تعاد».

{وإن كان الأ-حوط البطلان} لبنائهم على أن الجاهل بالحكم كالعالم لاشتراك التكليف {خصوصاً فى الجاهل المقصّر} لأنه ليس بمعذور فى مخالفه النهى، ففعله مبعّيد ومعه لا- يكون مقرباً، لكن هذا الاحتياط استحبابى كما لا يخفى، ومنه يعلم أنه لا وجه للتفصيل بين القاصر والمقصر، وذلك لإطلاق حديث «لا تعاد»، والقول بانصراف حديث «لا تعاد» عن الجاهل خصوصاً المقصر غير تام.

ص: ٣٧١

(مسألة \_ ١٠): الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى وهى الحرمة، وإن كان الأ-حوط البطلان خصوصاً فى الجاهل المقصر.

(مسألة \_ ١٠): {الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى} أى بأن الغصب حرام {وهى الحرمة} وإن كان عالماً بالموضوع وأنه غصب، وذلك لحديث «لا تعاد»، وذلك لأنه معذور فى مخالفه الحكم فلا يكون الفعل مبعداً ولحديث «لا تعاد».

{وإن كان الأ-حوط البطلان} لبنائهم على أن الجاهل بالحكم كالعالم لاشتراك التكليف {خصوصاً فى الجاهل المقصير} لأنه ليس بمعذور فى مخالفه النهى، ففعله مبعّد ومعه لا- يكون مقرباً، لكن هذا الاحتياط استحبابى كما لا يخفى، ومنه يعلم أنه لا وجه للتفصيل بين القاصر والمقصر، وذلك لإطلاق حديث «لا تعاد»، والقول بانصراف حديث «لا تعاد» عن الجاهل خصوصاً المقصر غير تام.

(مسألة \_ ١١): الأرض المغصوبه المجهول مالکها لا يجوز التصرف فيها ولو بالصلاه، ويرجع أمرها إلى الحاكم الشرعى.

وكذا إذا غضب آلات وأدوات من الآجر ونحوه وعمر بها داراً أو غيرها ثم جهل المالك فإنه لا يجوز التصرف، ويجب الرجوع إلى الحاكم الشرعى.

(مسألة \_ ١١): {الأرض المغصوبه المجهول مالکها} كما إذا غضبها غاصب ثم تركها أو جعلها حديقته عامه أو مسجداً أو ما أشبه {لا يجوز التصرف فيها ولو بالصلاه} لإطلاق أدله حرمة التصرف فى مال الغير، فإنه يشمل ما لو علم المالك وما لو يعلم به، والصلاه فرد من أفراد التصرف فلا- فرق فى الحرمة بينها وبين سائر أنحاء التصرف {ويرجع أمرها إلى الحاكم الشرعى} لولايته على الأمور العامه التى منها مجهول المالك لعموم ولايته كما سبق ذلك فى كتاب التقليد.

{وكذا إذا غضب آلات وأدوات من الآجر ونحوه وعمر بها داراً أو غيرها ثم جهل المالك} أو كان المالك مجهولاً حين الغضب، ومثل ذلك ما إذا كان مغصوباً من مدرسه أو حسينيه أو ما أشبه وجهل ذلك {فإنه لا يجوز التصرف، ويجب الرجوع إلى الحاكم الشرعى} وإذا تصرف بدون الرجوع إلى الحاكم كانت صلاته باطله، لإطلاق دليل بطلان الصلاه فى المغصوب، ويأتى فى المقام أيضاً مسأله ما لو صلى جاهلاً بالغضب أو بالحرمة أو بالفساد، كما أن الرجوع إلى الحاكم إنما هو إذا لم يكن المالك المجهول منحصرأ بين أفراد محصوره وإلا لم يكن للحاكم شأن.

(مسألة \_ ١٢): الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها إلا بإذن الباقيين.

(مسألة \_ ١٢): {الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها إلا بإذن الباقيين} كما أفتى به غير واحد، وعلله في الجواهر بحرمة التصرف في مال الغير بغير إذنه، ومجرد اشتراك المال لا يدل عليه، وقال في المستمسك: لإطلاق ما دل على حرمة التصرف في مال الغير (١٢) الشامل للمشترك وغيره.

أقول: لكن في المناقشه في ذلك مجال، فإنه إذا تصرف الشريك بقدر حقه لا أكثر من ذلك لم يكن تصرفاً في مال الغير، ولا إطلاق للأدله بحيث يمنع عن ذلك، فإنه إذا كان مقدار من السكر مشتركاً بين نفرين فأخذ أحدهما مقدار حصته، لم يصدق أنه تصرف في مال الغير، وكذلك إذا كانت الدار مشتركه بين نفرين وجلس أحدهما في غرفه، لم يصدق عرفاً أنه تصرف في مال غيره، إذا كانت هناك غرف متساويه، ولذا إذا جلس الشريكان في دار مشترك لهما، لم يصدق أن كل واحد منهما يتصرف في مال غيره بإذنه، بل الصادق عرفاً أنه يستوفي حصته وحقه، وتتمه الكلام في كتاب الشركه إن شاء الله تعالى.

ص: ٣٧٣

(مسألة \_ ١٣): إذا اشترى داراً من المال غير المزكى أو غير الخمس يكون بالنسبة إلى مقدار الزكاة أو الخمس فضولياً

(مسألة \_ ١٣): {إذا اشترى داراً من المال غير المزكى أو غير الخمس يكون بالنسبة إلى مقدار الزكاة أو الخمس فضولياً} لأن المال مشترك بين المالك وبين الفقراء والإمام والسادة، ومن المعلوم أن بيع المال المشترك يكون بالنسبة إلى حصة الشريك فضولياً، لكن يمكن الإشكال في كلتا المقدمتين، إذ كون تعلق الخمس والزكاة بالمال على نحو الاشتراك أو على نحو الحق محل نظر، كما أنه ليس للشريك أن يتصرف في مقدار حقه محل نظر أيضاً.

أما وجه النظر في الثاني فقد تقدم.

وأما وجه النظر في الأول فلأنه استدل للاشتراك بالإجماع تاره والروايات أخرى، وكلاهما غير تام إذ لا إجماع في البين مع الاختلاف الكثير في وجهات النظر حول كيفية التعلق، مما يظهر منه أنهم استندوا إلى الظواهر، فالإجماع لو كان فهو محتمل الاستناد بل مقطوعه، ومثله ليس بحجه.

أما ظواهر الروايات فهي متضاربة مما لا يمكن الاستدلال بها، فإن الحقوق الشرعية كالضرائب العرفية لدى الحكومات، ومن المتعارف في حقوقهم أنهم يريدون مقدار كذا من الأموال، ويتخير المالك بين أن يعطيها من العين أو من النقود أو من مال آخر \_ لكن مع رضايه الحاكم في صورته الإعطاء من مال آخر لأن فيه نوع تبادل \_، وإذا لم يؤد كان الحاكم مخيراً بين الأخذ من العين أين وجدها، أو من النقود أو من مال آخر برضى المالك، وإن لم يرض بالقهر تقاصاً، فمعنى حق الحاكم في الأخذ من العين أين وجدها ليس أن الحق في



العين بالذات، بل من باب أنه أحد صور استيفاء حقه، وإذا كان هكذا حقوق الحكام عرفاً، ولم يعلم أن الشارع جعل طريقه أخرى في حقوقه كان المتبع هو الطريقه العرفيه، إذ الكلام ملقى إلى العرف الذى لا يفهم من الحق الشرعى إلا مثل ما يفهم من الحق العرفى.

ولذا الذى ذكرناه من أن الحق الشرعى ليس مقيداً، بل هو الكلى المردد بين العين وغيرها، نرى الاختلاف فى تعبير الأدله بما لا يلائم إلا ما ذكرناه، فمثلاً فى باب الخمس نرى الآيه الكريمه ظاهره فى الاشتراك.

ثم هناك بعض الروايات التى ظاهرها عدم الاشتراك، ففى روايه الحرث: فىمن وجد كنزاً فباعه بغنم؟ قال (عليه السلام): «إدّ خمس ما أخذت فإن الخمس عليك فإنك أنت الذى وجدت الركاز وليس على الآخر شىء لأنه إنما أخذ ثمن غنمه». ومثله غيره [\(١\)](#).

وفى باب الزكاه نرى أن هناك أدله تدل على أن الله شرك الفقراء مع الأغنياء مما ظاهره الشركه، ثم هناك قرائن تدل على عدم الشركه فى العين، مثل أن فى النصب الخمسه الأولى شاه، مع أن الشاه ليست من العين، وفى سائر النصب أسنان خاصه مثل الحقه والجذعه وما أشبهه، وقد لا تكون تلك الأسنان فى الإبل المتعلق بها الزكاه، وكذلك فى البقر تبيع وتبيعه مع أنه ربما لا يكون فيه هذان السنان، واختلاف كيفية التعلق بالأعيان بأن يكون تعلق الزكاه ببعض الأعيان

ص: ٣٧٥

على كفيته، وتعلقها ببعض الأعيان على كفيته أخرى، خلاف ظاهر الأدله، وكذلك يشهد لعدم كونها في العين ما ذكره من جواز الخرص وتضمنين حق الفقراء، بل ادعى المعبر والمنتهى الإجماع على جواز ذلك في النخيل والكروم، وكذلك يشهد له جملة من الروايات:

كروايه سعيد: يشتري الرجل من الزكاه الثياب والسويق والدقيق والبطيخ فيقسمه؟ قال (عليه السلام): «لا يعطيهم إلا الدراهم كما أمر الله»<sup>(١١)</sup>، فإنه من المعلوم أن الدراهم ليست إلا في الدراهم التي تعلق بها الزكاه، أما سائر التسعه فليس من جزئها الدرهم. وفي صحيحه على: يعطى عن زكاته عن الدراهم دنانير، وعن الدنانير دراهم؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»<sup>(١٢)</sup>.

وفي روايه البرقى: يجوز جعلت فداك أن يخرج ما يجب في الحرث عن الحنطه والشعير دراهم بقيمه ما يسوى أم لا يجوز إلا أن يخرج من كل شيء ما فيه؟ فأجاب (عليه السلام): «أيا تيسر يخرج»<sup>(١٣)</sup>، إلى غيرها من الروايات، وتفصيل الكلام في ذلك في كتاب الخمس والزكاه.

ص: ٣٧٦

- 
- ١- الوسائل: ج ٦ ص ١١٤ الباب ١٤ من أبواب زكاه الذهب والفضه ح ٣
  - ٢- الوسائل: ج ٦ ص ١١٤ الباب ١٤ من أبواب زكاه الذهب والفضه ح ٢
  - ٣- الوسائل: ج ٦ ص ١١٤ الباب ١٤ من أبواب زكاه الذهب والفضه ح ١

فإن أمضاه الحاكم ولايةً على الطائفتين من الفقراء والسادات يكون لهم فيجب عليه أن يشتري هذا المقدار من الحاكم، وإذا لم يعض بطل وتكون باقيه على ملك المالك الأول.

ثم إنه على ما اختاره المصنف {فإن أمضاه الحاكم ولايةً على الطائفتين من الفقراء والسادات} بل والمصالح لأن الزكاة لهم ولسائر المصالح {يكون} ما اشتراه من الدار {لهم} أى للفقراء والسادات لأنه دفع مال السادة والفقراء وأخذ في قبالة داراً فإذا أمضى وليهم البيع كان معنى ذلك أن الدار صارت للفقراء والسادة {فيجب عليه أن يشتري هذا المقدار من الحاكم} فإن شاء الحاكم باعها له وإن لم يشأ لم يبعها {وإذا لم يعض} الحاكم اشتراه الدار بالزكاة والخمس {بطل} البيع بهذا المقدار ويكون لمن باع الدار خيار تبعض الصفقة {وتكون} الدار بقدر الخمس والزكاة الذى كان فى الثمن {باقيه على ملك المالك الأول}.

ثم اللانزم على الحاكم ملاحظه الأصلح بحال الفقراء والسادة، فإن ارتفعت قيمه الدار مثلاً أمضى البيع وباعها إلى المشتري بالقيمه الحالیه، وإن انخفضت قيمه لم يعض البيع لأنه ضرر على المولى عليهم، إلا أن يشترط فى ضمن الإمضاء تدارك المشتري للضرر، إلى غير ذلك من الفروع المترتبة على مسألتى بيع الفضولى وملاحظه الولى مصلحه المولى عليه.

(مسأله \_ ١٤): من مات وعليه من حقوق الناس كالمظالم أو الزكاه أو الخمس لا يجوز لورثته التصرف في تركته ولو بالصلاه في داره قبل أداء ما عليه من الحقوق.

(مسأله \_ ١٤): {من مات وعليه من حقوق الناس كالمظالم أو الزكاه أو الخمس لا يجوز لورثته} والوصى وغيرهم {التصرف في تركته ولو بالصلاه في داره قبل أداء ما عليه من الحقوق} كما ذهب إليه جماعه، واستدلوا لذلك بأن المذكورات دين وما دام الدين موجوداً في المال فهو مشترك، ولا يحق للشريك التصرف في المال المشترك.

لكن الظاهر أن لهم حق التصرف للأصل والسيره والقاعده، ولا- وارد عليها من الأدله، أما الأصل فلأن الميت كان يحق له التصرف في المال وهذا الحق ينتقل إلى الوارث، لإطلاقات أدله ما تركه الميت فهو لوارثه.

وأما السيره، فلأنه لا إشكال في تصرف كل المتدينين في دار الميت وأثائه مع غلبه وجود الحقوق على الميت، بل لو قيل للورثه لا تتصرفوا، بمجرد أن مات الميت، كان ذلك من المنكرات، ولو وجب ذلك للزم التنبيه عليه في الروايات لكثرة الابتلاء الدائم وغفله الخاصه والعامه عنه.

وأما القاعده، فلأنه لا- دليل على أن الشريك لا يحق له أن يتصرف في مال الشركه بقدر حقه، فلو كان شريكاً في البيت وجلس أحدهما بقدر حقه ولم يجلس الآخر في الدار لم يكن ما يفعله الأول من التصرف خلاف الأصل، وإذا قيل له لماذا تتصرف في مال شريكك؟ يقول: لا اتصرف إلا في مال نفسي، بل الأمر في الوارث أوسع من الشريك فيحق له أن يتصرف في الكل ويعطى حق الدين من مكان

آخر لأن الولايه التي كانت للميت انتقلت إليه، ولذا نراه يشتري الكفن ويعطي المظالم والدين وغيرها من مال آخر، ولا يحق للدائن ونحوه أن يقول إنى أريد من نفس المال، كما أنه لم يكن له حق أن يقول لنفس المورث ذلك.

وأما أنه لا- وارد عليها من الأدله، فلأن ما توهم وروده هي الآيه والروايه والأصل، فقد استدل لذلك بقوله سبحانه: «من بعد وصيه يوصى بها أو دين»<sup>(١)</sup> حيث إن ظاهرها أن الملك للوارث بعد الوصيه والدين.

وبصحيحه عباد أو موثقته، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل فرط في إخراج زكاته في حياته فلما حضرته الوفاه حسب جميع ما فرط فيه مما يلزمه من الزكاه ثم أوصى به أن يخرج ذلك فيدفع إلى من يجب له؟ قال: «جائز، يخرج ذلك من جميع المال، إنما هو بمنزله دين لو كان عليه، ليس للورثه شيء حتى يؤدوا ما أوصى به من الزكاه»<sup>(٢)</sup>.

وصحيحه سليمان بن خالد عنه (عليه السلام) قال: «قضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في ديه المقتول أنه يرثه الورثه على كتاب الله وسهامهم إذا لم يكن على المقتول دين»<sup>(٣)</sup>.

وصحيح البنظي: عن رجل يموت ويترك عيالاً وعليه دين أينفق عليهم من ماله؟ قال (عليه السلام): «إن استيقن أن الذى عليه يحيط بجميع المال فلا

ص: ٣٧٩

١- سورة النساء: الآية ١٢

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٤٢٥ الباب ٤٠ من أبواب أحكام الوصايا ح ١

٣- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٩٣ الباب ١٠ من أبواب موانع الأثر ح ١

ينفق عليهم، وإن لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال»(١). بتقريب أنه لو كان حال ماله بعد موته كحال حياته كان اللازم جواز الانفاق وإن استيقن الاستيعاب.

وأما الأصل فهو أصاله عدم انتقال المال إلى الوارث كلاً في الدين المستغرق، وبعضاً في الدين غير المستغرق، وحيث لم ينتقل البعض فلا يحق لهم التصرف لقاعده الشركه.

ويرد على الاستدلال بالآيه المباركه: إن فيها احتمالات:

الأول: إن الملك بعد الوصيه والدين.

الثاني: إن جواز التصرف بعدهما.

الثالث: إن تقدير السهام بعدهما.

والجمع بين الآيه وبين ما تركه الميت يقتضى المعنى الثالث، فإن الميت كان له حق التصرف وهذا الحق باق لوارثه، إذ سقوطه خلاف ما دل على أن الوارث يرث كل ما للميت \_ إلا ما خرج بالدليل ولا دليل على أن هذا الحق من الخارج \_ إذا فاللازم أن يقال بأن المراد أن تقدير السهام بعدهما، ولو لم نقل بذلك فلا أقل من إجمال الآيه فلا يمكن الاستدلال بها على قول المانع، ومنه يظهر الجواب عن روايه عباد فإن قوله (عليه السلام): «ليس لورثه شىء» لا- يراد به ظاهره قطعاً فى غالب التركات لعدم وجود الدين المستغرق، إذ للورثه بعض المال، فالمراد أن تقدير السهام لهم بعد أداء الوصيه، وكذلك يظهر الجواب عن صحيحه سليمان.

ص: ٣٨٠

أما صحيحه البنزطى فهى على خلاف مطلوب المانع أدل، إذ دل على جواز الانفاق مع حق الديان فى صورته عدم الاستيقان.

أما فى الدين المستوعب فلأنه لو أنفق ذهب حق الديان، فهو من هذه الجهة يمنع عن التصرف لا من جهة المنع عن التصرف بنفسه، ولذا لو كان هناك رجاء إعطاء من الخارج جاز التصرف.

ففى صحيح ابن سنان: فى الرجل يموت وعليه دين فيضمنه ضامن للغرماء؟ قال (عليه السلام): «إذا أرضى الغرماء فقد برئت ذمته الميت»<sup>(١)</sup>.

أما ما ذكره من الأصل فلا مجال له بعد ورود الأدله على الانتقال، كما أنك قد عرفت أن المال المشترك يجوز التصرف فيه، ولذا كان الانتقال إلى الوارث بأجمعه حتى فى صورته الاستيعاب محكياً عن المبسوط والقواعد والتحرير والتذكرة وقضاء المختلف وحجر الايضاح ووصاياها وحواشى الشهيد وقضاء المسالك وموارثه وموارث كشف اللثام، بل ربما استظهر من بعضهم أنه المشهور، ومن التذكرة الإجماع عليه، وقد بسط الجواهر الكلام فى ذلك بما لا مزيد عليه فى آخر كتاب الحجر، فراجع.

ص: ٣٨١

---

١- الوسائل: ج ١٣ ص ٩٨ الباب ١٤ من أبواب الدين والقروض ح ١

(مسأله \_ ١٥): إذا مات وعليه دين مستغرق للتركه لا يجوز للورثه ولا لغيرهم التصرف فى تركته قبل أداء الدين.

بل وكذا فى الدين غير المستغرق إلا إذا علم رضى الديان، بأن كان الدين قليلاً والتركه كثيره، والورثه بانين على أداء الدين غير متسامحين

(مسأله \_ ١٥): {إذا مات وعليه دين مستغرق للتركه لا- يجوز للورثه ولا- لغيرهم التصرف فى تركته قبل أداء الدين} فلو أدوا الدين من الخارج أو أبرء الديان أو ما أشبه ذلك جاز لهم التصرف حيث أن التركه إما تنتقل إلى الديان أو تكون متعلق حقهم، وفى كلا الحالين لا يجوز التصرف، لكنك قد عرفت فى المسأله السابقه جواز التصرف وأن المال لا يبقى على ملكيه الميت ولا ينتقل إلى الديان، ووجود حق لهم فى المال ليس بحيث يمنع عن التصرف.

{بل وكذا فى الدين غير المستغرق} لما تقدم أيضاً خلافاً للقول الثالث حيث فرق بين المستغرق فلا يجوز التصرف، وبين غير المستغرق فيجوز.

واستدل للأول: بما تقدم.

وللثانى: بصحيح البنزطى المتقدم.

لكنك قد عرفت أن مقتضى إطلاق الأدله إطلاق جواز التصرف {إلا إذا علم رضى الديان، بأن كان الدين قليلاً، والتركه كثيره، والورثه بانين على أداء الدين غير متسامحين} فيه.

يرد عليه:

ص: ٣٨٢



وإلا فيشكل حتى الصلاة في داره، ولا فرق في ذلك بين الورثة وغيرهم.

وكذا إذا لم يكن عليه دين وكان بعض الورثة قصيراً أو غائباً أو نحو ذلك.

أولاً: إن الجواز على تقدير رضا الديان لا يختص بالدين غير المستغرق، بل هو كذلك في الدين المستغرق، مع أن ظاهره بقريته المثال إرادته غير المستغرق من المستثنى منه.

وثانياً: لا يختص الاستثناء بصورة كون الدين قليلاً والتركة كثيرة والورثة بانين - كما هو واضح - اللهم إلا أن يدفع كلا الإيرادين بأن ما ذكره من باب غلبه الرضا في هذه الصورة.

فيرد عليه: إن مثل ذلك لا يليق بجعله قيماً في المسألة {وإلا فيشكل حتى الصلاة في داره} وأقل من الصلاة {ولا فرق في ذلك} أي مشكله حتى الصلاة {بين الورثة وغيرهم} لإطلاق الدليل.

{وكذا إذا لم يكن عليه دين وكان بعض الورثة قصيراً} كالمجنون والطفل {أو غائباً} لم يعلم رضاه بالتصرف {أو نحو ذلك} لما سبق من عدم جواز التصرف في المشتركة إلا بإذن جميع الشركاء أو وليهم في القصر، وقد عرفت ما فيه.

(مسألة \_ ١٦): لا يجوز التصرف حتى الصلاة في ملك الغير إلا بإذنه الصريح أو الفحوى أو شاهد الحال

(مسألة \_ ١٦): {لا يجوز التصرف حتى الصلاة في ملك الغير} وحقه {إلا بإذنه الصريح أو الفحوى أو شاهد الحال} لأن كل هذه الثلاثة طريق إلى رضی المالك وصاحب الحق، والرضا هو المعيار في جواز التصرف، كما في موثق سماعه، وعليه يحمل ما ظاهره اشتراط الإذن لأن الجمع العرفي بين الأمرين يعطى أن الإذن طريق، فإذا حصل ما كان الإذن طريقاً إليه لم يكن حصول الطريق بمهم كما هو الشأن في كل طريق وذی الطريق لدى العرف، واعتبار الطريق دخيلاً كما في بعض الموارد خلاف ظاهر الطريقه، لا يصار إليه إلا بدليل خارج.

ثم الإذن قد يكون مع العلم بالرضا، وقد يكون مع العلم بعدم الرضا، وقد يكون مع الشك في الرضا، ولا إشكال في صحه التصرف في الأول، كما لا ينبغي الإشكال في عدم صحه التصرف في الثاني، لأنه هو مقتضى كون الإذن طريقاً، كما لا ينبغي الإشكال في صحه التصرف في الثالث حيث إن الإذن طريق، والطريق يبقى على طريقته ما لم يعلم سقوطه عن الطريقه، فالمعتبر وإن كان الرضا إلا أن الإذن كاف في التصرف عند عدم العلم بالخلاف، هذا بالنسبه إلى الإذن.

وأما بالنسبه إلى الرضا، فالرضا فعلى وتقديرى وقد يتطابقان وقد يتخالفان، فإن تطابق الرضا الفعلى والتقديرى وجوداً فلا إشكال في جواز التصرف، وإن تطابقا عدماً بأن لم يرض لا فعلاً ولا تقديرًا فلا إشكال في حرمة التصرف، أما إذا تخالفا كما إذا ظنه عدواً فلم يرض فعلاً لكنه صديق واقعاً فهو راض تقديرًا، أو انعكس بأن ظنه صديقاً فرضى فعلاً، لكنه عدو واقعاً فلم يرض تقديرًا،

والأول كان يقول: أذنت لك بالتصرف في داري بالصلاه فقط، أو بالصلاه وغيرها

فالظاهر أن الاعتبار بالرضا الفعلي لأنه لا طيب للنفس فعلاً وقد علق الجواز في النص بالطيب.

نعم إذا كانت قرائن تدل على تقدم الرضا التقديري على الرضا الفعلي، كان الاعتبار بالتقديري، مثلاً إن زيداً طلب ولده لقضاء حاجه فوتيه، فلما جاء الولد ظنه عدواً فنهاه عن الدخول، فإن الرضا التقديري حينئذ مقدم على الرضا الفعلي، وربما يقال إن الاعتبار بالتقديري مطلقاً لأنه هو الرضا الحقيقي، وفيه إنه لو كان كذلك لزم صحه تصرف كل أحد في ملك كل أحد غالباً، لأن غير الراضى لو التفت إلى ثواب التصرف الذي يحصله من تصرف المتصرف لرضى قطعاً، فهو راض تقديراً، ولزم أن يكون جواز التصرف دائراً مدار الواقع، لا ما يراه المالك فعلاً- بسبب جهل أو غفله أو اعتقاد مخالف للواقع، وكلا اللازمين مما لا يمكن الالتزام به، هذا مع الغض عن أنه خلاف ظاهر الدليل.

ثم لو كان هناك رضى تقديري ولم يكن فعلاً شيء في نفس المالك لا الرضا ولا الكره، فالظاهر أن الرضا التقديري كاف لصدق طيب النفس في المقام.

{والأول كأن يقول: أذنت لك بالتصرف في داري بالصلاه فقط، أو بالصلاه وغيرها} والإذن لا يحتاج إلى اللفظ، بل كل مظهر له يكفى فيه، كأن يسأله عن رضاه فيشير برأسه بالإيجاب، أو يكتب بالإيجاب أو غيرهما، فالمراد بالإذن المظهر للإذن لفظاً كان أو غيره، كما لا يشترط أن يكون الإذن خاصاً، بل الإذن العام حاله حال الإذن الخاص كما هو واضح.

والظاهر عدم اشتراط حصول العلم برضاه، بل يكفى الظن الحاصل بالقول المزبور، لأن ظواهر الألفاظ معتبره عند العقلاء.

والثانى كأن يأذن فى التصرف بالقيام والقعود والنوم والأكل من ماله، ففى الصلاه يكون بالأولى راضياً، وهذا أيضاً يكفى فيه الظن على الظاهر، لأنه مستند إلى ظاهر اللفظ إذا استفيد منه عرفاً

{والظاهر عدم اشتراط حصول العلم برضاه، بل يكفى الظن الحاصل بالقول المزبور، لأن ظواهر الألفاظ معتبره عند العقلاء} فلا يشترط العلم، بل ولا الظن لما قرر فى الأصول من حجيه الظواهر، سواء حصل الظن منها بالوافق أو كان ظنه على الخلاف أو شك فى المراد، فما ذكره المصنف من الظن إن أراد الظن الخاص ففيه تأمل، وإن أراد الظن العام ففيه أنه خلاف ظاهر كلامه، اللهم إلا أن يجعل قوله «لأن» قرينه على ذلك، وعلى أى حال فقوله والظاهر إلخ شبه مستدرک.

{والثانى كأن يأذن فى التصرف} فى ملكه {بالقيام والقعود والنوم والأكل من ماله، ففى الصلاه يكون بالأولى راضياً} وقد تقدم أنه لا يشترط الرضا الفعلى \_ بهذا المعنى \_ بل يكفى التقديرى، وإن لم يكن ملتفتاً حين الإذن إلى الصلاه أصلاً {وهذا أيضاً يكفى فيه الظن على الظاهر، لأنه مستند إلى ظاهر اللفظ إذا استفيد منه عرفاً} ولا يرد على ذلك استشكال المستمسك، بأن الاستفاده العرفيه موقوفه على كون المستفاد إما تمام المعنى أو بعضه أو لازمه لزوماً بيناً بالمعنى الأخص، بحيث ينتقل الذهن إليه بمجرد حضور المعنى فيه، والصلاه بالنسبه

وإلا فلا بد من العلم بالرضا بل الأحوط اعتبار العلم مطلقاً.

والثالث كأن يكون هناك قرائن وشواهد تدل على رضاه كالمضائف المفتوحة

إلى القيام والقيود والأكل والنوم، ليست من هذا القبيل (١٧) إلى آخر كلامه. إذ الفهم العرفي لا يتوقف على أحد الأمور الثلاثة، بل أحياناً يفهم العرف بعد الملاحظه والنسبه، ولذا لا يشك العرف في أنه لو أضاف إنساناً جاز للضيف أن يخلع عمامته ويضعها على الأرض، مع أن لفظه "أنت ضيف عندي" لا دلالة له بإحدى الدلالات الثلاث على ذلك، وإنما جواز ذلك لأن العرف إذا لاحظ اللفظ ولاحظ خلع العمامه رأى رضايه المضيف حسب ظهور كلامه في لوازم الضيافه.

ولذا فما ذكره المصنف من اعتبار الظن أيضاً لا يخلو من إشكال، إلا أن يريد الظن النوعي، كما ذكرناه في الفرع السابق {وإلا} يستفد عرفاً، بأن كان هناك قرائن لفظيه أو خارجيه صارفه عن الدلاله العرفيه {فلا بد من العلم بالرضا} إذا أدله المنع عن التصرف في مال الغير شامله للمقام، والمفروض أنه لا مخرج عنها في موضوع البحث {بل الأحوط اعتبار العلم مطلقاً} لما تقدم في كلام المستمسك، وإن كان قد عرفت ما فيه.

{والثالث كأن يكون هناك قرائن وشواهد تدل على رضاه كالمضائف المفتوحة

ص: ٣٨٧

١- المستمسك: ج ٥ ص ٤٤٠

الأبواب والحمامات والخانات ونحو ذلك ولا بد في هذا القسم من حصول القطع بالرضا لعدم استناد الإذن في هذا القسم إلى اللفظ، ولا دليل على حجيه الظن غير الحاصل منه

الأبواب والحمامات والخانات ونحو ذلك} مما يرى العرف دلالة الشواهد على الرضا ببعض أقسام التصرف فيها كالصلاه والاستراحه ونحوهما لمطلق الناس كالمضيف أو القسم الخاص كالمستحم وساكن الخان والفندق ونحوهما، وقد اختلفوا في هذا القسم إلى أقوال ثلاثة:

الأول: ما اختاره المصنف بقوله: {ولا بد في هذا القسم من حصول القطع بالرضا لعدم استناد الإذن في هذا القسم إلى اللفظ} والفعل لادلاله له {ولا- دليل على حجيه الظن غير الحاصل منه} وقد اختار هذا القول المدارك وآخرون لأصاله عدم جواز العمل بالظن إلا مع دليل ولا دليل في المقام، ولأن المناط في جواز التصرف في ملك الغير الإذن، ولا يعلم حصوله بمجرد ظنه.

الثاني: ما اختاره آخرون كالذخيره والبحار وغيرهما في محكى كلامهم من كفايه الظن، واستدلوا بذلك بأن حال الفعل في الدلالة العرفيه حال اللفظ، وبالسيره حيث إن المتدينين يصلون في المرافق العامه مع عدم العلم بالرضا، وبأن الأصل جواز التصرف في كل شيء لأدله حل ما في الأرض، والقدر الخارج منه ما علم عدم رضا صاحبه به، فما ظن بالرضا داخل في أصاله الحل، وبأن قوله (صلى الله عليه وآله): «جعلت لى الأرض مسجداً»<sup>(1)</sup>، يدل بضميمه الامتنان على

ص: ٣٨٨

الثالث: ما نسبته المستند إلى بعض من قارب عصره من عدم توقف هذا النوع من التصرفات على الإذن من المالك، لثبوت الإذن من الشارع للإجماع عليه، حيث إنا نرى المسلمين فى الأعصار والأمصار، بل الأئمة (عليهم السلام) وأصحابهم يصلون ويمرون فى صحارى الغير وبساتينهم وحماماتهم وخاناتهم، وفى أملاك من لا يتصور فى حقه الإذن كالصغير والمجنون، وفى أملاك من يكون الظاهر عدم إذنه لمخالفتهم فى العقائد(١).

أقول: الظاهر هو قول رابع فى المسأله، وهو أن حال الفعل حال القبول فى الدلاله العرفيه وإن لم يحصل ظن برضى المالك، فإن الظن النوعى حجه، فإن الفعل طريق، كما أن القول طريق، فهو من قبيل الظاهر، ويرد على ما اختاره المصنف بأن قوله: لا دليل على حجيه الظن غير الحاصل منه، فيه: إن الدليل على حجيه الظن فى الفعل هو الدليل على حجيه اللفظ، وليس ذلك إلا لأنه طريق إلى رضا المالك عرفاً، ومنه يظهر ما فى الاستدلال الثانى من أنه لا دليل فى المقام على العمل بالظن.

كما أن مما تقدم يظهر ما فى الاستدلال الثالث بأن المناط فى جواز التصرف الإذن، إذ قد علمت أن الرضا كاف، وأن الإذن إنما يكفى لأنه طريق إلى الرضا.

ويرد على القول الثاني: بأن كون حال الفعل حال اللفظ يقتضى كفايه الظهور العرفى لا خصوص الظن، ولا نسلم وجود السيره فى غير مورد الظهور المذكور، وقد خرج من الأصل ما لم يرض المالک نصاً لقوله (عليه السلام): «إلا بطيب نفسه» (١٢)، وإجماعاً، ولو قيل بضعف السند كفاه الشهره العاضده له، وحديث «جعل الأرض مسجداً» أجنبى عن المقام، لأنه فى قبال عدم صلاه بعض الأمم إلا فى مواضع خاصه.

ويرد على القول الثالث: إن من غير المسلم صلاه المتدينين فى أموال الصغار والمجانين ومن يكون ظاهر حالهم دالاً على عدم رضاهم، بل ظاهر حالهم التجنب إلا إذا علم بالرضا ولو التقديرى ممن يصلح للرضا.

وعلى هذا فلا يجوز التصرف بالصلاه وغيرها إلا إذا انكشف الرضا ممن يصلح للرضا، سواء كان الانكشاف بالإذن الصريح أو بالقول أو بالفعل.

ص: ٣٩٠

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٢٤ الباب ٣ من أبواب مكان المصلّى ح؟؟؟



(مسألة \_ ١٧): تجوز الصلاة في الأراضى المتسعة اتساعاً عظيماً بحيث يتعذر أو يتعسر على الناس اجتنابها، وإن لم يكن إذن من ملاكها.

بل وإن كان فيهم الصغار والمجانين، بل لا يبعد ذلك وإن علم كراهه الملاك

(مسألة \_ ١٧): {يجوز الصلاة في الأراضى المتسعة اتساعاً عظيماً بحيث يتعذر أو يتعسر على الناس اجتنابها، وإن لم يكن إذن من ملاكها} كما ذهب إلى ذلك غير واحد، واستدل له بأمور:

الأول: الأصل، بعد انصراف أدله المنع عن مثله.

الثانى: السيره القطعيه من دون استئذان الملاك.

الثالث: أدله العسر والحرص والضرر، فإن المنع عن ذلك عسر وحرص وضرر، ومثله مرفوع فى الشريعة، وحيث إن الأدله المذكوره مطلقه، قال المصنف: {بل وإن كان فيهم الصغار والمجانين بل لا يبعد ذلك وإن علم كراهه الملاك}.

لكن فى الأدله المذكوره نظر، إذ لا مجال للأصل بعد إطلاق الأدله، والانصراف غير تام، فأى فرق بين الأرض والمال الكثير والقليل، والسيره غير معلومه، وإنما المعلوم منها ما كان المصلى يكشف عن الرضا بقرائن الحال.

والعسر أولاً: ليس نوعياً \_ كما هو بناؤهم \_ فاللازم تقييده بالشخصى.

وثانياً: لو فرض عسر شخصى لزم إيجاب الأجره جمعاً بين الدليلين، كما ذكروا فى أكل المجاعه.

وإن كان الأحوط التجنب حينئذ مع الإمكان.

وثالثاً: ظاهر جماعه من المفتين الجواز مطلقاً، وإن لم يكن عسر، فالاستدلال للحكم العام بالعسر غير تام، وعليه فلو كشفت القرائن عن رضى الملاك وأولياء الصغار والمجانين \_ فيما كان لهم الرضا مجاناً \_ جازت الصلاة، وإلا لم تجز، ولو اضطر كان عليه الأجره إن كان لتصرفه أجره.

وكأنه لما ذكرناه احتاط المصنف قائلاً: {وإن كان الأحوط التجنب حينئذ مع الإمكان} لكن عرفت أن ما ذكرناه هو مقتضى القاعدة، ولو شك في الرضا وعدمه فالقاعده الاجتناب، ولو شك في أن رضى الولي صحيح أم لا، فالقاعده الجواز لحمل فعل المسلم على الصحيح، ودليل الفعل يشمل الرضا أيضاً بالمناط، أو بشمول النص له، حيث قال (عليه السلام): «ضع أمر أخيك»<sup>(١)</sup>، والأمر شامل للرضا ونحوه.

ثم لا يخفى أن الغالب في أمثال هذه الأراضى الكبار والبساتين التى لا- حائط لها ولا- أبواب ولا- ثمار، يحرز عليها رضايه أصحابها، كما تدل على ذلك قرائن الأحوال، ولو كان فيهم صغار ومجانين لا يهتم التصرف فيها بعد رضايه الكبار حيث إن التصرف لا يوجب ضرراً ولا أجره له عرفاً.

ص: ٣٩٢

(مسألة \_ ١٨): تجوز الصلاة في بيوت من تضمنت الآية جواز الأكل فيها بلا إذن مع عدم العلم بالكراهه، كالأب والأم والأخ والعم والخال والعمه والخاله ومن ملك الشخص مفتاح بيته والصديق، وأما مع العلم بالكراهه فلا يجوز

(مسألة \_ ١٨): {تجوز الصلاة في بيوت من تضمنت الآية جواز الأكل فيها بلا إذن مع عدم العلم بالكراهه، كالأب والأم والأخ والعم والخال والعمه والخاله ومن ملك الشخص مفتاح بيته} كالوكيل {والصديق} أما جواز الأكل فضرورية وإجماعاً وكتاباً وسنة، قال تعالى: ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت إخوانكم أو بيوت أخواتكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت أخوالكم أو بيوت خالاتكم أو ما ملكتم مفاتحه أو صديقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً أو أشتاتاً(١).

وأما جواز الصلاة فللمنط القطعي، ولذا كان ظاهرهم الإجماع على ذلك، وسيأتي في كتاب الأئمة والأشربة تفصيل الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

وكما تصح الصلاة يصح الوضوء والغسل والتيمم للمنط المذكور، وشمول الأيوين للأجداد، والأعمام والأخوال لأعمام الآباء وأخوالهم، والأخوة لأولادهم ما سيأتي هناك، فكما جاز الأكل جازت الصلاة.

{وأما مع العلم بالكراهه فلا يجوز} على المشهور، كما عن شرح المفاتيح، بل بلا خلاف كما في المستند والجواهر، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه،

ص: ٣٩٣

بل يشكل مع ظنها أيضاً.

وذلك لانصراف الآيه المباركه عن صورته العلم بالكراهه، فلا يقال: إن الآيه مطلقه وأدله منع التصرف فى ملك الغير محكوم به، فاللازم جواز التصرف مع العلم بالكراهه أيضاً، إذ بعد الانصراف يكون المورد داخلاً فى المستثنى منه لا المستثنى.

{بل يشكل مع ظنها أيضاً} كما ذهب إليه بعض، بل عن كشف اللثام الإجماع عليه، لكن قال فى المستند: فلا يمنع ظن الكراهه عن الأكل على الأقوى لتصريح جمع من المتأخرين، بل هو الأشهر كما صرح به بعض من تأخر (١).

أقول: وهذا هو مقتضى القاعده لإطلاق الآيه، ودعوى الانصراف إلى صورته عدم ظن الكراهه غير وجيهه، ولو شك فى الانصراف فالأصل الإطلاق، ومنه يعلم أن تفصيل المحقق الأردبيلي بين الظن القوى بالكراهه فلا يجوز، وبين الظن العادى فيجوز الأكل محل نظر، كما أن اختصاص بعض الفقهاء جواز الأكل بصوره شهاده الحال بالرضا موجب لإسقاط الآيه عن الفائده، إذ صورته شهاده الحال لا تختص بمن ذكر، والقول بأنه من باب غلبه شهاده الحال فى هولاء دون غيرهم، فالآيه تنبيه لما يغفل عنه العامه، فيه إن الأصل فى الأدله بيان الأحكام لا الموضوعات.

وكيف كان فالأقرب جواز الأكل مطلقاً إلا فى صورته العلم بعدم الرضا، بأن لا يرضى فعلاً أو تقديراً.

ص: ٣٩٤

(مسأله \_ ١٩): يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب.

(مسأله \_ ١٩): {يجب على الغاصب} سواء كان هو الغاصب الأصلي أو الغاصب الثانوى، كما إذ ضيفه الغاصب فى المكان المغصوب فإنه بذهابه إليه يكون غاصباً {الخروج من المكان المغصوب} وهذا الخروج فى نفسه حرام إذا دخله مع العلم والعمد، لكن يرشد إليه من باب أقل المحذورين فوجوبه عقلى ذاتى وشرعى إرشادى، والقول بأنه ليس بحرام لأن العقل والشرع متطابقان على وجوبه، فلا يعقل الجمع بين الأمر والنهى غير تام، إذ هو من قبيل ما لو دار الأمر بين الفاسد والأفسد، فإن تقديم الفاسد عقلى بمعنى أن العقل يرى أنه أقل محذوراً، والشارع إنما يرشد إلى ذلك فلا أمر فى المقام، بل نهى محض وحرمة صرفه ملتجأً إليه العقل والشرع من باب أقل المحذورين، ومثله إخراج الزانى آتته من موضع المزنى بها فإنه حرام بلا إشكال، لكن العقل ذاتاً والشرع إرشاداً يوجبان ذلك، أى ينبهان إلى أنه أقل محذوراً، ولذا لو لم يفعله لم يكن آتياً بحرام الزنا وحرام ترك الإخراج، بل هو حرام واحد، وكذلك فيما نحن فيه فإنه إذا لم يخرج الغاصب لم يكن آتياً بحرام الغصب وحرام ترك الأمر بالخروج، حتى يستحق عقابان، بل يكون فاعلاً لحرام ممتد، وتفصيل المسأله فى الأصول.

ثم إنما يكون خروجه حراماً إذا دخل مع العلم والعمد، أما إذا دخل بدون العلم أو بدون العمد، بل اضطر للدخول فإن خروجه ليس بحرام، بل فيه ملاك المبعوضيه، إذ الجهل والاضطرار ونحوهما لا يرفعان الملاك، فإذا كان

وإن اشتغل بالصلاه في سعه الوقت يجب قطعها

للمولى لبن مرصوفه في المكان، وكانت كل خطوه من خطى هذا الشخص توجب فساد لبنة وأدخل جبراً كان عمله مكروهاً للمولى، وكذلك خروجه لأن كل خطوه تفسد لبنة إلا أنه حيث لم يدخل باختياره لم يعاقبه المولى ويرشده المولى إلى الخروج، لأنه أقل محذوراً من البقاء.

{وإن اشتغل بالصلاه في سعه الوقت يجب قطعها} فيما إذا كان الخروج منافياً للصلاه لاستلزامه المشى ونحوه.

أما إذا كان الخروج غير مناف، كما في النافله، أو كان واقفاً على شيء يصلى مما كان خروجه لا يستلزم المشى ونحوه، فلا بطلان، كذا قيل. ويظهر من المستمسك تأييده حيث قال: الصلاه المذكوره باطله، فكان المراد وجوب قطعها بالخروج لكن الخروج قد لا يقتضى قطعها لعدم استلزامه لبعض المنافيات لها (1)، انتهى.

وفيه: إن مجرد الكون الصلاتي \_ مع قطع النظر عن الحركة المبطله للصلاه فيما إذا تحرك في مشيه حركه مبطله \_ تصرف في الغضب وصلاته، ولا- يمكن اجتماع الأمر والنهي كما تقدم مثله في الصلاه في الدار المغصوبه وإن لم يتحرك. وعلى أى حال فالمراد بوجوب قطعها أنها باطله لا أنها صحيحه وإنما الواجب قطعها، ومما تقدم من وجود ملاك الحرمه، وإن كان دخوله بغير علم أو بغير عمد، يظهر وجه البطلان أيضاً في حال الخروج، بل وفي حال

ص: ٣٩٤

وإن كان فى ضيق الوقت يجب الاشتغال بها حال الخروج مع الإيماء للركوع والسجود

الدخول إذا كان مع العلم بدون العمد، لوجود ملاك الحرمه المنافى مع التقرب المحبويه.

{وإن كان فى ضيق الوقت يجب الاشتغال بها حال الخروج مع الإيماء للركوع والسجود} ولا قضاء على المشهور.

أما وجوب الاشتغال: لأن الصلاة لا تترك بحال، مما يدل على أهميتها على كل واجب أو حرام يتعارض معها، فالخروج وإن كان حراماً \_ كما تقدم \_ أو فيه ملاك الحرام، لكن وجوب الصلاة أهم، فاللزام مراعاته، أما على مبنى من لا يرى الخروج حراماً حتى إذا كان دخله عالماً عامداً فالأمر أوضح، لأن الصلاة واجبه ولا مزاحم لها حتى ترجح عليه، وأما الإيماء فلأنه يوجب أقلية التصرف من الركوع والسجود فالجمع بين وجوب الصلاة وبين حرمه الغضب وبين كون الإيماء بدل من باب الميسور ومن باب المناط فى من لا يقدر على الركوع والسجود يقتضى أن يؤمى للركوع والسجود.

نعم على ما ذكرناه سابقاً من أن كل واحد من القيام والركوع والسجود تصرف فى الغضب بلا زياده لأحدها على الآخر فإذا كان فى عربه ونحوها مما لا يوجب الركوع والسجود أكثرية البقاء وجب الركوع والسجود إذ لا محذور فيهما، وأما عدم القضاء فلأنه مع الإتيان لا فوت فلا قضاء لعدم تحقق موضوع القضاء الذى هو الفوت.

لكن يجب عليه قضاؤها أيضاً إذا لم يكن الخروج عن توبه وندم، بل الأحوط القضاء وإن كان من ندم وبقصد التفريغ للمالك

ومنه يعلم أن قول المصنف: {لكن يجب عليه قضاؤها أيضاً} غير تام، وكأنه لأجل أن الصلاة ماشياً مومياً لم تؤد بغرض المولى، وحيث إنه كان هو السبب في إلقاء المولى إلى هذه الصلاة كان الفوت صادقاً حيث لم يأت بكل الغرض فعليه القضاء، لكن يرد عليه: بالإضافة إلى ما تقدم، أنه لم يعلم بقاء قدر من المصلحة يمكن تداركها فلعل القدر الباقي من المصلحة غير قابله للتدارك، كما إذا ألجأ المولى إلى شربه الماء، فيما إذا طلب منه الماء المخلوط بالسكر، فإن السكر الفائت لم يجب تداركه بعد أن لم يبق عند المولى اقتضاء للشرب.

ثم إن ما ذكرناه هو وجه من يرى إطلاق وجوب القضاء، وهناك من يرى التفصيل ومنهم المصنف حيث قيد القضاء بقوله: {إذا لم يكن الخروج عن توبه وندم، بل الأحوط القضاء وإن كان من ندم وبقصد التفريغ للمالك} والوجه في ذلك أنه إذا ندم لم يكن خروجه حراماً، فلا وجه للقضاء إلا احتمال كون الإيماء غير كاف بالغرض، ولذا يحتاط بالقضاء، بخلاف ما إذا لم يندم فإن خروجه حرام والحرام لا يفي بالغرض قطعاً فاللزام القضاء، لكن يرد عليه:

أولاً: إن الندم لا يقلب الحرام جائزاً، اللهم إلا أن يقال: إن التوبه تجعل العمل السابق كالمباح فيكون حال دخوله الدار عن علم وعمد حال دخوله جاهلاً، حيث إن الرجوع حينئذ ليس بحرام فعلي وإنما فيه ملاك الحرام.

وثانياً: إنه إذا لم يندم فإن كان حراماً لم تصح الصلاة أصلاً، وإن لم يكن حراماً صحت وكفت فلا وجه لوجوب القضاء.



نعم لا بأس بالاحتياط الاستجابى فى كلتا الصورتين بل وفى صورته ما إذا دخل غير عالم أو غير عامد، وقد أكثر الفقهاء الكلام حول فروع هذه المسأله، لكن ما ذكرناه هو الأقرب فى النظر.

ص: ٣٩٩

(مسأله ٢٠ \_): إذا دخل في المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً أو بتخيل الإذن ثم التفت وبان الخلاف فإن كان في سعه الوقت لا يجوز له التشاغل بالصلاه

(مسأله ٢٠ \_): {إذا دخل في المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً أو بتخيل الإذن} وكذلك إذا كان هو الغاصب لكنه زعم أنه من المباحات الأصليه أو أن مالكه أعرض عنه حتى صار مباحاً، ثم التفت وبان الخلاف فإن كان في سعه الوقت لا يجوز له التشاغل بالصلاه} لأن الواجب عليه الخروج فبقاؤه حرام، وحيث إن الصلاه هي نفس البقاء لم تكن محبوبه ومقربه لاستحاله الجمع بين المحبوبيه والمبغوضيه، وذلك يوجب البطلان فهو حرام تكليفاً وموجب للبطلان وضعاً، ومنه يعرف وجه النظر فيما ذكره المستمسك بقوله: لكن لو تشاغل بالصلاه أمكن القول بصحتها إذا كان زمانها مساوياً لزمان الخروج أو اقل منه لأن ذلك المقدار من التصرف مضطر إليه لا عن سوء الاختيار فلا يكون حراماً فلا مانع من صحته إذا كان معنوناً بعنوان الصلاه (١) إلى آخر كلامه. وجه النظر: أن التصرف الجائز \_ بعد الالتفات \_ إنما هو الخروج، أما سائر التصرفات فليست جائزه، وإن كان أقل استيعاباً للوقت من الخروج.

نعم إذا صلى في حاله الخروج، في الصلاه المستحبه، أو فيما جاز المشى في الواجبه، أو كان على عربه ونحوهما فهو يصلى وهي تسير جازت الصلاه وصحت لأنه ليس تصرفاً زائداً، وهذا القدر من التصرف ليس مبغوضاً لأنه مضطر

ص: ٤٠٠

وإن كان مشغلاً بها وجب القطع والخروج.

وإن كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الخروج سالكاً أقرب الطرق مراعيّاً للاستقبال بقدر الإمكان ولا يجب قضاؤها وإن كان أحوط.

إليه.

لا- يقال: فيه ملا-ك المبعوضيه، فإن المولى إنما يجيز ذلك من باب أقل المحذورين، كما إذا أدخل في الأجنبيه بزعم أنها زوجته فبان في الأثناء فإن أخرجه مبعوض ملاكاً وإن لم يكن مبعوضاً فعلاً.

لأنه يقال: وجود ملا-ك المبعوضيه لا- يجعل الفعل مبعوضاً، لأن اللازم في باب الإطاعه والامتثال اتباع الأوامر والنواهي لا الملاكات، فتأمل.

{وإن كان مشغلاً بها وجب القطع والخروج} بأن يرفع اليد عنها، لا القطع حقيقه إذ هي بمجرد الالتفات منقطعه، ويأتي هنا ما استثنياه في الرفع السابق فلا يجب القطع في الصور المستثناه.

{وإن كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الخروج سالكاً أقرب الطرق} وذلك لما سبق في المسأله السابقه، وسلوك أقرب الطرق من جهه أن يتخلص من الغصب في أقرب وقت ممكن {مراعيّاً للاستقبال بقدر الإمكان} لأنه لا وجه لسقوط الاستقبال في القدر الممكن.

نعم يسقط الاستقرار والركوع والسجود من باب التراحم بالأهم، بضميمه أن الصلاه لا تترك بحال، ودليل الميسور ونحوها، كما سبق تفصيله في المسأله السابقه.

{ولا يجب قضاؤها وإن كان أحوط} أما عدم وجوب القضاء فلأنه حيث

لكن هذا إذا لم يعلم برضا المالك بالبقاء بمقدار الصلاة، وإلا فيصلى ثم يخرج.

وكذا الحال إذا كان مأذوناً من المالك فى الدخول، ثم ارتفع الاذن برجوعه عن إذنه أو بموته والانتقال إلى غيره.

أتى بها لم يصدق الفوت الذى هو موضوع وجوب القضاء، وأما الاحتياط بالقضاء فلأنه فات من الصلاة شىء يمكن تداركه فىكون الاحتياط فى تداركه وإن لم يجب لعدم العلم بأنه بمقدار يلزم التدارك.

{لكن هذا} الذى ذكرناه فى فروع هذه المسألة {إذا لم يعلم برضا المالك بالبقاء بمقدار الصلاة، وإلا فيصلى} إنشاءً لها أو إتماماً إذا التفت فى الأثناء {ثم يخرج} وكذا إذا غصب عمداً وعلم بأن المالك يرضى بصلاته فيه، وإن لم يرض بسائر تصرفاته، فإنه يجوز له أن يصلى صلاة المختار فى السعه وفى الضيق.

{وكذا الحال إذا كان مأذوناً من المالك فى الدخول ثم ارتفع الإذن} سواء كان الارتفاع {برجوعه عن إذنه أو بموته والانتقال إلى غيره} أو بخروجه عن الإذن بجنون أو نحوه، فإنه حيث كان مأذوناً يكون تصرفه فعلاً عن عذر فليس بحرام، ويأتى تفصيله فى المسألة الآتية.

(مسألة \_ ٢١): إذا إذن المالك بالصلاة خصوصاً أو عموماً ثم رجع عن إذنه قبل الشروع فيها وجب الخروج في سعه الوقت، وفي الضيق يصلى حال الخروج على ما مر، وإن كان ذلك بعد الشروع فيها، فقد يقال

{مسألة \_ ٢١}: {إذا إذن المالك بالصلاة خصوصاً أو عموماً ثم رجع عن إذنه قبل الشروع فيها وجب الخروج في سعه الوقت} بدون أن يصلى في حاله الخروج إلا إذا كان يمكنه الإتيان بكل الشرائط والأجزاء في حال الخروج، بأن كان على عربه ونحوها وهي تسير، إذا قلنا بصحة مثل هذه الصلاة في حال الاختيار، وهذا الذى ذكرناه هو مراد المصنف فلا يستشكل عليه بأن الخروج واجب في السعه وفي الضيق، فلا- وجه لهذا القيد، وما ذكر من أن بيان المراد لا يدفع الإيراد غير تام، إذا كان المراد محفوفاً بالقرينه العقليه أو اللفظيه.

{وفي الضيق يصلى حال الخروج على ما مر} لما تقدم من دليل الميسور، بضميمه أهميه الصلاة التى لا تترك بحال، وهذا هو المشهور.

نعم عن ابن سعيد أنه نسب صحه هذه الصلاة إلى القيل، وعن العلامة الطباطبائي في منظومته مثله، وكان وجه التوقف في المسألة أن المشروط عدم عند عدم شرطه، ففوات الركوع والسجود والاستقرار ونحوها يوجب فوات الصلاة، ولا دليل خاص في المسألة يدل على أن مثل هذه الصلاة الفاقده للأجزاء والشرائط كاف ومجز، وفيه: ما تقدم هنا وفي السابق من أن دليل "أن الصلاة لا تترك بحال" بضميمه دليل الميسور كافيان في الدلالة على الكفايه والأجزاء {وإن كان ذلك} الرجوع من المالك {بعد الشروع فيها فقد يقال} والقائل الذكرى

بوجوب إتمامها مستقراً وعدم الالتفات إلى نهيه وإن كان في سعه الوقت إلا إذا كان موجباً لضرر عظيم على المالك

وغيره {بوجوب إتمامها مستقراً} بالركوع والسجود الكاملين {وعدم الالتفات إلى نهيه}.

واستدل لذلك بأمور:

الأول: الاستصحاب.

الثاني: إن الصلاة على ما افتتحت عليه.

الثالث: إن النهي غير مفيد لأن المالك بإجازته سلب اعتبار نهيه بعد ذلك فهو كمن يستأجر داره ثم ينهى المستأجر عن التصرف في الدار، إذ المانع الشرعي وهو حرمة قطع الصلاة كالمانع العقلي وهو الإيجار السالب لاختيار المالك فيكون حال المقام حال ما إذا إذن المولى عبده في الحج وبعد الإحرام رجع عن إذنه فإنه لا ينفع في جواز ترك الحج لأنه بإذنه وإحرام العبد سلب قدره الشرعيه لنفسه في النهي فلا يحق له في النهي، وإذا نهى كان لغواً، ومثل المقام أيضاً ما إذا إذن المالك في دفن الميت في أرضه وبعد الدفن رجع عن إذنه فإنه غير ضار رجوعه بل يبقى الميت في القبر إجماعاً.

الرابع: إن الإذن في الشيء إذن في لوازمه، فلا- اعتبار بنهيه، وهذه الأدلة تقتضى وجوب الإتمام {وإن كان في سعه الوقت} لإطلاقها الشامل للسعه وللضيق.

{إلا إذا كان موجباً لضرر عظيم على المالك} إذ «لا ضرر ولا ضرار» وإنما قيد الضرر بالعظيم لانصراف أدله «لا ضرر» عن الضرر اليسير بعد إذنه بنفسه، فتأمل.

لكنه مشكل، بل الأقوى وجوب القطع في السعه والتشاغل بها خارجاً في الضيق خصوصاً في فرض الضرر على المالك

{لكنه مشكل بل الأقوى وجوب القطع في السعه والتشاغل بها خارجاً في الضيق خصوصاً في فرض الضرر على المالك} كما عن غير واحد كجامع المقاصد والروض والمسالك ومجمع البرهان والمدارك وغيرهم، وذهب آخرون إلى وجوب الخروج في السعه متشاغلاً بالصلاه فلا فرق بين الضيق والسعه في ذلك.

أما الموجب للقطع في السعه فقد استدل بالجمع بين وجوب الصلاه مع قدره بكل شرائطها وأجزائها، وبين حرمة التصرف في ملك الغير، فحرمة التصرف تدل على عدم جواز البقاء وإتمام الصلاه في حال الاستقرار.

ووجوب الإتيان بالصلاه الكامله يدل على عدم جدوى هذه الصلاه الفاقده للأجزاء والشرائط، فهو كمن أخذ يصلي في السعه ثم فقد ما يصح السجود عليه فإنه يبطل الصلاه، لا أن يجعل بدل ما يصح مكان ما يصح ويتم الصلاه.

وأما وجوب الإتمام في الضيق في حال الخروج، فلما تقدم في الفروع السابقه.

وأما الموجب للإتيان ببقية الصلاه في حال الخروج في السعه، فقد استدل بأنه مقتضى الجمع بين وجوب الخروج وبين دليل حرمة قطع الصلاه، فإن في المقام أدله ثلاثه:

الأول: يقول لا تغصب.

والثاني: يقول أتم الصلاة.

والثالث: يقول أنت بالأجزاء والشرائط.

وإذ تحقق إطلاق الدليل الأول فلا بد من رفع اليد إما عن الثاني بأن يقطع الصلاة، أو عن الثالث بأن يأتي بها بدون الأجزاء والشرائط، لكن لا يمكن رفع اليد عن الثاني للاستصحاب، فلا بد من رفع اليد عن الثالث، هذا ثم إن هذين القولين منعا القول الأول، وهو وجوب الإتمام مستقراً لعدم تماميه الأدله الأربعة المذكوره حجه له.

إذ يرد على الأول: إن الاستصحاب لا يقاوم دليل حرمه الغضب.

وعلى الثاني: إن معنى أن الصلاة على ما افتتحت، أنها لا تقلب من صلاة إلى صلاة أخرى، لا أنها يؤتى بها على الكيفية السابقه، وإن قام الدليل على خلافها، لتغير الموضوع، ولذا إذا بدأها في حال القيام، ثم عجز أتى بالبقية جالساً، ولو انعكس أتى بالبقية في حال القيام، وهكذا.

وعلى الثالث: إن القياس بالإجاره والدفن والحج مع الفارق، إذ مقتضى الوفاء سلب قدره الموجر، كما أن الإجماع قام على حرمه النيش، والنص والإجماع دلا على وجوب إتمام الحج، إلا في حال الحصر، وكل ذلك بخلاف المقام، إذ لا نص ولا إجماع هنا، فليس في المقام إلا الإذن، فإذا سقط الإذن سقط ما يعتمد على الإذن، لانتفاء الحكم بانتفاء موضوعه، بل لو قيل بالتعارض بين دليل وجوب إتمام الصلاة مستقراً، وبين دليل حرمه الغضب وجب تقديم الثاني، إذ هو حق الناس وهو مقدم على حق الله سبحانه، لاجتماع حقي الله



والناس في حق الناس، بخلاف حق الله سبحانه فإنه حق واحد.

ويرد على الرابع: إن معنى أن الإذن في الشيء إذن في لوازمه: الإذن في اللوازم ما دام الإذن، فإذا ذهب الإذن ذهب الإذن في اللوازم، فإذا إذن المالك له البقاء في داره سنه، كان ذلك إذنًا في صلاته وطهارته ونومه فيها، لا أنه إذا إذن ثم رجع عن إذنه كان يحق للضيف الصلاة والطهارة والنوم بعد الرجوع أيضاً، وإذا قد عرفت سقوط القول بالإتمام مستقراً دار الأمر في السعة بين القطع ترجيحاً للدليل الشرائط والإجزاء، وبين الإتمام في حال الخروج ترجيحاً للدليل حرمة القطع، وإذا لا مرجح لأحد الأمرين فالظاهر التخيير، اللهم إلا- أن يقال إن دليل حرمة القطع الإجماع ولا- إجماع في المقام، فاللائم القطع والاستيناف، وإن كان الاحتياط في الإتمام حاله الخروج ثم الإعادة، والله العالم.

ولا- يخفى أن حال متولى الوقف حال المالك لاستواء الدليل فيهما، وهل حكم متولى المسجد كحكم متولى الأوقاف الأخر؟ احتمالان: من أن المسجد وضع للصلاة، فلا حق له في المنع، ومن أن المتولى يحق له الإجازة والمنع، كما أن صاحب الحق في المحجر ونحوه حاله حال المالك لأن الأدلة الجارية في الملك جارية في الحق أيضاً.

ص: ٤٠٧

## مسأله ٢٢ لو علم بوجود قرائن تدل على عدم إذن المالك أو رجوعه

(مسأله \_ ٢٢): إذا إذن المالك فى الصلاه ولكن كان هناك قرائن تدل على عدم رضاه وأن إذنه من باب الخوف أو غيره لا يجوز أن يصلى، كما أن العكس بالعكس.

(مسأله \_ ٢٢): {إذا إذن المالك فى الصلاه} إذنًا لفظيًا أو عمليًا {ولكن كان هناك قرائن تدل على عدم رضاه وأن إذنه من باب الخوف أو غيره لا يجوز أن يصلى} لأنه لا يحل إلا بطيبه نفسه، ولا طيب لنفسه، وقد تقدم أن الإذن طريق، فإذا علم بعدم ذى الطريق لم ينفع الطريق، ومنه ما إذا علم بأن إذنه من باب الخجل فإن المأخوذ حياءً كالمأخوذ غصبًا.

{كما أن العكس} بأن لم يأذن، بل منع لفظًا أو عملاً، لكننا علمنا رضاه الفعلى وأن امتناعه صورى، فإنه {بالعكس} تجوز الصلاه لوجود معيار الجواز الذى هو الرضى الفعلى ومتى كان ذو الطريق لم يكن حاجه إلى الطريق.

إشارة

(مسألة ٢٣ \_): إذا دار الأمر بين الصلاة حال الخروج من المكان الغصبي بتمامها في الوقت، أو الصلاة بعد الخروج وإدراك ركعه أو أزيد، فالظاهر وجوب الصلاة في حال الخروج، لأن مراعاة الوقت أولى من مراعاة الاستقرار والاستقبال والركوع والسجود الاختياريين

(مسألة ٢٣ \_): {إذا دار الأمر بين الصلاة حال الخروج من المكان الغصبي بتمامها في الوقت أو الصلاة بعد الخروج وإدراك ركعه أو أزيد فـ} هل يقدم الأول مراعاةً للوقت، أو يقدم الثاني مراعاةً للقبلة والركوع والسجود والاستقرار والاطمينان.

{الظاهر وجوب الصلاة في حال الخروج، لأن مراعاة الوقت أولى} ولذا كلما دار الأمر بين الوقت وبين شرط أو جزء قدم الوقت، حتى أنك قد عرفت في بعض المباحث السابقة أن الوقت أولى من الطهور عندنا، وإن ذهب المشهور إلى أن فاقد الطهورين لا يصلى فالوقت أولى {من مراعاة الاستقرار والاستقبال والركوع والسجود الاختياريين}.

أما احتمال تقديم الثاني فلأن الوقت شرط واحد فيفقد في بعض الصلاة، ففقدته أولى من فقد جملة من الأجزاء والشروط، وربما يحتمل التخيير لأنه لا دليل على تقديم فقد تلك الأجزاء والشرائط على فقد شرط الوقت، ولا العكس.

لكن الظاهر هو تقديم الوقت لما تقدم من أهميته، ودليل «من أدرك» لا يدل على جواز التأخير حتى يقدم على ما سواه، بل يدل على أن من لم يدرك إلا ركعه

الثانى: من شروط المكان كونه قاراً

فهو كمن أدرك كل الوقت، بخلاف ما إذا أدرك أقل من ركعه فإنه كمن لم يدرك الوقت أصلاً، وهذا لا ينافى وجوب الإتيان بالصلاه فى الوقت. ولو كان أقل من ركعه من باب دليل الميسور.

ثم إن قول المصنف: «من المكان الغصبى» من باب أن الكلام فى مسائل الغصب، وإلا فكلما دار الأمر بين الاتيان بكل الصلاه فى حال المشى، وبين الاتيان بها مستقره فى مقدار ركعه من الوقت قدم الأول على الثانى، لما تقدم من دليل أهميه الوقت.

### كون المكان قاراً

{الثانى: من شروط المكان كونه قاراً} بلا إشكال ولا خلاف، بل فى مصباح الفقيه وغيره بلا خلاف فيه على الظاهر، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

أقول: ويدل عليه بعض النصوص:

كخبر سليمان بن صالح عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يقيم أحدكم الصلاه وهو ماش ولا راكب ولا مضطجع إلا أن يكون مريضاً، وليتمكن فى الإقامه كما يتمكن فى الصلاه، فإنه إذا أخذ فى الإقامه فهو فى صلاه»<sup>(1)</sup>، وسيأتى الكلام فى تفصيل الاستدلال لذلك فى باب اشتراط الاستقرار فى المقام وفى باب اشتراط الطمأنينه فى الركوع وغيره.

ص: ٤١٠

فلا تجوز الصلاة على الدابة أو الأرجوحه أو فى السفينه ونحوها مما يفوت معه استقرار المصلى.

{فلا تجوز الصلاة على الدابة أو الأرجوحه أو فى السفينه ونحوها} إذا كانت مضطربه {مما يفوت معه استقرار المصلى} وإن تمكن من الإتيان بالركوع والسجود وسائر الأجزاء والشرائط، ففي المستند أنه لا يجوز أن يصلى الفريضة على الراحله ولو فى المحمل اختياراً إذا استلزم فوات شىء من الشرائط أو الأجزاء إجماعاً محققاً ومحكياً<sup>(١)</sup>، ومثله فى دعوى الإجماع غيره، هذا بالإضافة إلى عدم تحقق الامتثال بفوت شرط أو جزء اختياراً، وإلى جملة من الروايات مثل موثقه ابن سنان: «لا تصل شيئاً من المفروض راكباً» وفى حديث: «إلا أن تكون مريضاً»<sup>(٢)</sup>.

والرضوى: «وإن صليت على ظهر دابتك تستقبل القبلة بتكبير الافتتاح ثم أمض حيث توجهت دابتك تقرأ، فإذا أردت الركوع والسجود استقبل القبلة واركع واسجد على شىء يكون معك مما يجوز عليك السجود، ولا تصلها إلا فى حال الاضطراب جداً»<sup>(٣)</sup>.

وروايه ابن سنان: «يصلى الرجل شيئاً من المفروض راكباً؟ قال (عليه السلام): «لا إلا من ضروره»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٤١١

١- المستند: ج ١ ص ٣٠٩ س ١٥

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٨ الباب ١٤ من أبواب القبلة ح ٧

٣- فقه الرضا: ص ١٦ السطر الأخير

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٧ الباب ١٤ من أبواب القبلة ح ٤

وروايه ابن حازم: أصلى فى محملى وأنا مريض؟ فقال (عليه السلام): «أما النافله فنعم، وأما الفريضة فلا» (١).

وصحيحه البصرى: «لا يصلى على الدابه الفريضة إلا مريض يستقبل القبله ويجزيه فاتحه الكتاب ويضع بوجهه فى الفريضة على ما يمكنه من شىء ويومى فى النافله إيماءً» (٢).

وصحيحه الحميرى (٣) \_ وفيها بعد السؤال عما روى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) صلى الفريضة على راحلته فى يوم مطر وأنه هل يجوز لنا أن نصلى فى هذه الحال على محاملنا أو دوابنا \_ «يجوز ذلك مع الضروره الشديده».

ويدل على الحكم فى الأرجوحه ما رواه على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام): عن الرجل هل يصلح له أن يصلى على الرف المعلق بين نخلتين؟ فقال (عليه السلام): «إن كان مستويًا يقدر على الصلاه فيه فلا بأس» (٤).

فإن ظاهره أنه إن لم يقدر على الإتيان ببعض الأجزاء والشرائط ففيه البأس.

كما يدل على الحكم فى السفينه، صحيحه حماد بن عيسى قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يُسئل عن الصلاه فى السفينه؟ فيقول (عليه السلام): «إن استطعتم أن تخرجوا إلى الجدد فاخرجوا، وإن لم تقدرُوا فصلوا قياماً، فإن لم

ص: ٤١٢

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٨ الباب ١٤ من أبواب القبله ح ١٠
  - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٦ الباب ١٤ من أبواب القبله ح ١
  - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٨ الباب ١٤ من أبواب القبله ح ٥
  - ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٤٦٧ الباب ٣٥ من أبواب مكان المصلّى ح ١

تستطيعوا فصلوا قعوداً وتحروا القبلة»(١). ونحوه المروى فى قرب الإسناد(٢).

وخبر على بن إبراهيم: عن الصلاة فى السفينه؟ قال: «يصلى وهو جالس إذا لم يمكنه القيام ولا يصلى فى السفينه وهو يقدر على الشط»(٣).

ثم إن ما ذكر فى هذه الروايات هو مقتضى القاعده، فإنه إن تمكن من الإتيان بكل الأجزاء والشرائط لا وجه للمنع، وإن لم يتمكن لا وجه للجواز إلا فى حال الاضطرار، وفى المسأله أقوال آخر:

الأول: إنه لا تجوز الصلاة على الدابه، وإن لم تستلزم فوات شىء من الأجزاء والشرائط كما عن شرح القواعد، بل ربما نسب إلى الأشهر، لكن فى النسبه إشكالاً، واستدلوا لذلك بإطلاق بعض الأدله السابقه، وفيه إن الإطلاق منصرف بالقرائن الداخليه والخارجيه.

الثانى: إنه تجوز صلاه الآيات على الدابه مطلقاً، كما عن الإسكافى، واستدل لذلك بروايه الواسطى: إذا انكسفت الشمس والقمر وأنا راكب لا أقدر على النزول؟ قال (عليه السلام): «صل على مركبك الذى أنت عليه»(٤).

والمروى فى قرب الإسناد: كتبت إليه (عليه السلام): كسفت الشمس والقمر وأنا راكب؟ فكتب إلى: «صل على مركبك الذى أنت عليه»(٥). وفيه: إن الأولى

ص: ٤١٣

١- التهذيب: ج ٣ ص ١٧٠ باب ١١ فى صلاه السفينه ح ١

٢- قرب الإسناد: ص ١١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٤ الباب ١٣ من أبواب القبلة ح ٨

٤- الوسائل: ج ٥ ص ١٥٧ الباب ١١ من أبواب صلاه الكسوف ح ١

٥- قرب الإسناد: ص ١٧٤

مقيده بالاضطرار، والثانيه منصرفه إلى ذلك، ولو لم نقل بالانصراف لابد من تقيدها بذلك إذ هي ضعيفه ولا جابر لها.

الثالث: إنه يجوز إتيان الواجب بالعارض على الدابه اختياراً، كما عن جماعه واختاره غير واحد، لروايه على: عن رجل جعل الله تعالى أن يصلى كذا وكذا هل يجزيه أن يصلى ذلك على دابته وهو مسافر؟ قال (عليه السلام) [\(١\)](#): «نعم».

أقول: الظاهر إن النذر \_ إن لم يكن قصد خاص من الناذر \_ يتعلق بالموضوع المقرر فى الشريعه إن عاماً أو خاصاً، وحيث إن الشريعه تسمح بالنافله على الدابه اختياراً فى السفر إجماعاً وفى الحضر على الأشهر، بل عن الخلاف الإجماع عليه، فلا بد وأن يكون النذر متعلقاً بهذا الموضوع، وعليه فالجواز أقرب.

نعم إذا كان انصراف إلى الاستقرار والكمال فى الركوع والسجود لم يجز لأنه خلاف النذر حينئذ، كما أنه لو كان النذر متعلقاً بالواجبه، كما لو نذر إتيان الظهرين مثلاً لم يجز أيضاً، إذ لا تصح الواجبه على الدابه اختياراً.

الرابع: إنه تجوز الصلاه فى السفينه مع عدم التمكن من استيفاء الأفعال كما عن ظاهر المبسوط والنهائيه والوسيله ونهائيه الأحكام والمدارك، واستدلوا لذلك بجمله من النصوص:

كصحيح جميل أنه قال لأبى عبد الله (عليه السلام): تكون السفينه قريبه من الجدد فأخرج وأصلى؟ قال (عليه السلام): «صل فيها أما ترضى بصلاه نوح (عليه السلام)» [\(٢\)](#).

ص: ٤١٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٨ الباب ١٤ من أبواب القبلة ح ٦

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٦١٢ الباب ١٢ من أبواب القبلة ح ٢



وموثق المفضل بن صالح: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الفرات وما هو أضعف منه من الأنهار في السفينه؟ فقال (عليه السلام): «إن صليت فحسن وإن خرجت فحسن»<sup>(١)</sup>. ومثلها غيرهما.

وفيه: إن الظاهر منها أن السؤال من حيثيه الصلاة في السفينه، مع قطع النظر عن سائر الشرائط والأجزاء، فكما لا إطلاق لهذه الروايات من جهة صحة الصلاة في السفينه بلا طهاره أو لباس، كذلك لا إطلاق لها من حيث الصلاة فيها بلا استقرار أو قبله أو ركوع وسجود كاملين، ويؤيد ذلك ظهور بعض هذه الروايات كالتى نقلناها فى وقوف السفينه، والسفينه الواقفه المربوطه غالباً لا تتحرك إلا حركه يسيره لا تضر بالاستقرار، هذا بالإضافة إلى معارضه هذه الروايات بالروايات المتقدمه فى أدله المشهور، وتلك أخص من هذه مما يوجب تقييد هذه بتلك، قال فى المستمسك: فإن الجمع بين الطائفتين يتعين إما بحمل روايه حماد وغيرها على الاستحباب، أو بالحمل على صوره عدم إمكان الصلاة تامه، والثانى هو المتعين لأن الأول خلاف الترغيب عليها، بمثل قوله (عليه السلام): «أما ترضى بصلاه نوح، بل لعل الترغيب المذكوره بنفسه قرينه على إرادته خصوص الصلاة التامه»<sup>(٢)</sup> انتهى.

ص: ٤١٥

---

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٠٦ الباب ١٤ من أبواب القيام ح ٧

٢- المستمسك: ج ٥ ص ٤٥٧

نعم مع الاضطرار ولو لضيق الوقت عن الخروج من السفينه مثلاً لا مانع.

نعم مع الاضطرار ولو لضيق الوقت عن الخروج من السفينه مثلاً- لا- مانع { بلا إشكال ولا خلاف، ولأن الأمر دائر حيثئذ بين الصلاة الفاقده لبعض الأجزاء والشرائط وبين عدم الصلاة، ومن المعلوم أن الفاقده مقدمه للمناطق في سائر أقسام الاضطرار، ولدليل الميسور، ولبعض الروايات في المقام، مثل خبر ابن سنان، ومثل ما تضمن الجواز للمريض ويوم الوحل ويوم المطر، ومن ذلك يعلم أن خبر منصور بن حازم قال: سأله أحمد بن النعمان فقال أصلى في محملى وأنا مريض؟ فقال (عليه السلام): «أما النافله فنعم وأما الفريضة فلا». قال: وذكر أحمد شدة وجعه، فقال (عليه السلام): «أنا كنت مريضاً شديداً المرض فكنت آمرهم إذا حضرت الصلاة ينيخوني بفراش فأوضع وأصلى ثم احتمل بفراشى فأوضع في محملى»(١).

لابد من حملة على الاستحباب كما فعله الشيخ أو على عدم ضروره.

ثم إنه قد ظهر من بعض الفروع السابقه أنه لو دار الأمر بين إدراك ركعه ونحوها خارج السفينه كامله وبين إدراك كل الصلاة في الوقت في السفينه ناقصه قدم الثانى، لأن الوقت مقدم على كل الشرائط والأجزاء حين دوران الأمر بينهما، ثم الظاهر أن المضطر يجوز له أن يصلى في أول الوقت لما سبق في بعض المسائل السابقه من أنه لا دليل على التأخير خصوصاً وأن المتعارف عند المسلمين

ص: ٤١٦

ويجب عليه حينئذ مراعاة الاستقبال والاستقرار بقدر الإمكان فيدور حيث ما دارت الدابه أو السفينه.

بالأخص في زمان صدور الروايات إنهم كانوا يصلون أول الوقت، ولو وجب التأخير إلى آخر الوقت لكان اللازم التنبيه، فعدم التنبيه دليل العدم، ويؤيد ذلك أيضاً أن في روايات المقام لم تقع إشاره إلى لزوم التأخير، وعليه فيجوز أن يقدم الصلاة، ولو علم بالوصول إلى الجرف في أواخر الوقت بل ليس المتعارف السير من أول الظهر إلى المغرب في الأسفار على الراحله ومع ذلك لم تنبه روايات الصلاة على الدابه على ذلك.

ومن ذلك يعرف أن فتوى الشرائع بوجوب التأخير في الماشى، وفتوى المستند به في الراكب استناداً إلى أن الضرورات تقدر بقدرها ومع الإمكان آخر الوقت كامله لا ضروره، ولروايتي ابن سنان والرضوى، محل نظر إذ قد عرفت صدق الضروره في أول الوقت والروايات بين ما لا تدل وبين ما هي ضعيفه، نعم الاحتياط في التأخير.

{ويجب عليه حينئذ مراعاة الاستقبال والاستقرار بقدر الإمكان} لأن الضرورات تقدر بقدرها {فيدور حيث ما دارت الدابه أو السفينه} كما ذكره المستند وغيره، وذلك لقاعده كون الضرورات تقدر بقدرها ولبعض الروايات:

كخبر محمد بن عذافر قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل يكون في وقت الفريضة لا- تمكنه الأرض من القيام عليها ولا السجود عليها من كثرة الثلج والماء والمطر والوحل، أيجوز له أن يصلى الفريضة في المحمل؟ قال (عليه السلام): «نعم هو بمنزله السفينه إن أمكنه قائماً، وإلا قاعداً، وكلما كان من ذلك فالله أولى

وإن أمكنه الاستقرار في حال القراءة والأذكار والسكوت خلالها حين الاضطراب وجب ذلك مع عدم الفصل الطويل الماحي للصورة، وإلا فهو مشكل.

بالعذر، يقول الله عز وجل: بل الإنسان على نفسه بصيره (١).

وفي روايه حماد: «يستقبل القبلة فإذا دارت واستطاع أن يتوجه إلى القبلة فليفعل، وإلا فليصل حيث توجهت به (٢)، قال: فإن أمكنه القيام فليصل قائماً وإلا فليقعد ثم ليصل» (٣).

وفي مرسله الفقيه: عن الصلاة المكتوبة في السفينه وهي تأخذ شرقاً وغرباً، فقال (عليه السلام) «استقبل القبلة ثم كبر ثم اتبع السفينه ودر معها حيث دارت بك» (٤).

{وإن أمكنه الاستقرار في حال القراءة والأذكار والسكوت خلالها حين الاضطراب وجب ذلك مع عدم الفصل الطويل الماحي للصورة} وذلك للقاعده المتقدمه من أن الضرورات تقدر بقدرها {وإلا} بأن كان حال عدم الاضطراب يوجب محو الصورة {فهو مشكل} هل يقدم القراءة والأذكار حال الاضطراب لملاحظه شرط الموالاه، أو يقدمهما حال السكون لملاحظه شرط الاستقرار، احتمالان، وإن كان الأقرب ملاحظه الموالاه تبعاً للسيدين البروجردى والحكيم، لأنه مع محو الصورة لا صلاح في ارتكاز المشرعه بخلافه مع الاضطراب بدون المحو.

ص: ٤١٨

١- سورة القيامه: ١٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٢٣٧ الباب ١٤ من أبواب القبلة ح ٢

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٦١٦ الباب ١٢ من أبواب القبلة ح ١٨

٤- الفقيه: ج ١ ص ٢٩٢ باب ٦٢ في الصلاة في السفينه ح ٧

فصل

فيما يجب الاستقبال فيها

٢٨ \_ ٧

مسألة ١ \_ كيفية الاستقبال في الصلاة قائماً وجالساً..... ٢١

مسألة ٢ \_ حرمه الاستقبال حال التخلي..... ٢٥

مسألة ٣ \_ المواضع التي يستحب الاستقبال فيها..... ٢٦

مسألة ٤ \_ الاستقبال حال الجماع و.. ..... ٢٨

فصل

في أحكام الخلل في القبلة

٢٩ \_ ٤٥

مسألة ١ \_ الخلل في القبلة عالماً عامداً..... ٢٩

مسألة ٢ \_ الذبح والنحر إلى غير القبلة..... ٤٢

مسألة ٣ \_ وجوب نبش القبر إذا كان الميت على غير القبلة..... ٤٥

فصل

في الستر والساتر

١٠٣ \_ ٤٧

مسألة ١ \_ الشعر الموصول، والقراصل غير الشعر، والحلى..... ٥٣

- مسألة ٢ \_ النظر فى المرآه والماء الصافى مع عدم التلذذ..... ٥٥
- مسألة ٣ \_ الستر الواجب فى حاله الصلاه..... ٥٦
- مسألة ٤ \_ عدم وجوب ستر الزينه من وجه المرأه..... ٧٠
- مسألة ٥ \_ وجوب ستر الوجه إذا كان ناظر ينظر بريبه..... ٧١
- مسألة ٦ \_ وجوب ستر الرقبه وتحت الذقن..... ٧٣
- مسألة ٧ \_ ستر الأمه حال الصلاه..... ٧٤
- مسألة ٨ \_ ستر الصبيه غير البالغه..... ٨٣
- مسألة ٩ \_ عدم الفرق بين الصلوات الواجبه أو المندوبه..... ٨٦
- مسألة ١٠ \_ اشتراط ستر العوره فى الطواف..... ٨٨
- مسألة ١١ \_ انكشاف العوره فى الصلاه..... ٨٩
- مسألة ١٢ \_ عدم الستر ابتداءً من الكشف فى أثناء الصلاه..... ٩١
- مسألة ١٣ \_ وجوب الستر فى جميع الجوانب..... ٩٣
- مسألة: ١٤ \_ وجوب الستر عن نفسه ..... ٩٥
- مسألة ١٤ \_ الثوب المخروق، الانكشاف فى بعض الأحوال..... ٩٨
- مسألة ١٥ \_ كيفيه الستر الواجب فى نفسه..... ١٠١

## فصل

فى شرائط لباس المصلى

١٠٧ \_ ٢٨٩

- مسألة ١ \_ عدم الفرق فى الغضب بين العين والمنفعه..... ١١٨
- مسألة ٢ \_ الصلاه فى الثوب المصبوغ غصبا..... ١١٩

مسأله ٣ \_ جواز الصلاه فى الثوب المغسول بماء مغصوب ..... ١٢٥

مسأله ٤ \_ صحه الصلاه فيما لو اذن المالك ..... ١٢٧

ص: ٤٢٠

- مسألة ٥ \_ تحرك المحمول المغصوب في أثناء الصلاة..... ١٣١
- مسألة ٦ \_ الاضطراب إلى لبس المغصوب..... ١٣٢
- مسألة ٧ \_ لو جهل أو نسي الغصبيه وتذكر في الأثناء..... ١٣٣
- مسألة ٨ \_ استقراض الثوب ونيه عدم الأداء..... ١٣٥
- مسألة ٩ \_ عدم كون اللباس من أجزاء الميتة..... ١٣٨
- مسألة ١٠ \_ حكم عدم تذكیه اللحم والشحم والجلد من بلاد الكفار... ١٤٤
- مسألة ١١ \_ استصحاب جزء من أجزاء الميتة..... ١٤٧
- مسألة ١٢ \_ عدم وجوب الإعادة إذا صلى في الميتة جهلاً..... ١٤٨
- مسألة ١٣ \_ الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه..... ١٤٩
- مسألة ١٤ \_ كون في اللباس دم البق والبرغوث..... ١٥٨
- مسألة ١٥ \_ اللباس فيه فضلات الإنسان، عرقه ووسخه..... ١٦١
- مسألة ١٦ \_ عدم الفرق بين الملبوس أو الجزء أو في الجيب..... ١٦٣
- مسألة ١٧ \_ الصلاة في وبر وجلد الخنزير والثعلب..... ١٦٤
- مسألة ١٨ \_ الصلاة في المشكوك من المأكول وغيره..... ١٨٠
- مسألة ١٩ \_ الصلاة في غير المأكول لحمه جهلاً أو نسياناً..... ١٨٦
- مسألة ٢٠ \_ عدم الفرق بين ما يحرم بالأصالة أو بالعرض..... ١٨٧
- مسألة ٢١ \_ المشكوك من الذهب..... ١٩٩
- مسألة ٢٢ \_ الصلاة في الذهب جهلاً أو نسياناً..... ٢٠٠
- مسألة ٢٣ \_ عدم كون اللباس من الذهب للرجال..... ٢٠١
- مسألة ٢٤ \_ عدم الفرق بين الظاهر وغيره في اللباس..... ٢٠٣



مسأله ٢٥ \_ عدم البأس بافتراش الذهب..... ٢٠٤

عدم كون اللباس من الحرير للرجال..... ٢٠٥

ص: ٤٢١

- مسألة ٢٦ \_ عدم البأس لغير الملبوس من الحرير ..... ٢٢٧
- مسألة ٢٧ \_ عدم جواز جعل البطانه من الحرير ..... ٢٣٠
- مسألة ٢٨ \_ الثوب الملق من الحرير وغيره ..... ٢٣٢
- مسألة ٢٩ \_ الصلاة فى الإبريسم ..... ٢٣٣
- مسألة ٣٠ \_ عدم البأس بالحرير إذا كان عصابه للجروح والقروح .... ٢٣٥
- مسألة ٣١ \_ موارد جواز لبس الحرير ..... ٢٣٦
- مسألة ٣٢ \_ الصلاة فى الحرير جهلاً أو نسياناً ..... ٢٣٨
- مسألة ٣٣ \_ الثوب الخليط ..... ٢٣٩
- مسألة ٣٤ \_ الثوب الممتزج ..... ٢٤١
- مسألة ٣٥ \_ الشك فى الخليط وعدمه ..... ٢٤٢
- مسألة ٣٦ \_ الشك فى الحرير الخالص أو المخلوط ..... ٢٤٣
- مسألة ٣٧ \_ الثوب من الإبريسم المفتول بالذهب ..... ٢٤٤
- مسألة ٣٨ \_ لبس الحرير للمضطر ..... ٢٤٥
- مسألة ٣٩ \_ الاضطرار إلى لبس الممنوع ..... ٢٤٨
- مسألة ٤٠ \_ عدم البأس بلبس الحرير للصبي ..... ٢٥٠
- مسألة ٤١ \_ وجوب تحصيل الساتر للصلاه ..... ٢٥٢
- مسألة ٤٢ \_ حرمة لبس اللباس للشهره ..... ٢٥٤
- مسألة ٤٣ \_ صلاه المختار ..... ٢٦٢
- مسألة ٤٤ \_ لو وجد ساتراً لإحدى عورتيه ..... ٢٧٢
- مسألة ٤٥ \_ صلاه العراه ..... ٢٧٥

مسأله ٤٦ \_ تأخير الصلاه لتحصيل الساتر..... ٢٧٥

مسأله ٤٧ \_ عدم جواز الصلاه فى الحرير، والمغصوب اضطرارا... ٢٨١

مسأله ٤٨ \_ الاستتار باللحاف والفراش..... ٢٨٤

ص: ٤٢٢

مسأله ٤٩ \_ لبس الثوب الطويل النجس طرفه ..... ٢٨٦

مسأله ٥٠ \_ فروع متفرقه ..... ٢٨٨

### فصل

فيما يكره من اللباس حال الصلاه

٢٩١ \_ ٣٣٣

### فصل

فيما يستحب من اللباس

٣٣٥ \_ ٣٤٩

### فصل

في مكان المصلى

٣٥٠ \_ ٤١٨

مسأله ١ \_ إذا كان المكان مباحا والفرش مغصوبا ..... ٣٥٨

مسأله ٢ \_ إذا كان السقف مباحا والأرض مغصوبا ..... ٣٥٩

مسأله ٣ \_ إذا كان الأرض مباحا والسقف مغصوبا ..... ٣٦١

مسأله ٤ \_ بطلان الصلاه على الرايه المغصوبه ..... ٣٦٣

مسأله ٥ \_ المصداقيه فى التصرف ..... ٣٦٤

مسأله ٦ \_ الصلاه فى السفينه المغصوبه ..... ٣٦٦

مسأله ٧ \_ الخيط المغصوب واشتغال ذمه الغاصب ..... ٣٦٧

مسأله ٨ \_ المحبوس فى المكان المغصوب ..... ٣٦٨

مسأله ٩ \_ لو اعتقد الغصبيه وبان الخلاف ..... ٣٧٠

مسأله ١٠ \_ صحه صلاه الجاهل بالحكم ..... ٣٧١

مسأله ١١ \_ الأرض المغصوبه المجهول مالكها ..... ٣٧٢

ص: ٤٢٣

مسأله ١٢ \_ تصرف أحد الشركاء دون إذن الآخر..... ٣٧٣

مسأله ١٣ \_ شراء الدار من المال غير المزكى..... ٣٧٤

مسأله ١٤ \_ التصرف فى مال الميت وعليه حقوق..... ٣٧٨

مسأله ١٥ \_ إذا مات وعليه دين مستغرق..... ٣٨٣

مسأله ١٦ \_ عدم جواز التصرف فى ملك الغير..... ٣٨٤

مسأله ١٧ \_ جواز الصلاة فى الأراضى المتسعه..... ٣٩١

مسأله ١٨ \_ جواز الصلاة فى البيوت المنصوص عليها..... ٣٩٣

مسأله ١٩ \_ وجوب الخروج على الغاصب..... ٣٩٥

مسأله ٢٠ \_ دخول المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً..... ٤٠٠

مسأله ٢١ \_ لو رجع المالك عن إذنه..... ٤٠٣

مسأله ٢٢ \_ لو علم بوجود قرائن تدل على عدم إذن المالك أو رجوعه.... ٤٠٨

مسأله ٢٣ \_ دوران الأمر بين الصلاة حال الخروج فى الوقت وغيره.... ٤٠٩

كون المكان قاراً..... ٤١٠

المحتويات ..... ٤١٩

ص: ٤٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة



نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
اصبحان  
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

